



حفظت في هذا
صحة من
بجانب
أفند
على غنه

لوكالي فضائنه از كيكه قوه محمد احمد بن محمد
عائيت آوب اولافى بدين بر سوط سيني
الحمد



مرزوق



استعدت بين مطالعته هذه المشيئة
بتعاين شرف العلوم والاحكام
محمد الاول غفور به القيوم بحمد



20
1913

Süleyman ve U. Kütüphanesi	
Kisr	AMCA ZADE
Yerli	HÜSEYİN PASA
Eski Kay	150

والعلماء في العلم به حتى لا يصير نفس العلم منصوصاً

هذا الأصل وقد علم ان فوقه الحسن
منه ان فوقه هو او لم يكن اليه ان
الحسن هو اصله او لم يكن اليه ان
الحسن هو اصله او لم يكن اليه ان

*في فوائدها
من السرايا
والشأن
عن الحنا
كلها*

منه ما لا يخلو من كماله
العلم والعلماء في العلم والعلوم
العلم والعلماء في العلم والعلوم
العلم والعلماء في العلم والعلوم

الى العلم والعلماء وقال النبي عليه السلام خیارکم فی الجاهلیة
اذا فقهوا قال اذا اراد الله بقیة خبر الفقیه فی الدین وصالیها
رحمهم الله هم السابقون فی هذا الباب وطمع الربیة العلیا والدریة
الفصوى فی علم الشریعة وهم الربانیون فی علم الکتاب والسنة وحملاؤه
القدوة وهم اصحاب الحديث والمعاني اما المعاني فقد سلم طعم العلماء
فی سبوقهم اصحاب الراي والراي اكرم للفقه الذي ذكرنا وهم اولى
بالحديث ايضا الا برى انهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لفوق منزلة كان

السنة عندهم وعلموا بالمراسيل مستطابا بالسنة والحديث وراوا
العمل به مع الا رساله اول من العمل بالراي ومن ردة المراسيل فخره كبره
من السنة وعمل بالفروع بنظم الاصول وقد موافق الصالحين على الفقه
وقد عواروا به المجهول على الفقه وقال محمد بن كتاب ادب القاضي
العلماء من المجهول هو المجهول في رواية
الحديث الا كبريت او حديثه وذكر في كتابه
واحد وكذا كذا في الاستدلال وذكر في كتابه
تفصيل عن الفقه في فقهنا في رواية
المجهول على الفقه في فقهنا في رواية
على الفقه في فقهنا في رواية
في فقهنا في فقهنا في رواية

منه ما لا يخلو من كماله
العلم والعلماء في العلم والعلوم
العلم والعلماء في العلم والعلوم
العلم والعلماء في العلم والعلوم

لا يستقيم الذي لا بالحديث ولا بغيره الحديث والآ بالراي وملاكه
من الحديث ومن استراح بظاهر الحديث عن بحث المعاني ونظر عن غير
الفروع على الاصول ان ينسب الى ظاهر الحديث وهذا الكتاب لبيان
المنصوص بغيرها وتعرف الاصول بغيرها على استزاد الاجاز والاقتضار
ان شاء الله ووافق فيق بالآلة عليه في طبع واليه انيت حسنا الله

ونعم الوكيل **قال الشيخ** الامام الزاهد **عليه السلام** ان اصول الشريعة
ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع هو العباس بالمعنى
المستنبط من هذه الاصول اما الكتاب فالقرآن المنزل على رسول الله
المكتوب في المصاحف المنقول عن رسول الله تعالى منقول ذرا بلا شبهة
وهو النظم والمعنى جميعا فدل عامة الفقهاء وهو الصحيح من قول
ابن حنبل رحمه الله عندنا الا انه لم يجعل النظم لازما في فصول الصلوة فانه
ان يكون غيره غير صحيح كان

منه ما لا يخلو من كماله
العلم والعلماء في العلم والعلوم
العلم والعلماء في العلم والعلوم
العلم والعلماء في العلم والعلوم

من النصفين
النصفين
النصفين
النصفين

كجانب الزكوة والاخوة
 كجانب الزكوة والاخوة
 كجانب الزكوة والاخوة

الأفراد والاشخاص
على الرعي
نوع الاستعمال
طرق الحدود
الاستعمال

وغير هذا لا يمكن ان يكون
 ان لا يكون له اسم الا في حق المضاف
 من حيث اشتراك الاسم في المضاف
 من غير اشتراك الاسم في المضاف
 من غير اشتراك الاسم في المضاف

وعن سباب نيل المال ولذلك سمي الفقر خصاصه "فصار الخصوص عبارة"
 عما يوجب الانفراد ويغبط الشركة فاذا اردت خصوص الجنس فيلان

لانه خاص من سائر الاجناس واذا اردت خصوص النوع فيل رجل
 واذا اردت خصوص العين فيل زيد فهذا بيان للنوع والمفعول **نوع العام**

بعد وهو كل لفظ ينظم نجما من الاسماء لفظا او معنى ومع قولنا
 من الاسماء يعني المسمى به هنا ومع قولنا لفظا او معنى هو نفس

الانظام يعني ان ذكر اللفظ انما ينظم الاسماء مرة لفظا مثل قولنا
 زيدون ونحو او معنى مثل قولنا من ونحو في العموم في اللفظ

هو السهل يقال مطر عام ان شغل الاسكنه وخصت عام ان غم الاعيان
 ووسم البلاد وخلة عجمية الطويلة والقدابة اذا نسي سفت

انتقلت الى صفة العمى وهو كاشي اسم عام يتناول كل موجود
 فيكون له اسم في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو اللفظ الذي
 في كل وقت وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان

اختار عن النقول بالاشراك
 الا عن قول المعنونة فانهم كرهوا

عندنا ولا يتناول المعلوم خلافا للمعنونة وان كان كل موجود منفرد
 باسمه الخاص وقد ذكرنا لخصا من ان العام ما ينظم نجما من الاسماء

او المعاني وقوله والمعاني هذا اسم موصوف او موصوف لان المعاني لا يتغير
 الا عند اختلافها وبغيرها وعند اختلافها لا ينظمها لفظ

واحد بل يجمع كل واحد منها على الانفراد وهذا يسمى مشتركا وقد
 ذكر بعد هذا ان المشترك لا عموم له فثبت انه سهو او ما اول

ان المعنى الواحد لما تعدد محله يسمى معاني مجازا لكن كان ينبغي
 ان ينفرد والمعاني والصحيح انه سهو **وانما المشترك**

فكل لفظ اصطلح معنى من المعاني المختلفة او اسما من الاسماء على
 اختلاف المعاني عا وجلا يثبت الواحد من الجملة مراد به مثل

العين اسم للناسخ وعين السنت والميزان وعين الماء وغير ذلك
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو اللفظ الذي
 في كل وقت وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا اللفظ هو من الأسماء وهو ما خفي من الاشتراك والاعوم
في موضع الكلام لغة كرجحان بعض الوجوه على البعض فقبل ظهور الرجحان
يسمى مشتركا وأما المجلد فلا يذكر لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت

ومثل المولى والقراء من الأسماء وهو ما خفي من الاشتراك والاعوم
هذا اللفظ وهو مثل الصبر اسم للبدل والصبر جميعا على الاحمال
لأعاع العوم وهذا يفارف المجلد لان المشترك كجمل الادراك بالتأمل
في موضع الكلام لغة كرجحان بعض الوجوه على البعض فقبل ظهور الرجحان
يسمى مشتركا وأما المجلد فلا يذكر لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت

هذا اللفظ هو من الأسماء وهو ما خفي من الاشتراك والاعوم
في موضع الكلام لغة كرجحان بعض الوجوه على البعض فقبل ظهور الرجحان
يسمى مشتركا وأما المجلد فلا يذكر لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت

فان الما في غير سخر في هذا الوعد
في موضع الكلام لغة كرجحان بعض الوجوه على البعض فقبل ظهور الرجحان
يسمى مشتركا وأما المجلد فلا يذكر لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت

فانه يسمى مشتركا لانه عرف بدله فاطو فسمى مشتركا الى مكشوف كشتا
بلا شبهة ما خفي من قولهم اسفر الصبح اذا اضاء اضاءة لا شبهة فيه
وسفر المرأة عن وجهها اذا كشفت النقاب فيكون
هذا اللفظ مغلوبا من الشف في مثل هذا في الكلام جازي كما يقال
جذب وجيد وطمس وطمس وهذا من قول النبي عليه السلام من
فسر القرآن براه فليستوا مقعده من النار في قض بيا وبل واجتر
عما انه مراد الله لانه نصب نفسه صاحب وحي وفي هذا ابطال
قول المعتزلة في ان كل مجتهد مصيب لانه نصية الثابت باجتهاد
نفسا وطقا عما خفي مراد او هذا باطل **واما القسم الثاني**
فان الظاهر اسم لطل كلام ظهر المراد به للتسام بصيغة مثل
قول الله فانكوا ما طاب لكم من الن فانه ظاهر في الاطلاق وقوله

هذا اللفظ هو من الأسماء وهو ما خفي من الاشتراك والاعوم
في موضع الكلام لغة كرجحان بعض الوجوه على البعض فقبل ظهور الرجحان
يسمى مشتركا وأما المجلد فلا يذكر لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت

هذا اللفظ هو من الأسماء وهو ما خفي من الاشتراك والاعوم
في موضع الكلام لغة كرجحان بعض الوجوه على البعض فقبل ظهور الرجحان
يسمى مشتركا وأما المجلد فلا يذكر لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت
باب الترجيح لغة فلو كان مشتركا لكانت

واصل الله سبحانه هذا ظاهر من الاطلاق **واما النقص** فما ازاد وضوحا

عما انظره لمن من جهة المنكح لان نفس الصفة مأخوذة من قولهم

نقصت الدابة اذا خرجت بتكفل منها سيرا فوق سيرها

المعناه وسعى مجلس العروبة منقصة لانه ازاد وضوحا وظهورا

عما سائر المجاز بفضل تظليل انقلبه ومثاله قوله فانكم اطاط

لكم من النساء اثنتي وثلاث واربعة فان هذا ظاهر من الاطلاق

نقص في بيان العدد لانه سبق الكلام للعدد وقصد به فازداد

ظهورا عما الاول بان قصد به وسبق له ومثله قوله واصل الله سبحانه

والم الرب فانه ظاهر للتحليل والخرم نقص للنقص بين البس والربوبية

لانه سبق الكلام لاجله فازداد وضوحا بلغة من المنكح للبعث

ونصفه وحكم الاول نبوت ما انظمه بعثا وكذلك الثاني الا ان

الذي هو النقص كقولهم

هذا النقص من جهة المنكح لان نفس الصفة مأخوذة من قولهم نقصت الدابة اذا خرجت بتكفل منها سيرا فوق سيرها المعناه وسعى مجلس العروبة منقصة لانه ازاد وضوحا وظهورا

عما سائر المجاز بفضل تظليل انقلبه ومثاله قوله فانكم اطاط لكم من النساء اثنتي وثلاث واربعة فان هذا ظاهر من الاطلاق نقص في بيان العدد لانه سبق الكلام للعدد وقصد به فازداد ظهورا عما الاول بان قصد به وسبق له ومثله قوله واصل الله سبحانه والم الرب فانه ظاهر للتحليل والخرم نقص للنقص بين البس والربوبية لانه سبق الكلام لاجله فازداد وضوحا بلغة من المنكح للبعث

ونصفه وحكم الاول نبوت ما انظمه بعثا وكذلك الثاني الا ان الذي هو النقص كقولهم

هذا

هذا عند النقص اول منه **واما المنقص** فما ازاد وضوحا

عما انظره سوا كان بمعنى النقص او غيره بان كان مجازا فلحقه بيان

قاطعه فاستد به باب الثاويل او كان عاما فلحقه ما استد به

باب التخصيص ما خفف مما ذكرنا وذلك مثل قوله فسيجد الملائكة

كلامه اجمعون فان الملائكة جمع عام محتمل للتخصيص فاستد باب

التخصيص بذكر البطل وذكر البطل اصل التثنية فقطعه بقوله اجمعون

وضار مقبرا وحكم الاحباب فطحا بلا احتمال تخصيص ولا تاويل

الا انه محتمل للنسخ فاذا ازاد فوقه واحكم المراد به عن احتمال النسخ

والسند به سمي محكما من احكام البناء قال الله فيه ايات محكمات

ام الكتاب واخره شيا بجات وذلك مثل قوله ان الله بطل شئ

عليه **واما الرابع** التي يقال هذه الوجه **فالخفي** اسم لظن

اشبه

هذا النقص من جهة المنكح لان نفس الصفة مأخوذة من قولهم نقصت الدابة اذا خرجت بتكفل منها سيرا فوق سيرها المعناه وسعى مجلس العروبة منقصة لانه ازاد وضوحا وظهورا

عما سائر المجاز بفضل تظليل انقلبه ومثاله قوله فانكم اطاط لكم من النساء اثنتي وثلاث واربعة فان هذا ظاهر من الاطلاق نقص في بيان العدد لانه سبق الكلام للعدد وقصد به فازداد ظهورا عما الاول بان قصد به وسبق له ومثله قوله واصل الله سبحانه والم الرب فانه ظاهر للتحليل والخرم نقص للنقص بين البس والربوبية لانه سبق الكلام لاجله فازداد وضوحا بلغة من المنكح للبعث

ونصفه وحكم الاول نبوت ما انظمه بعثا وكذلك الثاني الا ان الذي هو النقص كقولهم

هذا النقص من جهة المنكح لان نفس الصفة مأخوذة من قولهم نقصت الدابة اذا خرجت بتكفل منها سيرا فوق سيرها المعناه وسعى مجلس العروبة منقصة لانه ازاد وضوحا وظهورا

عما سائر المجاز بفضل تظليل انقلبه ومثاله قوله فانكم اطاط لكم من النساء اثنتي وثلاث واربعة فان هذا ظاهر من الاطلاق نقص في بيان العدد لانه سبق الكلام للعدد وقصد به فازداد ظهورا عما الاول بان قصد به وسبق له ومثله قوله واصل الله سبحانه والم الرب فانه ظاهر للتحليل والخرم نقص للنقص بين البس والربوبية لانه سبق الكلام لاجله فازداد وضوحا بلغة من المنكح للبعث

من قولهم اخفق فلان ان استمر في مصره بحيلة عارضة من غير تبديل
 في نفسه فصار لا يدرك الا بالطلب وذلك مثل الطراد والبناء شي هذا
 في مقابل الظاهر **نظر الشغل** وهو الداخل في اشطاله وامثاله مثل
 قولهم ا4 ثم اي دخل في احرم واشي ان دخل في الشا وهذا فوق
 الاول لا ينال بالطلب بل بالثا بل بعد الطلب ليمتد عن اشطاله
 وهذا الغرض في المعنى والاستعارة بدعي وذلك يستعمل في ما مثل
 رجل اغرب عن وطنه فاختلط باشطاله من الناس فصار خفيا
 زائد عما الاول **نظر الجمل** وهو ما ازدهت فيه المعاني واشبه المراد
 اشبهها لا يدرك بنفس العيان بل بالرجوع الى النفس
 لم بالطلب ثم بالثا بل وذلك مثل قوله وحرم الربوا فانه لا يدرك تعالى
 من قولهم اخفق فلان ان استمر في مصره بحيلة عارضة من غير تبديل
 في نفسه فصار لا يدرك الا بالطلب وذلك مثل الطراد والبناء شي هذا
 في مقابل الظاهر **نظر الشغل** وهو الداخل في اشطاله وامثاله مثل
 قولهم ا4 ثم اي دخل في احرم واشي ان دخل في الشا وهذا فوق
 الاول لا ينال بالطلب بل بالثا بل بعد الطلب ليمتد عن اشطاله
 وهذا الغرض في المعنى والاستعارة بدعي وذلك يستعمل في ما مثل
 رجل اغرب عن وطنه فاختلط باشطاله من الناس فصار خفيا
 زائد عما الاول **نظر الجمل** وهو ما ازدهت فيه المعاني واشبه المراد
 اشبهها لا يدرك بنفس العيان بل بالرجوع الى النفس

بحاله وكذلك الصلوة والزكاة وهو مأخوذ من الجملة وهو كرجل اغرب
 عن وطنه بوجه انظره ان الشغل يقابل النقص والمجمل يقابل المستر
 فاذا صار المراد مشبهما عما وجه لا طريق لدركه حتى سقط طلبه
 وهو وجب اعتقاد الحقة فيه سمي مشبها بخلاف المجمل فان طريق درك
 هو "و طريق درك المشغل فاهم **فاما المشتبه** فلا طريق لدركه
 لان ذلك مرجع البيان لما ان عامة الجملات انما وردت في التعليلات كما في الدنيا وغيره فلان البيان فيه مرجع الى
 الى التسليم فيفترض اعتقاد الحقة في الاصابة وهذا معنى قوله واخر
 مشبهات وعندنا لا حظ للمراسخين في العلم من المشابه
 الى التسليم عما اعتقاد حقة المراد عند الله وان الوفاق عما قولهم
 لا الله واجب واهل الايمان عما طبعين في العلم منهم من يطالب
 بلاضعان في السبر لكونه مبني بصريح من الجهل ومنهم من يطالب
 بالوفيق لكونه مكررا بصريح من العلم فانه ان المشابه خفي
 من قولهم اخفق فلان ان استمر في مصره بحيلة عارضة من غير تبديل
 في نفسه فصار لا يدرك الا بالطلب وذلك مثل الطراد والبناء شي هذا
 في مقابل الظاهر **نظر الشغل** وهو الداخل في اشطاله وامثاله مثل
 قولهم ا4 ثم اي دخل في احرم واشي ان دخل في الشا وهذا فوق
 الاول لا ينال بالطلب بل بالثا بل بعد الطلب ليمتد عن اشطاله
 وهذا الغرض في المعنى والاستعارة بدعي وذلك يستعمل في ما مثل
 رجل اغرب عن وطنه فاختلط باشطاله من الناس فصار خفيا
 زائد عما الاول **نظر الجمل** وهو ما ازدهت فيه المعاني واشبه المراد
 اشبهها لا يدرك بنفس العيان بل بالرجوع الى النفس

من قولهم اخفق فلان ان استمر في مصره بحيلة عارضة من غير تبديل
 في نفسه فصار لا يدرك الا بالطلب وذلك مثل الطراد والبناء شي هذا
 في مقابل الظاهر **نظر الشغل** وهو الداخل في اشطاله وامثاله مثل
 قولهم ا4 ثم اي دخل في احرم واشي ان دخل في الشا وهذا فوق
 الاول لا ينال بالطلب بل بالثا بل بعد الطلب ليمتد عن اشطاله
 وهذا الغرض في المعنى والاستعارة بدعي وذلك يستعمل في ما مثل
 رجل اغرب عن وطنه فاختلط باشطاله من الناس فصار خفيا
 زائد عما الاول **نظر الجمل** وهو ما ازدهت فيه المعاني واشبه المراد
 اشبهها لا يدرك بنفس العيان بل بالرجوع الى النفس

من قولهم اخفق فلان ان استمر في مصره بحيلة عارضة من غير تبديل
 في نفسه فصار لا يدرك الا بالطلب وذلك مثل الطراد والبناء شي هذا
 في مقابل الظاهر **نظر الشغل** وهو الداخل في اشطاله وامثاله مثل
 قولهم ا4 ثم اي دخل في احرم واشي ان دخل في الشا وهذا فوق
 الاول لا ينال بالطلب بل بالثا بل بعد الطلب ليمتد عن اشطاله
 وهذا الغرض في المعنى والاستعارة بدعي وذلك يستعمل في ما مثل
 رجل اغرب عن وطنه فاختلط باشطاله من الناس فصار خفيا
 زائد عما الاول **نظر الجمل** وهو ما ازدهت فيه المعاني واشبه المراد
 اشبهها لا يدرك بنفس العيان بل بالرجوع الى النفس

من قولهم اخفق فلان ان استمر في مصره بحيلة عارضة من غير تبديل
 في نفسه فصار لا يدرك الا بالطلب وذلك مثل الطراد والبناء شي هذا
 في مقابل الظاهر **نظر الشغل** وهو الداخل في اشطاله وامثاله مثل
 قولهم ا4 ثم اي دخل في احرم واشي ان دخل في الشا وهذا فوق
 الاول لا ينال بالطلب بل بالثا بل بعد الطلب ليمتد عن اشطاله
 وهذا الغرض في المعنى والاستعارة بدعي وذلك يستعمل في ما مثل
 رجل اغرب عن وطنه فاختلط باشطاله من الناس فصار خفيا
 زائد عما الاول **نظر الجمل** وهو ما ازدهت فيه المعاني واشبه المراد
 اشبهها لا يدرك بنفس العيان بل بالرجوع الى النفس

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...

لا ينبتا وهذا اعظم الوجوه بل هو واعمها نفعاً وصدقاً وهذا
فما لم يحكم ومثاله المعطيات في اوابي السور ومثاله اثبات
روية الله بلا بصار عما ناهى الالة بنقل القرآن بغير وجه
بومئذ ناضرة الى ربها ناظرة لانه معلوم بصفه الكمال وان يكون مريباً
لنفسه وغيره من صفات الكمال والمؤمن لا كرامة بذلك اهل لكن اثبات
الجنة محتمل فصار بوصفه مثلاً بها فوجب علم المثابة على اعتقاد

الحق فيه وكذلك اثبات البد والوجه حق عندنا معلوم باصله مشتق
بوصفه ولن يجوز ابطال الاصل بالعجز عن ذكر الوصف ولما ضل
المعترض من هذا الوجه فانهم ردوا الاصل لجهلهم بالصفات فصاروا
معطلة **وتفسير التاليف الحقيق** اسم لكل يفظ اريد
به ما وضو له ما خوله من حق الشئ لنوصو وصيف **والمجاز**

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...

اسم لما اريد به غير ما وضو له مفعول من جاز يجوز لمفعول فاعل اي متعدي
عن اصله ولا تنال الحقيق الا بالسماء ولا لفظ عن المسمى بآياه
والمجاز ينال بالسماء في طريقه فيعبر به ويحذف عنه ومثاله
المجاز من الحقيق مثاله العباس من النعم **واما الصحيح** لما ظهر

المراد به ظهوراً نادياً بينا ومنه سمي الفطر صراطاً لارتفاعه عما سواه
الابنية والصريح الى الحق من كل شئ وذلك مثل قولنا انت طالق وانت حر
والخاتبة خلافه وهو ما استر المراد به مثل هاء المقاييس وسائر
الفاظ الضمة واخذت من قولهم كنت وكسوت وقال فالبهم

فاني لا كنوا عن قدور بغيرها **والعرب** اجاباً بها فصار
وذلك مثل حروف الكتابات وهذا الجمل بان تفسيرها في باب بيان
الحكم ان الله **وتفسير القسم الرابع** ان الاستدلال ببيان
النقص

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...
ان اللفظ هو الذي هو المراد باللفظ...

لا اله الا الله
ان الله قد افاض وفضاه
في عليمين مني لاني
اول من يقصود فيك وضو الاله
الذي من

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

وقفة على الطريق عن الحديث في التباعد الأبعد عملاً بالكتاب



بيان قوله بالها الذين آمنوا اذا فزع الى الجحيم

ما من شيء الا وله حكم

فان قيل قوله بالها الذين آمنوا اذا فزع الى الجحيم
الاصول غلط من وجهين احدهما انه خطأ منزلة الخاص من الكتاب
عن رتبة والثاني انه رفع حكم خبر الواحد فوق منزلة ومن ذلك
قوله فلا تلحق لمن بعد من شك زوجا غيره قال محمد وان فن
قوله من شك زوجا كله وصنع لغت خاص وهو الفاء الثانية
فان قيل قوله بالها الذين آمنوا اذا فزع الى الجحيم
الاصول غلط من وجهين احدهما انه خطأ منزلة الخاص من الكتاب
عن رتبة والثاني انه رفع حكم خبر الواحد فوق منزلة ومن ذلك
قوله فلا تلحق لمن بعد من شك زوجا غيره قال محمد وان فن
قوله من شك زوجا كله وصنع لغت خاص وهو الفاء الثانية

ولا يباين بل نسخا محصا فلا يصح خبر الواحد لكنه نيزاد عليه واجبا
ملحقا بالفرض كما هو منزلة الخبر الواحد من الكتاب لثبت الحكم
بقدر دليله ومن ذلك قوله يا ايها الذين آمنوا اذا فزع الى الصلاة

فاغسلوا الاء فاما الوضوء غسل ومسح وهما الفظان خاصا
لغز معلوم في اصل الوضوء فلا يكون شرط النبي في ذلك عملا ولا يباين
وهو بين ما وضوه بل يجب ان يكون به عما الوصف الذي ذكرنا وبطل
شرط الولاء والترتيب التسمية بما ذكرنا وصار مذهب المخالفين هذا
الاصول غلط من وجهين احدهما انه خطأ منزلة الخاص من الكتاب
عن رتبة والثاني انه رفع حكم خبر الواحد فوق منزلة ومن ذلك
قوله فلا تلحق لمن بعد من شك زوجا غيره قال محمد وان فن
قوله من شك زوجا كله وصنع لغت خاص وهو الفاء الثانية

فان قيل قوله بالها الذين آمنوا اذا فزع الى الجحيم
الاصول غلط من وجهين احدهما انه خطأ منزلة الخاص من الكتاب
عن رتبة والثاني انه رفع حكم خبر الواحد فوق منزلة ومن ذلك
قوله فلا تلحق لمن بعد من شك زوجا غيره قال محمد وان فن
قوله من شك زوجا كله وصنع لغت خاص وهو الفاء الثانية

فان صعد محمدا جلا جدد الم يكن ذكر عملا جحد الطل ولا يباينا
الانها ظاهرة فيما وضعت له بل كان ابطالا ولكننا نكون غايه ونابة
والنصايه والغايه بمنزلة البعض لما وصفت بها وبعض الشيء لا ينقص
عن طم فبلغوا قبل وجوه الاصل والجواب ان النكاح ينكر للوطي
وهو اصله ويجعل العقد عاما بان ان شاء الله وفدا ربه به العقد
فان قلت كان الواجب على ابن شقيق وابي بن شقيق ان يباينا
صهنا بدلالة اصنافه الى المرأة لا ينفق ففعل مباشرة العقد مثل الرطل
فصحت الاضافه اليها وما فعل الوطي فلا يضاف اليها مباشرة
ابدا لانها لا تجمل ذكر وانما ثبت الوضوء بالسنه عامارون عن النبي
انه قال لامرأة رفاعه وقد طلقتا ثلثا ثم نكحت بعد الرخص بن التريه
ثم جاءت شتمه بالعنة وقالت ما وجدت الا كهدبه ففني هذا
فقال عليه السلام اتريد من ان تفعل الى رفاعه قالت نعم فقال لا

فان صعد محمدا جلا جدد الم يكن ذكر عملا جحد الطل ولا يباينا
الانها ظاهرة فيما وضعت له بل كان ابطالا ولكننا نكون غايه ونابة
والنصايه والغايه بمنزلة البعض لما وصفت بها وبعض الشيء لا ينقص
عن طم فبلغوا قبل وجوه الاصل والجواب ان النكاح ينكر للوطي
وهو اصله ويجعل العقد عاما بان ان شاء الله وفدا ربه به العقد
فان قلت كان الواجب على ابن شقيق وابي بن شقيق ان يباينا
صهنا بدلالة اصنافه الى المرأة لا ينفق ففعل مباشرة العقد مثل الرطل
فصحت الاضافه اليها وما فعل الوطي فلا يضاف اليها مباشرة
ابدا لانها لا تجمل ذكر وانما ثبت الوضوء بالسنه عامارون عن النبي
انه قال لامرأة رفاعه وقد طلقتا ثلثا ثم نكحت بعد الرخص بن التريه
ثم جاءت شتمه بالعنة وقالت ما وجدت الا كهدبه ففني هذا
فقال عليه السلام اتريد من ان تفعل الى رفاعه قالت نعم فقال لا

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط
ولا ينافي في ذلك ما ذكره في بعض النسخ من ان النكاح هو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط
ولا ينافي في ذلك ما ذكره في بعض النسخ من ان النكاح هو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط

حتى تزول من عسلتك وهو يزول من عسلتك وفي ذكر العود دون
الاستعانة اشارة الى الخليل وفي حديث لم تكن الله المحلل والمحلل
فثبت الدخول زيادة في شرطه في كل الزيادة مثله وما ثبت الدخول
بدليله الا بصرف الخليل وثبت شرط الدخول به بالاجماع ومن صنفه
الخليل وانتم ابطالتم هذا الوصف عن الدليل عملا بما هو سالك
وهو نص الكتاب عن هذا الحكم اعني الدخول باصده ووصفه جميعا ومن

ذكر قوله في الطلاق مرتان الا قاله ذكر الطلاق مرة ومرتين واعتقدهما
بانيات الرجع لم اعقب ذكره بالكلية بقوله فان ضغن ان لا ينفكا
صدوه الله فلا جناح عليهما فيما افدت به فانما يذا بفعل الرجل
وهو الطلاق لمن زاد فعل المرأة وهو الاقيد او خلت الافراد فخص به
المرأة به وفيه تفرقة في الزوج عما سبق فثبت فعل الفسخ

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط
ولا ينافي في ذلك ما ذكره في بعض النسخ من ان النكاح هو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط
ولا ينافي في ذلك ما ذكره في بعض النسخ من ان النكاح هو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط
ولا ينافي في ذلك ما ذكره في بعض النسخ من ان النكاح هو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط
ولا ينافي في ذلك ما ذكره في بعض النسخ من ان النكاح هو ان يوافق الرجل المرأة على ما يشترط في النكاح من اركان وشروط

من الزوج بطريق الخلو لا يكون عملا به بل يكون رفقا من ذلك
فوله بعد هذا فان طلقها فلا خلو من بعد من شكا زوجها
عزوه والفا حرق خاص لعنه مخصوص وهو الوصل
التعقيب وانما وصل الطلاق بالاقيد بالمال فاوجب
صحته بعد الخلع فمن وصله بالرضو وبطل وقوعه بعد الخلو

لم يكن عملا ولا بياناً ومن ذلك قوله ان ينفكا باموالكم
محصنين فانما اصل الاينفا بالمال ولاينفا لفظ خاص
وضو لعنه خاص وهو الطلب والطلب بالنفقة في حق الزوج
تراخي البدل عن الطلب الصحيح الى المطلوب وهو فعل الوطء
كان ذلك منه ابطالا فيبطل به من ذهب الخصم من ماله المقوض

وهو خلاف النص كان من غير الزوج
وهو خلاف النص كان من غير الزوج
وهو خلاف النص كان من غير الزوج

لفظ خاص وصح لغيره وهو التقدير فن لم يجعل المرء عند
شرعاً كان مبطلاً وكذلك الكتاب في قوله فترضا لفظ خاص بمراد به
نفس المظلم فدل ذلك على أن صاحب الشراء هو الموثق لا الجاني
والتقدير وإن تقدير العبد أمثالاً بمعنى جعل إلى العبد
اختياراً لا يجاب والترك في المرء والتقدير فيه طان ابطالاً لموجب
هذا اللفظ الخاص لا عملاً به ولا بياناً له لأنه يتقن ذلك قوله
السارق والسارفة فافطعوا ايها جزاء بما كتباً قال ان في
اللفظ لفظ خاص لغيره مخصوصاً فيكون ابطالاً عصراً المال عملاً به
فقد وقعتم في الذي يستتم والجواب ان ذلك ثبت بنقص
مقرون به عندنا وهو قوله جزاء بما كتباً لان الجزاء المطلق
اسم لما يجب لله عما يابده فعل العبد وان يجب لله بدله

هذا اللفظ خاص لغيره
فقد وقعتم في الذي يستتم
مقرون به عندنا وهو قوله
اسم لما يجب لله عما يابده
فعل العبد وان يجب لله بدله

هذا اللفظ خاص لغيره
فقد وقعتم في الذي يستتم
مقرون به عندنا وهو قوله
اسم لما يجب لله عما يابده
فعل العبد وان يجب لله بدله

على

على خصوص الجانية الداعية الى الجزاء وافعه عاصفة ومن ضروري
قوله العصة البهولان الجزاء بدل عما كان المشروع لما شرع
له ما خفف من جزاءه اي فضي وجزا بالمرء ان كان وكما يستدعي
كان الجانية ولا كان مع قيام حق العبد في العصة لانه يكون حراماً
لغيره ولا يلزم أن الملك لا يبطل لان محل الجانية العصة
وهي الحفظ والعصاة الآبكون مملوكاً فافطعوا ايها جزاء بما كتباً قال ان في
لفظ خاص وصح لغيره وهو التقدير فن لم يجعل المرء عند
شرعاً كان مبطلاً وكذلك الكتاب في قوله فترضا لفظ خاص بمراد به
نفس المظلم فدل ذلك على أن صاحب الشراء هو الموثق لا الجاني
والتقدير وإن تقدير العبد أمثالاً بمعنى جعل إلى العبد
اختياراً لا يجاب والترك في المرء والتقدير فيه طان ابطالاً لموجب
هذا اللفظ الخاص لا عملاً به ولا بياناً له لأنه يتقن ذلك قوله
السارق والسارفة فافطعوا ايها جزاء بما كتباً قال ان في
اللفظ لفظ خاص لغيره مخصوصاً فيكون ابطالاً عصراً المال عملاً به
فقد وقعتم في الذي يستتم والجواب ان ذلك ثبت بنقص
مقرون به عندنا وهو قوله جزاء بما كتباً لان الجزاء المطلق
اسم لما يجب لله عما يابده فعل العبد وان يجب لله بدله

هذا اللفظ خاص لغيره
فقد وقعتم في الذي يستتم
مقرون به عندنا وهو قوله
اسم لما يجب لله عما يابده
فعل العبد وان يجب لله بدله

على

لها فالمنصور بالامر كذلك يجب ان يكون مختصا بالعباد وهذا

17/10/19

باعتبار اطلاق اسم السبع على السبع كذا

بسم الله الرحمن الرحيم

کلمه
نفسه علی

واذا ثبت خصوص الصيغة ثبت خصوص المراد في اصل الوضع وهو قول
 عامة الفقهاء ومن الناس من قال انه مجمل في حق الحكم لا يجب بحكم
 الابد ليلنا بد واجتوبان صيغة الامر شملت في معاني مختلفة
 للايجاب مثل قوله في النهي الصلوة وللندب مثل قوله واستنوا
 من فضل الله وللا بانه مثل قوله واذا صلتم فاصطادوا وللشويخ
 مثل قوله واستغفروا من استغفرت الآيه وللشويخ مثل قوله
 فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر واذا اختلفت وجوه
 لم يجب العمل به الا بدليل زايدي ولعامة العلماء ان صيغة الامر
 لفظ خاص من نصارى الفعل وكما ان العبارات لا تقصر عن
 المعاني فلذلك العبارات في اصل الوضع مختصة بالمراد ولا يثبت
 طائفة من العبارات فكذلك صيغة الامر وضعف لغو خاص في التثنية

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

انما يثبت بضر من الدليل المغيب كبر الغالب خصوص في النهي
 سوى الوافعية اختلفوا في حكم الامر قال بعضهم حكم الاباء وقال
 بعضهم النذب وقال عامة العلماء حكم الوجوب اما الذين قالوا
 بالاباء قالوا ان ما ثبت امر كان مقتضيا لموجب فثبت ادناه
 وهو الاباء والذين قالوا بالنذب قالوا لا بد من موجب ثم جاز
 الوجوب واول ذلك معنى النذب الا ان هذا فاسد لانه اذا ثبت
 انه لموضوع لمعناه المخصوص به كان الكمال اصلا فيه فثبت اعلاه
 على احوال الاول اذا لا فصور في الصيغة ولا في ولاية النظم والحج
 لعامة العلماء الكتاب والاجماع والدليل المعقول اما الكتاب
 قوله انما قولنا شي اذا اردناه ان نفعل له كن فيكون
 وهذا عندنا على انه اريد به ذكر الامر بهذا الكلام والنظم بها

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي
 ان الصيغة في الامر والندب والنجي
 لا يثبت في الامر والندب والنجي

لازمه

فقد زعم بعضهم انه ضعيف وقال الدرعي والخصاص بل هو مجاز

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لأن اسم الحنفية لا يتردد بين النقي والائتباب فلما جاز أن يقال إن
غير ما مور بالنقل دل أنه محبان لانه جاز أصله وتعداه ووجه
القول الآخر أن معنى الاباح والنذب من الوجوب بعضه في التعذيب
فطاعة فاصر الامتياز لان الوجوب ينظم وهذا أصح وينصل بهذا
الأصل أن الأمر بعد الخط لا يتعلق بالنذب والاباح للمحابة بل هو
للإيجاب عندنا لا بدليل استدلالا بأصله وصيغته ومنهم من قال
بالنذب والاباح كقولهم نذا إذا صلتم فاصطادوا ولكن ذلك عندنا
بقوله فل أصل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مأكلات لا
بصيغة ومن هذا الأصل الاختلاف في الموجب **بأمر موجب**
الأمر في معنى العموم والتكرار فالأمر في معنى العموم
بأنه لا يخصص ولا يقيس وهو قولنا ان في الله

[illegible][illegible]

وقال بعض مشايخنا لا يوجب ولا تخمل الآ أن يكون معلقاً بشراً
او مخصوصاً بوصف وقال عات مشايخنا لا يوجب ولا تخمل بطل حال
غير أن الأمر بالفعول يقع على أقل جيب وتحمل عليه بدليله مثال هذا
الأصل رجل قال لا مرأه طلعتي نفسك أو قال ذلك لا يجنبني فإن ذلك واقع
على الثلاث عند بعضهم وعندنا فنحمل الثلاث والمثنى وعندنا يقع على

فأوجب الخصوص عما اضال العموم الا بهي أن ثبت الثالث صحته
وهي عدد الاحمال فكذلك المشي الا بهي الى قول الفاضل بن طاهر

الامير السلطان ابو حنیفہ الشکر والایمانہ کرم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والخلق والخلق والخلق

و اما بعد از این
که اینک که
و اما بعد از این
که اینک که

[illegible]

مختص من طلب الفعل بعد ذلك
الامر فان اضرب مختص من قولك اطلب
مثل الضرب وانضرب مختص من قولك
اطلب مثل الضرب كذا
الفعل
نوبت من
بجانب افزوده
ک

[illegible]

في السؤال عن ايج العايناهذا ان لا بد وجه القول الثالث
 في الاستدلال بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة من قول في اتم الصلاة
 لدلوك الشئ وان كنتم جنبا فاطهروا واجتنبوا من ادعى النكاح ان يكون
 الا فرج من صاب حين قال في ايج العايناهذا يا رسول الله ام
 لا بد فقال عليه السلام بل لا بد فلو لم يجعل اللفظ لما اشكل عليه
 ولنا ان لفظ الامر بصيغة "اخضر" معناها من طلب الفعل لكن
 لفظ الفعل فردة وكذلك سائر الاسماء المفردة والمصادر مثل قول الرجل
 طلق اي اوف في طلاق او افعلي فطلقا او التطلق وهما اسمان فردان مجموع
 ليسا بصيغتي جمع ولا عدد وبين الفرد والعدد ثنائ فكلما اخضرت
 لا تجعل العدد مع الفرد لا تجعل الفرد مع العدد ايضا وكذلك الامر في
 سائر الافعال كقولك اخضر اي التسيب ضربا او الضرب وهو فردة
 على ان التسيب ضرب واحد
 فلفظ لا اسم عدد كذا

بمنزلة زيد وعمرو وكبر فلا يجعل العدد لانه اسم جنس له كل وبعض
 فلبعض منه الذي هو اقله فرد "ضعيف" وكل واما الطلقات الثلاث
 فليست بفردة "ضعيف" بل هي اجزاء متعددة ولكنها فرد "كل"
 لانها جنس واحد فصار من طريق الجنس واحدا لا يبرى انك اذا
 عدت الاجناس كان هذا باجزائه واحدا فصار هذا واحدا
 من حيث انه جنس وله ابعاض كالان فرد "من حيث هو"
 ادعى ولكنه ذو اجزاء متعددة فصار هذا الاسم الفرد واقعا
 على الكل بصيغة انه واحد لكن الاقل فرد "ضعيف" وكل من طلوه
 فليان اول بالكم الفرد عند اطلاق اللفظ مجتمعا فاما ما بين الاقل
 والكل فعدد ليس بفردة "ضعيف" ولا على ولا صوت ولا معنى فلم
 يجعل الفرد والله اعلم وكذلك سائر اسماء الاجناس اذا كانت

ان من الصفات
 انما هي الصفات
 انما هي الصفات
 انما هي الصفات

انما هي الصفات
 انما هي الصفات
 انما هي الصفات
 انما هي الصفات

انما هي الصفات
 انما هي الصفات
 انما هي الصفات
 انما هي الصفات

منه انما هو في الدنيا
والموت هو في الدنيا
والحيات في الدنيا
والحيات في الدنيا
والحيات في الدنيا
والحيات في الدنيا

والنفس الناطقة

سورة السباء قرب من الاول

الغيب
فلما خـ تبينـت الحق ان لو كانوا يعلمون

فرداً صنفه أو دالة أما الفرد صنفه فمثل قول الرجل والله لا أشرب أبداً أو الماء
 أنه يقع على الأقل ويجعل الكل فاعاد من الأفعال المختلفة بين الجنبين
 فلا وكذلك لا أكل طعاماً أو ما يشبهه وأما الفرد دالة فمثل قول الرجل
 لا أتزوج النساء ولا أشتري العبيد ولا أظلم بني آدم ولا أشتري الثياب
 أن ذلك يقع على الأقل ويجعل الكل لأن هذا جميعه صار مجازاً عن أم
 الجنس لأننا إذا أفضناه جميعاً فإفراق العبد أصلاً وإذا جعلناه
 جنباً بقى اللام لتعريف الجنس ونفى معنى الجمع من وجهي الجنس فكل
 الجنس أول فالله لا يخل لك النساء من بعد وذلك لا يخص بالجمع
 بل الجنس فصار هذا وسائر أسماء الجنس سواء وإنما أشكل على الأفرع
 بن جابن لأنه اعتبر ذلك بسائر العبادات والله أعلم وما هذا الجنب
 أن كل اسم فاعل دل على المصدر لغة مثل قوله وأنت رافق رافقاً
 هذا الكلام لا يمكن أن يكون فعله منصرفاً بل هو منصرفاً في كل حال
 لأن كل اسم فاعل دل على المصدر لغة مثل قوله وأنت رافق رافقاً
 هذا الكلام لا يمكن أن يكون فعله منصرفاً بل هو منصرفاً في كل حال

لم يجعل العدد من فاعلنا لا يجوز أن يراد بالآية إلا الألبان لأن كل الفاعل
 غير مراد بالاجماع فصار الواحد مراداً وبالفعل الواحد لا يقطع الأبد واحد
 وموجب الأمر عما فسرهناه بنوعه نوعين كل نوع منهما بنوع
 وهذا بنوعين وهذا بنوعين في صنف الحكم وهذا باليقين بيان صنف
 حكم الأمر وذلك نوعان أحدهما "وفضاء" فالأداة أنواع ثلثة
 أحدها محض كالمحل "وأداة" فاحصر وما هو شبهه بالقضاء والقضاء النوع
 ثلثة "نوع" "بمثل معقول ونوع" "بمثل غير معقول ونوع" "نوع الأداة
 وهذه الأقسام تدخل في صفوف الله وتدخل في صفوف العباد أيضاً
 والأداة أكرم لتسلم نفس الواجب بالأمر والقضاء أكرم لتسلم مثل التواجب
 به كمن غصب شيئاً لزم تسليم عينه وردة فبصير به مودة بما وإذا
 هكذا لزم ضمانه فبصير به قاضياً وقد بدخل في الأداة قسم ثلث
 الأول هو الذي لا يدخل في الصفوف كالنفس والنفوس والنفوس
 الثاني هو الذي لا يدخل في الصفوف كالنفس والنفوس والنفوس
 الثالث هو الذي لا يدخل في الصفوف كالنفس والنفوس والنفوس

وهو النقل عما قول من جعل الامر حصة في الاباحة والندب فاما الفضا
فلا يحمل هذا الوصف قال الله ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
الاهل وانه في سلم اعاننا الى اربابها وقد بدخل احدى العبارتين
في قسم العبارات الاخرى فبقي الاداء فضا لان الفضا لفظ متصرف
وقد بدخل الاداء في الفضا فبقي الاداء لاداء خصوصاً بغير
الواجب وعينه لان مرجح العبارات الى الاستغناء او شدة الرعاية
كما في المثال من الذب ياء ودول للفر الى ياطلة
فيحمله واما الفضا فاحكام الشيء نفسه لا يبنى عن شدة الرعاية
واضيق المتابع في الفضا انه يجب ينقص معصية ام بالسبب الذي يجب
الاداء فقال بعضهم ينقص معصية لان الرتبة عرفت قربتها بوقتها
فاذا كانت عن وقتها فلا يعرف لها مثل الا بالنقص فكيف يكون مثلاً لاداء
مستلزمه

Handwritten notes:
ان الفضا لفظ متصرف
الاداء لاداء خصوصاً بغير
الواجب وعينه لان مرجح
الاستغناء او شدة الرعاية
كما في المثال من الذب ياء
دول للفر الى ياطلة
فيحمله واما الفضا
فاحكام الشيء نفسه
لا يبنى عن شدة الرعاية
واضيق المتابع في
الفضا انه يجب
ينقص معصية ام
بالسبب الذي يجب
الاداء فقال بعضهم
ينقص معصية لان
الرتبة عرفت
قربتها بوقتها
فاذا كانت عن
وقتها فلا يعرف
لها مثل الا
بالنقص فكيف
يكون مثلاً
لاداء
مستلزمه

بالعباس وقد ذهب وصف فضل الوقت وقال عاصم لم يجب بذلك
وبين ذلك ان الله اوجب الفضا في الصوم بالنقص فقال فخذ من
ايام اخرى وبارك السنة بالفضا في الصلوة قال النبي عليه السلام
نام عن صلوة او نسيها فله صلواتها اذا ذكرها فان ذلك وقتها فقلنا
نحن وجب الفضا في هذا بالنقص وهو معقول فان الاداء طان فرضاً
فاذا فات فأت مضمونا وهو فادراً عما نسلم مثله من عند كون
النقل مشروعاً من جهة فامر بصرف حاله الى ما عليه وسقط فضل
الوقت الى غير مثله والى غير ضمان الا بالايام ان طان عامداً للجم فاذ عثر
هذا وجب العباس في فضا المنذورات المتعينة من الصلوة
والصيام والاعطاف وهذا اقيس واشبه بما يله اصحابنا ولهذا
قلنا في صلوة فانت في ايام التشرية وجب فضاؤها بالاكسار لانه
الاشياء بالانكسار من غير عزم
فان قيل ينسب ان لا ينسب
اصل الكسرة عنه شدة القدرة
عليه وسقط وصف الجبر
بعينه كما قلتم
لاهم ذلك الفضا لان شرعية
الكسرة من غير عزم
انما هي على

Handwritten notes:
ان الفضا لفظ متصرف
الاداء لاداء خصوصاً بغير
الواجب وعينه لان مرجح
الاستغناء او شدة الرعاية
كما في المثال من الذب ياء
دول للفر الى ياطلة
فيحمله واما الفضا
فاحكام الشيء نفسه
لا يبنى عن شدة الرعاية
واضيق المتابع في
الفضا انه يجب
ينقص معصية ام
بالسبب الذي يجب
الاداء فقال بعضهم
ينقص معصية لان
الرتبة عرفت
قربتها بوقتها
فاذا كانت عن
وقتها فلا يعرف
لها مثل الا
بالنقص فكيف
يكون مثلاً
لاداء
مستلزمه

فان قيل كيف يستقيم هذا وقد اوجبت الوم عليه
 باعتبار شرك الرمي قلنا ايجاب الوم عليه لا يطرئ
 انه مثل الرمي فابهم مغايرة بلالة جبر النقصان لثقل ونسك
 بشرك الرمي كما هو

١٥٢
 صلوات على ابي عبد الله كونه اصلا لا باعبار
 كونه مثلا لها كان
 الجواب انما اوجبت

الاول لان شروع ادا فيكدر فلذلك قيل يقطع والسون لم يجب

الاداء، الكامل فنور عين الحف في القصب والبسم واداء الدبرين

لأن العيب لا يمنع تمام التسليم وهو عيب عندنا وأما الزبوف

انا اذا هلكك عندنا بض بطل صفه اصلا لانه لما كان ادا، باصه صار

This image shows the top edge of a manuscript page, likely from a book. The binding material, possibly leather or parchment, is visible at the top, showing some wear and small holes. The text on the page is written in a dark ink, and the first line of text is visible, starting with a large, ornate initial 'C'.

المقبوض احبا كفه في الوصف **والا** الذي هو في معنى العضا مثل

عنه حتى الآانه في مع العفا. لان سدة الملكا وجب سدة في العين حكما

البر او يفضي به لانه مثل من وجه فلا تملك الا بالنسب وهذا قلنا انه اذا

ان جبر الافرادی را که

A horizontal strip of aged, yellowed paper with dark spots and stains, likely a flyleaf or endpaper. The paper shows signs of wear, including small holes and irregular discolorations. Faint, illegible markings are visible on the left side.

لا بعد اليه من اجل ذلك نكلا الجامع المذكورة ونصل بهذا الاصلان
من غضب طعنا فاطمة المالك من غير ان يعلم لم يبر عند ان في لواء
لانه لسبوا ما موربه لانه غرور اذا المر لا يخفى في العادات عن مال
غير في موضع الاباحة والشرع لم يامر به بالغرور فبطل الاداء فقيا للغرور كونه
فلنا نحن هذا اذا حقيق لان عين ماله وصل الى بدو ولو كان
ادعاه فانما وضعت له الجهد والجهل لا يبطله ولو كان الجهد عارا فكنى
لكون عذرا في تبديل اقامة الغرض اللازم والعارة الخ لغير الدانة
الصحي عما زعم لغز لان عين ماله وصل الى بدو **واما القضاء**
مستحق في فروع ان كامل وقاصر اما الكامل فامثل
صورة ومعنى وهو الاصل وضمان العدوان وفي باب الفروض خفيفا

من غضب طعاما فاطمه المالك من عيران بعلم لم يبر عذرا ن في لواء

مخبر في موضع الباب والشرع لم يامر به بالغفر فينبط الا اذا افضى للغفر فيكون

فأما الخلد الذي

يكون عذرا في تبديل اقامة الغرض اللازم والعادة الخزانة لا يات

مستامعق **افنعا** **كلمة مؤمن** **الاله انما هو**

[illegible]

منه من غير ان يخطئ في ترجمته
يا باغي غيرة وصال غيره
ان ارضى صديقك فليس لك
لغيره ضرر او عار

بعضهم يقول ان الاصل
الطاهر لا يتفق عليه
ام الا اذا ارادوا ان يكون
مع الدين مع

لا تتركه

77

للمجرحى طان بمنزلة الاصل من طل وجمه طان سابقا واما المتل القائم
عن
عنه انما من
لا يوجد
السواق

الصوت والمعنى الآن الحرف في الصوت قد فات للجزء عن القضاء به

فقطعه الولی ان شاء لم یقتله لانه مثل کامل فاما الفصل المنفرد

الموجب القطع فصار امر الجنازة الى القتل قولنا هذا هكذا

ان العسل قد يصيب عاصبا اثر العظم كما يصيب محققا له لانه عسل

ثُمَّ لَا يُفْضَرُ الْمَثَلُ بِالْفِعْلِ إِذَا انْفَطَحَ الْمَثَلُ الْآيَةُ الْخَامِسَةُ

بمشقة امدا
ان يغفلوا ان
العدوان و
الصلوات

الحمد لله
بسم الله الرحمن الرحيم

جانب الوجه وجبت فيه ولا كان الاصل لا يخفى اذ ان الابطعينة ولا
 نفسين الا بالتقويم صار التقويم اصلا من هذا الوجه فصار التقويم
 فراجحة للمعنى بخلاف العبد المعين لانه معلوم بدون التقويم فصار
 فيه فضا محضا فلم يعتبر عند العذرة ومن قضيت الشراء في هذا
 الباب ان حكم الامر موصوف بالحسن عرف ذلك بكونه حاصرا لا
 يعقل نفسه اذ العقل غير موصوف بالمال وهذا الباب لتفسير الباب

في بيان صفة الحامورية
 في هذا الباب حسن لمعنى نفسه حسن لمعنى غيره والحسن لمعنى
 في نفسه ثلاثة اضر ضرب لا يعقل سقوط هذا الوصف بجال وضرب
 بعينه وضرب منه ملوك هذا القسم لكنه مشابه لما حسن لمعنى غيره
 والذي حسن لمعنى في غيره ثلاثة اضر بابقا فضر من حاسن الحزن
 غيره

منه ما حسن لمعنى في غيره لكنه بنادى بنفس المامورية فكان سببا
 بالذي حسن لمعنى في نفسه وضرب منه حسن لمعنى في شرط بعد
 كان حسنا لمعنى في نفسه او ملحقا به وهذا القسم يسمي جامعاً **اما القرب**
للاول من القسمين قل فحق الايمان بالله وصفا به حسن
 لعينه غير انه نوعان تصديق وهذا كمال السقوط بجال
 حتى انه متى تبدل بصدق كان كفرا وافرا وهذا كماله لكنه كمال
 السقوط بجال صا اذا تبدل بصدق بعد الاكراه لم يعد كفرا لان
 اللسان ليس بعدن التصديق ولكن ترك البيان من غير عذر
 بعد عما فوات التصديق فكان ركنا دون الاول فمن صدق لعينه
 وترك البيان من غير عذر لم يكن موصفا ومن صدق ولم يصدق

في بيان صفة الحامورية
 في هذا الباب حسن لمعنى نفسه حسن لمعنى غيره والحسن لمعنى
 في نفسه ثلاثة اضر ضرب لا يعقل سقوط هذا الوصف بجال وضرب
 بعينه وضرب منه ملوك هذا القسم لكنه مشابه لما حسن لمعنى غيره
 والذي حسن لمعنى في غيره ثلاثة اضر بابقا فضر من حاسن الحزن
 غيره

وفاً ينجون فيه من البيان ولما كان مختاراً في المصدر في طان مؤمنان مخفون

والضرب الثاني من القسم الاول كالصقل حسنت

المعز نفها من العظم لله الآحادون النصدق وهو نظير الافراد

حی سفت با عذار کثرت الا انها نیست بر کین الامان بجای الاقرار

ان في المزار وجوداً وعدمًا دلالة على التصديق **والفصل الثالث**

لَمْ يَكُنْ وَالصَّوْمُ وَاجِبٌ فَإِنَّ الصَّوْمَ صَارَ مَطْلُوبًا فَهُوَ الْمَقْصُودُ

الزكاة لم يرد دفعها لحاجة الفقير وإنما لم يرد شرف في المكان الآن هذا

لوساط غير مخفية لانفسها لان النفس ليست كجائبة في صفاتها

الفقر ليس بحق عبادة والبيت ليس بحق لغف مصار هذا كما

لشأن عبادة خالصه لله نوحى شريطنا اهله كانه

الاول من الفكر الثاني

موقوف
حجر
الى
عظمى
شرف
مظفر
عظمى

[illegible]

بیتفخیم کو کہو عظیم الدوام
عظیم بنو افراسیاب
کسی کی حاکمانہ
فرز بارگاہی
خوشنوا اس

ان

على عمل مضمون بعين وهو افان
الجميع كانا بالما وبعثت من الما المضمون
الذي هو الحق وهو اعلا الما المضمون
بالاذا نفسى كما

ثم انما نحن لا فائز الجمعية لان العبد به يتمكن من اقامة الجمعية ووطا

به الجمع، وكذلك الوصف، عندنا من حيث هي فعل، يُغَيِّدُ الطَّهَارَةَ

للتبدين ليس ببيان مفصول لان نفس سيرة ونظم ولكننا انما سن

لانه بر او ایستاده الصلوة ولا ینادى به الصلوة ى (و یفطر سطر)

وتستوفى عن صفاء الوجود في الوجود من غير صفاء عندنا ومن

صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى

الف. لا يشارك في هذه الآلة الصانع. ع. هذا هو المصنوع.

و هو الفرح من كونه في غيره وذلك الفرح

از آنکه او را در این کتاب مذکور است که او را در این کتاب مذکور است

اما الجهاد فانما يكون بحسن في وصفه لانه تغذيه عباد الله وخزيب بلاد

والمقصود من هذا الكلام تحقيق كون هذا الفبر من الغيرة كقولهم

سورة النحل

تذکره کمالی

سلام الحکم

١٥ / المني

بصلواته البعوض سقط عن الباقي ولما كان المفسر يتأق بالماضين
 بعينه كان شبيها بالفسم الاول **وابا الفري الثالث** مختص
 بالاداء دون العتار وذلك عيان عن العذرة التي يمكن بها العبد
 من اداء ما لم يدره وذلك شرط الاداء دون الوجوب واصل ذلك قوله لا
 يمكن الله تعالى الا وسهوا وهو موعان مطلق وكامل فاما المطلق
 منه فاذل ما يمكن به المامور من اداء ما لم يدره بذكره كان او ما لم يدره
 وهذا فضل ومنه من الله عندنا وهذا شرط في اداء كل امر حتى
 اجعلوا ان الطهارة بالماء لا يجب على العاجز عنها ببدنه وعام من عجز
 عن استعماله لا ينقصان كحل به او ياله في الزيادة على ثلث مثله
 ون مرض بمراد به وكذلك الصلوة لا يجب ادائها الا بعد العذرة واج
 لا يجب ادائها الا بالزاد والراصة لان تمكن السرا المحضون لا يحصل
 دونها

في تركه يثبت على سائر الآلات وهو الكسب
 فيكون العذرة الخفيفة
 لا يكون الفعل مأمورا به
 قبل ان توجد تلك العذرة
 وهو من قوله وذلك
 شرط الاداء
 دون الوجوب

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

دونها في الغالب ولا يجب الزكوة البعثة جالبية اذا هلك النصاب
 بعد الحول قبل التمكن سقط الواجب بالاجماع وهذا قال زفر بن الهادي
 في المرافة فظهر عن حيفها ونفاستها او الطائفة بسم او الصبي سبيل
 في لثة الوقت ان لا صلوات عليهم الا ان يذكروا وقتا صالحا لاداء
 لما قلنا لكن اصحابنا اختلفوا بعد تمام الحبض او دلالة انقطاعه قبل
 تمامه يادراك وقت الفعل الخافيت يادراك جزو يسر من الوقت
 يصلح للاصرام بها وكذلك في سائر العتق لان اجتنابها الى سبب الوجوب
 لا الى تخفيف العذرة ووجودها ان ذلك شرط صفة الاداء فاما سابقا
 عليه فلا انها لا تسبق الفعل الا في الكسب والالات لكن نوافهم العذرة
 يمكن لوجوب الاصل مشروع عالم العجز الحالى دليل النقل الى البدل المشروع

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به
 ان يكون الفعل مأمورا به
 لا يكون الفعل مأمورا به

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة أمةً
مختلفةً في الدين والخلق والخلق والخلق والخلق

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

مصادره و غنای از مصادره ای که
مصادره ای که از مصادره ای که
مصادره ای که از مصادره ای که

عند فو
الاجتهاد
الاخير
السما

منه سبحانه
بالعجز
شأنه

و کذلک کہ
ہذا قال

الحمد لله
لا يصح
والسنة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المانع اذا اصل الظاهر في قوله المانع في سببه انما الى
 المتعاضدات التي لا تنضم اليها الا تنضم اليها المانع وهو
 المتعاضد في قوله في المانع في المانع وهو
 المتعاضد في قوله في المانع في المانع وهو
 المتعاضد في قوله في المانع في المانع وهو
 المتعاضد في قوله في المانع في المانع وهو

لا ينقص بالجمعة من بعد وقتنا نحن الاطلاق
في معرفة كيفية الامر بالجمعة وليس ذلك على شئ
فوائد الجمعة، يقضى الظهر والظهر البصر ان يكون
الجمعة بالاجماع فنشئ ان يعود الى الاصل ونشئ
الجمعة

الظهر بالجمعة، فصار ذلك مقراً لآنا سناً فصح
الحق بالجمعة، والما وضع عن المقدور
فلم يبطل به العزم، والما قلنا إن الضرب
بالاداء دون العضا، اذ اذافات الاداء بحال

وَعَفْوَانِ سَبَابَةٍ لَمْ يَمُرَّ بِهَا وَاحِدٌ مِنْكُمْ يَدْرِي مَا هِيَ
 بَحْثُ عَهْدِهِ وَجَعَلَ الشَّرْطَ بِخَيْرِ الْعَهْدِ كُلِّهِ
 لَا يَنْقُصُهُ فَكَذَلِكَ لَأَنْ هَذِهِ الْعِزَّةُ كَانَتْ شَرْطَ
 مِنْكُمْ فَلَمْ يَشْرُطِ الْبُعَاثُ الْوَاصِلَةَ لِهَذَا لَأَنْ
 عِنْدَ الْمَطْلُوعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ
 عِنْدَ الْمَطْلُوعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ
 عِنْدَ الْمَطْلُوعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ
 عِنْدَ الْمَطْلُوعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ الْوَاقِعِ

[illegible]

انظر الى
نظر الى
صنبا كان

منه

مذ
شان
او مقدار او شش کتب و الاض

لا تقف
من يقف الظن

ع
ابن الصبيح الكوفي
كما امر بالسقاط الفسطاط
باجعة
ناتسختها الطوا

فمنهم
الذين
لا
يؤمنون
بالمرسلين
الذين
يؤمنون
بالمرسلين
الذين
يؤمنون
بالمرسلين

طريق
لدا أو بامبا
جاء الاداء
ما وجب في اصله
وخصه
ذائق
شفتهم الاصل
سما الاسقاط
الانضم

عظام
مستحق

العقود الطمان مستطفا للواحد من
في المثلث الان لا عجزا

فمن غير مستطاع اللواجب

هذا هو الوجه في استنباط الحكم...
وهو الوجه في استنباط الحكم...
وهو الوجه في استنباط الحكم...

وهذا قلنا اذ احل الزاد والراجل ولم يحج حتى يهلك المال لم يبطل عنه الحج وكذلك
صدق في الفطر لا يبطل بهلاك المال لما قلنا واما الكامل من هذا القسم فالفطرة
للميتة وهذه زائدة عما الاول بدرجة كرامة من الله وقرينة ما بين الامرين

ان القدرة الاولى للتمكين من الفعل فلم يغيرها الواجب في شرطها كذا
فلم يشرط دوا امر البغاء الواجب وهذا لما كانت ميتة غير صفة
الواجب فجعلته سمي سهلا لئلا يثقل شرطها هذه القدرة لبغاء الواجب

الامور انها شرط ولكن لم يشر بغير صفة الواجب بها فاذا انقطع هذا
القدر بطل ذلك الوصف فيبطل الحرف لانه غير مشروع بدون ذلك الوصف
وهذا قلنا الزكوة شرط بهلاك النصاب بعد احوال لان الشراء علق

الوجوب بقدرة ميتة الا ترى ان القدرة على الاداء يحصل بمال
مطلق لم شرط النماء في المال ليكون الموقوف جزء منه فيكون في غاية التيسير

وهو الوجه في استنباط الحكم...
وهو الوجه في استنباط الحكم...
وهو الوجه في استنباط الحكم...

قلنا قلنا بيانا الواجب بدون النصاب لا تغلب غرامة محضه فيستدل
الواجب فذلك سقط بهلاك المال ولا يلزم ان النصاب شرط لا ابتداء
الوجوب ولا يشترط البغاء فان كل جزء من الباقي يفسد لان شرط

النصاب لا يغير صفة الواجب الا ترى ان تفسير اداء الخبز من المائتين
وتفسير اداء الواجب من الاربعين سواء لا يختلف لانه ربع العشر بطل
حال لكن الغني وصف لا يدرجه في صفة الموصوف به اهلا للاغناء اذا

الاغناء من غير الغني لا يتحقق كالتاميل من غير المال والغني بكثرة
المال وليس للكثرة حد يعرف به واصوال الناس فيه شتى فقدره الشرع
بحد واحد فصار ذلك شرط للوجوب لما كان امرا زائدا على الاهلية الاصلية

وشرط الوجوب لا يشترط دوا امره اذ الوجوب في واجب واحد لا يتكرر
فاما فيما مال بصفة النماء فيشر للاداء فتغير به صفة الواجب فشرطنا

هذا هو الوجه في استنباط الحكم...
وهو الوجه في استنباط الحكم...
وهو الوجه في استنباط الحكم...

وإذا عظم الضرر فلهما
النصاب المأخوذ من
المال حتى يذهب
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

دوامه وهذا بخلاف استعمال النصاب فإذا لم ينفذ الحق وفقد صار
غرمًا لأن النصاب صار من حق الواجب فما لصاحب الحق فيه المستفاد
منعديًا عما صاحب الحق فقد قاما في حق صاحب الحق فصار الواجب
عاجزًا عن دفعه غير مستدين وهذا قلنا إن الموسر إذا حث في البهيم
لم يأخذ عسرًا وذهب حاله أنه يكفر بالصوم لأن الوجوب متعلق بالقدرة
الميترة والدليل عليه أن الشرع خيرة عند قيام القدرة
بالمال والتخير بينه وبين غيره ولأنه نقل إل الصوم لغاية العجز عند أداء
الصوم مع ثبوت القدرة فيما يستقبل ولم يعتبر ما يعتبر في
سائر الأفعال وهو العدم في العمل لكنه اعتبر العدم الحال الأبرى
أنه قال فن لم يجد فصبأ ثلثة أيام ونقد العجز بالصوم فيبطل أداء
الصوم فعلم أنه أراد به العجز الحال وكذلك طعام الظلار وسائر

وإذا عظم الضرر فلهما
النصاب المأخوذ من
المال حتى يذهب
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

الكفارات فثبت أن العذرة ميترة فكانت من قبيل الزكوة إلا
أن المال خصنا عجزه عن فائ حال إصابه من بعد دامت به العذرة وهذا
سواء الاستفاد من الهلاك خصنا لأن الحق لما كان مطلقًا عن الوفاء
ولم يكن المال منعقًا لم يكن الاستفاد نقدًا وصار هذا العذرة عما
هذا التقدير نظير استطاع الفاعل أن لا سبق الفعل ولهذا قلنا
بطل وجوب الزكوة بالدين لأنه ينافي الغنا والبسر ولا يلزم أن الدين
لا يمتنع وجوب الكفارة وهو ينافي البسر لأنه قال في كتاب الأيمان رجل
الف درهم وعليه دين أكثر من الف فكفر بالصوم بعد ما قبض دينه ليلة
قال يجزيه ولم يذكر أنه إذا لم يضرق إل دينه ما جوابه فقال بعضنا
يجزيه التكفير بالصوم لما قلنا من فوائد صفة البسر فيجعل المال
كالعدم وقال بعضهم بل يجب بالمال ولا يجزيه الصوم بخلاف الزكوة

أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج
أو انفق على
الاحتياج

والغرف أن الزكوة وصيت بصفة اليسر وشرط العذرة ولمع الغنا
بفضل النبي عليه السلام غنوه عن المسكين في مثل هذه اليوم ويقول عليه السلام

لا صدقة تبارك عن ظهر غنا وهذا الغنا وجب عبادة شكر النبي الغنا
فشرط الكمال في شكره فيكون الواجب بشرط أمن الحامل والدين

بشرط الكمال ولا يقدم أصله وهذا أصل الصدقة فلم يجز عليه الغنا
وهذا لا ينادي الزكوة إلا بعين مستقيمة وأما الكفاية فلا تستغنى عن

شرط العذرة وعن قيام بصفة اليسر في تلك العذرة إلا أنها لم تشتر
للا غنا، لا يرى أنها شرعت سائرة أو زاجرة لا أمراً أصلياً للفقير

أغنا، له والآثر أنه ينادى بالخبرة وبالصوم والغنا، فيها لكن المقصود به
نيل الثواب يقابل بوجوبه، وما يقع بدكفاية الفقير في باب الكفاية

بصل سبيل الثواب ولذلك ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

بصل سبيل الثواب ولذلك ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

هذا هو الغنا وهو الغنى بالمال والشرع لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

هذا هو الغنا وهو الغنى بالمال والشرع لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

هذا هو الغنا وهو الغنى بالمال والشرع لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

هذا هو الغنا وهو الغنى بالمال والشرع لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

هذا هو الغنا وهو الغنى بالمال والشرع لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها
الغنا، بل لا ينادى بالاباحة ولا غنا، يحصل بها

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

الزكوة
والغرف

سقط بطلان الخابري في لا يتقلب غرضا محضاً وهذا مخالف لما في الآية فانه اذا
 وجب بطلان الزاد والراصلة لم يسقط بقوله لانه وجب بشرط العذر دون
 البسر الا يرى ان الزاد والراصلة اذن ما يقطع بالتعذر ولا يقع البسر
 الا بغيره وسراكت واعوان وليس شرط بالاجماع فذلك شرط الدوام
 الواجب وكذلك لا يسقط صدق الفطر بطلان الدارس وذهاب الغنى لانها
 لم تجب بغيره البسر بل بشرط العذر وفيما من صفته الاهلية بالغنى الا يرى
 انها وجبت بسبب اسس الخيرة ولا يقع به الغنى ووجب بالغنى بشتاب
 البدل والتمتة ولا يقع بها البسر لانها ليست بواجبة فلم يكن البقاء
 مستغنياً عن شرط الدوام والوجوب ولا يلزم انها لا تحذف عند قيام الدين
 وقت الوجوب لان الدين يقدم الغنى الذي هو شرط الوجوب وبه يثبت اهلية
 فلو كان الدين وان كان لا يكون الا في حاله ما كان حاشياً للوجوب
 العذر فيكون كعدمه بشرط الوجوب

لا ينفصل عن حاجته بانما ما بني درهم بخلاف زكوة النجار فانها سقط
 بدين العبد الذي هو النجار لان الزكوة ينفصل صفة الغنى الطاهر بغير
 النصاب لا بغيره والله اعلم هذا الذي ذكرناه هو تفصيل في صفة حكم الامر
 وصفه بالمعروف في نفسه فاما ما يكون صفة فاقية بغيره وهو الوقت
 فلا بد من ترتيبه على الدرجه الاولى **باب تقسيم الموقوفين من حكم**
الوقت العبادات ثلث مطلقاً وموقوفاً فاما المطلق فنوع واحد
 او اما الموقوف فنوعان نوع جعل الوقت طرفاً للمودق وشرطاً للمداد وسبباً
 للوجوب وهو وقت الصلوة الا يرى انه ينفصل عن الاداء فطناً طرفاً محضاً
 لا اعتباراً والاداء بغيره فطناً شرطاً والاداء يكتسب باضلاق
 صفة الوقت وبغيره التجهيل قبله فطناً سبباً وهذا القسم اربعة اشياء
 فان قيل ما فائدة هذا الوصف في هذا الوصف فنذكره فلو انما لم يذكر
 السبب الشرط فليس ينفصل للمداد على السبب على الخصوص
 فلو انما لم يذكر السبب لم ينفصل باضلاق سبباً صفة الوقت
 وهو وان لم ينفصل للمداد على السبب باضلاق سبباً صفة الوقت
 فان قيل ما فائدة هذا الوصف في هذا الوصف فنذكره فلو انما لم يذكر
 السبب الشرط فليس ينفصل للمداد على السبب على الخصوص
 فلو انما لم يذكر السبب لم ينفصل باضلاق سبباً صفة الوقت
 وهو وان لم ينفصل للمداد على السبب باضلاق سبباً صفة الوقت

الا...

ان شاء الله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

منسوقاً ولكن جعل له حق شغل كل الوقت بالاداء فاذا شغل بالاداء
 انه ان رج جعل جميع الوقت سجلاً لاداء فحضر الوقت وانثب له
 جاز وان انقل به الفضا لان ما ينقل من الفضا بالبنا جعل عفوا
 لان الاضرار عنه مع الاقبال على الصلوة مستعذر وقد روي هشام
 عن محمد بن عبد الله بن قيس قال قال في العشرة بئس له الامام لانه
 من غير فضده ثبت فاذا انقل به الفضا اصدار في الحكم عفوا فصار

سنة
كعبه

في البحر كما
الغصنات
الحلوة هي
والذي الى ان
وذلك في
السلم الطائر
تتفضل
وكذا

اضطرار عن الص
معدن

فوقه لا يمكن معيار الا بغير حروف
اجيد فلا ينشئ مشروعيه سائر انواع
الصلوات كلها

اصطفا زعن الصوم فانه شى واحد
معدود بمقدار النذر طه

لوجوبه مثل شهر رمضان واما قلنا انه خيار له لانه فذر وعرف به
وسبب له وذلك شهوة جز من الشهرة كما ذكر في باب السبب ان الله الصوم
ومن حكم ان غيره صار منفيا لان الشراء لما اوجب شغل المعيار به
وهو واحد فاذا ثبت له وصف انتفى عنه كالمكيل والموزون في معياره
فالكل كلام الشريعة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, featuring several lines of text with red ink used for headings or emphasis.

ما صفة فلم ينف عيها من الصلوة ومن حكمه ان النية شرط
 بصير ما حضر و قال ما عليه ومن حكمه ان تعين النية شرط
 في المروع لما تعدد لم يصح مذكورا بالاكم المطلق الا عند تعين
 وصف ومن حكمه انه لما رتب التعيين لما قلنا لم يفسد البطلان
 في الاداء لان التوسيع افاد شرط زائد او هو التعيين
 لا يفسد هذا الشرط بالعوارض ولا بتقصير العباد **واما**

مضامین

فانتق غير لكونه غير مشروء قال ابو يوسف ومحمد ولا يبق غيره مشروءا
لم يجز اداء الواجب فيه من المسافر لان شرع الصوم فيه عام الا برأى
في حق المجامع كل

المريض في هذا الحلة وقال ابو صنف: يا ابا الوصوب وقع على المأفر وهذا
صحة ادا ان بلا توفق الا انه رخص له النكاح قضاء كفه وخففنا عليه
فلا آسأ له النكاح كما رخصه الاجصام بدنه فقه انه رخصه الاجصام

ای افاضالم یقین صوم رمضان
یعنی صوم غیر رمضان
مشروع است

فرو واجباً تا اربع عند اربعه
شعبه واجب تا اربعه
مقیم لان الخطاب اعني قد
اشهر فليصير عام فيها كان

وم رمضان لما يكون بنا سحابة الصليبات
تذير ان الصوم صوم رمضان واما اذان
الصوم فلا ولا ذلك وحضرت
الذي هو عام

در رمضان مبارک

هذا الوقت في حق سليم ما عليه بمنزلة شيطان فينبول سائر الصيام
والطريق الاول بوجوب ان لا يصح التغل بل ينه عن الفرض والثاني بوجوب
ان يصح وفيه روايتان عنه وانما اذا اطلق النية فالصحيح ان ينه
عن رمضان لان الترخض والترك لا يخفف بهذا الغزاة وانما المربض
فان الصحيح عندنا فيه ان يقع صومه بطل حال عن الفرض لان رخصته
متعلقة بخصيصة الغزاة فينبول بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فيكون بالصحيح فاما المسافة فينبول بوجوب الرخصة لغير مقدار لعينها
سببه وهو السرا فلا ينظر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فلا يبطل الترخض فينبول في بطريق التنبه الى حاجته الدينية
قال زفر الله ولا صار الوقت منقبتا لهذا المشروع صار ما ينشور
من الامكان في هذا الوقت مستحفا عما الفاعل فيه المستحق

هذا الوقت في حق سليم ما عليه بمنزلة شيطان فينبول سائر الصيام
والطريق الاول بوجوب ان لا يصح التغل بل ينه عن الفرض والثاني بوجوب
ان يصح وفيه روايتان عنه وانما اذا اطلق النية فالصحيح ان ينه
عن رمضان لان الترخض والترك لا يخفف بهذا الغزاة وانما المربض
فان الصحيح عندنا فيه ان يقع صومه بطل حال عن الفرض لان رخصته
متعلقة بخصيصة الغزاة فينبول بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فيكون بالصحيح فاما المسافة فينبول بوجوب الرخصة لغير مقدار لعينها
سببه وهو السرا فلا ينظر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فلا يبطل الترخض فينبول في بطريق التنبه الى حاجته الدينية
قال زفر الله ولا صار الوقت منقبتا لهذا المشروع صار ما ينشور
من الامكان في هذا الوقت مستحفا عما الفاعل فيه المستحق

هذا الوقت في حق سليم ما عليه بمنزلة شيطان فينبول سائر الصيام
والطريق الاول بوجوب ان لا يصح التغل بل ينه عن الفرض والثاني بوجوب
ان يصح وفيه روايتان عنه وانما اذا اطلق النية فالصحيح ان ينه
عن رمضان لان الترخض والترك لا يخفف بهذا الغزاة وانما المربض
فان الصحيح عندنا فيه ان يقع صومه بطل حال عن الفرض لان رخصته
متعلقة بخصيصة الغزاة فينبول بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فيكون بالصحيح فاما المسافة فينبول بوجوب الرخصة لغير مقدار لعينها
سببه وهو السرا فلا ينظر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
فلا يبطل الترخض فينبول في بطريق التنبه الى حاجته الدينية
قال زفر الله ولا صار الوقت منقبتا لهذا المشروع صار ما ينشور
من الامكان في هذا الوقت مستحفا عما الفاعل فيه المستحق

بطل حال كصاحب النصاب اذا ذهب من الغنم بعد الحول والماير
الواحد يستحق منافعة قلنا ليس الغنم باستحقاق لمنافعة العبد
لان ذلك لا يصح قرينة وانما القرينة فعل "يفعل العبد عن اختياره
بلا جبر بل الشراء لم يشتر في هذا الوقت مما ينشور فيه الامساك
قرينة الا واحدا فانعدم غير الفرض لعدم كونه مشروعاً ولا باستحقاق
منافعة كما ينعدم في الدليل اصلاً ولا استحقاق لم اذا بلغت المنفعة
له لم يكن بد من النعيبين ولم يوجد لان عدم الغزاة ليس بشئ
بخلاف هبة النصاب لانه عيان نصيب مجازاً عن الصدقة استحقاق
بخلاف عدم الغزاة فانه ليس بشئ كونه
قال ان في يوم الله لما طالت منافعة بغيرت عما ملكه وجب النعيبين
في بغيرت مختاراً لا مجبوراً ولو وضعنا عنه نعيبين لم يجز لها مجبوراً
في صفة العباد وخلقاً مع العباد عن الاقبال والغزاة وقلنا
الاصح في صفة الصوم مطلقاً عن
لا يصح عن احد بينه انما
بينه فرض رمضان كونه

بطل حال كصاحب النصاب اذا ذهب من الغنم بعد الحول والماير
الواحد يستحق منافعة قلنا ليس الغنم باستحقاق لمنافعة العبد
لان ذلك لا يصح قرينة وانما القرينة فعل "يفعل العبد عن اختياره
بلا جبر بل الشراء لم يشتر في هذا الوقت مما ينشور فيه الامساك
قرينة الا واحدا فانعدم غير الفرض لعدم كونه مشروعاً ولا باستحقاق
منافعة كما ينعدم في الدليل اصلاً ولا استحقاق لم اذا بلغت المنفعة
له لم يكن بد من النعيبين ولم يوجد لان عدم الغزاة ليس بشئ
بخلاف هبة النصاب لانه عيان نصيب مجازاً عن الصدقة استحقاق
بخلاف عدم الغزاة فانه ليس بشئ كونه
قال ان في يوم الله لما طالت منافعة بغيرت عما ملكه وجب النعيبين
في بغيرت مختاراً لا مجبوراً ولو وضعنا عنه نعيبين لم يجز لها مجبوراً
في صفة العباد وخلقاً مع العباد عن الاقبال والغزاة وقلنا
الاصح في صفة الصوم مطلقاً عن
لا يصح عن احد بينه انما
بينه فرض رمضان كونه

بطل حال كصاحب النصاب اذا ذهب من الغنم بعد الحول والماير
الواحد يستحق منافعة قلنا ليس الغنم باستحقاق لمنافعة العبد
لان ذلك لا يصح قرينة وانما القرينة فعل "يفعل العبد عن اختياره
بلا جبر بل الشراء لم يشتر في هذا الوقت مما ينشور فيه الامساك
قرينة الا واحدا فانعدم غير الفرض لعدم كونه مشروعاً ولا باستحقاق
منافعة كما ينعدم في الدليل اصلاً ولا استحقاق لم اذا بلغت المنفعة
له لم يكن بد من النعيبين ولم يوجد لان عدم الغزاة ليس بشئ
بخلاف هبة النصاب لانه عيان نصيب مجازاً عن الصدقة استحقاق
بخلاف عدم الغزاة فانه ليس بشئ كونه
قال ان في يوم الله لما طالت منافعة بغيرت عما ملكه وجب النعيبين
في بغيرت مختاراً لا مجبوراً ولو وضعنا عنه نعيبين لم يجز لها مجبوراً
في صفة العباد وخلقاً مع العباد عن الاقبال والغزاة وقلنا
الاصح في صفة الصوم مطلقاً عن
لا يصح عن احد بينه انما
بينه فرض رمضان كونه

ما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

قبل طعام ومن هذا الجنس الصوم المندوز في وقت معين لما
 انقلب بالنذر صوم الوقت واجبا لم يقع نقلا لانه واحد لا يقبل
 وصفين متضادين فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب بطلق الاكبر
 وهو الخطا في الوصف ونوقف مطلق الامساك فيه عاصوم الوقت

وهو المندوز لكنه اذا صام عن كفارة او فضا ما عليه صم عما نوى
 لان النغبين حصل بولائه الناذر ولا يني لا تدوة في قطع النغبين

فيما يرجع الى صفة وهو ان لا يبق النفل من وعافا فما يرجع الى صفة
 صاحب النزاع وهذا لا يبق الوقت محتملا كقوله فاما غيبة في احتمال

ذلك الغارظ بل لم يندز **واما** الوقت الذي جعل معيارا لاسباب مثل
 الكفر رأت الموقفة باوقات غير متعينة وفضا رمضان والندز
 المطلق والوقت فيها معيارا لاسباب ومن حكم انها من حيث جعلت

منه

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل
 قبل طعام ومن هذا الجنس الصوم المندوز في وقت معين لما
 انقلب بالنذر صوم الوقت واجبا لم يقع نقلا لانه واحد لا يقبل
 وصفين متضادين فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب بطلق الاكبر
 وهو الخطا في الوصف ونوقف مطلق الامساك فيه عاصوم الوقت
 وهذا المندوز لكنه اذا صام عن كفارة او فضا ما عليه صم عما نوى
 لان النغبين حصل بولائه الناذر ولا يني لا تدوة في قطع النغبين
 فيما يرجع الى صفة وهو ان لا يبق النفل من وعافا فما يرجع الى صفة
 صاحب النزاع وهذا لا يبق الوقت محتملا كقوله فاما غيبة في احتمال
 ذلك الغارظ بل لم يندز **واما** الوقت الذي جعل معيارا لاسباب مثل
 الكفر رأت الموقفة باوقات غير متعينة وفضا رمضان والندز
 المطلق والوقت فيها معيارا لاسباب ومن حكم انها من حيث جعلت
 منه

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

منه

منه
 انما بشره ان رجع كرمضان او بنذر العبد باذن الرابع
 يضرب بطلق النية وبنيته النفل وبشوق الامساك في اول
 انذار لهذا المتعين ان اذا نوى النفل او اطلق النية كان
 نوبا للمندوز لان اجاب العبد معتبر بايجاب النفل

في هذا العام الذي طغى الخطاب به بمنزلة وفن الصلوة فاذا ادرك العام
 الثاني صار ذلك بمنزلة العام الاول لا يصير كذلك الا بشرط الاذراك وقال
 محمد بن لا يتبين هذا الوقت للاداء والما وفن العر فبسمه التاخر
 بشرط ان لا يتقونه عن العر واشترى من هذا العام بمنزلة بوعوم
 اذ ركن في حق قضاء رمضان وان يعرف بان ايج مجب مضيقا او موسقا
 فقال ابو يوسف مضيقا لا يسع فيه التاخر عن العام الاول وقال محمد
 موسقا يسع تأخره وقال الكرخي وجماعة من مشايخنا ان هذا
 برجه ان الامر المطلق عن الوقت اوجب الفور ام لا مثل
 وجوب الزكاة وصدقة الفطر والعشر والنذر بالصدقة المطلق
 فقال ابو يوسف عا الفور وقال محمد عا التراخي فكذلك ايج فاما فتن
 الوقت فلا والله عليه عا مشايخنا ان الامر المطلق لا يوجب الفور

في هذا العام الذي طغى الخطاب به بمنزلة وفن الصلوة فاذا ادرك العام
 الثاني صار ذلك بمنزلة العام الاول لا يصير كذلك الا بشرط الاذراك وقال
 محمد بن لا يتبين هذا الوقت للاداء والما وفن العر فبسمه التاخر
 بشرط ان لا يتقونه عن العر واشترى من هذا العام بمنزلة بوعوم
 اذ ركن في حق قضاء رمضان وان يعرف بان ايج مجب مضيقا او موسقا
 فقال ابو يوسف مضيقا لا يسع فيه التاخر عن العام الاول وقال محمد
 موسقا يسع تأخره وقال الكرخي وجماعة من مشايخنا ان هذا
 برجه ان الامر المطلق عن الوقت اوجب الفور ام لا مثل
 وجوب الزكاة وصدقة الفطر والعشر والنذر بالصدقة المطلق
 فقال ابو يوسف عا الفور وقال محمد عا التراخي فكذلك ايج فاما فتن
 الوقت فلا والله عليه عا مشايخنا ان الامر المطلق لا يوجب الفور

بلا صلا

بلا خلاف فاما سنة ايج سنة "مبتدأة" فذهب محمد بن ذلك الى ان
 ايج فتن العر بلا خلاف الا انه لا يبادى في كل عام الا في وقت خاص
 فيكون وقت نوعا من انواع اشهر ايج في عمره واليه تعينه الصوم
 القضاء وقت النهض دون اللبال والى العبد تعينه فلا يتبين
 الذي يلبس الا بتعينه بطريق الاداء الا يبر ان عا اءه كان مودعا
 ولو كان الاول متوقفا لصار بالتاخر متوقفا والدليل عليه انه في وقت
 للنقل هو انه لم يشتر في سن واحد الا ايج واصلا ولو فتن للفرض
 لما بق النقل مشروعا كما في شهر رمضان فثبت انه غير متعين
 الا بالاداء وسن فتن بالاداء لم يبق النقل فيه مشروعا ولا في يوسف
 ان اشترى من العام الاول متعين للاداء فلا يحل له التاخر عا كوقت
 انظر للظهر واما فلنا هذا لان الخطاب بالاداء كجع في هذا الوقت

في هذا العام الذي طغى الخطاب به بمنزلة وفن الصلوة فاذا ادرك العام
 الثاني صار ذلك بمنزلة العام الاول لا يصير كذلك الا بشرط الاذراك وقال
 محمد بن لا يتبين هذا الوقت للاداء والما وفن العر فبسمه التاخر
 بشرط ان لا يتقونه عن العر واشترى من هذا العام بمنزلة بوعوم
 اذ ركن في حق قضاء رمضان وان يعرف بان ايج مجب مضيقا او موسقا
 فقال ابو يوسف مضيقا لا يسع فيه التاخر عن العام الاول وقال محمد
 موسقا يسع تأخره وقال الكرخي وجماعة من مشايخنا ان هذا
 برجه ان الامر المطلق عن الوقت اوجب الفور ام لا مثل
 وجوب الزكاة وصدقة الفطر والعشر والنذر بالصدقة المطلق
 فقال ابو يوسف عا الفور وقال محمد عا التراخي فكذلك ايج فاما فتن
 الوقت فلا والله عليه عا مشايخنا ان الامر المطلق لا يوجب الفور

سالى الى آخره
رضى وجماعه من
بورني اوخيا بنو

[illegible][illegible]

بجففة كل قسم واجباً لا محالة اذا الجففة اصل في ظلال باب والنهي في اقتضا
 النعم جففة طامراً في اقتضا الحسن جففة ثمة العمل بجففة الامر والاصل
 حتى كان صانعاً في عينه لا بد من ذلك النعم في جففة النعم وهذا لان
 المطلق من كل شيء يتناول الظاهر منه ويجعل الناصر والكل في صفة
 النعم فيما قلنا من قال بانه يكون مشروعاً في الاصل فيجوز الوصف
 بجعله مجازاً في الاصل جففة في الوصف وهذا عكس الحقيقة وفيه الاصل
 واذا ثبت هذا الاصل كان في خروج النعم في طريقان احدهما ان يتقدم
 المشروع باقتضا النهي والثاني ان يتقدم حكمه وبيان ذلك ان من
 بعت الاصل ان النهي اذا احتيج الى شيء اي اذا شئ فعل النهي اليه يكون
 ضرورة كون النعم مشروعاً وان يكون مريضاً قال الله في شرع لكم
 من الدين ما وصي به نوحاً والنشروعات درجات وادناها ان
 يكون مريضاً وكون الفعل منهياً فيجوز بيان هذا الوصف وان كان
 يكون الاصل لا ان الاصل هو النهي فيكون في جففة النعم في جففة النعم

دروا الى ان لا يبرضاة فصار النهي عن هذه النعم في
 نسخاً بجففة وهو العزم السابق والثاني ان من حكم النهي وجوب
 الاثبات وان يفسر الفعل بما ضايق موجب معصية هذا موجب
 جففة وبين كون معصية وبين كون مشروعاً وطاعة نقضاً
 وثاني ولهذا لم يثبت حرمة المضاهرة بالنزاعاً شرعت في ثلث
 بها بالاجنبية بالاصحاب والنزاعاً محض فلم يصح سبياً حكم
 شرعي بعد نفي وكذلك الغصب لا ينفذ الملك لما قلنا ولا يلزم اذا
 جامع المحرم او اصرم مجامعاً به مشروعاً فاسد لان الاصل
 منقطع طوعاً الجماع وهو غير الاحمال لكنه مخطورة فصار مفسداً
 والاصرام لازم شرعاً لا يخل الخروج باضمار العباد ففسداً ولم ينقطع
 انما وضعت في الجماع بالبرهان لان
 عن جهة الموطوعة عايناً
 الموطوعة واثبات ورثه
 رتباً لها على الموطوعة
 انما وضعت في الجماع بالبرهان لان
 عن جهة الموطوعة عايناً
 الموطوعة واثبات ورثه
 رتباً لها على الموطوعة

50
 انما وضعت في الجماع بالبرهان لان
 عن جهة الموطوعة عايناً
 الموطوعة واثبات ورثه
 رتباً لها على الموطوعة
 انما وضعت في الجماع بالبرهان لان
 عن جهة الموطوعة عايناً
 الموطوعة واثبات ورثه
 رتباً لها على الموطوعة
 انما وضعت في الجماع بالبرهان لان
 عن جهة الموطوعة عايناً
 الموطوعة واثبات ورثه
 رتباً لها على الموطوعة
 انما وضعت في الجماع بالبرهان لان
 عن جهة الموطوعة عايناً
 الموطوعة واثبات ورثه
 رتباً لها على الموطوعة

بالوقت ولا فساقية والنهي سلق بوصف وهو انه يوم العيد فصار

فاسدا ومع الفاسد ما هو غير مشروع بوصف مثل الفاسد من

الجواهر وبما لا يجوز فعله ان الناس اضيق الله يوم العيد

والمشاو من قبل السنون باصله طيبا بوصف فصار تركه

طاعة باصله معصية بوصف عما مثل البهيم الفاسد وكذا صفة النذر

لانه نذر بالاطاعة والما وصف المعصية متصل بذاته فعلا لا باسم

ذكرنا ولهذا قلنا في ظاهر الرواية انه لا يلزم بالشرع لان الشرع فيه

متصل بالمعصية فامر بالاطاعة فالصاحب الشرع فيضار مضافا الى

صاحب الشرع فيرى العبد عن عهده ومن الصلوة وفي طلوع

الشمس ولو كان مشروع باصلا اذ لا يقع في اركانها وشروطها

والوقت صحيح باصله فاسد بوصف وهو انه منسوب الى الشيطان

هذا هو الوجه في كون الوصف بالفساد فاسدا ومع الفاسد ما هو غير مشروع بوصف مثل الفاسد من الجواهر وبما لا يجوز فعله ان الناس اضيق الله يوم العيد والمشاو من قبل السنون باصله طيبا بوصف فصار تركه طاعة باصله معصية بوصف عما مثل البهيم الفاسد وكذا صفة النذر لانه نذر بالاطاعة والما وصف المعصية متصل بذاته فعلا لا باسم ذكرنا ولهذا قلنا في ظاهر الرواية انه لا يلزم بالشرع لان الشرع فيه متصل بالمعصية فامر بالاطاعة فالصاحب الشرع فيضار مضافا الى صاحب الشرع فيرى العبد عن عهده ومن الصلوة وفي طلوع الشمس ولو كان مشروع باصلا اذ لا يقع في اركانها وشروطها والوقت صحيح باصله فاسد بوصف وهو انه منسوب الى الشيطان

كالحا

كاجات به السنة الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانه ظرف لا اعتبار

وهو سبب فصار الصلوة نافضة لانفسه فقبل لا يباين

الظالم ويضمن بالشرع والصوم مقدم بالوقت ويغنى به فاذوا

لان الشرع اذا اشترط فيه من الصوم والصلوة اشترط ثابته

متعلق باليس بوصف فلم ينفذ وكذلك البيع وقت النذر وهذا

يخالف مع الحر والمضامين والملا في لانه اضيق الى غير محله فلم ينفذ

فصار النهي مجازا عن الغنى وهذه الاستحسان صحيحة لما بينهما

من المشابهة ولا خلاف فيه انما الظالم في حكم حفيظه وكذلك الصوم

اللبالي لان الوصال غير مشروع ولا ممكن والنسأ وهو المنع من

البطلان غالبا فتعين للصوم تحققا لا ابتلا فصار النهي مستفاد

عن النهي ولا يلزم التكاليف بغير شهوة لان منق يقول عليه السلام

هذا هو الوجه في كون الوصف بالفساد فاسدا ومع الفاسد ما هو غير مشروع بوصف مثل الفاسد من الجواهر وبما لا يجوز فعله ان الناس اضيق الله يوم العيد والمشاو من قبل السنون باصله طيبا بوصف فصار تركه طاعة باصله معصية بوصف عما مثل البهيم الفاسد وكذا صفة النذر لانه نذر بالاطاعة والما وصف المعصية متصل بذاته فعلا لا باسم ذكرنا ولهذا قلنا في ظاهر الرواية انه لا يلزم بالشرع لان الشرع فيه متصل بالمعصية فامر بالاطاعة فالصاحب الشرع فيضار مضافا الى صاحب الشرع فيرى العبد عن عهده ومن الصلوة وفي طلوع الشمس ولو كان مشروع باصلا اذ لا يقع في اركانها وشروطها والوقت صحيح باصله فاسد بوصف وهو انه منسوب الى الشيطان

كالحا

الى كون الماء مطردا وسقط وصف التراب فكذا يهدر وصف الزنا
 بالحكمة لقيام مقام ما لا يوصف بذلك في الجواب صرنا المصاهرة
 واقاسم المعصية فغير معنى لمعنى فني لانه من حيث انه حروف مدبر
 مباح وانما الصبيان في فعل فطري والطريق او التمرق على المولى وهو
 مجاور له فكان كالمصروف في النداء ولا يلزم عما هذا انتهى عن الافعال
 الحسية لان الفعل بكمال النية فيها وهو مقتضى موكال المقصود
 عما قلنا وانتهى في وصف النية بتقسيم اقسام الامور ما في عينه
 وصف كالكر والكذب والعيب وما في عينه ملحقا بالقسم الاول وهو
 الحر والضام من والملا في لان البسوة لا وضو تميل الى المال كان باطلا
 في غير محله وفي معنى في غيره وهو البسوة وقت النداء والصلوات
 في ارض من منصوبه وما في معنى في غيره وهو ملحق به وصفه وذلك

هو في الحقيقة
 لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة

لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة

من الامور التي تشرع في بيان
 احكام الموم **باب** في احكام
 الموم الا في احكام كبر العوام
 والكره في عدم الطهارة والان
 حكمه ينظر بالانفاق وحكم
 الموم يختلف فيه
 كما في
 هذا في بيان احكام الموم والاعمال على السنة
 من القسم الاول وعن الامور الشرعية يعنى عما هذا القسم الذي قلنا
 انه ملحق به وصفه والله اعلم **باب** معرفة احكام الموم
 العام عندنا يوجب الحكم فيما يتناول فطما ويتناول الجزاء الخاص
 فيما يتناول والدليل على ان المذهب هو الذي حكينا ان ابا صنف
 الله قال ان الخاص لا يفيض على العام بل يجوز ان ينسب الخاص
 من صديقه العريين في قول ما يوطر كمنه وهذا خاص بقوله عم ان يعود
 استنزه من البول ومثل قوله عم لم يسر فيما دون خمسة اوسق
 صدقة من يعطى ما سفت السماء فغير العشر والمادة محمد فبين
 اوصى نيا لم لا ينسب بالفضل منه لاضرف كلام منقول ان الكلفة
 للاول والفقيريهما والما استحق الاول بالموم والثاني بالخصوص

لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة

لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة
 لا يوصف بالصفة

وهذا قولهم جميعا وقالوا رب المال والضارب اذا اختلف في العموم والخصوص
 ان القول قول من ادعى العموم ولولا استوائها وقبام المعارضة بينهما
 لما وجب الترجيح بدلالة العذر وقد قال عامة مشايخنا ان العام الذي
 لم يشبه خصوصه الجمل اخص من خبر الواحد والقباس هذا هو المشهور
 واضاره القاضي الشهيد في كتاب الضرر فثبت بهذا الجمل ان المذهب
 عندنا فافلتنا وهذا قلنا ان قوله لا نأطو ما لم يذكر اسم الله عليه عام
 لان تخصيصه العام من الكتاب لا يجوز بخبر الواحد والقباس
 لم يلحقه خصوص لان الناس في مع الزاكر لقيام الملا مقام الذكر
 فلا يجوز تخصيصه بالقباس وخبر الواحد وكذلك قوله ومن دخل طان
 آمننا لم يلحقه اخصوص فلا يلحق تخصيصه بالاحاد والقباس وقال
 ان في العام بوجوب الحكم لا في التبعين عما هذا دللنا به وقال بعض
 الفقهاء الوقف واجب في كل عام حتى ينعوم الدليل وقال بعضهم

بن شيبان اخص اخصوص اما من قال بالوقف فمما صح بان اللفظ
 العام يحمل في الريد به لاضلال اعداء الجمع الا بهر انه يؤكد بما يفتر
 يقال جازي العموم اجمعون وكلامه فلا استقام تفسيره بما يوجب الاطالة
 علم انه كان جملا الا بهر ان الخاص لا يؤكد بكنهه فقال جازي بد نفسه
 لانه يحمل المجاز دون البينان فلا يؤكد بالجمع وقد ذكر الجمع وايربه
 البعض مثل قوله قال ام الناس ان الناس قد جمعوا لكم وانما
 هو واحد فذكر وجب الوقف ووجه القول الا انه ان الاخص وهو
 الثلثة من الجماعة والواحد من الجنس متبعين فوجب القول به
 ووجه قولنا وانما في انه موجب لان العموم من مفعول بين

الناس شرعا وعرفا فلم يكن بد من ان يكون له لفظا وضو لان
 الاتفاق لا يفرض عن المعاني ابد الا بهر ان من اراد ان يعنى

وهذا قولهم جميعا وقالوا رب المال والضارب اذا اختلف في العموم والخصوص
 ان القول قول من ادعى العموم ولولا استوائها وقبام المعارضة بينهما
 لما وجب الترجيح بدلالة العذر وقد قال عامة مشايخنا ان العام الذي
 لم يشبه خصوصه الجمل اخص من خبر الواحد والقباس هذا هو المشهور
 واضاره القاضي الشهيد في كتاب الضرر فثبت بهذا الجمل ان المذهب
 عندنا فافلتنا وهذا قلنا ان قوله لا نأطو ما لم يذكر اسم الله عليه عام
 لان تخصيصه العام من الكتاب لا يجوز بخبر الواحد والقباس
 لم يلحقه خصوص لان الناس في مع الزاكر لقيام الملا مقام الذكر
 فلا يجوز تخصيصه بالقباس وخبر الواحد وكذلك قوله ومن دخل طان
 آمننا لم يلحقه اخصوص فلا يلحق تخصيصه بالاحاد والقباس وقال
 ان في العام بوجوب الحكم لا في التبعين عما هذا دللنا به وقال بعض
 الفقهاء الوقف واجب في كل عام حتى ينعوم الدليل وقال بعضهم

وهذا قولهم جميعا وقالوا رب المال والضارب اذا اختلف في العموم والخصوص
 ان القول قول من ادعى العموم ولولا استوائها وقبام المعارضة بينهما
 لما وجب الترجيح بدلالة العذر وقد قال عامة مشايخنا ان العام الذي
 لم يشبه خصوصه الجمل اخص من خبر الواحد والقباس هذا هو المشهور
 واضاره القاضي الشهيد في كتاب الضرر فثبت بهذا الجمل ان المذهب
 عندنا فافلتنا وهذا قلنا ان قوله لا نأطو ما لم يذكر اسم الله عليه عام
 لان تخصيصه العام من الكتاب لا يجوز بخبر الواحد والقباس
 لم يلحقه خصوص لان الناس في مع الزاكر لقيام الملا مقام الذكر
 فلا يجوز تخصيصه بالقباس وخبر الواحد وكذلك قوله ومن دخل طان
 آمننا لم يلحقه اخصوص فلا يلحق تخصيصه بالاحاد والقباس وقال
 ان في العام بوجوب الحكم لا في التبعين عما هذا دللنا به وقال بعض
 الفقهاء الوقف واجب في كل عام حتى ينعوم الدليل وقال بعضهم

وهذا قولهم جميعا وقالوا رب المال والضارب اذا اختلف في العموم والخصوص
 ان القول قول من ادعى العموم ولولا استوائها وقبام المعارضة بينهما
 لما وجب الترجيح بدلالة العذر وقد قال عامة مشايخنا ان العام الذي
 لم يشبه خصوصه الجمل اخص من خبر الواحد والقباس هذا هو المشهور
 واضاره القاضي الشهيد في كتاب الضرر فثبت بهذا الجمل ان المذهب
 عندنا فافلتنا وهذا قلنا ان قوله لا نأطو ما لم يذكر اسم الله عليه عام
 لان تخصيصه العام من الكتاب لا يجوز بخبر الواحد والقباس
 لم يلحقه خصوص لان الناس في مع الزاكر لقيام الملا مقام الذكر
 فلا يجوز تخصيصه بالقباس وخبر الواحد وكذلك قوله ومن دخل طان
 آمننا لم يلحقه اخصوص فلا يلحق تخصيصه بالاحاد والقباس وقال
 ان في العام بوجوب الحكم لا في التبعين عما هذا دللنا به وقال بعض
 الفقهاء الوقف واجب في كل عام حتى ينعوم الدليل وقال بعضهم

وهذا قولهم جميعا وقالوا رب المال والضارب اذا اختلف في العموم والخصوص
 ان القول قول من ادعى العموم ولولا استوائها وقبام المعارضة بينهما
 لما وجب الترجيح بدلالة العذر وقد قال عامة مشايخنا ان العام الذي
 لم يشبه خصوصه الجمل اخص من خبر الواحد والقباس هذا هو المشهور
 واضاره القاضي الشهيد في كتاب الضرر فثبت بهذا الجمل ان المذهب
 عندنا فافلتنا وهذا قلنا ان قوله لا نأطو ما لم يذكر اسم الله عليه عام
 لان تخصيصه العام من الكتاب لا يجوز بخبر الواحد والقباس
 لم يلحقه خصوص لان الناس في مع الزاكر لقيام الملا مقام الذكر
 فلا يجوز تخصيصه بالقباس وخبر الواحد وكذلك قوله ومن دخل طان
 آمننا لم يلحقه اخصوص فلا يلحق تخصيصه بالاحاد والقباس وقال
 ان في العام بوجوب الحكم لا في التبعين عما هذا دللنا به وقال بعض
 الفقهاء الوقف واجب في كل عام حتى ينعوم الدليل وقال بعضهم

فتمكنت فيه شبهة فذهب الفقيهون ولنا ان الصبيغ حتى وصفت
 معن طان ذلك المعنى واجبا به حتى يفهم الدين على خلافه و ارادة الباطن
 ان عند الخلافه من

فأمرهم صاغرون في ضيق الدنيا
بضرة حتى يسع كلام الله في ضيق الدنيا
مؤذنة فاذ النسيج الأثر الحرم
قلوا المشركين صفت وجد مؤذنه

[illegible]

لا يخلو الاستدلال بعمامة العوالم لما دخل من الخصوص وعما الفعل الثاني
 لا يصح الاستدلال بآية السرف وآية البهيم لان مادون من المجن خص من آية
 السرف وهو مجهول وخص الربا من قوله واصل البهيم وهذا مجهول وكذلك
 نصوص اخرى لان مواضع الشبهة من خصوصية وفي ضرب جازم واضل
 والصحيح من مذهبنا ان العام يبقى مجمعا بعد الخصوص معلوما كان
 المخصوص والمجهول الا ان فيه ضرب شبهة وذلك مثل قول ان قول العموم
 قبل المخصوص ودلالة في هذا المذهب اجماع التسليم على الاصحاب
 بالعموم ودلالة ان في ذلك شبهة اجماعهم على احوال التخصيص بالانقباض
 والاحاد وذلك دون جزاء واحد حتى صحت معارضته بالقباض لها الكرخي
 فقد اضحى بان دليل المخصوص اذا كان مجهولا او جازما في الباقي
 لان المخصوص بمنزلة الاستثناء لانه يبين انه لم يدخل تحت الجملة كالاستثناء

البرهان ان القياس الصحيح يشترط ان يكون
 متساويا في اقسامه فان القياس من الصحيح
 هو ان اطلاق التسمية على المصنوع ورجوع ذلك الى
 بوجوبه بل هو بوجوب جزاء واحد في الاستثناء
 بالعام الذي تضمنه البعض بل هو بالانقباض
 فعمل بهذا ان العام الذي تضمنه البعض
 ادنى من حيث جزاء واحد

لا يصح الاستدلال بآية السرف وآية البهيم لان مادون من المجن خص من آية
 السرف وهو مجهول وخص الربا من قوله واصل البهيم وهذا مجهول وكذلك
 نصوص اخرى لان مواضع الشبهة من خصوصية وفي ضرب جازم واضل
 والصحيح من مذهبنا ان العام يبقى مجمعا بعد الخصوص معلوما كان
 المخصوص والمجهول الا ان فيه ضرب شبهة وذلك مثل قول ان قول العموم
 قبل المخصوص ودلالة في هذا المذهب اجماع التسليم على الاصحاب
 بالعموم ودلالة ان في ذلك شبهة اجماعهم على احوال التخصيص بالانقباض

انهم من جهة الاستدلال في الاستثناء فان الاستثناء انما
 صدر بالانقباض في الشيء لان
 دليل المخصوص انما هو الاستثناء
 في الحكم فانما
 في الحكم فانما

انهم من جهة الاستدلال في الاستثناء فان الاستثناء انما
 صدر بالانقباض في الشيء لان
 دليل المخصوص انما هو الاستثناء
 في الحكم فانما
 في الحكم فانما

انهم من جهة الاستدلال في الاستثناء فان الاستثناء انما
 صدر بالانقباض في الشيء لان
 دليل المخصوص انما هو الاستثناء
 في الحكم فانما
 في الحكم فانما

انهم من جهة الاستدلال في الاستثناء فان الاستثناء انما
 صدر بالانقباض في الشيء لان
 دليل المخصوص انما هو الاستثناء
 في الحكم فانما
 في الحكم فانما

لان الآفة دخل في البيع وكذلك المدبر والمطابق برضلان في البيع وانما اشترى
 احكم صيانة كونهما فصار الآفة باقية في العقد بحسنه فصار هذا من
 قسم دليل النسخ ونظير دليل الخصوص مثل خبر الشرط قال في الزيادة
 في رجل باع عبدا من بالقدر هم على انه بالخيار في احداهما ان البيع لا يقع
 حتى يبتين الذين فيه الخيار ويهيئ عنه فاما اذا اجملا الثمن ولم يبتين الذين
 فيه الخيار او عتب احدهما ولم يبتين الآفة لم يجز البيع لان الخيار لا يقع
 الا في قول في الاجاب ولم يمتح الدول في احكم فصار في السبب دليل النسخ
 وفي احكم نظير الاستثناء فقبل لا بد من اعلام الثمن والبيع يجوز البيع
 بمنزلة الحر والعبد واذا وجد الثمنين واعلام الحصة صح البيع ولم
 يعتبر الذين بشرافه بالخيار شرطا فساد في الآفة بخلاف الحر والعبد
 وما شاكله لكن قول ابن صنف انه يعتبر شرطا فساد في الآفة فيفسد البيع

في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع

ان خيار الشرط

وانما اشترى
 وانما اشترى
 وانما اشترى

باب الفاظ العموم قال الشيخ الامام رضي الله عنه

الفاظ العموم قسمان عام بصيغة ومعناه وعام بمعناه دون
 صيغة اما العام بصيغة ومعناه فهو صيغة كل شيء مثل الرجال والنساء
 والمسلمين والمسلمات والمشركون والمشركات وما شئت ذلك اما
 صيغة فهو صيغة للجمع واما معناه فكذلك وذلك شامل لكل ما ينطلق
 عليه اسم الجمع واول اجمعه ثلثة ذكر ذلك محمد بن حنبل في كتاب السير في الاثقال
 وفي غيرها فصار هذا الاسم عاما متساويا لاجمعه ما ينطلق عليه اسم الجمع
 غير ان الثلاثة اقل ما ينشأ له فصار اول ولهذا قلنا في رجل قال ان
 اشترى عبدا فعليه كذا وان تزوجت فكذا ان ذلك يقع على
 الثلاثة فصاعدا لما قلنا والكل عام لكل قسم ينشأ له وقد يصير
 هذا النوع مجازا عن الجنس اذا دخل لام المعرفة لان لام المعرفة

في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع

ان كلمة العموم
 ان كلمة العموم
 ان كلمة العموم

انما اعاد هذا الكلام
 انما اعاد هذا الكلام
 انما اعاد هذا الكلام

في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع

في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع

في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع

للعهد والعهد في اقسام الجوع فجعل الجنس يستقيم بغيره وفيه مخ

الجم ايضا لان كل جنس ينقسم اجم فكلان فيه عمل بالوضوئين ولو حمل على
صنفه بطل حكم اللام اصلا فصار الجنس اول قال الله لا تحل لك النساء
من بعد وقال اصحابنا فهم قالوا ان نزل وقت النساء او ان اشتربت

العبيد فامرانه طالق ان ذكر في عا الواحد فصاعدا لما قلنا انه
صار عبارة الجنس فسقط صنفه اجم وكم الجنس في عا الواحد

عما انه كل الجنس الا ان له لولا غيره لكان طلاقا ادم عليه اللام وصح
كان كل الجنس للبر والوصاء رضي الله عنه وصدها طانت كل الجنس
للنساء فلا يفسد هذه الحقة بالمزاحم فصار الواحد للجنس مثل

الثلاثة للجمع فكما كان اسم اجم وافعا على الثلاثة فصاعدا كان
اسم الجنس وافعا على الواحد فصاعدا وصار كمن طلق لا يشرب

الماء انه يقع على القليل على احتمال الظل **واما العام** لمعناه دون

صنفه فانواع منها ما هو فرد وضو للجمع مثل الدهط والقوم
وتخوذك مثل الطابفة والجماعة وصنفه ردهط وقوم مثل زيد وعمرو

ومعناها اجم ولما كان فردا بصنفه جمعا لمعناه كان اسما للثلاثة
فصاعدا الا ان الطابفة قاطها اسم للواحد فصاعدا كذا قال ابن عباس

رضي الله عنه في قوله فلو لا نفر من كل فرقة منهم طابفة ان مع عا الواحد
فصاعدا لانه نعت فرد صار جنسا بعبارة اجم **ومن ذلك كلام**

وهو كمثل العموم والخصوص قال الله في من منكم من البكر ومنهم
من ينظر البكر واصلا للعموم قال النبي عليه السلام من دخل دار ابليس

لنوا من وقال اصحابنا فهم قالوا لعبيد من شاة عبيدك العشق

لنوصرفنا في اجمعها عشقوا واما اذا قال من شئت من عبيدي

لان كل كلمة من مقتضى العموم والماء اضاف

الماء انه يقع على القليل على احتمال الظل

الماء انه يقع على القليل على احتمال الظل

الماء انه يقع على القليل على احتمال الظل

الماء انه يقع على القليل على احتمال الظل

عن فاعنه فقد قال ابو بوبن ومحمد للماموران فبئسهم جميعا لان كلمة من
 عامة وكلام من تميز عبده من غيرهم مثل قوله فاجنبوا الرقص
 من الاوثان وقال ابو جعفر له الله بعثهم الا واهلهم لان العمل جمع
 بين كلمة العموم والتبعية فصار الامر مشا ولا بعضا عاما واذا قصر
 عن الطل بواحد كان عملا لاجمعا وهذا صنف التبعية وكذلك
 قوله من شاء من عبيد عنقه فهو حر بناول البعض الا انه موصوف
 بصفة عامة فخطبها الخصوص وهذا الطل كجمل الخصوص لانها
 وصفت بهم في ذوات من يمتثل مثاله ما قال في التبر الكبير من دخل منكم
 هذا الحصن او لا فله من التقل كذا فذل واحد فله فله فان دخل اثنان
 معا فصا عدا بطل التقل لان الاول اكرم للذوات سابق فلما فله بهذا الطل
 دل ذلك على الخصوص فنتبين به احتمال الخصوص وسط العموم فلم يجب

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

فصل في التقل

انما التقل الاقوال المستعم ولم يوجد **فصل اخر** كلمة كل وهو للماطة
 في سبيل الافراد قال الله كل نفس ذائبة الموت ومعنى الافراد
 ان يمتثل كل مستعمل منفرد اطلاق ليس مع غيره وهذا معني ثبت بهذا الطل
 لغة فيما اضيف اليه طائفة اصله من لم يمتثل مفردة وهو كجمل الخصوص

اقتضا مثل كلمة من الا انها عند العموم كالتلفيق في اجاب الافراد فاذ دخل
 على ما ذكر بعد هذا بقوله ولو دخل العشرة فزاد في مسئلة كل التقل

على النكرة او صفت العموم مثل قوله ابراهيم ابراهيم فاذ دخل
 نفي الافعال الا بصله فاذا وصلت او صفت عموم الافعال مثل قوله

كل من نفي طلبوهم بدلتهم جلودا غيرها وعما ذكر مساهل اصحابنا
 وبيان ما قلنا من الفرق بين كل ومن فيما قاله محمد بن اسمعيل في التبر

من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل جماعة مبطل التقل ولو قال
 كل من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل عشرة معا وجب لكل

من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل عشرة معا وجب لكل

من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل عشرة معا وجب لكل

من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل عشرة معا وجب لكل

من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل عشرة معا وجب لكل

من دخل منكم هذا الحصن او لا فله كذا فذل عشرة معا وجب لكل

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص
 في كل واحد من هذه الامور
 ان يكون له حكمه الخاص

رجل منهم النفل طامعا حيا له لما قلنا انه يوجب الاطاعة على سبيل الافراد
 فاعترضوا واحد منهم على حيا له وهو اول في صف من خلق من الناس وفي كلامه
 من وجب اعتبار جماعتهم وذكر بيان الاوليه ولو دخل عشرة فزاد
 في مسئلة طامعان النفل للاول لانه هذا الاول من كل وجه وهو بمنزلة الخصوص
 فسطع عن الاطاعة وصارت للخصوص **وقسم له كلامه الجليل** وهي عامة
 من كل الاثنا بوجوب الاجتماع دون الافراد فصار هذا المعنى مخالفا
 للفهمين الاولين واذ لك صارت موثقة بطامع كل بيان ذلك في قول
 محمد في التبرير جميع من دخل هذا الحصن اقل اقل كذا فدخل عشرة
 منهم ان لم تغلوا واحدا منهم جميعا بالشركة وبهبر النفل واجبا لا اول جاء
 برضا فان دخلوا افراد طامعان الاول لان الجميع بمنزلة ان يستعار لمعنى الطل
وقسم له كلامه ما وصفت في ذواته عالا بغير وصفات من بغير

نفول حان الدار وجوابه شاة او فرس ونفون حازبه وجوابه عالم
 او عاقل وقال اصحابنا فبهم قال لا منه ان طامعان بطنك علاما فان
 حرة فولدت غلاما وجاربه لم يغنى لان السرا ان يكون جميع ما
 في البطن علاما قال الله ٢ لله ما في السموات وما في الارض وكذلك كل
 الذي في صلب اصحابنا وهذا في افعال الخصوص مثل كلامه من وعاء هذا
 خثرة فقل البطل لا مران طلق نفل من التلث حاشيت ان عاقلها
 كبر نطق نفلها ثلثا وعند ان ضيف اليه واحدة او اثنين لما قلنا
 في الفصل الاول ويجوز ان يستعار كلامه ما يجمع من هذه كل من موضوع
 غير معلول **وقسم له** النكرة اذا اتصل بها دليل العموم لان النكرة
 ولم يفل انها موضوع لهذا المعاني بسبب هذه العلة بخلاف المكين والفاذين وسائر الطلث المشقة
 بمنزلة ذلك اذا اتصل بها دليل مثل حافل في كلامه طل ودلائل عمومها ضرب
 وبيان ذلك ان النكرة في النسخ ثم وفي الاثبات تخص لان النسخ دليل العموم
 او على الفعل العاقل عليها كقولك ساريت رجلا



ان بيان عمومها عند افعال دليل
 سواء دخل عن النسخ على نفسها كقولك ساريت رجلا
 او على الفعل العاقل عليها كقولك ساريت رجلا

06

بسم الله الرحمن الرحيم

اليد الاقرب اليك الاقرب اليك
اليد الاقرب اليك الاقرب اليك
اليد الاقرب اليك الاقرب اليك

ان يترجم الى كل يوم بيان فلا يترجم مني فخذ من
الاستنساخ نصفه نعمة فإوجب اليوم فمكة ابراهيم
فمن لم يكن حوله لهذا الكلام ابراهيم ووضه يوم
اذ قال الامرين واليه الاقرب اليك الا انما اقرب اليك

قوله ان اشترى عبدا او تزوجت نساء او اشترى ثيابا فان
ذكر كجمل الخصوص الى الثلثة والطائفة كجمل الخصوص الى الواحد بخلاف
الرهن والقوم وهذا لان اجماع ثلثة نص عليه محمد في البيع الكبير
وصحاح هذا عائشة صابنا وقال بعض اصحاب الشافعي ان اولى
بجماع الثمان لما روي ان النبي عليه السلام قال الانسان لما فوفا
فما عي ولا ان اكم الاقواء نهطلق عا الا شئس في قوله فان طان
فلا تة السدس وفي الوارث والوصايا باصرف اجماع الى الثلث
اجماع وبسئل الشئس اسئال اجماع في اللق فقال غن فقلنا في الا

وقال الله ٢ فقد صغت قلوبكم ولا خلا
صطفه اثنتان وفي المثني اجماع كـ والنذر
شيطان والاثنتان شيطانان والنذر
الاجماع ودليل معقول احسن قبل الا
نعمان الطلام ثلثة اقسام احاد و

وقال الله ٢ فقد صغت قلوبكم ولا خلاف ان الامام يتقدم اذا طار
 من شرط الجماعة تقدم الامام عليها ولو لم يكن الاثنان جميعا كما تقدم الامام عليها كما لا يتقدم على الواحد كما
 خلفه اثنان وفي المتن اجماع كما في الثلاثة، ولنا قول النبي عليه السلام الوهم
 فعمل كان الاثنان ينطق عليهما اسم الجمع كما في ما تقدم من الواحد في كونها شيطان كما
 شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة، ركب ولنا ايضا دليل من قبل
 ان جماعة فصل بين الشبهة والجمع والحق بالواحد دون الجمع فعلم
 الاجماع ودليل معقول اما من قبل الاجماع فان اهل السنة مجمعون
 على ان الطام ثلثة اقسام احاد ومثنى وجمع وعاد ذلك ثبت احكام
 اللغية فلهي صنفه خاصة لا يختلف وللوحدان ابنه مختلفه وكذلك
 الجمع ايضا ابنه وليس للمثنى الامثال واحده علامان على الخصوص
 واجمع الغفها ان الامام لا يتقدم على الواحد فثبت انه قسم مفرد واما
 المعقول فان الواحد اذا صنف اليها الواحد فعارض الفردان فلم يثبت
 الاتحاد والجمع واما الثلاثة، فاما تعارض كل فرد اثنان فمفرد
 معنى الاتحاد اصلا وقد جعل الثلاثة في الشرع صدق ابداء الاعذار استبعاد كل واحد
 من افراد الالف فثبت ان الواحد يارض الفردان

وعلما ادم
وعلما ادم
وعلما ادم

منه
3

201

زبد عليها لام التوفيق ويسر في ذلك وهو ينصرف اليه فانصرف الى الصبح
 حار يديه ولوار يديه عنه نصار عما فاذا اريد به ما يحد ويجاوره
 كان كذلك لوجود دلالة الابدان استغنى ذلك بعينه بعمل في ذلك عمل
 في موضع طالعوب بلبس المستعبر كان اشرف في ذلك والبر ومثل
 عمدا في البس بلبس الملك الا انما يتفاوتان لزوما وبغا والحي رطبت
 مطلق لا ضرورة في كثر ذلك في كتاب الله وهو اضعف اللغات فالد
 على عن العجز والضرورات **ومن حكم الحنفية** ان لا يفسر عن
 المستي بال واذا استغنى لغيره احتمل السقوط لغيره للوالد اب ولا ينفي
 عنه كمال وبغال للجد اب مجازا وبهم ان ينفي عنه لما بيننا ان الحنفية
 وضو وهذا مستشار فلما ناط الملك والعارية الا ان يكون مجورا
 فبغير ذلك دلالة الاستثنا كما قلنا فبمذ طلق لا يمكن هذه الدار
 من حيث ان المحي غير مراد فلهذا الكلام
 لان الاستثنا غير مراد فلهذا الكلام

فاستقل من ساعته وكن طلق لا ينفذ وغد طان جرح ولا يطلق
 و قد طان طلق وكن طلق لا باطل من هذا الدقيق لم يثبت بالكل
 عن عينة عند بعض مشايخنا واذا طلق لا باطل من هذا الشجر فاطر
 من عين الشجر لم يثبت ايضا **ومن احكام الحنفية** والمجارس هي
 اجتماع مراد بين بلفظ واحد ما قلنا ان اصد بها موضوع والآية
 مستغنى منه فاستحال اجتماعهما كاستحال ان يكون النوب على رجل
 لبس ملحا و عارية معا وهذا قلنا فيمن اوصى لمواليه ماله ماله
 لمواليه ماله اعنفهم ان الثلث للذين اعنفهم وليس لمواليه ماله
 متى لان موثقة مواله حنفية بان انهم عليهم وصار ذلك كالاولاد
 لاجتماعهم بالاعناق فاما موالى الموالى فمجان لان ما اعنف
 الاولين فقد اثبت لهم مال كونه الاعناق وصار بذلك سببا لاعتناقهم

فاستقل من ساعته وكن طلق لا ينفذ وغد طان جرح ولا يطلق
 و قد طان طلق وكن طلق لا باطل من هذا الدقيق لم يثبت بالكل
 عن عينة عند بعض مشايخنا واذا طلق لا باطل من هذا الشجر فاطر
 من عين الشجر لم يثبت ايضا **ومن احكام الحنفية** والمجارس هي
 اجتماع مراد بين بلفظ واحد ما قلنا ان اصد بها موضوع والآية
 مستغنى منه فاستحال اجتماعهما كاستحال ان يكون النوب على رجل
 لبس ملحا و عارية معا وهذا قلنا فيمن اوصى لمواليه ماله ماله
 لمواليه ماله اعنفهم ان الثلث للذين اعنفهم وليس لمواليه ماله
 متى لان موثقة مواله حنفية بان انهم عليهم وصار ذلك كالاولاد
 لاجتماعهم بالاعناق فاما موالى الموالى فمجان لان ما اعنف
 الاولين فقد اثبت لهم مال كونه الاعناق وصار بذلك سببا لاعتناقهم

فنبو اليكم السبب مجازا والحنيفة ثابتة فلم يثبت المجاز الا بكون
 ان الاكم المشترك لا عموم له مثل الموالي الاعم الاعلى والاسفلين حتى
 ان الوصية للموالي وللوصي موالا اعظمهم وموالي اعظمهم باطل وهذا
 معان مجمل الاكم اصلا لا على السواء الا انما اختلفت سقطت العموم
 فالحنيفة والمجاز وما خلتها من اولاد الاكم عليها متفاوت
 اول ان لا يجمعوا وهذا فلان في غير الحزبان لا يلف باخر في الحدان
 الحنفية اريدت بذلك النقص فيبطل المجاز وهذا فلان قوله
 اول اسم النساء ان الحسن بالبدع غير مراد لان المجاز مراد بالاجاز
 وهو الوطن من صل للجنس البني فبطل الحنفية ولهذا قيل فبني
 اوصى اولاد فلان اولاد بناته وله بنون وبنو بنين جميعا ان الوصية
 لابناته دون بني بنيه لما قلنا فان قيل قد قالوا فبني خلف لابنه
 عندنا منقولة من قوله تعالى فبني خلف لابنه

قدس في دار فلان انه حنث اذا دخل حافيا او متغلا وفين قال عبد
 حنث في دار فلان انه حنث اذا دخل حافيا او متغلا وفين قال عبد
 السبر الكبير قال في صقل اسما من عاتق وابنا انه بدخ فيه
 البنون وبنو البنين وفين حنث لا بكون دار فلان انه
 يقع على الملك والابان والعارة جميعا فيلزم وضع القدم مجاز
 عن الدخول لانه موصيه والدخول مطلق فوجب العمل باطلاق
 المجاز وعمومه وكذلك اليوم اسم للوقت وليماض النهار ودلالة
 تعين اصد الوجهين ان فظهر الى ما دخل عليه فان كان فعلا بعد
 كان النهار اول به لانه يصح معياره واذا كان لا يندكان النطق
 اول وهو الوقت لم العمل بعموم الوقت واجبة فلذلك دخل الليل
 والنهار بخلاف قوله ليله بغير فلان فانه لا ينشأ اول النهار لانه
 ان اليوم ظرف للخرق لانه
 كذا وان لا يند فيجوز اليوم على مطلق
 الوقت فيجوز اذا قدم ليله او غيرها
 باطلاق المجاز كما في قوله لا اول

هذا لا ينفك عن الحنفية والحنيفة
 هذا لا ينفك عن الحنفية والحنيفة
 هذا لا ينفك عن الحنفية والحنيفة
 هذا لا ينفك عن الحنفية والحنيفة

فبطل باطلاق المجاز وعمومه بمنزلة
 الناطق والماضي الشيء بينهما لان
 فقال حنث بطل الدخول الذي هو
 مجازه وذكره غيره ففقط العموم فقال
 حنث لعموم المجاز في الشيء لعمومه
 بينهما والمطلق في الشيء لعمومه
 حيث الشيوع في ذلك العام من
 فبطل

رسم للسوا والخالص لا يحمل غيره مثل النصارى اكم للبياس الخالص
 لا يحمل غيره واحا اضافة الدار لما يراى به نسبة السكى اليه فيستعار
 الدار للسكى فوجب العمل بعموم نسبة السكى ونسبة الملك نسبة
 السكى موصولة لاحالة فبناؤه وعموم المجاز وامامه السكى الكبير
 ففها رواية اخرى بعد ذكر الباب انه لا يبنى ولهم ووصيه الرواية
 الاول ان الامان لحقق الدم فبنى على الشبهات وهذا الام فظاهر
 ببناء ولهم لكن بطل العمل به لتقدم الحنفية عليه فبنى ظاهر الام
 شريعة فان قبله قد قال ابو يوسف ومحمد فبنى صلفا لابطال من
 هذه الحنفية انه كنهت ان اطل من عينها او مما ينجذرا وفيه
 جمع بينهما وكذلك قال فبنى صلفا لا يشرب من الفرات انه كنهت
 هذا اذ لم يبنوا ما اذا بنوا ان لا ياطا حيا كما في فبنية عما بنى من لواط
 ان كدح او اعترق وقال ابو بصير ومحمد فبنى قال الله على ان اصوصم في
 فبنية مبنية

في قوله لا يحمل غيره...
 في قوله الدار لما يراى به...
 في قوله ففها رواية اخرى...
 في قوله الاول ان الامان...
 في قوله ببناء ولهم لكن...
 في قوله شريعة فان قبله...
 في قوله هذه الحنفية انه...
 في قوله جمع بينهما...
 في قوله هذا اذ لم يبنوا...
 في قوله ان كدح او اعترق...

كان حلقه لا ياكل من هذا الحلقه

رجب انه ان نوى اليمن كان نذرا ومبنا وهو وجه بينهما فان قبله
 اما ابو يوسف ومحمد فقد عملا باطلاق المجاز وعمومه لان الحنفية
 في العادة اكم لما في بطنها من الطها او ما ينجذ منها فقد اطل ما فيها
 والشرب من الفرات مجاز للشرب من الماء الذي يجاور الفرات
 ونسب اليه وهذا النسبة لا ينقطع بالاول وان لما ذكرنا في الجاه
 فصار ذلك عملا بعموم الجمع بين الحنفية والمجاز وامامه

النذر فليس بمجرب بل هو نذر بصيغة وبينه وجوب وهو الايمان
 لان ايجاب المباح يصلح مبنا لعنزة تحريم المباح وصار ذلك كثيرا
 بنى القريب تلك بصيغة تحريم بوجوب فهذا منتهى وطريق الاستفا
 عند العرب الاتصال بين الشئين وذكر بطريقين لا ثالث
 لها الاتصال بينهما صورة او معنى لان كل موجود من الصور له صورة
 ومعنى

فالنقيد بالصورة لا باللفظ...
 او لا يفرق بين اللفظ والصورة...
 فالنقيد بالصورة لا باللفظ...

في قوله رجب انه...
 في قوله اما ابو يوسف...
 في قوله في العادة اكم...
 في قوله والشرب من الفرات...
 في قوله ونسب اليه...

كان نذرا لم ينجذ من هذا النذر

في قوله النذر فليس...
 في قوله لان ايجاب...
 في قوله بنى القريب...
 في قوله عند العرب...
 في قوله لها الاتصال...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and includes phrases such as "وإني قد علمت" (And I have known) and "وإني قد علمت" (And I have known).

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

مجانا ولم يثبت احد من ابناء السلف عن استعمال المجاز وهذا انعقد
 نكاح النبي عليه السلام بلفظ الطهية مجازا مستغارا لانه ان انعقد
 طهية لان ملك المال في غير المال لا يتصور وقد كان في ظاهر وجوب
 العدل في القسم والطلاق والعدن ولم يتوقف الملك على القبض فثبت

انه كان مستغارا ولا اختصاص للرسالة بالاستغارة ووجوه
 الكلام بل الناس في وجوه الكلام سواء فثبت ان هذا فصل
 اخلاق فيه غير ان ان افق الى ان يتعقد النكاح لا يلفظ النكاح
 او التزويج لانه عقد شرعي لا مورا لا يخص من مصالح الدين والدنيا

وهذا شرع يهذب اللفظين وليس فيها معنى التملك بل فيها اشارة
 الى ما قلنا فلم يصح الاستغال عنه لقصور اللفظ عن اللفظ الموصوف
 له في الباب وهذا معنى قد اقم عقد خاص شرعي بلفظ خاص وهذا

اللفظ مختص بهذا العقد
 اللفظ مختص بهذا العقد
 اللفظ مختص بهذا العقد

اللفظ المختص بهذا العقد
 اللفظ المختص بهذا العقد
 اللفظ المختص بهذا العقد

لفظ الاستغارة لا طان حرجيا بنفسه بقوله اشهد لم يقع اليقين معه
 وهو ان يقول اصدق بالله لانه موجب لغیره فلم يصح الاستغارة وكذلك
 عقد المفاوضة لا يتعقد الا بلفظ المفاوضة عندكم كذلك حكم عن

الكسبي لان غيره لا يورس معناه ولهذا لم يجوز وارائه الا حاديت
 بالمعان والجواب ان لفظ البيع والهبة وصفه لملك الرقبة وملك
 الملك الممنوع لان ملك الممنوع يثبت به بيقا واذا طان

كذلك قام هذا الاصل مقام ما ذكرنا من المجاورة التي هو طريق
 الاستغارة فثبت الاستغارة لهذا الاصل بين السببين الحكيم
 والجواب عما قال ان هذه الاصطلاح من حيث هي غير محصورة جعلت

فروعها وتراث للنكاح وبنى النكاح على حكم الملك لانه امر
 معقول معلوم الا بين ان المراد بلزومه بالعقد لها ولو طان ما ذكرنا اصلا

ان ما ذكرنا وهو ان النكاح لا يثبت الا بالملك
 ان ما ذكرنا وهو ان النكاح لا يثبت الا بالملك
 ان ما ذكرنا وهو ان النكاح لا يثبت الا بالملك

هذا هو الموضع الذي لا ينبغي ان يترك فيه ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

وهو مشترك لما فيه ايجاب العوض عما اهدى واذ كان الطلاق بيد الزوج لانه هو المالك واذا كان كذلك فلما لم يشر هذا الحكم بلفظ النكاح والتزويج ولا اختصاص بالملك وضعنا ولغة فلان ينسب بلفظ التملك والبيع والهبه وهي للملك وضعنا اول وانما صير الاجابة بلفظ النكاح والتزويج وان لم يوضع للملك لانا انما ايمان جعلنا

علما لهذا الحكم والعلم بعمل وضعنا لاجتنابه بمنزلة النقص في دلائل

الشرع وانا بعين المعان لصحي الاستفان عما خفوا بسنن الفلاس فلما ثبت الملك لهما وقصدا صحى النفقة به الى ما هو صحيح في التملك فان قيل فلهذا صحى استعان النكاح للبيع والمناسبة التي

ذكرتم فانه لا يخفى تقدم بالظرفين لاسمائه لانه لا ياسب الشئ غيره الا وذلك بنا سبب طافون قبل له الاتصال من هذا الوجه نوعان

الاول ان يترك ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

هذا هو الموضع الذي لا ينبغي ان يترك فيه ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

هذا هو الموضع الذي لا ينبغي ان يترك فيه ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

وهو مشترك لما فيه ايجاب العوض عما اهدى واذ كان الطلاق بيد الزوج لانه هو المالك واذا كان كذلك فلما لم يشر هذا الحكم بلفظ النكاح والتزويج ولا اختصاص بالملك وضعنا ولغة فلان ينسب بلفظ التملك والبيع والهبه وهي للملك وضعنا اول وانما صير الاجابة بلفظ النكاح والتزويج وان لم يوضع للملك لانا انما ايمان جعلنا

علما لهذا الحكم والعلم بعمل وضعنا لاجتنابه بمنزلة النقص في دلائل الشرع وانا بعين المعان لصحي الاستفان عما خفوا بسنن الفلاس فلما ثبت الملك لهما وقصدا صحى النفقة به الى ما هو صحيح في التملك فان قيل فلهذا صحى استعان النكاح للبيع والمناسبة التي

ذكرتم فانه لا يخفى تقدم بالظرفين لاسمائه لانه لا ياسب الشئ غيره الا وذلك بنا سبب طافون قبل له الاتصال من هذا الوجه نوعان

الاول ان يترك ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

هذا هو الموضع الذي لا ينبغي ان يترك فيه ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

هذا هو الموضع الذي لا ينبغي ان يترك فيه ملكا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه او يترك فيه شيئا من ملكه

فصل

الاصل ثابت في حق الفروع لا افتقار ولا يصح ان يستعار الفروع للاصل
 لان هذا الاتصال في حق الاصل معدوم لا استغناء وهذا طامح
 الناقصة اذا عطف على الجملة الطامحة، نوفق اول الطامع على قوله
 لصحة لقوة وافتقار فاما الاول فتأني في نفس الاستغناء وعما هذا
 الاصل قلنا ان الفاظ العطف يصلح ان يستعار للطلاق لانها وضعت
 لانه ملك الرفقة وذلك بوجوبه وان ملك المستغنى شغلا فصدعا عما هو
 قلنا فصح الاستغناء وقال ان في قوله يصح ان يستعار للطلاق
 كلفنا لانما يشترط في المعاني لان كل واحد منهما اسقاطا في
 على السراية والضرورة والمناسبة في المعاني من اسباب الاستغناء
 مثل المناسبة في الاسباب وقلنا لا يصح هذه الاستغناء لما قلنا
 في المسئلة الاولى ان اتصال الفروع بالاصل في حق الاصل في حكم العدم

هذا الاصل ثابت في حق الفروع لا افتقار ولا يصح ان يستعار الفروع للاصل
 لان هذا الاتصال في حق الاصل معدوم لا استغناء وهذا طامح
 الناقصة اذا عطف على الجملة الطامحة، نوفق اول الطامع على قوله
 لصحة لقوة وافتقار فاما الاول فتأني في نفس الاستغناء وعما هذا
 الاصل قلنا ان الفاظ العطف يصلح ان يستعار للطلاق لانها وضعت
 لانه ملك الرفقة وذلك بوجوبه وان ملك المستغنى شغلا فصدعا عما هو
 قلنا فصح الاستغناء وقال ان في قوله يصح ان يستعار للطلاق
 كلفنا لانما يشترط في المعاني لان كل واحد منهما اسقاطا في
 على السراية والضرورة والمناسبة في المعاني من اسباب الاستغناء
 مثل المناسبة في الاسباب وقلنا لا يصح هذه الاستغناء لما قلنا
 في المسئلة الاولى ان اتصال الفروع بالاصل في حق الاصل في حكم العدم

هذا الاصل ثابت في حق الفروع لا افتقار ولا يصح ان يستعار الفروع للاصل
 لان هذا الاتصال في حق الاصل معدوم لا استغناء وهذا طامح
 الناقصة اذا عطف على الجملة الطامحة، نوفق اول الطامع على قوله
 لصحة لقوة وافتقار فاما الاول فتأني في نفس الاستغناء وعما هذا
 الاصل قلنا ان الفاظ العطف يصلح ان يستعار للطلاق لانها وضعت
 لانه ملك الرفقة وذلك بوجوبه وان ملك المستغنى شغلا فصدعا عما هو
 قلنا فصح الاستغناء وقال ان في قوله يصح ان يستعار للطلاق
 كلفنا لانما يشترط في المعاني لان كل واحد منهما اسقاطا في
 على السراية والضرورة والمناسبة في المعاني من اسباب الاستغناء
 مثل المناسبة في الاسباب وقلنا لا يصح هذه الاستغناء لما قلنا
 في المسئلة الاولى ان اتصال الفروع بالاصل في حق الاصل في حكم العدم

ولا يصح الاستغناء للمناسبة في المعاني من الوجه الذي قلنا لان طريقتي الاستغناء
 من قبل المعاني المتساوية في المعاني التي هي من قبيل الاختصاص الذي به
 مفهوم الموصوفه واما بكل معنى فلا وهذا الطريق من الحصر نظير طريق
 في اوصاف النضر ان التعديل بكل وصف صحيح من غير ان يترضا صرح وقلنا
 نحن هو باطل لان الاطلاق سبط فكذا الاستغناء يقع بمعنى لا يترضا
 الاختصاص الا بمران العرب السنجي اسد الاستغناء في المعاني المتساوية
 وهو السنجي عفا ما بكل وصف فلا لان ذلك يبطل الامتنان ويظهر
 الموصوفه آت والاصطام طامح مناسبة ولا مناسبة بينهما من هذا الوجه

لان معنى الطلاق ما وضحه الاسم وما اخذه محله وهو دفع العبد عنه
 لان الاطلاق عيان عنه والطلاق لا يوجب صفة الرفق ولا بسلب
 المالكية وانما يوجب فبدا فلا يحمل الا اطلاق العبد واما الاعناق
 الا بمران التي اذا وطئت بالشيء بالمر

هذا الاصل ثابت في حق الفروع لا افتقار ولا يصح ان يستعار الفروع للاصل
 لان هذا الاتصال في حق الاصل معدوم لا استغناء وهذا طامح
 الناقصة اذا عطف على الجملة الطامحة، نوفق اول الطامع على قوله
 لصحة لقوة وافتقار فاما الاول فتأني في نفس الاستغناء وعما هذا
 الاصل قلنا ان الفاظ العطف يصلح ان يستعار للطلاق لانها وضعت
 لانه ملك الرفقة وذلك بوجوبه وان ملك المستغنى شغلا فصدعا عما هو
 قلنا فصح الاستغناء وقال ان في قوله يصح ان يستعار للطلاق
 كلفنا لانما يشترط في المعاني لان كل واحد منهما اسقاطا في
 على السراية والضرورة والمناسبة في المعاني من اسباب الاستغناء
 مثل المناسبة في الاسباب وقلنا لا يصح هذه الاستغناء لما قلنا
 في المسئلة الاولى ان اتصال الفروع بالاصل في حق الاصل في حكم العدم

هذا الاصل ثابت في حق الفروع لا افتقار ولا يصح ان يستعار الفروع للاصل
 لان هذا الاتصال في حق الاصل معدوم لا استغناء وهذا طامح
 الناقصة اذا عطف على الجملة الطامحة، نوفق اول الطامع على قوله
 لصحة لقوة وافتقار فاما الاول فتأني في نفس الاستغناء وعما هذا
 الاصل قلنا ان الفاظ العطف يصلح ان يستعار للطلاق لانها وضعت
 لانه ملك الرفقة وذلك بوجوبه وان ملك المستغنى شغلا فصدعا عما هو
 قلنا فصح الاستغناء وقال ان في قوله يصح ان يستعار للطلاق
 كلفنا لانما يشترط في المعاني لان كل واحد منهما اسقاطا في
 على السراية والضرورة والمناسبة في المعاني من اسباب الاستغناء
 مثل المناسبة في الاسباب وقلنا لا يصح هذه الاستغناء لما قلنا
 في المسئلة الاولى ان اتصال الفروع بالاصل في حق الاصل في حكم العدم

هذا الاصل ثابت في حق الفروع لا افتقار ولا يصح ان يستعار الفروع للاصل
 لان هذا الاتصال في حق الاصل معدوم لا استغناء وهذا طامح
 الناقصة اذا عطف على الجملة الطامحة، نوفق اول الطامع على قوله
 لصحة لقوة وافتقار فاما الاول فتأني في نفس الاستغناء وعما هذا
 الاصل قلنا ان الفاظ العطف يصلح ان يستعار للطلاق لانها وضعت
 لانه ملك الرفقة وذلك بوجوبه وان ملك المستغنى شغلا فصدعا عما هو
 قلنا فصح الاستغناء وقال ان في قوله يصح ان يستعار للطلاق
 كلفنا لانما يشترط في المعاني لان كل واحد منهما اسقاطا في
 على السراية والضرورة والمناسبة في المعاني من اسباب الاستغناء
 مثل المناسبة في الاسباب وقلنا لا يصح هذه الاستغناء لما قلنا
 في المسئلة الاولى ان اتصال الفروع بالاصل في حق الاصل في حكم العدم

هذا ما استعمله في كتابه من اللفظين
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى

فانبات الفوق الشرعية لان ذلك معناه لغة يقال عثف الطير اذا فوى
 وطار عن وكن ومنه عثاف الطير ويقال عثف العكر اذا ادركت
 وهذا شائع في كلام العرب وكذلك الرق ثابت على الكمال وسلطان
 المالكية ساقط فصح الاعناف وانبثا وليس بين ازالة العنيد ليعمل
 الفوق الشرعية علما وبين انبثاها بعد العدم من حيث كمال ليس
 بين اصبا الميث وبين اطلاق الحق من حيث هذا الاكن استعار
 الحمار للذكي والاسد للجبان فان قبل البس لا يصح ان يستعار
 البس للاجانب كما لا يستعار الاجانب للبس ومكلا المنفعة ثابته ملك الرقبة

فصل في فقد قال بعض شايخنا ان البس لا يتعد بلفظ الاجانب
 والاجانب لا يتعد به وذلك يقتضيه في الحر يقول بعث نفسي منك شرا
 بدرهم لعل كذا وهذا جائز فاما اذا قال بعث منك منا في هذه الدار

هذا ما استعمله في كتابه من اللفظين
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى

عند انشاء اللفظ الاجانب
 الى العين اقبل العين
 ايضا في حقه السند
 بل اجانب وهو لفظ السند
 النكاح اريد به الاجانب فاما
 مثا من المنفعة ولكن لا يكون
 ذلك اذا اضيف لفظ السند
 الى الحر فذكر الدار كما هو

سند بل ذكره في اول كتاب الصلح وهذا ليس في الاستعارة
 بل في لفظ في المحل لان المنفعة لا يصح محلا للاضافة لان ذلك معدوم

ليس في مفرد البشرى لو اضاف اليها الاجانب لم يميز فكذلك فيما
 يستعارها ولكن العين اقبلت معانيها في الاضافة في الاصل

فكذلك فيما يستعارها وصار هذا طاب البس يستعار للظلم في غير محله
 المحرم من النساء فثبت ان فضاء لا اضافته الى غير محله ومن احطام
 هذا العلم ايضا ان الجان خلق عن الحفيظة في الحكم عند ان صنفه

وقال ابو يوسف ومحمد وهو خلق في الحكم بانه فثبت ان لعبد وهو البسر
 سنان هذا البني لم يعنف عند هالان هذا الكلام لم يتعد لما وصنفه
 له اصلا فصار لغوا الا حكم له فلا يجب العمل به لانه خلق عنه في اثبات الحكم
 ومن شرط الخلق ان يتعد السبب للاصل على الاحتمال وامتنع وجوبه

لان حكمه صنفه كلام
 وهذا هو ما استعمله في كتابه من اللفظين
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى

هذا ما استعمله في كتابه من اللفظين
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى
 فانه لا يفرق بينهما في اللفظ
 بل يفرق بينهما في المعنى

بما رض كن طلق لمحسن السماء ان الهمم انقذت للبر لا احتمال
 وجوده فانقذت للكان طلق عنه فاما الفوس فلم ينقذ
 للحكم الاصل فلم ينقذ خلفه وهذا نظير حلة الفوس وقال ابو صنفه
 المحاز طلق عن الحنفية في التكلم لان الحكم بل هو في الحكم اصل الابر
 ان العيان ينقذ به دون طلق انصرف في التكلم فينبذ حكم الاصل
 من حيث انه مبني وجبر موضوع للايجاب بصنفه وقد ورد ذلك
 فاذا ورد وتذر العمل بحنفية وله مجاز متعين صار مستفاد الحكم
 بغير شبه طلق بل بلفظ الهبة وقال لفظ الهبة ينقذ حكم الاصل
 في الحرة لان الاصل اليه الحرة وهبت بها مثل احتمال مس السماء
 فاقا هذا المستعمل بكرة وقال ابو صنفه لو انه هذا انصرف في التكلم
 فلا يتوقف على احتمال الحكم كالا ستنا فان من قال لا امر انه انك طلق

هذا هو الوجه في ان الهمم انقذت للبر لا احتمال
 وجوده فانقذت للكان طلق عنه فاما الفوس فلم ينقذ
 للحكم الاصل فلم ينقذ خلفه وهذا نظير حلة الفوس وقال ابو صنفه
 المحاز طلق عن الحنفية في التكلم لان الحكم بل هو في الحكم اصل الابر
 ان العيان ينقذ به دون طلق انصرف في التكلم فينبذ حكم الاصل
 من حيث انه مبني وجبر موضوع للايجاب بصنفه وقد ورد ذلك
 فاذا ورد وتذر العمل بحنفية وله مجاز متعين صار مستفاد الحكم
 بغير شبه طلق بل بلفظ الهبة وقال لفظ الهبة ينقذ حكم الاصل
 في الحرة لان الاصل اليه الحرة وهبت بها مثل احتمال مس السماء
 فاقا هذا المستعمل بكرة وقال ابو صنفه لو انه هذا انصرف في التكلم
 فلا يتوقف على احتمال الحكم كالا ستنا فان من قال لا امر انه انك طلق

انما الاشياء وثمة وثمن انه يقع واحد ذكر في المنقذ واليجاب
 ما زاد على الثلث من طريق الحكم باطل لكن من طريق التكلم صحيح
 طلقا ستنا انصرف في التكلم بالمنقذ فكذا هذا لما كان انصرف في التكلم
 صحت طلقا ستنا به حكم حنفية وان لم ينقذ للايجاب تلك الحنفية
 ومن حكم الحنفية عنقه من حين ملكه فجعل اقراره فعنف في العقبة
 بخلاف النداء لانه استحضار المناقاة بصور طلق لا يعناه واذا لم يكن
 المعنى مطلوب بالحب طلقا ستنا لتضيح معناه بخلاف قوله باحر

ان لو كان عيان لا ينقذ
 لان الاستفارة انما هي لان الاستفارة في النداء لا استحضار المناقاة بصور
 بخلاف النداء لانه استحضار المناقاة بصور طلق لا يعناه واذا لم يكن
 المعنى مطلوب بالحب طلقا ستنا لتضيح معناه بخلاف قوله باحر

قانه بسوى نفاق وخبره لانه موضوع للسخرية فصار عينه الكلام صحيح من غير ان يستفاد
 وقاما مقام معناه فصار المعنى مطلقا باطل حال ومن حكم هذا البناء
 ان العمل بالحنفية فيمكن سقطة المجاز لان الشعار لا يراحم الاصل
 وذلك مثل قولنا في الافراء انها احبض لان الفراء للحضف صنفه وللطرح مجاز

فان قلت جعل الضيق العدا
 من الاسماء نظير الشكر لان الشكر لا يخلو هذا
 والظاهر ان بيان الشكر لا يخلو هذا
 نظير الحنفية والحيز حيث جعل العدا
 مجازا له ومنها ما فاء لان الشكر لا يخلو هذا
 صنفه في انواعه فقلت لا يبعد ان
 كما في الدواوين سمين فقلبتين

ودار فلان ان الحنفية مجهولة والمجاز متعارف وهو الدخول تحت
 كبره وظل ومثاله ان النوكيل بالخصوصه صرفا اذا جواب الحضم مجازا
 فبتنا اول الاقرار والانتظار باطلا فله ان الحنفية مجهولة شرعا والمهور
 شرعا مثل المهور عاذا الا بدين ان من طلق لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد
 بصباهه لان مهور الصبي مجهول شرعا وعاهدا الجملة بخبره فوامر في رجل
 قال لعبد له ومثله يولد مثله وهو حور وفي النسب هذا البني انه ينفق
 عملا بحنفية دون مجازه لان ذلك ممكن فالنسب قد يثبت من زهد
 وبشتر من عمره فيكون المهر مصدق في حق نفسه وابنه انما في الدعوى
 والعناوين ان الامم بغير اسم ولده وقال في الجملة في عبد له ابن ولأبنة
 ابنتان فقال المولى في حقهما احد هولا ولد من عات وطلم بصله ابنا له
 انه ينفق من الاول ربع ومن الثاني ثلثه ومن طل واحد من الآخرين

وبشتر من عمره فيكون المهر مصدق في حق نفسه وابنه انما في الدعوى
 والعناوين ان الامم بغير اسم ولده وقال في الجملة في عبد له ابن ولأبنة
 ابنتان فقال المولى في حقهما احد هولا ولد من عات وطلم بصله ابنا له

ثلثه ارباعه وحافيا من ذلك لو طان لابن العبد ابن واحد وطلم يولد
 مثله انه ينفق من الاول ثلثه ومن الثاني نصفه والثالث ثلثه الاضمار
 النسب ولو طان خبره العنف من طل واحد ثلثه وامان الاكبر ثلثه
 فله ان ينفق لوالده طرقتا احداهما انه اقرار بالخبره فوجب ان ينفق
 بحرف الام ايضا لانه يجعل الاقرار والثاني انه خبره مبدا من قبل ان الاقرار
 بالنسب لو ثبت ثبت خبره مبدا من قبل ان كتاب الدعوى في رجل
 ورنا عبد الم ادعى احداهما انه ابنه عزم لشريكه طانه اعنفه لان يثبت النسب
 مضاف الى خبره لان الخبره قائم بخبره فاذا طان كذلك جعل مجازا عن الغير
 وصف الام لا يجعل الوجه باسندا تصرف المولى لانه ليس في وسو بشر
 اثبات امومية الولد فولا لان ذلك من حكم الافعال فلا يثبت بدونه
 وقد ينفق الحنفية والمجاز معا اذا طان احكم منهما لان الظلام

لان الحكم اذا كان محتملا كمنعك اللغز
 كان محتملا ايضا لا يستلزمه انما
 قلنا ذلك بالخبر من النفس فان الظاهر
 فينا لا يثبت بالنظر المصروف كما
 لا يثبت بالنظر المصروف كما
 لفظ الجمع والجمع كما

اخذنا من
 وصف المولى في امومية الولد بطريق الاقرار
 وبوصف المولى في امومية الولد بطريق
 في امومية الولد كما

وضع لعنه فيطل اذا اختلف حكمه ومعناه وذلك ان يقول الرجل لامرأة
 من بنى وهي معروفة النسب وتولد مثله او اكبر سنامته فان الحرة لا تنفخ
 ابدا عند خلاف ذلك في لان الحنفية في الاكبر سنامته مستقرة وفي
 الاصغر سنامته فغذا اثبات الحنفية حلقا لانه مستحق من اثباته
 نسبا وفي حق المرأة مستغذرا ايضا في حكم التحريم لان التحريم الثاني
 هذا الظلام موضع معناه مناف للملك فلم يصح حفا من صفوة
 الملك وكذلك العمل بالميزان وهو التحريم في الفصلين مستغذرا لهذا العذر
 الذي ايلسناه ولا يمكن ان يجعل النسب ثابتا في حق المرأة على اقرار
 لان الرجوع عنه صحيح والفاضل كذبة هنا فقام ذلك مقام رجوعه
 بخلاف العناق لان الرجوع عنه لا يصح ومن حكم هذا الباب ان
 الظلام اذا طان له صنفه مستغذ ومجاز مستغذ في الحنفية اول
 بطلان الظلام فكذلك في ان الظلام
 بطلان الظلام فكذلك في ان الظلام
 بطلان الظلام فكذلك في ان الظلام

من بنى وهي معروفة النسب وتولد مثله او اكبر سنامته فان الحرة لا تنفخ
 ابدا عند خلاف ذلك في لان الحنفية في الاكبر سنامته مستقرة وفي
 الاصغر سنامته فغذا اثبات الحنفية حلقا لانه مستحق من اثباته
 نسبا وفي حق المرأة مستغذرا ايضا في حكم التحريم لان التحريم الثاني

من بنى وهي معروفة النسب وتولد مثله او اكبر سنامته فان الحرة لا تنفخ
 ابدا عند خلاف ذلك في لان الحنفية في الاكبر سنامته مستقرة وفي
 الاصغر سنامته فغذا اثبات الحنفية حلقا لانه مستحق من اثباته
 نسبا وفي حق المرأة مستغذرا ايضا في حكم التحريم لان التحريم الثاني

بطلان الظلام فكذلك في ان الظلام
 بطلان الظلام فكذلك في ان الظلام
 بطلان الظلام فكذلك في ان الظلام

عند ان يصح

والدليل على صدور العمل بمحمد الميزان اول وهذا
 في ان كان في نسبه انما هو في قوله مولى
 بسيد من نسبه السواك

عند ان صنفه هو الله وقا ابو يوسف ومحمد العمل بمحمد الميزان اول وهذا
 يرجع الى ما ذكرنا من الاصل ان الميزان عند ما طلق عن الحنفية في الحكم
 وفي الحكم للميزان رجحان لانه يطلق عما الحنفية والميزان معافضار
 مثله عما حكم الحنفية فصار اول ومن اصل ان صنفه ان خلف في الحكم
 دون الحكم فاعبر الميزان في الحكم دون الحكم فصار ان الحنفية اول
 مثله من طلق لا باطل من هذا الحنفية بغير عما عند دون ما يتخذ

عند ان صنفه هو الله لما قلنا وعند ما يقع عما مضى في العمل بميزان
 وكذلك اذا طلق لا يشرب من الفواكه عما الكفر فاقه عند ان صنفه
 وعند ما يقع عما يشرب ما يجا ورالفواكه وذلك لا يقطع بالاولان لان
 دون النهي في الامساك **باب جملته ما يشترك الحنفية**

وهو صنفه انواع قد يشترك بدلالة الاستعمال والعادة وقد يشترك بدلالة
 اللفظ ونفسه

من الاستعمال والعادة
 من الاستعمال والعادة
 من الاستعمال والعادة

بالنظر دون الاوائل كما
 بالنظر دون الاوائل كما
 بالنظر دون الاوائل كما

أما ان يضرب بنوبه صطيم الكعبه ان ذلك ينصرف الى المجاز الشعاري

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
مجالاً للأنعام والحرمان
والله أعلم بالصواب

هـ الى طالق لا ينشأ
يكبر لانه غير مملوك وار
شبه بالحيوان ومن
بعض اصحابه فصار
ن عذرا بصفته

ملف فبشاول

الحامل منه وقال ابو حنيفة لما الله الفاكهة اكرم للنسوة لانه من التفكه ما حفر
وهو الشغ قال الله انقلبوا فاكهين اي ناعمين وذكر امرزاديا
ما يغني بالقوام وهو الغذاء فصار نابعا فالرطب والعنب قد نضجا

للغذاء وقد يغني بها القوام والدرمان قد يغني به القوام لما فيه من
معنى الادوية واذا كان كذلك كان فيها وصف زائد والكم ناقص فبذلك المعنى
فلم ينشأ والحاكم وكذا طريقه فيمن خلق لا باطل اذ ما انه يغني عما
ما يغني الخبز لان الادام اكرم للنسوة فلم يجز ان ينشأ ولما هو اصل من
وهو اكرم والبيض واللحم وعند محمد بن حنبل في ذكرها في المسئلة الاول
وعن اب يوسف رواه بنان في هذه المسئلة **واما الثالث سياق النظم**

فمن قولك من شأ فليؤمن ومن شأ فليكفر انا اعندنا للظالمين نار
تركض صفيف الامر والخبير بقوله انا اعندنا وحمل على الانظار والتوبيخ
مجازا ومثاله ما قال محمد في السير الكبير في الحزى اذ اكرمنا من سلما

فقال له انت آمن طان امانا وان قال انت آمن ستعلم ما نلت لم يكن امانا
ولو قال انزل يكون امانا ولو قال انزل ان كنت رجلا لم يكن امانا ولو قال
لرجل طلق امرائي ان كنت رجلا او ان قدرنا واصنع في مالي ما شئت
ان كنت رجلا لم يكن في كيدنا ولو قال لرجل لي عليك الف درهم فقال لرجل
لك على الف درهم ما بعدك لم يكن اقتدارا وصار الكلام للنسوة بدلا

سباق نظم **واما الثاني بدلا من قبل المشكل** فنقول ٢ واشترط
من استطعت منهم انه لما استحال منه الامر بالمعصية والكفر حمل على امكان
الفعل واقدار عليه مجاز لان الامر لا يجاب فطان بين المعنيين
اضال ومثاله من دعى الى عدا فخلق لا يتعدى انه يتخلف به لما في

عوض المشكل من بناء الجواب عليه وكذلك امرأة فاستخرج فقال لها
في الزوج ان ضربت فانت طائفة انه يغني عما القور لما قلنا ومثله
اغتنى من غير ثمن البنية من غير ثمن
فقال ان اغتنيت فبذلك قرنت
فقال ان اغتنيت فبذلك قرنت
فقال ان اغتنيت فبذلك قرنت

يعني الامر من الله الى الشيطان بان يات الكفر
لا يجوز حمل على اقدار الفعل وهو ان
يكون الشيطان قادرا على الكفر كما
ان عين الوصوب والاقدار ملازمة
والمراد عن الاقدار سلاطة الآلات
لشيطان لا على اقدار المسلمين كما
عزف في فاسيف الامم فلا فساد في الوهم
ذكر السبب وادارة السبب والمراد
بالقدرة هنا القدرة الظاهرة وهي
سلاطة الاكساب والآلات

هو بنو اسرائيل وبنو اسرائيل
هو بنو اسرائيل وبنو اسرائيل
هو بنو اسرائيل وبنو اسرائيل

واما الثابت بولان محل الكلام مثل قوله وما يستوي الاعمال والعباد

سقط عموم وذلك صفة لان محل الكلام وهو المجزئ عنه لا يمتد لان
وجوه الاستواء قائمة فوجب الاقتصار على ما دل عليه صفة الكلام
وهو الثابت في البصر وكذلك طاق التشبيه لا يوجب العموم لما قلنا
من قيام المقابلة من وجوه كثيرة حتى اذا قيل زيد مثلك لم ينسب

العموم الا ان يقبل المحل العموم مثل قوله على رضا الله عنى اهل الذمة
الما بذلوا الجزية لكونهم كوابنا واموالهم طاموا لثان فان
هذا عام عندنا لان المحل يمتد به ومن هذا الباب قول النبي عم كل

اما الاعمال بالثبات ورفع الخطا والنسب استقطت صفة
لان المحل لا يمتد من قبل ان عين الخطا غير مرفوعة بل هو مشهور
فستقطت صفة وصار ذكر الخطا والعمل مجازا عن حكمه وموجب

على ان يكون في الباب فصار مجازا عن حكمه وموجب
فصار مجازا عن حكمه وموجب
فصار مجازا عن حكمه وموجب

وموجب نوعان مختلفان احدهما الثواب في الاعمال التي ينفذ الى

والماتم في الحركات والثاني احكم المشروع فيه من الجواز والعقوبات

وعبر ذلك وهذان معنيان مختلفان الا ان الجواز والصحة يتعلق

ببركته وشرط والثواب والماتم يتعلق بصحة عمله فان من نفعها

بما الحسن لم يعلم حتى صلى ومضى عما ذكر ولم يكن مفسدة لم يجز في الحكم

شرط واستحق الثواب لصحة عمله واذا صار مختلفين صار الامر

صيرورته مجازا مشروطا فسطح القول به حتى يفهم الدليل على هذا القول

فيه صريح ولا وكذلك حكم الماتم على هذا وصار حكم المول والقرابة وسائر

الاسماء المشتركة ومن الناس من ظن ان التحريم المضاف

الى الاعيان مثل المحارم والخمر مجاز لما هو من صفات الفعل فيصير

وصف العزبة مجازا وهذا غلط عظيم لان التحريم اذا اضيف الى

الاعيان لا يكون من صفات الفعل فيصير وصف العزبة مجازا وهذا غلط عظيم لان التحريم اذا اضيف الى

الاعيان لا يكون من صفات الفعل فيصير وصف العزبة مجازا وهذا غلط عظيم لان التحريم اذا اضيف الى

الاعيان لا يكون من صفات الفعل فيصير وصف العزبة مجازا وهذا غلط عظيم لان التحريم اذا اضيف الى

من هذا الجمل، وروى العطف وهي أكثرها وقوعاً وأصل هذا

فيها الواو وحى ان من قال لا اله الا الله دخل الجنة طلق طلق
الحال

العكس او جاً معاً

ولو اضل الواو والترتيب لصلة الجزاء كالفا، وقد صار الواو للجموع
 في قول الناس جان الزبدون واصلة جان زبد وزبد وقالوا الاثايل
 التمثل وشرب اللبن معناه لا يجوع بينهما من غير تعرض لمفارته او ترتيب
 في الوجه ولو استعمل الفا مكانه لبطل المراد وشبه قول الشاعر
 لانه عن خلق وتأتى مثله ان لا تجمع بينهما فهذا البيان الوضوح
واما الثاني فلان كلام العرب اسما وافعال وحروف والاصل في كل
 قسم منها ان يكون موضوعا لموضوع آخر فاما الاشتراك فاما ثبت
 بفعله من الواضحة او عذردها اليه وكذلك التكرار وقد وجدنا حروف
 العطف وغيرها موضوعات لمعان يتفرد كل قسم بمعناه فالفا للترتيب
 ووجه العزان ونعم للتعقيب والراضى فلو طان الواو للترتيب لتكررت
 الدلالة وليس ذلك باصل لكن الواو لما كانت اصلا في الباب كان

في الوجه ولو استعمل الفا مكانه لبطل المراد وشبه قول الشاعر
 لانه عن خلق وتأتى مثله ان لا تجمع بينهما فهذا البيان الوضوح
 وهو ان كل موضوع له موضوع آخر فاما الاشتراك فاما ثبت
 بفعله من الواضحة او عذردها اليه وكذلك التكرار وقد وجدنا حروف
 العطف وغيرها موضوعات لمعان يتفرد كل قسم بمعناه فالفا للترتيب
 ووجه العزان ونعم للتعقيب والراضى فلو طان الواو للترتيب لتكررت
 الدلالة وليس ذلك باصل لكن الواو لما كانت اصلا في الباب كان

فان كان
 لان الواو لا يميز بين الواو والواو
 مع الترتيب من غير تعرض لمفارته او ترتيب
 في الوجه ولو استعمل الفا مكانه لبطل المراد وشبه قول الشاعر
 لانه عن خلق وتأتى مثله ان لا تجمع بينهما فهذا البيان الوضوح
 وهو ان كل موضوع له موضوع آخر فاما الاشتراك فاما ثبت
 بفعله من الواضحة او عذردها اليه وكذلك التكرار وقد وجدنا حروف
 العطف وغيرها موضوعات لمعان يتفرد كل قسم بمعناه فالفا للترتيب
 ووجه العزان ونعم للتعقيب والراضى فلو طان الواو للترتيب لتكررت
 الدلالة وليس ذلك باصل لكن الواو لما كانت اصلا في الباب كان

ذلك

في الوجه ولو استعمل الفا مكانه لبطل المراد وشبه قول الشاعر
 لانه عن خلق وتأتى مثله ان لا تجمع بينهما فهذا البيان الوضوح
 وهو ان كل موضوع له موضوع آخر فاما الاشتراك فاما ثبت
 بفعله من الواضحة او عذردها اليه وكذلك التكرار وقد وجدنا حروف
 العطف وغيرها موضوعات لمعان يتفرد كل قسم بمعناه فالفا للترتيب
 ووجه العزان ونعم للتعقيب والراضى فلو طان الواو للترتيب لتكررت
 الدلالة وليس ذلك باصل لكن الواو لما كانت اصلا في الباب كان

فذلك دالة على انها وضعت لمطلق العطف على اتصال كل قسم من اف
 من غير تعرض لمفارته او ترتيب من غير تعرض لمفارته او ترتيب
 كما وضعت لكل جنس اسم مطلق مثل الافق والشمس وضعت لانواعها
 اسما على اخصه وصارت الواو فيها فلما نظرت اسم الرفقة في كونه

مطلقا عنه عام ولا محمل ولهذا قلنا ان حكم النقص في اية الوضوح
 التخصيص من غير تعرض لمفارته او ترتيب فدخل بعض اصحابنا ان
 الواو للمفارقة وليس كذلك وزعم بعضهم انها عند ابن بوسون ومحمد للمفارقة
 لانها فالافق من قبل الدخول ان دخلت الدار فانت طالق به من غير توقف واستفسار
 وطالق وطالق انما اذا دخلت طلقت فلما وانما عند ابن صنف لا والله
 فطلقوا هذا فذكر انه جعل للترتيب وليس كذلك بل اضلا فتم راجع
 الى ان ذكر المطلقات متعاقبة يتصل الاول بالشرط على التمام والاصح

في الوجه ولو استعمل الفا مكانه لبطل المراد وشبه قول الشاعر
 لانه عن خلق وتأتى مثله ان لا تجمع بينهما فهذا البيان الوضوح
 وهو ان كل موضوع له موضوع آخر فاما الاشتراك فاما ثبت
 بفعله من الواضحة او عذردها اليه وكذلك التكرار وقد وجدنا حروف
 العطف وغيرها موضوعات لمعان يتفرد كل قسم بمعناه فالفا للترتيب
 ووجه العزان ونعم للتعقيب والراضى فلو طان الواو للترتيب لتكررت
 الدلالة وليس ذلك باصل لكن الواو لما كانت اصلا في الباب كان

[illegible]

من الاضلاع ههنا ان بعد الطارث
عبر كيون في منها فلان ههنا ان
قوله اعلمه والذال مرضه كاك

من كل واحد ثلثه وان سكنت فيما بين ذلك عطف الاول ونصف الثاني وثلث

الثالث وهذا من باب الفوان قبل له اما في المسئلة الاولى فقد قال مالك
بن انس انه يفتح الثلث وجعل للقرآن لكنه غلط لما قد تناهوا

للعطف المطلق ولذلك لم يفتح الثاني لان الاول وفيه قبل التكلم بالثاني

لما لم يكن الكلام نصاعا للمفارقة ولم يفتح عما تكلم به الثاني فسنط

ولا يفتح الفوان محل النطق لا بخلل في العيان وكذلك في مسئلة النكاح

الاضمين لان عطف الاول يبطل تخلفه الوقوف في صف الثانية لانه لا اصل

للاثنين في مقابلة احواله حال الوقوف في بطل الثاني قبل التكلم بفتحها

لم يفتح العذارى كلفوان المحل في حكم الوقوف ولان الواو لا ينصرف للمفارقة

فاما في نظائر الاضمين فان صدر الكلام يوقف لجواز النكاح واذا انصرف

به لانه سلب عنه الجواز فصار كونه في صف اول المبتره الشرط والاستثناء

ان لا لا فضا ولو العطف الفوان بل باعتبار ان لغة الكلام هنا جفيرة اوله لانه

اذ لم يفتح الثانية الى الاول صح نظيره الاول واذا ضم اليه بطل فاعاد الاول

لان وجه بين الاضمين فنزل منزله الاستثناء وانما تخلف

فتوقف الاول عليه فصار طامح بكلمة واحدة كما كان

في قوله الدجال انت طالق ان شاء الله وصدر الكلام يوقف عليه بشرط الاول
لما يثبت في باب البيان ان شاء الله فكذلك هذا وهذا ابو بصير في قوله

في قوله الدجال انت طالق وطاق في قوله الدجال لان صدر الكلام لا يفتقر
بآخيه فلم يوقف عليه وكذلك في مسئلة الاضمين لا يفتقر صدر الكلام
بآخيه لان عطف الثانية ان ضم الى الاول لم يفتقر نظيره الاول عن الصحة

على لا لا فضا واو العطف لكن لان صدر الكلام يوقف
ان لا لا فضا ولو العطف الفوان بل باعتبار ان لغة الكلام هنا جفيرة اوله لانه
اذ لم يفتح الثانية الى الاول صح نظيره الاول واذا ضم اليه بطل فاعاد الاول

في قوله الدجال انت طالق ان شاء الله وصدر الكلام يوقف عليه بشرط الاول

لما يثبت في باب البيان ان شاء الله فكذلك هذا وهذا ابو بصير في قوله

الدجال انت طالق وطاق في قوله الدجال لان صدر الكلام لا يفتقر

بآخيه فلم يوقف عليه وكذلك في مسئلة الاضمين لا يفتقر صدر الكلام

بآخيه لان عطف الثانية ان ضم الى الاول لم يفتقر نظيره الاول عن الصحة

الى الفضا وعن الوجوه الى العدم وكذلك في مسئلة الاضمين صدر الكلام

بآخيه لان انما ان موجب صدره عطف بلا سبابة واذا انضم

الاضمالي الاول بغير الصدر عن عطف الى رف عند ابى حنيفة لان المنسحق

طابق عند وعندهما بغير عن براءة الى شغل بدلين السبابة فذلك

وقف صدره على لانه ولهذا قلنا ان قوله محمد بن عبد الله في الخطاب وبنو

عن عيسى من الدجال والنساء والحفظ انه يوجب ترتيبا وكذلك قوله

في قوله الدجال انت طالق وطاق في قوله الدجال لان صدر الكلام لا يفتقر
بآخيه فلم يوقف عليه وكذلك في مسئلة الاضمين لا يفتقر صدر الكلام
بآخيه لان عطف الثانية ان ضم الى الاول لم يفتقر نظيره الاول عن الصحة

الى الفضا وعن الوجوه الى العدم وكذلك في مسئلة الاضمين صدر الكلام
بآخيه لان انما ان موجب صدره عطف بلا سبابة واذا انضم

الاضمالي الاول بغير الصدر عن عطف الى رف عند ابى حنيفة لان المنسحق
طابق عند وعندهما بغير عن براءة الى شغل بدلين السبابة فذلك

وقف صدره على لانه ولهذا قلنا ان قوله محمد بن عبد الله في الخطاب وبنو
عن عيسى من الدجال والنساء والحفظ انه يوجب ترتيبا وكذلك قوله

ان الصف والموت لا يوجب ترتيبا ايضا الا بهي ان المراد بالآية اثبات
انها من الشعاير ولا يتصور فيها الترتيب والمناشئ السبق بغير

ان يطبق في الاما غير ان العسل لا يتفكر عن ترتيبه والتقديم في الذكر يدل
على ان المقدم ظاهر او هذا يصح للترتيب فيخرج به فضلا عن ترتيب

واجبا بعد لا ينص الآية وهذا كما قال اصحابنا في الوصايا بالقراب
النوافل ان يبدأ بما بدأ به الحب لان ذكر دلالة على اقل الاهتمام
فصل للترتيب فاما قول الرجل لقولان عما مائة ودرهم ومائة وثوب

ومائة وشاة ومائة وعبد فليس يثبت على حكم العطف بل على
اصل لا تذكره في باب البيان ان شاء الله **وقد يدخل الوارد على**

جملة كاملة بخبرها فلا يجب به المشاركة في الجزر مثل قول الرجل هن
طالق ثلاثا وهذا طالق ان الثانية تطلق واحدة في بعضهم هن

هذا هو الذي مر في المتن
ان الصف والموت لا يوجب ترتيبا ايضا الا بهي ان المراد بالآية اثبات
انها من الشعاير ولا يتصور فيها الترتيب والمناشئ السبق بغير
ان يطبق في الاما غير ان العسل لا يتفكر عن ترتيبه والتقديم في الذكر يدل
على ان المقدم ظاهر او هذا يصح للترتيب فيخرج به فضلا عن ترتيب
واجبا بعد لا ينص الآية وهذا كما قال اصحابنا في الوصايا بالقراب
النوافل ان يبدأ بما بدأ به الحب لان ذكر دلالة على اقل الاهتمام
فصل للترتيب فاما قول الرجل لقولان عما مائة ودرهم ومائة وثوب
ومائة وشاة ومائة وعبد فليس يثبت على حكم العطف بل على
اصل لا تذكره في باب البيان ان شاء الله وقد يدخل الوارد على
جملة كاملة بخبرها فلا يجب به المشاركة في الجزر مثل قول الرجل هن
طالق ثلاثا وهذا طالق ان الثانية تطلق واحدة في بعضهم هن

صورة بغير الشراكة
لانها في الشراكة
لم يكن هذا شراكة
الطعام الا ان كان

او الا ابتداء او او والنظم وهذا افضل من الكلام والمناهي للعطف
على ما هو اصله لكن الشراكة في الجزر كانت واجبة لا فتقرا بالطعام

اذا طان نافضا فاما اذا طان ناسا فتدفع به الشراكة ولهذا قلنا
ان الجملة النافضة بشارك الا فيما عزم به الا في بعينه حتى قلنا في

قوله الرجل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق ان الثاني يتعلق
بذلك الشرط بعينه ولا ينفصل عنه ابتداء به طائفة اعاده والمناهي

بذلك الشرط بعينه ولا ينفصل عنه ابتداء به طائفة اعاده والمناهي
الاول اصلها ان اذا كان لفلان على فلان درهم ولفلان يكون الا في بينهما طالق

في قضية التقدي وفي مثل قوله ختم على قلبك ونحو الله الباطل ومثل قوله
والراسخون في العلم وقد سئلوا عما في الحال لان الحال بجامع

وهذا لان محو الله الباطل غير مطلق
بشيء بل محو على الاطلاق لهذا ان
محو الباطل غير مطلق على ما في المتن
فلا يجوز عطف غير مطلق على ما في المتن
جزءا من غير مطلق على ما في المتن
لذلك قال

ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق

ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق

ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق

وهذا لان محو الله الباطل غير مطلق
بشيء بل محو على الاطلاق لهذا ان
محو الباطل غير مطلق على ما في المتن
فلا يجوز عطف غير مطلق على ما في المتن
جزءا من غير مطلق على ما في المتن
لذلك قال

هذا الكلام هو الذي
في نسخة ابن خلدون
والذي هو في نسخة
ابن الجوزي

ذا الحال وهذا معنى بنا سبب معنى الواو لان الاطلاق بحمله قال الله
حي اذا جاءوها فتي ابوا بها اب اذا جاءوها ابوا بها معقوص
وقد اختلف ما بين اصحابنا على هذا الاصل فقالوا في رجل قال لعبد
اد الى الغاوانت حر ان الواو للحال حتى لا يعطف الا بالاداء وكذلك
من قال حرني انزل وانت آمن لم يامن حتى ينزل فيكون الواو للحال
وقال فبين قال لامرأة انت طالق وانت مريضة او وانت نصليين
او مصلية انه لعطف بحمله حتى يقع الطلاق في الحال على اصل الحال
حي اذا نوى بها واو الحال لعطف الطلاق بالمرض والصلوة وقالوا
في المضاربة اذا قال رجل لرجل فخذ هذا المال واعمل به مضاربة
في التبرك ان هذا الواو لعطف الجملة لا الحال حتى لا يصير شرط بل
يصير مشور ويبقى المضاربة عاتية واختلفوا في قول المرأة

هذا الكلام هو الذي
في نسخة ابن خلدون
والذي هو في نسخة
ابن الجوزي

هذا الكلام هو الذي
في نسخة ابن خلدون
والذي هو في نسخة
ابن الجوزي

هذا الكلام هو الذي
في نسخة ابن خلدون
والذي هو في نسخة
ابن الجوزي

لزوجها طلقني ولك الف درهم فحمله ابو يوسف ومحمد على المعاوضة حتى
اذا طلق وجب له الف وحمله ابو حنيفة لئلا يعمى او عطف الجملة
حي اذا طلق لم يجب شي ولا يي يوسف ومحمد لان احدهما ان الواو
قد يستعار للباء كما استعمل في باب القسم على ما بينت فحمل على
هذا الجواز بدلالة حال المعاوضة لان حال الحمل حال المعاوضة
كما قبل في قول الرجل لا في اصل هذا الطعام الى منزلي ولك درهم
انه يحمل على الباء اب بدرهم والثاني ان الواو للحال بدلالة حال المعاوضة
ايضا لا يصير شرطاً وبدلاً ونظيره قوله اد الى الغاوانت حر وانزل
وانت آمن وهذا بخلاف قوله فخذ هذا المال واعمل به فانه لا معنى للباء
هنا وانما حمل في صلة اخلاق على الحال لدلالة المعاوضة ولم يوجد
وكذلك في قوله انت طالق وانت مريضة وقال ابو حنيفة لئلا يعمى الواو

هذا الكلام هو الذي
في نسخة ابن خلدون
والذي هو في نسخة
ابن الجوزي

هذا الكلام هو الذي
في نسخة ابن خلدون
والذي هو في نسخة
ابن الجوزي

في العطف للعطف فلا ينكر الآبدليل ولا يصح المعاوضة دالة لان
 ذلك في الطلاق امرنا به الا يرى ان الطلاق اذا دخل العوض طان بمينا
 من جانب الزوجة فلم يستقم ترك الاصل بدلالة هي من باب الزواجر
 بخلاف الايمان لا هنا شريعت معاوضة اصلية كسائر البيوع وقوله
 وكذا ان لم يست بصيغة الحال ايضا لان الحال فعل او اكتم فاعل فاعا
 قوله اذ الى الف وان شئت صر بصيغة الحال وصدر الكلام عن مغير الآ
 شرط للخرجه فحمل عليه وقوله ان شئت طالق مغير بنفسه وقوله ان شئت مغيره
 جملة ثالثة لادله فيها على احوال لكنه يحمل ذلك فصح نسيه واما قوله
 اذ الى الف لا يصح خبره فصح دالة على احوال وقوله واعلم به في
 باب المضاربة لا يصح طالا لاذ فصح قوله فذ هذا المال مضاربة
 مطلق وقوله انزل وان شئت آمن فيه دالة احوال لان الامان لما يرد به

اعلا. الدين ولبعابن المرقى معالم الدين ومحاسنه فطان الظاهر
 فيه الحال لم يصير معلقا بالنزول البنا والكلام بجمل الحال ايضا
اما الف فانه للوصول والتعقيب حتى ان المعطوف بالغاء يترافق
 عن المعطوف عليه بنحو وان لطف هذا موصيه الذي وضعه
 الا يرى ان العرب شغل الف الجزاء لانه مرتب لا محالة وبشئ في
 احكام العلق كما يقال جاء الشئ فشاغب لان احكام مرتب على
 العلة ويقال اضرت كل ثوب بعشرة فصا عداها طان كذلك فازداد
 الثمن صاعدا مرتفعا ولما قلنا ان وجوه العطف متغيرة على احوال
 فلا بد من ان يكون الف مختصا بغير هو موضوع لم صيغة وذلك
 هو التعقيب ولذلك قال اصحابنا فحين قال لا فبعث منك هذا العبد
 بكذا فقال الآ ففوضر انه يقول للبيوع ولو قال هو حرا او هو حرة

ان على حرفه وظلاله وسماها
 صلات العطف لانه لا يصح للعطف
 بدون هذه الاوصاف لا وجود
 للموصول بدون الصلة كالذي
 وعنه كان

لم يميز البسمة وقال متباينين قال لحيا ط انظر الى هذا الثوب البغيني
قبصا فنظر فقال نعم فقال فاطمة ففقطعه فاذا هو لا يكفينا به ينقص
كما لو قال فان كان قبصا فاطمة ففقطعه فاذا هو لا يكفينا به ينقص
وكذلك قالوا فبين قال الاسرانه ان دخلت الدار فانت طالق فطالق
فدخلت وهي غير مدخول بها انه يقع على الترتيب فبين بالاول
ولذلك اخصوا الفاء بوقف احكام على العلل كما يقال اطعموه فاشبعوه
اي بهذا الاطعام وقال عليه السلام لن يجزي ولد والديه حتى يجدا
مملوكا فيشترى به فيعتقه فذلك لانه ان كونه مملوكا حكم للشري
بواسطه الملك ولقد اقلنا بين قال ان دخلت هذه الدار فبين
الدار فبينى حران الشرط ان يدخل الدار الاخرى بعد الاول من
غير تراخي **وفد يدخل الفاء** على العلل ايضا اذا طان ذلك كما

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page or a separate entry.

والشعر لا يسطيع من ينظمه يريد أن يعرب به فيجعله وكفله فقال
 الشعر لا يسطيع من ينظمه إذا ارتقى فيه الذي لا يقدر
 ثالثه إلى الخوض فيه
 يريد أن يعرب به فيجعله
 أعجميًا باليمن فيؤكله

لنبتن لم يفضل الله من بشتا، الا ان هذا الابه الآباضا رفته
نذكر الحنفية والحنيفة اصف ما امكن **واخاتم** فله عطف على
سبيل التراضي فهو موضوع لختصاص بمعنى ينفرد به واختلف
اصحابنا في ان التراضي فقال ابو حنيفة هو بمعنى الانقطاع كانه
مشتاق كما قولنا بكمال التراضي وقال ابو يوسف ومحمد التراضي
راجع الى الوصول فاما ان حكم التكلم فنصل بيانه فبعد قال لا امره
فصل الدصول بها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الار
قال ابو حنيفة الاول يقع ويلغو ما بعد كانه سكنت على الاول
ولو قدم الشرط تعلق الاول وهو الثاني ولحق الثالث كما اذا قلنا
قال اذا دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وقال ابو يوسف
ومحمد يتعلق جميعا وينزل على الترتيب ولو طالت مدخلها
طالعت في وقتها

نزل الاول والثاني وتعلق الثالث اذا اضرا الشطر واذا قدم تعلق
 الاول ونزل الباني عندي صنف، وعندنا بتعلق الكل ذكره في النوار
 وقد يستعار لم يلقه واو العطف مجازا للجاور التي بينهما قال الله
 ثم طان من الذين آمنوا ثم شهد عما يفعلون ولهذا
 قلنا في قول النبي عم من طلق عا ميين ورا، غيرها خبرا منا فليأت
 بالذي هو خبر لم يكفر عن عيسى انه يحمل عا صنفه لان العمل به
 ممكن لانا نعمل بحقيقة موجب الامر فيجعل الكفارة واجبة بعد الحث
 وروى فليكفر عيسى لم يلبس بالذي هو خبر فحملنا هذا عا واو العطف
 لان العمل بحقيقة غير ممكن وهو موجب الامر لان التكفير قبل الحث
 غير واجب فكان المجاز مستغنيا بحقيقة لما هو المقصود واذا صح
 ان يستعار لم للواو فالواو به اول الاجارة بالفاء اقرب ولهذا

بالعقبة الى خولم ثم طان من الدارين
اشدا فبعد الاعمال الصالحه
التيهه لم تترك الاعمال الصالحه
بجاء ثم ظهر عمل كسيفها لهم
ان يكون الاعمال الصالحه لهم
التيهه من عذاب النار فجل
الامان وليس كذلك الان عمل
الطاهر وان كان صالحا من
صنعت الظاهر كمن يجهل الامان
والصدقات واعطاهم بالامان
فليس ينج شيئا من العذاب
عليه

انما يكون وضعه في ارضه المطلق العطف فلا يخرج عن ارضه المطلق
الجاور في ارضه المستحب ما يخرج من المقتدات فيجب
الجاور في ارضه المستحب الاجل الاصل

ذكر الحقيقه وهو ذكر العلم الحقيقه ثم ذكر ابن خلدون
 ذكر الرجاء **قال** في ذكر العلم الحقيقه من المصنفين
 وهو ذكر العلم بموجب الامر وذكر العلم بموجب
 قول الكائن فيما هو حقيقه المقصود وهو القول
 بموجب الكائن فيما هو حقيقه المقصود وهو القول
 بموجب الكائن فيما هو حقيقه المقصود وهو القول

هذا هو المطلوب في هذا الباب
 انما هو في بيان ما هو المطلوب في هذا الباب
 من حيث هو في بيان ما هو المطلوب في هذا الباب
 من حيث هو في بيان ما هو المطلوب في هذا الباب

قال بعض مشايخنا فيمن قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق
 فطالق فطالق ولم يبدل بها ان هذا الاطلاق مثل ما اختلفنا
 في الواو والآن الحنفية اول فذكر اخرا في الاتفاق في هذا واذا
 قدم الجزاء بحر في الغاء فعل هذا ايضا **واقابل** لموضوع
 لاثبات ما بعده واعراض ما قبله على سبيل التذكير نقول بان
 زبد بل عمر وهذا قال زفر فيمن قال لعنان عمالي درهم بل الف
 انه بمنزلة ثلاثة الآف لانه اثبت الثال وابطل الاول لكن لكنه
 غير ما ذكر ابطال الاول فلهذا ما كالتو قال لامرأته انت طالق واحده
 بل شئنا انما اطلق ثلثا وثلاث فخرج اما وصفت هذه الكلمة
 للتذكير وكذلك العادات بان بني الزاده ويراو بالجمله الثانية
 كما لها بالاول وهذا في الاخبار ممكن كقول سني سنون بل سجون

اي سبعون بزجادة عشر على الاول واما الالف فلا يجمل بدارك
 انطلق فلذلك وفي ثلث طلقات حتى اذا قال كنت طلقت اسس
 امرائي واحده بل شئنا اول ابل شئنا وفعت ثلثان لما قلنا
 وهذا قلنا فيمن قال لامرأته انت طالق واحده بل شئنا ولم يبدل
 بها انما اطلق واحده لانه فصد اثبات الثال مقام الاول ولم يذكر
 لانه بانث ولهذا قالوا جميعا فيمن قال لامرأته قبل الدخول
 ان دخلت الدار فانت طالق واحده لابل شئنا او بل شئنا لها
 اذا دخلت طلعت ثلثا لان هذا لما طان لا يطل الاول واقامه
 الثاني مقامه طان من فضيئه انضاله بذلك الشرط بلا واسطه لكن
 بشرط اتصال الاول وليس في وسع ابطال الاول وفي وسع افراد
 الثاني بالشرط المنفصل به بغير واسطه طانه قال لابل انت طالق

انما في الالف وبادا بجله
 انما في الالف وبادا بجله
 في الاخبار ممكن لان انطلق
 في الاخبار ممكن لان انطلق

شئ ان دخلت الدار فصبير طالحف بمعينين وهذا جلاو
 العطف بالواو وعندا صنفه ولو قال ان دخلت الدار فانت
 طالق واحد و شئ انهما شئ بالواحدة لان الواو
 للعطف على تقدير الاول فصبير عطفوفا على سبيل المشاركة
 فصبير متصلا بذلك الشرط بواسطة ولا يصير منفردا بشرطه
 لان صنفه الشريك في اتحاد الشرط فصبير الثاني متصلا
 بواسطة الاول ففرضا الترتيب وينصل بهذا ان العطف
 على فاعض له شيان اعتبر افعواهما لغة وان استويا اعتبر
 اقربهما مثاله ما قال في الجامع انت طالق ان دخلت الدار
 لابل من المرأة اضري انه جعل عطفها على الجزاء دون الشرط
 لانها ان عطفناه على الشرط طان قبيلا لانه ضمير مرفوع متصرف

في قوله انت طالق ان دخلت الدار
 فصبير متصلا بذلك الشرط بواسطة
 لان صنفه الشريك في اتحاد الشرط
 فصبير الثاني متصلا بواسطة الاول

غير موكد بالضمير المرفوع المنفصل وهو البناء في قوله دخلت وذكر
 قبيح قال الله لم يكن انت وزوجك الجنة وذلك ان الفاعل مع الفعل
 كشي واحد واذا طان ضميره لا يقوم بنفسه فكذلك الشبهة بالعدم فمع العطف
 جلاو ضمير المفعول لانه متفعل في الاصل لانه يتم الكلام بدونه على ما ذكرنا
 نظيره انت طالق ان ضربت بك لابل ههنا ينصرف الى الثانية فاذا
 عطفناه على الجزاء طان معطوفا على ضمير مرفوع منفصل وذكر
 وذلك من فذلك قد مناه واما اذا استويا فمثاله ما ذكرنا في كتاب
 الاقرار ان لغلمان على الف درهم الا عشرة دراهم ودينار الف
 الدينار صاروا اضلالا لثبته و صار شرطهما العشرة الا ان
 لما ذكرنا ان عطفها على كل واحد منهما يصح فصارا جارا الى **واما ان**
 فقد وضعه للاستدراك بعد النفي فقول ما جاني زيد لكن عمر وفصارت

ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل
 الذي هو البناء في قوله دخلت وذكر

اثبات ما بعد فاما في الاول فثبت بدليله بخلاف ذلك بل غير ان العطف
 لما يتبعه عند شاق الكلام فاذا اشتق الكلام فعلق النفي بالان
 الذي وصل به والآن فلو مشتاق مثله ما قال علماونا في الجامع في رطل
 في بن عبد فترانه لفلان فقال فلان ما طان لي فطال لكنه لفلان
 لفلان فان وصل الكلام فنو للفر الثاني وان فصل به عما المور لانه
 نفي عن نفي فاصحل ان يكون نفي عن نفي اصلا فخرج الى الاول
 ويجعل ان يكون نفي عن الاول فاذا وصل به طان بيانا انه ففاه
 الى الثاني واذا فصل طان مطلق فصار تكذيبا للفر وقالوا في المقتضى
 بدار بالبينة اذا قال ما طان لي فطال لكنه لفلان وقار فلان انه
 باعني بعد القضاء او وهبني ان الدار للفر وعما المقتضى في القيمة للمقتضى عليه
 لانه ففاه عن نفي الى الثاني ايضا حيث وصل به البيان الا انه بالسناد
 فان جعلنا هذا في نفي عن نفي فخرج الى الاول
 فان جعلنا هذا في نفي عن نفي فخرج الى الاول

صارنا هذا عما المور فلم يصح بشهادة عما بيننا في شره الجامع
 وفلان في كلامه اجماع في انه تزوجت بعزاذن مولاها بانه درهم فقال
 المول لا اجيز النكاح لكن اجيزه بانه وخمسين او ان زد ثني
 خمسين ان هذا فسخ للنكاح وجعل لكن مستورا لان الكلام غير مشتق
 لانه نفي فعل وان ثبانه بعينه فلم يصح للتدراك في قول الرطل لكن
 عما النفي درهم فترض فقال المور لا اوله لكنه غضب الكلام مشتق ففع
 الوصل للبيان انه نفي السبب لا الواجب **واذا** فانما تدخل
 بين اسمين او فعلين فيثنا اول احد المذكورين هذا موضوعا
 الذي وصفت له نفي جان زيدا وعمروا اي احدهما ولم يوصف للشك
 وليس الشك بامر مقصود ومقصود بالكلام وصفا لكثرتها وصفت لما قلنا
 فان استعملت في اخبرتنا ولت احدهما غير متعين فافضل الى الشك
 ان الشك لا يوجب الامر عارضا وهو ليس بمقصود من النظام

لاننا لو افقنا في اصل العارضا من اختلف
 في السبب كان

فان استعملت في اخبرتنا ولت احدهما غير متعين فافضل الى الشك
 ان الشك لا يوجب الامر عارضا وهو ليس بمقصود من النظام

واذا استعملت في الابتداء والانشاء تناولت احدى من غير شك
نقول ايئ زيدا او عمرو فليكون للتخيير لان الابتداء لا يحمل الشك

فعلم ان الشك انما جاء من قبل محل الكلام وعما هذا قلنا في قول الرطل
هذا صرا وهذا هو هذا طالق او هذه انه بمنزلة قول اصدكما وهذا

الكلام ان شاء كجمل الخبر فوجب التخيير عما اضمحل ان بيان محض جعل
البيان ان شاء من وجه اظهارا من وجه عما ذكرنا في حساب

العناق في الجامعة والزيادة والزيادة فلنا فتمن قال وطلعت فلانا
او فلانا بوجه هذا العبد ان التوكيد صحيح حتى نأوا بما باع

صه وكذا اذا قال وطلعت به اصد هذين وكذا اذا قال به هذا او هذا
انه صحيح وله ان يبيع ابها ان شاء لان او في موضع الابتداء للتخيير

والتوكيد ان شاء والتخيير لا يمتنع الا من شال وقلنا في البيع والاجارة

هذا هو الذي هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة

هذا هو الذي هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة
انما هو في البيع والاجارة

في البيع والاجارة

اذا دخلت او في البيع او في الثمن فسد البيع الا ان يكون من له الخيار
معلوما في الشئ او ثلثه فبعضه حتى نأوا ان لم يكن معلوما او جيب

ومنازعة واذا طان من له الخيار معلوما لم يوجب منازعة لكنه يوجب
خطرا فاحتمل في الثلاثة حتى نأوا وقال ابو يوسف ومحمد في المهر اذا قلنا

او ان التخيير اذا اطل من قبل وجب التخيير مثل قوله في الجامعة نزوجك
عما الق طاعة او الفهم الى سنة او الف درهم او مائة دينار ان للزوج

ان يعطى اي المهر من شاء واذا لم يقد التخيير مثل قوله الف الفهم
لزم الاقل الا ان يعطى الزوج الزمان لان النكاح لم يقتر الى التسمية

اعبرت التسمية بالافراق بالمال مفردا وبالوصايا وببديل الخلع
والعنف والصلح عن العود وصار من يستفاد من جهته ايل

بالبيان والتخيير لانه هو الموجب وقال ابو صنفه لم يند بصار الى المهر

انما هو في البيع والاجارة

في البيع والاجارة

اذا دخلت او في البيع او في الثمن فسد البيع الا ان يكون من له الخيار
معلوما في الشئ او ثلثه فبعضه حتى نأوا ان لم يكن معلوما او جيب

ومنازعة واذا طان من له الخيار معلوما لم يوجب منازعة لكنه يوجب
خطرا فاحتمل في الثلاثة حتى نأوا وقال ابو يوسف ومحمد في المهر اذا قلنا

او ان التخيير اذا اطل من قبل وجب التخيير مثل قوله في الجامعة نزوجك
عما الق طاعة او الفهم الى سنة او الف درهم او مائة دينار ان للزوج

ان يعطى اي المهر من شاء واذا لم يقد التخيير مثل قوله الف الفهم
لزم الاقل الا ان يعطى الزوج الزمان لان النكاح لم يقتر الى التسمية

اعبرت التسمية بالافراق بالمال مفردا وبالوصايا وببديل الخلع
والعنف والصلح عن العود وصار من يستفاد من جهته ايل

بالبيان والتخيير لانه هو الموجب وقال ابو صنفه لم يند بصار الى المهر

انما هو في البيع والاجارة

اذا حصر

هذا هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع

فثبت قال لعبد ودأب هذا صرا وهذا باطل لانه اسم لاصدا
غير عين وذكرا غير محل للعنف وقال البوصفي لانه فيم هو كذا
الاشهاد فجعل ما وصو طيفه مجازا عما يجند وان استحال
كما ذكرنا من اصد فيما مضى واما بنكران الاسفارة عند استحال
الحكم لان الظلام للحكم وضوء عما سبق وهذا الاصل فلتنا فيمن قال
هذا صرا وهذا وهذا ان الثالث بعنف وبخبر في الاولين لان
صدر الظلام بنا اول اصد ما عملا بكلمة الخبير والواو يوجب الشك فيها
سبق الظلام فيصير عطف عما المعنى من الاولين كقول اصد كما صر هذا
وقد يستعار هذه الكلمة للعموم بدلالة بقر فيصير شيئا بواو
العطف لا عينه فنذكر اذا استعملت في النفي صارت بمعنى العموم

هذا هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع

هذا هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع

قال الله ولا تظلموا أنفسكم انما اوكفورا به لا هذا ولا هذا وقال الاصل
في الجاهل من رجل قال والله لا اظلم فلانا او فلانا ان معناه فلانا ولا فلانا
حتى اذا ظلم اصد ما جئت ولو ظلمها لم جئت الامرة والاص ولا ضار له
في ذلك حتى انه استعمل هذا في الابداء باننا جميعا وجمدة لكان ظلم او
لما نشا ولت اصد المذكورين طان ذلك نكرة وقد قامت فيها دلالة
العموم وهو النفي عما سبق فلذلك صار عاما لا انجفا او صنف العموم
عما الافراد لما ان الافراد اصلا حتى ان من قال لا ظلم فلانا او فلانا
فاطاع اصد ما طان صبا ولو قال و فلانا لم يكن عاصيا حتى يطعمها
واذا اصف رجل لا يظلم فلانا او فلانا لم جئت حتى يحكمها ولو قال او فلانا
صنت اذا ظلم اصد ما لان الواو للعطف عما سبيل الشك واجبه
دون الافراد ومن ذكر اذا استعملت في موضعها الابداء بصير عامة

هذا هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع

هذا هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع
الذي هو الأصل
في هذا الموضع

لان الاباطة دليل العموم فثبت بها النكوة كما يقال جالس الفقرا او
 المحدثين اي اهدى او كليهما ان شئت و فرق ما بين التخيير والاباطة
 ان الجمع بين الامرين في التخيير يجعل الماحور مخالفا وفي الاباطة موافقا
 والمناويف الاباطة من التخيير حال بدل عليه واما هذا قال اصحابنا
 في الماحور فثبت قال لا يعلم احد الا فلانا او فلانا ان له ان يعلمها
 جميعا وكذلك لا افر بكت الا فلانا او فلانا فليس لمولى منهما
 وقالوا فثبت قال قد يرى فلان من كل صولي قبله الاحرام او ذنابه
 ان له ان يرى المالكين جميعا لان هذا موضوع الاباطة فصار عاما
 الا بمرئ ان استثنى من الخطر فحان اباطة وقال محمد بن ابي بكر
 او كثر على معنى الاباطة ان يعلم شي منه فليلا طان او كثر او كذلك
 داخل فيها او خارجا اي داخل طان او خارجا ويجوز الواو فيها

هذا هو وجه الجمع بين الامرين في التخيير
 لان الجمع بين الامرين في التخيير يجعل الماحور مخالفا وفي الاباطة موافقا
 والمناويف الاباطة من التخيير حال بدل عليه واما هذا قال اصحابنا
 في الماحور فثبت قال لا يعلم احد الا فلانا او فلانا ان له ان يعلمها
 جميعا وكذلك لا افر بكت الا فلانا او فلانا فليس لمولى منهما
 وقالوا فثبت قال قد يرى فلان من كل صولي قبله الاحرام او ذنابه
 ان له ان يرى المالكين جميعا لان هذا موضوع الاباطة فصار عاما
 الا بمرئ ان استثنى من الخطر فحان اباطة وقال محمد بن ابي بكر
 او كثر على معنى الاباطة ان يعلم شي منه فليلا طان او كثر او كذلك
 داخل فيها او خارجا اي داخل طان او خارجا ويجوز الواو فيها

وان دخلت في الابداء او حببت التخيير مثل قول رجل والله لا دخلت هذه
 الدار او لا دخلت هذه الا لا دخلت هذه الدار او لا دخلت هذه الدار ان له
 الحين ولا وجه له هذا وهو ان يجعل بمعنى او الا ان وموضعه ذلك ان
 يفيد العطف لا اختلاف الكلام ويجعل ضربا لغائبة وذلك مثل قول الله
 ليس لكم من الامر شيء او يتوب عليهم اي حتى يتوب عليهم او الا ان يتوب
 عليهم في بعض الافاويل لان العطف لم يكن للفعل عما الاكم والمستقبل
 عما الماضي فسقطت صفة واستغبر ما يجمله وهو الغائبة لان طاعة
 لما تناولت احد المذكورين طان اتصال كل واحد منهما متناهما
 بوجه صايب فغشاه الغائبة من هذا الوجه فاسمى للغائبة
 والطلا جمل لا للتخيير وهو جمل الامتناع وكذلك يقال والله لا افعل
 او بعدا

ان التخيير جمل الامتناع ويكون الامتناع
 في غير الامتناع فليكن قوله
 لا افعل او فليكن قوله

لان الاباطة دليل العموم فثبت بها النكوة كما يقال جالس الفقرا او
 المحدثين اي اهدى او كليهما ان شئت و فرق ما بين التخيير والاباطة
 ان الجمع بين الامرين في التخيير يجعل الماحور مخالفا وفي الاباطة موافقا
 والمناويف الاباطة من التخيير حال بدل عليه واما هذا قال اصحابنا
 في الماحور فثبت قال لا يعلم احد الا فلانا او فلانا ان له ان يعلمها
 جميعا وكذلك لا افر بكت الا فلانا او فلانا فليس لمولى منهما
 وقالوا فثبت قال قد يرى فلان من كل صولي قبله الاحرام او ذنابه
 ان له ان يرى المالكين جميعا لان هذا موضوع الاباطة فصار عاما
 الا بمرئ ان استثنى من الخطر فحان اباطة وقال محمد بن ابي بكر
 او كثر على معنى الاباطة ان يعلم شي منه فليلا طان او كثر او كذلك
 داخل فيها او خارجا اي داخل طان او خارجا ويجوز الواو فيها

وان دخلت في الابداء او حببت التخيير مثل قول رجل والله لا دخلت هذه
 الدار او لا دخلت هذه الا لا دخلت هذه الدار او لا دخلت هذه الدار ان له
 الحين ولا وجه له هذا وهو ان يجعل بمعنى او الا ان وموضعه ذلك ان
 يفيد العطف لا اختلاف الكلام ويجعل ضربا لغائبة وذلك مثل قول الله
 ليس لكم من الامر شيء او يتوب عليهم اي حتى يتوب عليهم او الا ان يتوب
 عليهم في بعض الافاويل لان العطف لم يكن للفعل عما الاكم والمستقبل
 عما الماضي فسقطت صفة واستغبر ما يجمله وهو الغائبة لان طاعة
 لما تناولت احد المذكورين طان اتصال كل واحد منهما متناهما
 بوجه صايب فغشاه الغائبة من هذا الوجه فاسمى للغائبة
 والطلا جمل لا للتخيير وهو جمل الامتناع وكذلك يقال والله لا افعل
 او بعدا

هذا هو وجه الجمع بين الامرين في التخيير
 لان الجمع بين الامرين في التخيير يجعل الماحور مخالفا وفي الاباطة موافقا
 والمناويف الاباطة من التخيير حال بدل عليه واما هذا قال اصحابنا
 في الماحور فثبت قال لا يعلم احد الا فلانا او فلانا ان له ان يعلمها
 جميعا وكذلك لا افر بكت الا فلانا او فلانا فليس لمولى منهما
 وقالوا فثبت قال قد يرى فلان من كل صولي قبله الاحرام او ذنابه
 ان له ان يرى المالكين جميعا لان هذا موضوع الاباطة فصار عاما
 الا بمرئ ان استثنى من الخطر فحان اباطة وقال محمد بن ابي بكر
 او كثر على معنى الاباطة ان يعلم شي منه فليلا طان او كثر او كذلك
 داخل فيها او خارجا اي داخل طان او خارجا ويجوز الواو فيها

او تقضي معنى تقضي او الا ان تقضي وهذا كثر في كلام
الحرب لا يصى واما هذا قال اصحابنا فبين قال والدلا او دل هذا
الدار او ادخل هذه الدار الاضري ان معناه صي ادخل هذه الدار
فان دخل الاول او لا صحت وان دخل الاضري او لا انتهت اليه
وعلم البتة لما قلنا ان العطف منفذ لا ضلاق العطفين من ثوابنا

والغاية صالحة لان اقول الكلام فخره فذلك وجب العمل بمجازه
باب حتى هذا طلبة اصلا للغاية في كلام العرب هو صيغة
هذا الحرف لا يفسد ذلك عن الامجاز اليكون الحرف موضوعا لمعنى
يخففه و قد وجدنا هاهنا شئ للغاية لا يفسد عن ادراك فعلنا انا
وضعت لفاصلا كما لمعنى الغاية و ضلوصها لذلك لمعنى الى كقول
صلى الله عليه وسلم **ولكن الغرض** حتى راسها الى راسها

فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام

فانه

فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام

فانه يلى وهذا عما مثا لسا به الحافى ثم قد يسمي للعطف لما يبين
ان الكمال هو الاصل في سا به الحافى يلى فكذا هنا كان
بمعنى الغاية والعطف من المناسبة مع وياهم معنى الغاية فقول جبال
القوم حتى زبد و راسها القوم حتى زبد اقرب اما فاضلهم واما ازالهم
الغاية تذكر بعد الغاية كما

لبصير غابة الا برى الى قوام **جاء الربيع** و **أبطاك المرمى**
استنت الفصل حتى الفرعى **فجعل عطف** هو غابة فطانت جفينة
فاصرة واما هذا اطلت السمكة حتى راسها بالنصب الى اطلت ايضا
لان كمال الغاية هو ان لا يدخل الغاية تحت الغاية كما
وقد دخل عما جملة مستداه عما مثا لسا به الحافى اذا استعملت

لعطف اجل وهو غايه مع ذلك فان كان خبر المبتدأ مذكورا فنوضره
والا فنبني اثباته من جنس ما قبله فقول ضربت القوم حتى زبد غفبان
فان جملة مستداه هي غايه ومن ذلك اطلت السمكة حتى راسها الا ان
الجزء من مذكور ههنا فنبني اثباته من جنس ما سبق عما مثا لسا به

الجزء من مذكور ههنا فنبني اثباته من جنس ما سبق عما مثا لسا به

الفصل في
الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام

فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام
فانما هذا هو الغرض من الكلام لا الغرض من الكلام

١٢

[illegible]

مکان / معالی بیکان

قد كان
ان خلت
ان خبرني
ان خبرني
ان خبرني

وهذا صدق الايمان الذي هو شرط وابتداء ولذلك قلنا في قول الرجل ان اخبرني
بفردوم زيد فعبدى حرانه يقع على الحق لان ما صح به الباء الا يصح مفعول
الجزء ولكن مفعول الجزء محذوف بدلالة حرف الاصلان كما تقول يا كرم الله

هذا خبرني
بمجرد خبرني
بمجرد خبرني
بمجرد خبرني
بمجرد خبرني

ان بدأت به فيكون معناه ان اخبرني خبرا ملصقا بفردوم والغرض
انك لم فعل موصولة بخلاف قوله ان اخبرني ان فلانا قد تم فانه يتناول
الكذب ايضا لانه غير متفعل بالباء فصلا مفعولا وان ما بعدها

مصدر ومعناه ان اخبرني فردوم ومفعول الجزء كلام لا فعل فصار
المفعول الثاني التكميل بفردوم وذلك لانه لا يوجد لام اسمية
وهذا قالوا في قول الرجل اني طالق بمنية الله او بارادته ان يبلغ

الشرط لان الاصلان يوقى معنى الشرط ونقص اليه وكذلك افعالنا
على ما قال في الزبادات وقال الشافعي لو الله الباء للتبعية في قوله

هذا خبرني
بمجرد خبرني
بمجرد خبرني
بمجرد خبرني
بمجرد خبرني

واسم خبرني

ما كان
واسم خبرني

واسم خبرني ابروسكم حتى اوجب مسح بعض الراس وقال مالك لا الله
الباء اصله لان المسح فعل متعدي فيؤكد بالباء كقوله ثبت بالدهن
اي ثبت الدهن فيصير تقديره واسم خبرني واسمكم وقلنا نحن اما القول
بالتبعية فلا اصل له في اللغة والموضوع للتبعية طام من وقدينا
ان النكرار والاستشراك لا يثبت في الكلام اصلا وانما هو من العوارض
ولا يشار الى الغاء الحذف ولا افتصار عما التوكيد الا لقرون بل هذا
الباء للاتصاف وبيان هذا ان الباء اذا دخلت في آية المسح كان
الفعل متعديا الى محذوف مفعول مسحت الحائط بيدي فتناول طام
لانه اضمحلت الى جملته ومسحت راس اليهم بيدي واذا دخل حرف
الاتصاف في محل المسح بن الفعل متعديا الى الآلة وتقديره واسمكم
ايديكم لبرؤسكم اي الصنفوها برؤسكم فلا ينفصل اسمها عن الراس

وهو ان الباء للاتصاف فيلزم من قول ان فعل الفاعل الضميمة للاتصاف ويذكر
من فعل ما كان حل الكلام على
من فعل ما كان حل الكلام على
من فعل ما كان حل الكلام على

وهو غير مضائق اليه لكنه يقتضي وضوء اليمين وذل لا يستوعب في العادة
 فيعتبر المراد به اكثر اليد فصار التبعيض مراد بهذا الشرط فاما الاستيفاء
 في اليمين فهو قوله فامسحوا بوجوهكم وايديكم فتثبت باليمين
 فان النبي عليه السلام قال فيه ضربته للوجه وضربه للذراعين فجعلت
 صلة وبدلالة الكتاب لانه شرع خلفا عن الاصل وطل تنصيص بدل
 عما بقا، البان عما طان وعما هذا قول الرجل ان خرجت من الدار الا
 باذن انه شرط انكر الاذن لان البان لا الهاء فانتفى ملصقا
 لغة وهو الحزوبه فصار الحزوبه الملتصق بالاذن الموصوف به منثني
 فصار عاما فاما قوله الا ان اذن فانه جعل منثني بنفي وذلك
 غير منتهي لانه ضل في جنسه فجعل مجازا عن الغاية لان الاستثناء
 يناسب الغاية **فانما** فانما وضعت لوقوع الشيء على غيره وانما

وهو غير مضائق اليه لكنه يقتضي وضوء اليمين وذل لا يستوعب في العادة
 فيعتبر المراد به اكثر اليد فصار التبعيض مراد بهذا الشرط فاما الاستيفاء
 في اليمين فهو قوله فامسحوا بوجوهكم وايديكم فتثبت باليمين
 فان النبي عليه السلام قال فيه ضربته للوجه وضربه للذراعين فجعلت
 صلة وبدلالة الكتاب لانه شرع خلفا عن الاصل وطل تنصيص بدل
 عما بقا، البان عما طان وعما هذا قول الرجل ان خرجت من الدار الا
 باذن انه شرط انكر الاذن لان البان لا الهاء فانتفى ملصقا
 لغة وهو الحزوبه فصار الحزوبه الملتصق بالاذن الموصوف به منثني
 فصار عاما فاما قوله الا ان اذن فانه جعل منثني بنفي وذلك
 غير منتهي لانه ضل في جنسه فجعل مجازا عن الغاية لان الاستثناء
 يناسب الغاية **فانما** فانما وضعت لوقوع الشيء على غيره وانما

وهو غير مضائق اليه لكنه يقتضي وضوء اليمين وذل لا يستوعب في العادة
 فيعتبر المراد به اكثر اليد فصار التبعيض مراد بهذا الشرط فاما الاستيفاء
 في اليمين فهو قوله فامسحوا بوجوهكم وايديكم فتثبت باليمين
 فان النبي عليه السلام قال فيه ضربته للوجه وضربه للذراعين فجعلت
 صلة وبدلالة الكتاب لانه شرع خلفا عن الاصل وطل تنصيص بدل
 عما بقا، البان عما طان وعما هذا قول الرجل ان خرجت من الدار الا
 باذن انه شرط انكر الاذن لان البان لا الهاء فانتفى ملصقا
 لغة وهو الحزوبه فصار الحزوبه الملتصق بالاذن الموصوف به منثني
 فصار عاما فاما قوله الا ان اذن فانه جعل منثني بنفي وذلك
 غير منتهي لانه ضل في جنسه فجعل مجازا عن الغاية لان الاستثناء
 يناسب الغاية **فانما** فانما وضعت لوقوع الشيء على غيره وانما

وعلى

وعلى قوله فصار موضوعا للايجاب والالتزام في قول الرجل لفلان
 على ان يخرج انما هو ان يخلص به اليه فان دخلت
 في المعاوضات المحضه طانت بغير البان اذا استعملت في البيع
 والايجاب والتخلي لان اللزوم يناسب الاضاق فاستعمله واذا
 استعملت في الطلاق طانت بغير الشرط عند ابن حنبله لانه
 حتى ان من قالت له امرانه طلقني ثلاثا على ان يخرج من فطلقا
 واحدة لم يجب شيء وعندهما يجب ثلث الالف كما قولها بالان

حريم وقال ابو حنبله لو انه ان طلقها على اللزوم على ما قلنا وليس
 بين الوافق وبين ما ذكره من معاينه بل بينهما معاينه وذلك هو
 في الشرط والجزء فصار هذا بمنزلة حقيقه هذه الطلقه وقد امكن
 ثلاثا فطلقها لشرط لوجوب الالف تنعدم على وجوب الالف لان وجوب الالف مشروط وان اصل الالف مشروط وهو ظاهر
 العمل به لان الطلاق وان وقع المال فيه لم يعلق بالشرط حتى

وعلى قوله فصار موضوعا للايجاب والالتزام في قول الرجل لفلان
 على ان يخرج انما هو ان يخلص به اليه فان دخلت
 في المعاوضات المحضه طانت بغير البان اذا استعملت في البيع
 والايجاب والتخلي لان اللزوم يناسب الاضاق فاستعمله واذا
 استعملت في الطلاق طانت بغير الشرط عند ابن حنبله لانه
 حتى ان من قالت له امرانه طلقني ثلاثا على ان يخرج من فطلقا
 واحدة لم يجب شيء وعندهما يجب ثلث الالف كما قولها بالان

حريم وقال ابو حنبله لو انه ان طلقها على اللزوم على ما قلنا وليس
 بين الوافق وبين ما ذكره من معاينه بل بينهما معاينه وذلك هو
 في الشرط والجزء فصار هذا بمنزلة حقيقه هذه الطلقه وقد امكن
 ثلاثا فطلقها لشرط لوجوب الالف تنعدم على وجوب الالف لان وجوب الالف مشروط وان اصل الالف مشروط وهو ظاهر
 العمل به لان الطلاق وان وقع المال فيه لم يعلق بالشرط حتى

وهو غير مضائق اليه لكنه يقتضي وضوء اليمين وذل لا يستوعب في العادة
 فيعتبر المراد به اكثر اليد فصار التبعيض مراد بهذا الشرط فاما الاستيفاء
 في اليمين فهو قوله فامسحوا بوجوهكم وايديكم فتثبت باليمين
 فان النبي عليه السلام قال فيه ضربته للوجه وضربه للذراعين فجعلت
 صلة وبدلالة الكتاب لانه شرع خلفا عن الاصل وطل تنصيص بدل
 عما بقا، البان عما طان وعما هذا قول الرجل ان خرجت من الدار الا
 باذن انه شرط انكر الاذن لان البان لا الهاء فانتفى ملصقا
 لغة وهو الحزوبه فصار الحزوبه الملتصق بالاذن الموصوف به منثني
 فصار عاما فاما قوله الا ان اذن فانه جعل منثني بنفي وذلك
 غير منتهي لانه ضل في جنسه فجعل مجازا عن الغاية لان الاستثناء
 يناسب الغاية **فانما** فانما وضعت لوقوع الشيء على غيره وانما

ان جانب الزور بلين فيصير هذا سندا طلبا لتعليق المال بشرط الثالث
 فاذا طلق لم يجز في المعاوضات المحضة بسجل موع الشرط
 فوجب العمل بما جازه قال الله في صنف عا ان لا اقول عا الله الا الحق
 وقال بما جعل عا ان لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط **واما من**
 فلتبعض وهو اصل ومعناها الذن وصنف له لما قلنا وقد
 ذكرنا سائلا في قوله اعنف من عبدي من شئت وما تجرى مجراه
 وسائلا كبر **واما الى** فلا شها انما به نذكر ونصنف ولذلك
 استعمل في الآجال واذا دخل في الطلاق في قول الرجل انت طالق
 ان في آجال الذبون لان الذب انما اذا طلق من وجلا يصير صلا عند الاجل
 ان شرفان نول التخيير وفيه وان نول الاضافة ناخر وان لم يكن
 لم ينه وفي الحال عند زفران الى التاجيل والتاجيل لا يمنع الوقوع
 وقلنا نحن ان التاجيل لنا خبر ما بدله وهذا خل عا اصل الطلاق

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

فاوجب خبره والا صلح في الغاية اذا طلق فابا بنفس لم يدخل في الحكم
 مثل قول الرجل من هذا البسنا الى هذا البسنا وقوله الله لم يمتوا
 الصيام الى الليل الا ان يكون صدر الكلام بفتح عا جلة فيكون الغاية
 لا خراج ما وراها فينبغي راجلا بطلق الاكم مثلا قلنا في المراق
 وهكذا قال ابو صنف في الغاية في الخبر انه بدخل وكذلك الايمان في الخبر
 في رواية الحسن عنه وقال في قوله لفلان على من حرمه الى عشرة
 لم يدخل الغاية الثانية لان مطلق الاكم لا يشا وله ولا بدخل لانه
 ليس بعام بنفس وكذلك هذا في الطلاق وانما دخلت الغاية الاولى
 للضرورة **واما في** فللمطرف وعما ذلك سائلا اصحابنا لكنهم
 اخضعوا في صفة وابشانه في طروق الزمان وهو ان يقول انت طالق
 الثانية داخل في الطلاق بالانفاق وهي لا يكون ثابته قبل ثبوت الاولى
 غدا او نغدو قالوا سوا وفتح ابو صنف بينهما فيما اذا نوى له

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

هذا هو الوجه في قوله لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط
 لا يشرك بالله شيئا ان بهذا الشرط

النصار عما ذكرنا في موضع ان حرف الظرف اذا سفل الفعل
 الاطلاق بالغد بلا واسطة فيقول ظلمت فاعين او لم يصدق
 في الثالث ضياء لم يسطح حرف الظرف صار مضافا الى جزاء متعديهم
 فيكون شبهة بيا نالما اليه فيصدق في القاض وذلك مثل قول الرجل
 ان صحت الفاعل كذا انه يقع على الابد وان صحت في القاض يوقع
 على ساعه واصل واذا اضيف الى المكان فيقول انت طالق في مكان
 كذا وفي الحال الا ان يرد به اضمار الفعل فيصير بمعنى الشرط وقد
 يستعار هذا الحرف في المعارف اذا نسب الى الفعل ففعل انت طالق
 في ذلك الدار لانه لم يصلح طرفا في الظرف معناه ففعل مستعار
 بمعناه فصار بمعنى الشرط كما هذا ما قبل الزيادة انت طالق
 في شبهة الله وارا دته واضوا نها ان الاطلاق لا يقع لانه قال ان شاء الله

هذا هو الوجه في قوله
 في قوله انت طالق في مكان
 كذا وفي الحال الا ان يرد به
 اضمار الفعل فيصير بمعنى الشرط

هذا هو الوجه في قوله
 في قوله انت طالق في مكان
 كذا وفي الحال الا ان يرد به
 اضمار الفعل فيصير بمعنى الشرط

هذا هو الوجه في قوله
 في قوله انت طالق في مكان
 كذا وفي الحال الا ان يرد به
 اضمار الفعل فيصير بمعنى الشرط

فان قالوا ان طالق لا يعلم ان الله يعلم ان طالق
 وانما هو لا يعلم ان الله يعلم ان طالق

فان قالوا ان طالق لا يعلم ان الله يعلم ان طالق
 وانما هو لا يعلم ان الله يعلم ان طالق

الا ان علم الله لانه يعلم في المعلوم فلا يصح شرطه بل يجب وعلم
 هذا اذا قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة انه يلزمه عشرة
 لانه لا يصح للظرف فيبلغوا الا ان يكون قول به معنى هو او و او العطف
 فيصدق لما قلنا ان في الظرف معنى المعارف فيصير من ذلك الوجه
 مناسبا للمعنى وللعطف فيلزمه عشرون وكذلك قول انت طالق
 واحد في واحد في واحد فان قول معنى هو و فاعين الدخول وان
 قول الواو و فاعين واحد **من ذلك حرف القسم**
 وهي الباء والواو والناو وما وصفه ذلك وهو ايم الله وما يورث معناه
 وهو لعمري اما الباء فهي للاصناف وهي دلالة على فعل محذون
 معناه انقسم او اطلق بالله وكذلك في ساير الاسماء والصفات وكذلك
 في الكتابات يقول بك لا فعلن كذا وبه لا فعلن كذا فلم يكن لها

المفسر به
عبد الله بن
قاسم بن محمد

يُطْلَى السُّفْلِيُّ وَهَذَا الْبَيْتُ امْتَلَأَ وَعَمَّا هَذَا قُلْنَا إِذَا خَالَ الرَّجُلُ الْأَمْرَ

معان الفاظ الشرط

بطل التعليل وهذا البطل امثلة
 الكمال ان يطل التعليل بين اذا وجد
 الشرط وهو ضرورة الدار في تعليل الحكم
 بدونه الدار لم يبق تعليل فحينئذ
 يعلم ما ليس الحكم عن العلم لا العلة
 ان الله ان لم يعلم بل العلم وان
 عن الفاعل عليه بل العلم وان
 الحكم للمال وحق الحكم بوجوده
 لا يظهر فيه بلا شبهة
 وان هذا اختلاف
 فان طالع نارا على ما يرى
 ان في وجهك كالحق

همين قال لامرأته اذا لم اطلقك فانت طالق قال ابو حنيفة رحمه الله

سئل اسفل الشوط فذلك لا يجزم بها
 فقبال من خبزة زيد يدفع خبزة لان
 الاثر كرم عيان عن طلب الفهم عن جود
 فلا يلحق هناك اضرار صرف ان
 فعل الشوط فبها فتفقد من شدة
 سماعها الشوط فبها فتفقد من معناه ان
 فانه يصح ان يعقد في واكبة
 خبزة اخره تجزم الشوط واكبة
 كلك

لا يقع الطلاق حتى يموت اصدحا مثل قوله ان لم اطلقك وقال ابو يوسف
 كما فزع من اليمين مثل قوله من لم اطلقك لان اذا اسم للوفت بمنزلة
 سائر الظروف وهو للوفت المستعمل وقد استعمل للوفت خالصا
 قبل كين الربط اذا اشتد الحزم حينئذ ولا يصح ان هنا وبها قال
 ابنك اذا اشتد الحزم ولا يجوز ان اشتد الحزم لان الشرط يقتضي شرط
 او شرودا هو اصله واذا دخل للوفت على امر طاهر او شرط لا محالة
 كقوله اذا الشمس كورت وبسئل للمفاجأة قال الله اذ هم يقبضون
 واذا طان كذلك طان مفتوحا من وجهه ولم يكن مبهما فلم يكن شرطا الا
 انه قد يعمل فيه مستغارا في قيام معنى الوفت مثل حيي حيي ان المجازاة
 في معنى النزم وهو هذا لم يفظ عنه صيغة وهو الوفت فهذا اول فصار
 الطلاق مضافا الى زمان حال عن النكاح الطلاق الا بمر ان من قال

لا يقع الطلاق حتى يموت اصدحا مثل قوله ان لم اطلقك وقال ابو يوسف
 كما فزع من اليمين مثل قوله من لم اطلقك لان اذا اسم للوفت بمنزلة
 سائر الظروف وهو للوفت المستعمل وقد استعمل للوفت خالصا
 قبل كين الربط اذا اشتد الحزم حينئذ ولا يصح ان هنا وبها قال
 ابنك اذا اشتد الحزم ولا يجوز ان اشتد الحزم لان الشرط يقتضي شرط
 او شرودا هو اصله واذا دخل للوفت على امر طاهر او شرط لا محالة
 كقوله اذا الشمس كورت وبسئل للمفاجأة قال الله اذ هم يقبضون
 واذا طان كذلك طان مفتوحا من وجهه ولم يكن مبهما فلم يكن شرطا الا
 انه قد يعمل فيه مستغارا في قيام معنى الوفت مثل حيي حيي ان المجازاة
 في معنى النزم وهو هذا لم يفظ عنه صيغة وهو الوفت فهذا اول فصار
 الطلاق مضافا الى زمان حال عن النكاح الطلاق الا بمر ان من قال

لا يقع الطلاق حتى يموت اصدحا مثل قوله ان لم اطلقك وقال ابو يوسف
 كما فزع من اليمين مثل قوله من لم اطلقك لان اذا اسم للوفت بمنزلة
 سائر الظروف وهو للوفت المستعمل وقد استعمل للوفت خالصا
 قبل كين الربط اذا اشتد الحزم حينئذ ولا يصح ان هنا وبها قال
 ابنك اذا اشتد الحزم ولا يجوز ان اشتد الحزم لان الشرط يقتضي شرط
 او شرودا هو اصله واذا دخل للوفت على امر طاهر او شرط لا محالة
 كقوله اذا الشمس كورت وبسئل للمفاجأة قال الله اذ هم يقبضون
 واذا طان كذلك طان مفتوحا من وجهه ولم يكن مبهما فلم يكن شرطا الا
 انه قد يعمل فيه مستغارا في قيام معنى الوفت مثل حيي حيي ان المجازاة
 في معنى النزم وهو هذا لم يفظ عنه صيغة وهو الوفت فهذا اول فصار
 الطلاق مضافا الى زمان حال عن النكاح الطلاق الا بمر ان من قال

لا

لامر انك طالق اذا استنك لم ينفذ بالمجلس مثل من جلا ان ولا
 طريق اب صنفه لا الله الا ان يثبت ان اذا قد يكون حرفا بمعنى الشرط
 مثل ان وفدا عن ذلك اهل الكوفة فاجب الوفا بقول الشاعر
 استغن ما غناك ربك بالغنى واذا نصبتك فضا صنفه فمحل
 حذره الامر من بدعها بالغنى من مجلسا لوجعلها كعنه ان لاها للتمسك
 وانما معناه وان نصبتك فضا صنفه بلا شبهة واذا ثبت هذا ان الوفا
 اذا عاها المتعارض اعني معنى الشرط الخالص ومعنى الوفت وفيه الشك في
 وقوع الطلاق فلم يقع بالشك وفيه الشك في انقطاع الشبهة بعد الثبوت
 فيما استشهد به فلا يبطل بالشك وكذا اذا ما **واما** فاسم للوفت

المبرم بلا اختصاص فكان مشارطان في الابهام فلهذا في باب
 المجازاة وجزم بها مثل ان لكن في قيام معنى الوفت لان ذلك صنفه
 فوقع الطلاق بقوله انك طالق من لم اطلقك عقيب اليمين بلا فصل

المجازاة لا يقع حتى يموت اصدحا مثل قوله ان لم اطلقك وقال ابو يوسف
 كما فزع من اليمين مثل قوله من لم اطلقك لان اذا اسم للوفت بمنزلة
 سائر الظروف وهو للوفت المستعمل وقد استعمل للوفت خالصا
 قبل كين الربط اذا اشتد الحزم حينئذ ولا يصح ان هنا وبها قال
 ابنك اذا اشتد الحزم ولا يجوز ان اشتد الحزم لان الشرط يقتضي شرط
 او شرودا هو اصله واذا دخل للوفت على امر طاهر او شرط لا محالة
 كقوله اذا الشمس كورت وبسئل للمفاجأة قال الله اذ هم يقبضون
 واذا طان كذلك طان مفتوحا من وجهه ولم يكن مبهما فلم يكن شرطا الا
 انه قد يعمل فيه مستغارا في قيام معنى الوفت مثل حيي حيي ان المجازاة
 في معنى النزم وهو هذا لم يفظ عنه صيغة وهو الوفت فهذا اول فصار
 الطلاق مضافا الى زمان حال عن النكاح الطلاق الا بمر ان من قال

لا يقع الطلاق حتى يموت اصدحا مثل قوله ان لم اطلقك وقال ابو يوسف
 كما فزع من اليمين مثل قوله من لم اطلقك لان اذا اسم للوفت بمنزلة
 سائر الظروف وهو للوفت المستعمل وقد استعمل للوفت خالصا
 قبل كين الربط اذا اشتد الحزم حينئذ ولا يصح ان هنا وبها قال
 ابنك اذا اشتد الحزم ولا يجوز ان اشتد الحزم لان الشرط يقتضي شرط
 او شرودا هو اصله واذا دخل للوفت على امر طاهر او شرط لا محالة
 كقوله اذا الشمس كورت وبسئل للمفاجأة قال الله اذ هم يقبضون
 واذا طان كذلك طان مفتوحا من وجهه ولم يكن مبهما فلم يكن شرطا الا
 انه قد يعمل فيه مستغارا في قيام معنى الوفت مثل حيي حيي ان المجازاة
 في معنى النزم وهو هذا لم يفظ عنه صيغة وهو الوفت فهذا اول فصار
 الطلاق مضافا الى زمان حال عن النكاح الطلاق الا بمر ان من قال

وفيه من ثبت لم ينقص عما المجلس وكذلك منيما وقد سبق تفسير كل ما
وكذلك من وما بدخلان في هذا الباب لابلها ما والمبا فيهما كنية
 خصوصاً من وفردون عن ابوسوس ومحمد بن قاتل انت طائف
 لو دخلت الدار ان لم يكن في قول ان دخلت الدار ان في معنى الرقيب
 فقلت على الشرط وكذلك قول الرجل انت طائف لولا صحتك وما استبد
 وذكر عز وافي لما فيه من معنى الشرط وذكر في الكبر بابا بناء عام في
 الحروف التي ذكرناه آتوني عا عشرة من اهل الحصن قال ذكر
 راس الحصن ففعلنا وفيه على عشرة غيره والخبار في نفيس
 ولو قال آتوني وعشرة فكذلك الجواب الا ان الخبر الى امام المسلمين
 ولو قال بعشرة فمثل قوله وعشرة ولو قال في عشرة وفيه عا
 تسعة سؤله والخبار الى الامام ولو قال آتوني عشرة وفيه عا

في قوله ما بدخلان في هذا الباب لابلها ما والمبا فيهما كنية
 خصوصاً من وفردون عن ابوسوس ومحمد بن قاتل انت طائف
 لو دخلت الدار ان لم يكن في قول ان دخلت الدار ان في معنى الرقيب
 فقلت على الشرط وكذلك قول الرجل انت طائف لولا صحتك وما استبد
 وذكر عز وافي لما فيه من معنى الشرط وذكر في الكبر بابا بناء عام في
 الحروف التي ذكرناه آتوني عا عشرة من اهل الحصن قال ذكر
 راس الحصن ففعلنا وفيه على عشرة غيره والخبار في نفيس
 ولو قال آتوني وعشرة فكذلك الجواب الا ان الخبر الى امام المسلمين
 ولو قال بعشرة فمثل قوله وعشرة ولو قال في عشرة وفيه عا
 تسعة سؤله والخبار الى الامام ولو قال آتوني عشرة وفيه عا

عشرة

باب في بيان ما في قوله

عشرة وفيه عا عشرة لا غير لراس الحصن ان يدخل نفسه فيهم والخبار اليه
 وذلك فخر عا هذا الاصل **ومن ذلك كيف** وهو سؤال عن الحال
 وهو كالمحال فان استقام والابطال فذلك قال ابو صنف في قول الرجل

انت صر كيتي شئت ان اباع وفي الطلاق انه يقع الوصل وبين الفصل
 في الوصل والعذر وهو كالمفوضا بشرط ان يبيع الزوج وقال لا محالة بغير
 الاشارة في حاله ووصفه بشرط ان يبيع الزوج وقال لا محالة بغير
 للعدو الذي هو الوافي **وصف** اسم لكان ملام دخل على المشيئة

باب الصحيح والكافية الصريح مثل قول الرجل
 في بيعت واشتريت ووهبت لانه ظاهر المراد وحكم يعلق احكم بعين
 الكلام وفيما مقام معناه في استغنى عن العزيمة وكذلك الطلاق
 والعنف **حكم** الحكم ان لا يجب العمل به الا بالنسبة لانه مستر المراد

فذلك اذا اضيف العنف الى المحل بنحو او وصف او شرطان موصي
 للحكم من اذا قال باقدا وهذا الشخص الحر او قد شرطت
 بعينه وكذلك الطلاق كما

باب في بيان ما في قوله

عشرة وفيه عا عشرة لا غير لراس الحصن ان يدخل نفسه فيهم والخبار اليه
 وذلك فخر عا هذا الاصل **ومن ذلك كيف** وهو سؤال عن الحال
 وهو كالمحال فان استقام والابطال فذلك قال ابو صنف في قول الرجل

انت صر كيتي شئت ان اباع وفي الطلاق انه يقع الوصل وبين الفصل
 في الوصل والعذر وهو كالمفوضا بشرط ان يبيع الزوج وقال لا محالة بغير
 الاشارة في حاله ووصفه بشرط ان يبيع الزوج وقال لا محالة بغير
 للعدو الذي هو الوافي **وصف** اسم لكان ملام دخل على المشيئة

باب الصحيح والكافية الصريح مثل قول الرجل
 في بيعت واشتريت ووهبت لانه ظاهر المراد وحكم يعلق احكم بعين
 الكلام وفيما مقام معناه في استغنى عن العزيمة وكذلك الطلاق
 والعنف **حكم** الحكم ان لا يجب العمل به الا بالنسبة لانه مستر المراد

فذلك اذا اضيف العنف الى المحل بنحو او وصف او شرطان موصي
 للحكم من اذا قال باقدا وهذا الشخص الحر او قد شرطت
 بعينه وكذلك الطلاق كما

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وذلك مثل المجاز قبل ان يصير متعارفاً وذلك سمي اسماً الضمير كناية عن مثل انما
وانت ونحن وسمى انفهماً، الفاظ الطلاق التي لم تتعارف كنباتات مثل
البابن والحرام مجاز الاضعف لان هذه كلمات معلومة المعاني عند
مسئرة لكن الاباء بما يتصل به وتعمل فيه فلذلك شابهت النباتات
فسميت بذلك مجازاً وهذا الاباء احيى الى النبوة فلذا وجدت النبوة
وجب العمل بموجبها من غير ان يجعل عياناً عن الصريح فلذلك
وجعلناها بواين وانقطع بها الرجعة الا في قولنا اعندى لان اضعفها
الحبس ولا انشر ذلك في زوال النكاح والاعتماد به به ما يتقدم من الاثراء
فاذا نول الاثراء وزال الابهام وجب بها الطلاق بعد الدخول انقضاء
وقبل الدخول جعل متعارفاً محضاً عن الطلاق لانه سببه سببه احكم
لسببه فلذلك كان رجعيها وكذلك قولنا استبرأ رجعيها وقد طارت السنة النكاح

۱۱۵۴
 ۱۱۵۵
 ۱۱۵۶
 ۱۱۵۷
 ۱۱۵۸
 ۱۱۵۹
 ۱۱۶۰
 ۱۱۶۱
 ۱۱۶۲
 ۱۱۶۳
 ۱۱۶۴
 ۱۱۶۵
 ۱۱۶۶
 ۱۱۶۷
 ۱۱۶۸
 ۱۱۶۹
 ۱۱۷۰
 ۱۱۷۱
 ۱۱۷۲
 ۱۱۷۳
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۷
 ۱۱۷۸
 ۱۱۷۹
 ۱۱۸۰
 ۱۱۸۱
 ۱۱۸۲
 ۱۱۸۳
 ۱۱۸۴
 ۱۱۸۵
 ۱۱۸۶
 ۱۱۸۷
 ۱۱۸۸
 ۱۱۸۹
 ۱۱۹۰
 ۱۱۹۱
 ۱۱۹۲
 ۱۱۹۳
 ۱۱۹۴
 ۱۱۹۵
 ۱۱۹۶
 ۱۱۹۷
 ۱۱۹۸
 ۱۱۹۹
 ۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸

صفت الطلاق والطلاق حال
 ونحوه طلاق ولاه عا وجو والحقوقي
 وهو الطلاق لا محالة الا ان قوله وانما
 عالم بجميعها فكل رضاء ما اتا للطلاق
 هذا الطلاق وهو بغير الرضاء طلاق

ان النبي عليه السلام قال لسودة بنت زمعة اعندي من راجي
وكذلك انت واحدة بجمال نعتك للطف، وجمال صفك للمراة فاذا زال
الاكام بالنسبة طان دلالة عما الصبر لا عاملا بوجوبه والاصل في الكلام
هو الصبر **واما الكتاب** فغيره ضرب قصور من حيث فصره اليك
الابانة والبيان بالاطام هو المراد وظهر هذا التفاوت فيما يورث
بالشهادت فصار جنس الكتابات بمنزلة الفروقات ولهذا قلنا
ان صدقة الفدي لا يجب الا بصريح الزناحي ان من فذق رجلا بالزنا
فقال له الآفة صدقت لا جد المصدق وكذلك اذا قال نسيت بزنا
يبريد التوبيع بالمخاطب لم يجد وكذلك من طالع فريض لما قلنا بخلاف
من فذق رجلا بالزنا فقال له هو كما قلت صدق هذا الرجل فطان
بمنزلة الصبر لما عرف في كتاب الحدود **باب وجوه الوقوف**

كتاب الامام في كلام
 الفاضل المرحوم الكلام
 ما قد علم عليه الكفاية في علم
 بعض كتابا من كلام المشهور
 وصادف بمنزلة الفوائد
 التي لا ينفك عن الاطلاع
 على

بفتح ع و زاي و نون كاي الاء ص ب الحاء
مثل هذا و يعين في حالة التي ص مع
ع ب مفسود و هذا اللفظ شيب صاحب
ال شيب و نون كاي لان يكون
فذا للغير و اخذنا لان ان نقدر
معنى القذف هذا اللفظ فهو بطريق
المفهوم و المفهوم ليس كنه كاي

في الحق الذي يملكه فيكون له
الزنا قطعي الجزاء الاطعام الاول كاج

سبب الكلام الاباض هذه الامور في الليل ونسخ ما كان قبل من التحريم

وفيه اشارة الى اسواء الكحل في الحظر لانه قال في انما الصيام

الى الليل اي الكف عن هذه الاشياء المذكورة في الآية ^{من الكف عن هذه الاشياء المذكورة في الآية}

يكون للجاء اختصاص ولا مزية **وفيه** اشارة الى ان السنة في النهار

منصوص عليه لقوله لم يمتنع الصيام بعد اباض الجملة الى طلوع

الفجر وحرق في الدنيا فيه العزيم بعد الفجر لا محالة لان الليل لا يقضي

الا بجزء من النهار الا انما جوزنا التقديم على الفجر بالسنة فاما

ان يكون الليل اصلا فلا وفي اباض اسباب الجنب الى ليل الليل

اشارة الى ان الجنابة لا تنافي الصوم فحين اصبح جنباً ومن ذلك

قوله فاطعام عشرة ما كمن الاله سبها في الاجاب نوع

من هذه الجملة على سبيل التخيير **وفيه** الى ان الاصل وجهه الاطعام

سبب ان الجنابة لا تنافي الصوم

الاباض والتخليك ملحق به لان الاطعام فعل متعدي ومطامع

طعم يطعم والاطل فالاطعام بعد اطلاق كسائر الافعال اذا فعدت

بزياد الامثلة لم يطل وضعها وضعها وضعها فاذ لم يكن مطامع

ملطامه كمن متعدي عليه طامع هذا من هذا الوجه واضح جدا في جعل

التخليك اصلا كان تارطا ضعيف الكلام ومع الحاق التخليك به خلافا

لبعض الناس ان الاباض جزء من التخليك في التعدي والتخليك طم

لان صواب المساكين كقوله يصلي الطعام لقضاء كل نوع من الاباض

ان الملك سبب لقضاءها فافهم الملك معارضا وقصار التخليك بمنزلة

قضاءها طاربا اعتبارا لانه اعلم ومن هذه الحواج الاطل وقصار

النقص واقعا على الذي هو جزء من هذه الجملة فاستقام تعديته

الى الكل الذي هو مثل على هذا المنصوص عليه وغيره فيكون

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

وهذا الكلام الذي مر على الاباض

عملا بالنقل بعينه في المعنى وهذا الجاف الكسوة لان النصوص هناك تناول
 التملك لانه جعل الفعل في الاول كفان وهو الاطعام وجعل العين في الثاني
 كفان وهو الثوب لان الكسوة بكسر الطاء اسم للثوب وبفتح الطاء
 اسم للفعل فوجب ان لا يصير العين كفان لا المنفعة وان يصير كذلك
 بالتملك دون الاعادة فصار النص هنا وافيا على التملك الذي هو وقتنا
 لكل الجواب في المعنى فلم يبق التعدية الى ما هو جزئنا وهو
 ذلك فاصرا لان الاعان في الثياب منقضية قبل الكمال والاباء
 في الاطعام لازمة لا مرة لفعل الاكل فيها فها في طرف نقبض هو
 التفاوت الذي بيننا فطان قولنا انما في قياس الطعام
 بالكسوة في الغرض والاصل معا غلطا **وبن** لاشارة الى ان المسكين
 صاروا حصار في جوابهم فطان الواجب فضا الجواب لا اعين المسكين

في قوله لا يصير العين كفان لا المنفعة وان يصير كذلك
 بالتملك دون الاعادة فصار النص هنا وافيا على التملك الذي هو وقتنا
 لكل الجواب في المعنى فلم يبق التعدية الى ما هو جزئنا وهو
 ذلك فاصرا لان الاعان في الثياب منقضية قبل الكمال والاباء
 في الاطعام لازمة لا مرة لفعل الاكل فيها فها في طرف نقبض هو
 التفاوت الذي بيننا فطان قولنا انما في قياس الطعام
 بالكسوة في الغرض والاصل معا غلطا **وبن** لاشارة الى ان المسكين
 صاروا حصار في جوابهم فطان الواجب فضا الجواب لا اعين المسكين

شئت من الاشارة بالفعل وهو الاطعام لان اطعام الطعام
 الغنى لا يخفف كتملك المال لا يخفف ومن فضيلة الاطعام الجاه
 الى الطعم وشئت ايضا بالنسبة الى المسكين لان اكملهم ينبغي عن
 الجاه فذل ذلك على اطعام مسكين واحد في عشرة ايام مثل اطعام
 عشرة في ساعة لوجوب عدد الجواب طاعة فان قيل هذا لا يوجد
 في كسوة مسكين واحد عشرة ايام في عشرة ايام وقد جوز لم
 ذلك ولا حاجة الا بعد سنة كذا او سنة او نحو ذلك فليس له هذا الذي
 نقول جازم اللبوس وهو غلط لان النص تناول التملك على ما
 قلنا وقد افنا التملك مقام فضا الجواب طاعة والثوب قائم داهم
 اذا اعتبر اللبوس واذا اعتبر حلة الجواب صارها طاعة التقدير
 وطان يجب ان يصح الاداء على هذا متواترا غير ان الحاجات اذا قضيت

فضا حلة الاداء على هذا متواترا غير ان الحاجات اذا قضيت

في قوله لا يصير العين كفان لا المنفعة وان يصير كذلك
 بالتملك دون الاعادة فصار النص هنا وافيا على التملك الذي هو وقتنا
 لكل الجواب في المعنى فلم يبق التعدية الى ما هو جزئنا وهو
 ذلك فاصرا لان الاعان في الثياب منقضية قبل الكمال والاباء
 في الاطعام لازمة لا مرة لفعل الاكل فيها فها في طرف نقبض هو
 التفاوت الذي بيننا فطان قولنا انما في قياس الطعام
 بالكسوة في الغرض والاصل معا غلطا **وبن** لاشارة الى ان المسكين
 صاروا حصار في جوابهم فطان الواجب فضا الجواب لا اعين المسكين

لم يكن بد من جردها ولا جردها بالزمان وادى ذلك يوم جملة
 الحواج من قال بعض مشايخنا يجوز الاداء في يوم واحد
 للعشرة طلاق عشر ساعات لما قلت الا انه غير معلوم فكان اليوم
 اول وكذلك الطعام في حكم التملك مثل الشرب في الاباحة لانهم الآف
 عشرة ايام ولا يلزم اذا قبض المسكر كسنتين من رجلين فصاعدا
 جملة انه يصح لان اداء كل واحد من عشرة في حكم العدم فلم يوجب التوثيق

واما دلالة النقص فان ثبت بجمع النقص لغة وانما معنى هذا ما ظهر
 من معنى الطام لغة وهو المقصود بظاهره لغة مثل الفرج لم يفعل
 بصورة معقولة ومع مقصود وهو الايلام والتأنيق اسم بصور
 معقولة ومع مقصود وهو الاذي والثابت بهذا القسم مثل الثابت
 بالاشارة والعبارة الا انه عند التعارض دون الاشارة حتى يصح اثباته

لا يصح ان ينظر في الصور
 لا يصح ان ينظر في الصور
 لا يصح ان ينظر في الصور

في قوله لم يكن بد من جردها ولا جردها بالزمان
 في قوله لم يكن بد من جردها ولا جردها بالزمان

في قوله الحواج من قال بعض مشايخنا
 في قوله الحواج من قال بعض مشايخنا

في قوله للعشرة طلاق عشر ساعات
 في قوله للعشرة طلاق عشر ساعات

في قوله اول وكذلك الطعام في حكم التملك
 في قوله اول وكذلك الطعام في حكم التملك

المدور والكفارات بدالات النصوص ولم يجز بالقياس لانه ثابت
 بمعنى مستنبط بالدراسة نظر اللغة حتى اختص بالقياس الفقهاء

واستوى اهل اللغة كلام في بدالات الطام مثالي انا اوجبت الكفارة
 عما من افطر بالاطل بدالة النص دون القياس وبيان ان سوال
 السائل وهو قوله واقعت امران في شهر رمضان وفيه عن الجنابة
 والموافقة عنها ليست بجنابة بل هو اسم لفعل واقعه عما محل

محمول الا ان معنى هذا الكم لغة من هذا اليل هو الفطر الذي
 هو جنابة وانما اجاب رسول الله عليه السلام عنه حكم الجنابة فكان
 بناء على معنى الجنابة من ذلك الكم والمواقعة الجنابة فانبتنا الحكم
 بذلك المعنى بعينه في الاصل والشرب لانه فوف في الجنابة لان الصبر
 عنه استد والدعوى اليه اكثر ومعنى المناقضة هنا ايل في طمان افق

لا يصح ان ينظر في الصور
 لا يصح ان ينظر في الصور
 لا يصح ان ينظر في الصور

في قوله المدور والكفارات بدالات النصوص
 في قوله المدور والكفارات بدالات النصوص

في قوله واستوى اهل اللغة كلام في بدالات الطام
 في قوله واستوى اهل اللغة كلام في بدالات الطام

في قوله عما من افطر بالاطل بدالة النص
 في قوله عما من افطر بالاطل بدالة النص

في قوله السائل وهو قوله واقعت امران في شهر رمضان
 في قوله السائل وهو قوله واقعت امران في شهر رمضان

في الجناية عما هو ما قلنا في الشتم هو النافق فمن ثبت انه ثابت
 بمعنى النفس لا بظاهره لم تستمع عبارة ولا اشارت ومن ثبت انه
 ثابت بمعنى النفس لغة لا رأيا سمعناه دلالة لا في سا ومن
 ذلك ان النفس في عذر الناس ورد في الاطلاق والشرع مثبت حكم في الاطلاق
 دلالة لان النسيان فعل معلوم بصورته ومعناه اما صورته فظاهر
 واما معناه انه مدفوع اليه خلفه وطبيعته فبان ذلك مما وبما محضا
 فان ثبت الى صاحب الحق فصار عفو هذا مع النسيان لغة وهو كونه
 مغلوبا ومطبوعا عليه فقلنا بهذا المعنى في نظره فان قيل
 اما متغا وتان لان النسيان يغيب في الاطلاق والشرع لان الصلوة محوبة
 الى ذلك ولا محوبة الى الموافقة بل يضعف عن افضال الناس في الصلاة
 لم يجعل عذرا لانه نادرا قلنا للاطلاق والشرع بجزئية في اسباب الدعوى

في الجناية عما هو ما قلنا في الشتم هو النافق فمن ثبت انه ثابت
 بمعنى النفس لا بظاهره لم تستمع عبارة ولا اشارت ومن ثبت انه
 ثابت بمعنى النفس لغة لا رأيا سمعناه دلالة لا في سا ومن
 ذلك ان النفس في عذر الناس ورد في الاطلاق والشرع مثبت حكم في الاطلاق
 دلالة لان النسيان فعل معلوم بصورته ومعناه اما صورته فظاهر
 واما معناه انه مدفوع اليه خلفه وطبيعته فبان ذلك مما وبما محضا
 فان ثبت الى صاحب الحق فصار عفو هذا مع النسيان لغة وهو كونه
 مغلوبا ومطبوعا عليه فقلنا بهذا المعنى في نظره فان قيل
 اما متغا وتان لان النسيان يغيب في الاطلاق والشرع لان الصلوة محوبة
 الى ذلك ولا محوبة الى الموافقة بل يضعف عن افضال الناس في الصلاة
 لم يجعل عذرا لانه نادرا قلنا للاطلاق والشرع بجزئية في اسباب الدعوى

وفيه تصور في حالة لانه لا يغيب البشري واما الموافقة فتأخر في اسباب
 الدعوى لكنها طامنة في حال لان هذا الشئ يغيب البشري فصارا
 سواء فصح الاستدلال ومن ذلك قول النبي عليه السلام لا فقه الا بالسنن
 واراد بالهزيمة بالسبق وهذا الفعل من معقود وهو الجناية بالحرج
 وما اشبه ذلك والحكم جزاء ينبي عن المماثلة في الجناية وطان ثابتا
 بذلك المعنى واشتق منه فقال ابو حنيفة ذلك المعنى هو الحرج الذي يستغفر
 البنية ظاهرا وباطنا وقال ابو يوسف ومحمد معناه ما لا يطبق البنية
 احتماله فيه هكذا جرحا طان او لم يكن حتى فلا يجزى القبول بالقتل بالحرج
 العظيم لانا نعلم ان الفضايل وجب عقوبة ووجرا عن انفعال
 صفة النفس وصيانه حياها وانفعالها من منها لا تطبق
 حمله ولا ينشئ معه واما الحرج على البدن فلا عبء به انا البدن

في الجناية عما هو ما قلنا في الشتم هو النافق فمن ثبت انه ثابت
 بمعنى النفس لا بظاهره لم تستمع عبارة ولا اشارت ومن ثبت انه
 ثابت بمعنى النفس لغة لا رأيا سمعناه دلالة لا في سا ومن
 ذلك ان النفس في عذر الناس ورد في الاطلاق والشرع مثبت حكم في الاطلاق
 دلالة لان النسيان فعل معلوم بصورته ومعناه اما صورته فظاهر
 واما معناه انه مدفوع اليه خلفه وطبيعته فبان ذلك مما وبما محضا
 فان ثبت الى صاحب الحق فصار عفو هذا مع النسيان لغة وهو كونه
 مغلوبا ومطبوعا عليه فقلنا بهذا المعنى في نظره فان قيل
 اما متغا وتان لان النسيان يغيب في الاطلاق والشرع لان الصلوة محوبة
 الى ذلك ولا محوبة الى الموافقة بل يضعف عن افضال الناس في الصلاة
 لم يجعل عذرا لانه نادرا قلنا للاطلاق والشرع بجزئية في اسباب الدعوى

في الجناية عما هو ما قلنا في الشتم هو النافق فمن ثبت انه ثابت
 بمعنى النفس لا بظاهره لم تستمع عبارة ولا اشارت ومن ثبت انه
 ثابت بمعنى النفس لغة لا رأيا سمعناه دلالة لا في سا ومن
 ذلك ان النفس في عذر الناس ورد في الاطلاق والشرع مثبت حكم في الاطلاق
 دلالة لان النسيان فعل معلوم بصورته ومعناه اما صورته فظاهر
 واما معناه انه مدفوع اليه خلفه وطبيعته فبان ذلك مما وبما محضا
 فان ثبت الى صاحب الحق فصار عفو هذا مع النسيان لغة وهو كونه
 مغلوبا ومطبوعا عليه فقلنا بهذا المعنى في نظره فان قيل
 اما متغا وتان لان النسيان يغيب في الاطلاق والشرع لان الصلوة محوبة
 الى ذلك ولا محوبة الى الموافقة بل يضعف عن افضال الناس في الصلاة
 لم يجعل عذرا لانه نادرا قلنا للاطلاق والشرع بجزئية في اسباب الدعوى

وسيدنا بقوم بغير وسيد طان اكل والجواب لا ياتي عن هذا ان
مع الجنابة هو الا يطيف النفس احتمال لكن الاصل في كل فعل هو
الكمال والنقصان بالعارض فلا يجعل النافض اصلا ثم تعدى حكمه
الى النافض ان طان من جنس ما يشبه بالشيء فاما ان يجعل
النافض اصلا خصوصا فيما يدرك بالاشياء فلا وهذا الطامع
حما قلنا ما ينقض البنية ظاهرا وباطنا هو الطامع في النقص عما
مقابلة كمال الوصف وقولنا ان البدن وسيد غلط وهم لاننا لا نعني
هذا الجنابة عما الجسم لكننا نعني بالجنابة عما النفس التي هي مع الآ

[illegible]

فہر

في باب العفوبات ومن ذلك ان ابا يوسف ومحمدا اوجبا حدة
الزنا باللوامه بدلالة النقول ان الزنا كم لفعل معلوم ومعناه قضاء
في الشهوة بسفح الماء في محل مشتهى وهذا المعنى بعينه موجود في اللوامه
وزيات في الحرمة فوفقه وفي سفح الماء فوفقه وفي الشهوة مثله وهذا
معنى الزنا لغة والجواب عن هذا ان الطامل اصل في طلب بابي خصوصها
في الحدود والاطامل في سفح الماء ما يهلك البشرى وهو الزنا لان ولد

الزناها لك لعدم من يقوم لمصاحبه فاما نقيض الما ففما صر لانه
وهذا اذا كرهه الرجل على الزنا بالفتل لانه يفتل له الاقدام كما لو
قد يجل بالعتل ولا ينفد الفاش وكذا انما طامع بالانه
غالب الوجه بان شئ الباعث من الطرفين فاما هذا الفعل
فما صر لانه لا يتصور ان يكون المبتذل فذا شاع له
فما صر لانه لان الداعي اليه شئ الفاعل فاما صا به فليس وطبع

داع بل الطبع مانع فقد الاستدلال بالطامل عما التاصر في حكم
بدور بالمشاهدات

[illegible]

سید احمد علی خان
اوجا حد الترانہ بالکلاوی
مدامہ انصاف

منه الولد كان
الاحقر اربعين وطرز اليه واما فلانة
استنصا المحلل في هذا الفعل كنه
لدارن واللبين وهو جعل غيبه اليه
من الذين يعرفون الشريعة الغفصون
من الذين يعرفون ذلك على الذي
ينها بل يرجعون لوط كان
كان فضة فقام

على الفحل بالفضل كان
 وهذا إذا ركعت
 المرأة على الزنا بالفضل يرضى
 لها وإن كان الامتناع افضل لان
 زناها ليس من منع الفحل لان زنا
 الولد ينبت من
 ما لم يولد

والتزجيم بالحرمة باطل لان الحرمة المجردة بدون هذه المعاني غير
 معتبرة لاجاب الحد الايمان شراب البول لا يوجب الحد وهو كالحرمة
 ومن ذكر ان ان في نواله قال وجبت الكفارة بالنقص في الخطا من
 القتل هو قيام العذر وهو الخطا فظان دلالة عما وجوبها في العذر
 لعدم العذر لان الخطا عذر مسقطا صفوة الدم وكذا وجبت
 الكفارة في البهمن المعفودة اذا صادت طائفة فلا ان يجزي القوس
 وهي طائفة من الاصل اول تضاد لانه عليه لقيام معنى النفس وزيادة
 لكننا قلنا هذا الاستدلال غلط لان الكفارة عباداة فيها شبهة
 بالمعقوبات لا تخلو الكفارة عن معنى العباداة والمعقوبات فلا تجزى
 الا بسبب دابر بين الخط والابانة والغفل العبد كبره لم يترك الزنا
 والسرف فلم يصح سببا لالماء المحض لا يصح سببا مع رجحان معنى

العبادة

ان ان المنيح المحض المصلح ان يكون سببا
 لوجوب الكفارة كما يكون العباداة فيها راجحا
 فظان الكفارة كما يكون العباداة فيها راجحا او لا
 بل هو العباداة كما يكون

العبادة في الكفارة وكذلك الكذب حرام محض واما الخطا فذاهير
 بين الموضوعين والبهمن عذر مشروء والكذب غير مشروء
 ولا يلزم اذا قتل بالحر العظم فانه يوجب الكفارة عندنا صنفه هو الله
 جوارب اشكاله معنى لو قال ان فم قد قلتم ان البكرة لا يصح سببا للكفارة
 ذكره الطحاوي وذكره الجصاص في احكام القرآن وقد جعل في الكتاب
 شبه العذر في ايجاب الدية على العاقلة فكان نقضا على الكفارة لان فيه

شبهة الخطا وهي مما جاز لا فيها فنثبت بشبه السبب كاشت
 بجففة واذا قتل مسلم حراما فمنا عدا محض لا يلزم الكفارة
 هو قيام الشبهة لان الشبهة في محل الفعل فاعتبرت في العفو لانه مغاير
 بالمحل من وجه حتى نافي الدية فاما الفعل فمحل محض خالص لا ترد فيه
 والكفارة جزاء للمفعول المحض وفي مثل هذه الحجة الشبهة في نفس الفعل

فمع القود والكفارة ولهذا قلنا ان سجود التوا ليجب بالعد
 لان اتخاذ المحل من شرط المشاققة كما هو
 لان القود مشابهة بالمحل الايمان وجوب
 القصاص من ينافي الدية والدية من المحل فلو لم
 ينفذ القصاص من ينافي الدية لان الدية
 لان اتخاذ المحل من شرط المشاققة كما هو

ان الخطا وهو
 بين الموضوعين والبهمن عذر مشروء والكذب غير مشروء
 ولا يلزم اذا قتل بالحر العظم فانه يوجب الكفارة عندنا صنفه هو الله
 جوارب اشكاله معنى لو قال ان فم قد قلتم ان البكرة لا يصح سببا للكفارة
 ذكره الطحاوي وذكره الجصاص في احكام القرآن وقد جعل في الكتاب
 شبه العذر في ايجاب الدية على العاقلة فكان نقضا على الكفارة لان فيه
 شبهة الخطا وهي مما جاز لا فيها فنثبت بشبه السبب كاشت
 بجففة واذا قتل مسلم حراما فمنا عدا محض لا يلزم الكفارة
 هو قيام الشبهة لان الشبهة في محل الفعل فاعتبرت في العفو لانه مغاير
 بالمحل من وجه حتى نافي الدية فاما الفعل فمحل محض خالص لا ترد فيه
 والكفارة جزاء للمفعول المحض وفي مثل هذه الحجة الشبهة في نفس الفعل

ولم يصح ان يكون استود ليعاد على العود لما قلنا خلافا لما في ايضا
 وقلنا نحن ان كفاية الفطر وبيع على الرجل بالموافقة نقضا ومع الفطر
 فيه معقول لغة فوجب كفاية على المرأة ايضا **واما المقضي**
 فزيادة على النقص ثبت شرط الصبي المنصوص عليه لما لم يستغن
 عنه وجب تقديره نصيب المنصوص عليه فكذا اقتضاه النقل فصار
 المقضي حكيم كل للنقص بمنزلة الشراء وجب الملك والمالك وجب العتق
 في القريب فصار الملك حكيم للشراء فصار الثابت به بمنزلة الثابت
 بنفس النظم ون العباس حتى ان العباس لا يعارض شيئا من
 هذه الاقسام والثابت بهذا بعد الثابت بالنقص لا عند المعارضة
 واختلفوا في هذا القسم فقال اصحابنا لا عموم له وقال ان في فيه
 بالعموم لانه ثابت بالنقص فكان مثله وقلنا نحن ان العموم من صفات

هذا هو المقضي في النقص لان المقضي في النقص هو العتق

والمقضي في النقص هو العتق لان المقضي في النقص هو العتق

هذا هو المقضي في النقص لان المقضي في النقص هو العتق

السلطان

النظم والصفحة وهذا امر لا نعلم لكنا انزلناه منظوما شرط الفطر
 فبين على اصله فيها وراى صحة المذكور ومثالا الاصل اعنف عبدك
 عنى بالقر درهم انه يفتن البس مقضي صبي العتق وشرطه حتى
 ثبت بشرط العتق لما كان تابعا له ولو جعل بمنزلة المذكور كما
 قال الحنفية ثبت بشرط العتق وهذا قال ابو يوسف انه لو قال اعنف
 عبدك عنى بغير شيء انه يصح عن الامر وثبت الملك بالهبة من غير
 قبض لانه ثابت مقضي بالعتق فثبت بشرطه فثبت عن
 التسليم كما استغنى البس عن القبول وهو دكن وفيه فالاكتفاء عن
 العقب وهو شرط اول وهو كما قال اعنف عبدك عنى هذا بالقر درهم
 ورطل من خمر انه يصح ويعنف عنه وان لم يوجد التسليم والبس الفاسد
 مثل الهبة لما قلناه وقال ابو صنفية ومحمد بن العتق عن المأمور

ان هذا شرط العتق بان يكون للملك

هذا هو المقضي في النقص لان المقضي في النقص هو العتق

هذا هو المقضي في النقص لان المقضي في النقص هو العتق

هذا هو المقضي في النقص لان المقضي في النقص هو العتق

لا ان الغبض والنهي حكم الهبة ولم يوجد لان رتبة العبد حكم العتق ينلق
 على ملك المولى في بد نفسه وذلك غير مقبوض للمطالب واللعبد ولا هو
 محتمل له وقوله ان الغبض بغير باطل لان بثوث الغنص لهذا الطريق
 امر مشروط وانما شرطه ما يجعل سقوط الغنص والقبض والتمسك
 في الهبة شرط لا يجعل السقوط محال ودليل السقوط يعمل في محذورات
 القبول في البيع فيجعل السقوط الا بغير ان الحل يجعل السقوط فينبغي
 بالتعاطي فالسقوط اول ومن قال له ضرر بعنك هذا الثوب بكذا فاطم
 فقطعه ولم ينظم صم وكذلك البيع الفاسد مشروط مثل الصحيح فاضل
 سقوط الغبض عنه فصح اسقاط بطريق الافتضاء او مثاله ما قلنا
 اذا قال الرجل لامرأته بعد الدخول عندى ونوى الطلاق وفيه معتضى
 الامر بالاعتذار وهذا لم يصح بنية التملك ولهذا كان وجعا ومثال
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون

لا ان الغبض والنهي حكم الهبة ولم يوجد لان رتبة العبد حكم العتق ينلق
 على ملك المولى في بد نفسه وذلك غير مقبوض للمطالب واللعبد ولا هو
 محتمل له وقوله ان الغبض بغير باطل لان بثوث الغنص لهذا الطريق
 امر مشروط وانما شرطه ما يجعل سقوط الغنص والقبض والتمسك
 في الهبة شرط لا يجعل السقوط محال ودليل السقوط يعمل في محذورات
 القبول في البيع فيجعل السقوط الا بغير ان الحل يجعل السقوط فينبغي
 بالتعاطي فالسقوط اول ومن قال له ضرر بعنك هذا الثوب بكذا فاطم
 فقطعه ولم ينظم صم وكذلك البيع الفاسد مشروط مثل الصحيح فاضل
 سقوط الغبض عنه فصح اسقاط بطريق الافتضاء او مثاله ما قلنا
 اذا قال الرجل لامرأته بعد الدخول عندى ونوى الطلاق وفيه معتضى
 الامر بالاعتذار وهذا لم يصح بنية التملك ولهذا كان وجعا ومثال
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون

خلاف الثاني ان اطلقت فعبدي حراً وان شربته ونوى خضوص
 الطعام او الشراب لم يهدق عندنا ومن قال ان اغسلت
 فعبدي حراً ونوى خضوصه لم يهدق عندنا لما قلنا ولو قال
 ان اغسل الدابة في هذه الدار فعبدي حراً ولم يهدق الدابة
 خضوص الفاعل لم يهدق عندنا بخلاف قوله ان اغسل الدابة وان
 اغسلت غلاماً فذبت طر على السامع الفصل بين المعتضى وبين
 المحذوف عما وجه الاختصار واذا كان محذوفاً فقد ذكرنا ان الغنص
 عن المذكور مثل قوله ١٢٠ اسأل القريب ان الاهل محذوف عما سئل
 الاختصار لغة لعدم البنية الا بغير انه من ذكر الاهل التعليل الاضافة
 عن القريب الى الاهل والمعتضى لا يختص بالمعتضى لا التعليل ومثله قول
 البني عليه السلام وفي الخطا والنسب ما استخاف طاهره كان احكام
 عند وجود المعتضى طار وجوه المعتضى
 لا باطل الا نصيحي وهو باطل كان

خلاف الثاني ان اطلقت فعبدي حراً وان شربته ونوى خضوص
 الطعام او الشراب لم يهدق عندنا ومن قال ان اغسلت
 فعبدي حراً ونوى خضوصه لم يهدق عندنا لما قلنا ولو قال
 ان اغسل الدابة في هذه الدار فعبدي حراً ولم يهدق الدابة
 خضوص الفاعل لم يهدق عندنا بخلاف قوله ان اغسل الدابة وان
 اغسلت غلاماً فذبت طر على السامع الفصل بين المعتضى وبين
 المحذوف عما وجه الاختصار واذا كان محذوفاً فقد ذكرنا ان الغنص
 عن المذكور مثل قوله ١٢٠ اسأل القريب ان الاهل محذوف عما سئل
 الاختصار لغة لعدم البنية الا بغير انه من ذكر الاهل التعليل الاضافة
 عن القريب الى الاهل والمعتضى لا يختص بالمعتضى لا التعليل ومثله قول
 البني عليه السلام وفي الخطا والنسب ما استخاف طاهره كان احكام
 عند وجود المعتضى طار وجوه المعتضى
 لا باطل الا نصيحي وهو باطل كان

لا ان الغبض والنهي حكم الهبة ولم يوجد لان رتبة العبد حكم العتق ينلق
 على ملك المولى في بد نفسه وذلك غير مقبوض للمطالب واللعبد ولا هو
 محتمل له وقوله ان الغبض بغير باطل لان بثوث الغنص لهذا الطريق
 امر مشروط وانما شرطه ما يجعل سقوط الغنص والقبض والتمسك
 في الهبة شرط لا يجعل السقوط محال ودليل السقوط يعمل في محذورات
 القبول في البيع فيجعل السقوط الا بغير ان الحل يجعل السقوط فينبغي
 بالتعاطي فالسقوط اول ومن قال له ضرر بعنك هذا الثوب بكذا فاطم
 فقطعه ولم ينظم صم وكذلك البيع الفاسد مشروط مثل الصحيح فاضل
 سقوط الغبض عنه فصح اسقاط بطريق الافتضاء او مثاله ما قلنا
 اذا قال الرجل لامرأته بعد الدخول عندى ونوى الطلاق وفيه معتضى
 الامر بالاعتذار وهذا لم يصح بنية التملك ولهذا كان وجعا ومثال
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون

لا ان الغبض والنهي حكم الهبة ولم يوجد لان رتبة العبد حكم العتق ينلق
 على ملك المولى في بد نفسه وذلك غير مقبوض للمطالب واللعبد ولا هو
 محتمل له وقوله ان الغبض بغير باطل لان بثوث الغنص لهذا الطريق
 امر مشروط وانما شرطه ما يجعل سقوط الغنص والقبض والتمسك
 في الهبة شرط لا يجعل السقوط محال ودليل السقوط يعمل في محذورات
 القبول في البيع فيجعل السقوط الا بغير ان الحل يجعل السقوط فينبغي
 بالتعاطي فالسقوط اول ومن قال له ضرر بعنك هذا الثوب بكذا فاطم
 فقطعه ولم ينظم صم وكذلك البيع الفاسد مشروط مثل الصحيح فاضل
 سقوط الغبض عنه فصح اسقاط بطريق الافتضاء او مثاله ما قلنا
 اذا قال الرجل لامرأته بعد الدخول عندى ونوى الطلاق وفيه معتضى
 الامر بالاعتذار وهذا لم يصح بنية التملك ولهذا كان وجعا ومثال
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون
 لا يوافق الطلاق في هذا الموضع على ان يكون

هذا محذوف فاقى اذا ظهر المصدر المنقول عن الظاهر وكذلك قوله
 الاعمال بالنيات فلم يقطر عموم هذا الحديث من قبل الافتضاء
 لكن لان المحذوف من الاسماء المشتركة عامرة وما حذف افتضاء

وهو ثابت لغة طان عام بلا خلاف لان الافتضاء اصدق طرق اللغة
 فاما الافتضاء فامر شرعي ضروري مثل تحليل المسئلة بالضرورة فلا
 يزد عليها ولهذا قلنا فيمن قال لامرأة انت طالق ونوى به الثلث
 ان نيته باطله لان المذكور نعت المرأة والطلاق الوافي مقدم عليه
 افتضاء لكنه ضروري لا عموم لان المذكور هو المرأة باوصافها وفردون
 عموم قائم بنظم به والعموم من اوصاف النظم ولم يكن المصدر هنا
 ثابتا لغة لان النعت بدل عما المصدر الثابت بالموصوف لغة ليظهر
 الوصف من المنظم بناء عليه فاما ان يصير الوصف ثابتا بالوصف

بمقتضى تضييكا الوصف فامر شرعي ليس بلفظي وكذلك ضربت بناء
 على مصدر ماض وطفنك بوجوب مصدر امن قبل المنظم فطان شرعا
 واما البابين وما بينهما فلكيف طالق من حيث انه نعت فرد متقضي
 للوافي غير ان البينونة يتصل بالمرأة للحال والاتصالا وجهان القطع
 يرجع الى الملك وانقطاع يرجع الى المحل فتعد المقتضي بعد المقتضي
 على الاتصال فصح تعيينه واما طالق فلا يتصل بالمرأة للحال لان حكمه
 في الملك معلق بالشرط وحكمه في المحل معلق بكمال العدد واما حكمه للحال
 افتقار العلة وذلك غير مستور فلم يشترط المقتضي الا بواحدة
 العدد وفيه العدد واصلا واذا قال لامرأة طلق نفسك صح
 نيته الثلث لان المصدر هاهنا ثابت لغة لان الامر فعل مستقبل
 وضو لطلب الفعل فاما ان يختص من الكلام عما نحو سائر الافعال

ولا كان امر شرعي لم يكن كالذكر لكونه
 خلاصا من النظم

لا يثبت انه يجب الارث فيها والارث
 حكم من احكام النكاح وكذلك عليه
 وطنا لا يمكن من مراجعته على كونه
 من دون انقطع النكاح لما كان من
 مراجعته في اطلاق البابين

وما كان يشترط بطريق الاصلان لا يثبت
 وهو بطريق الافتضاء لان في الافتضاء من الشبهة

المنظم من المنظم بناء عليه فاما ان يصير الوصف ثابتا بالوصف
 المصدر من المنظم بناء عليه فاما ان يصير الوصف ثابتا بالوصف
 المصدر من المنظم بناء عليه فاما ان يصير الوصف ثابتا بالوصف

العلم فلا يظلموا فهمت الفهم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال
 ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا
 لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه
 لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت
 فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده
 ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

هو شرط في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

بالمعنى في غيره لصار التعليق عا مضادا للنص وهو باطل واما
 الما من الما فان الاستدلال منهم كان بلام التعريف وهي الاستواء
 الجنس وتوحيده وعندنا هو كذلك فيما يتعلق ببعض الما غير ان
 الما يثبت مرة عينا ومرة دلالة ومن ذلك ما حكى عن الشافعي
 ان احكم اذا اضيف الى مسمى لوصف خاص كان دليلا على نفيه عند
 كالتقاء الخاتمين لما عرف من الاصل ان

هو شرط في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

فان صلات الخفصين بالذات لا يثبت في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

فان صلات الخفصين بالذات لا يثبت في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

عدم ذلك الوصف وعندنا هذا باطل ايضا وذلك مثل قول الله ٢ وربكم
 اللال في حجوركم من نسا يكم اللال دخلتم بهن ان وصف كون المرأة
 من نسا يها يوجب ان لا يثبت عند عدمه وذلك في الزنا وذلك مثل
 قول النبي عليه السلام في خمس من الابل التامة شاة وهذا الملة
 بناء على مسئلة التعليق بالشرط على مذهبنا لان التعليق عند يوجب

هو شرط في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

الوجود عند وجوده والعدم عند عدمه والوصف بمعنى الشرط بيان
 ان الشرط لما دخل عا ما هو موجب لولا هو صار الشرط موجبا
 وتا في حكم الايجاب والوصف لولا هو كان الحكم ثابتا بطلق
 الاكم ايضا فصار للوصف اثر الاعتراض بمنزلة الشرط فالحق به
 وهذا بخلاف العلة لانه لا يثبت الايجاب لالا اعتراض عا ما يوجب
 فصار بمنزلة الاكم العلم فتعلق بها الوجود ولم يوجب العدم عند

هو شرط في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

هو شرط في العلم والظلم حرام في كل وقت ولانه يقال ان اردت ان هذا الحكم غير ثابت في غير المسمى بالنص فكذلك عندنا لان حكم النص في غيره لا يثبت ببدل بعد النص وان عني به انه لا يثبت فيه فيكون النص مانعا لثبوت الظاهر لان النص لم يثبت فكيف يثبت ولانه لا يجاب احكم في المسمى فكيف يوجب النص وهو ضده ونذكر احوال الفقهاء عا وجب ان التعليق ولو كان مخصوصا لا يثبت

وهذا الكتاب الذي من ان يحصل ولهذا قلنا قول الرجل ان دخلت النار
 فانت طالق وعبدك محررا ان العتق يتعلق بالشرط وان كان
 ثانيا لانه في حكم التعليق فاصروا هذا قلنا في قوله فاجدوا هم
 ثانيا في جلد ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ ان قوله فاجدوا هم
 جزاء وقوله ولا تقبلوا وان كان ثانيا ولكنه من حيث انه يصيد
 جزاء وصدا منتقرا الى الشرط لان الجزاء منتقرا الى الشرط فجعل
 ملحقا بالاول الا بعد ان تجزى الشهادة اطلاقا لضرب الا برهانه
 فوض الى الابه فاما قوله واو لمك هم الغاسقون فلا يصيد
 جزاء لان الجزاء ما نهم ابتداء بولائه الامام فاما الخطابه عن
 حال قابضه فلا فاعبر تمام بهبشتا فطان في صف الجزاء في حكم المبتدأ
 مثل قوله وبجواله الباطل ومثل قوله ونفون الارحام ما نشاء وبجواله

هذا الكتاب الذي من ان يحصل ولهذا قلنا قول الرجل ان دخلت النار فانت طالق وعبدك محررا ان العتق يتعلق بالشرط وان كان ثانيا لانه في حكم التعليق فاصروا هذا قلنا في قوله فاجدوا هم ثانيا في جلد ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ ان قوله فاجدوا هم جزاء وقوله ولا تقبلوا وان كان ثانيا ولكنه من حيث انه يصيد جزاء وصدا منتقرا الى الشرط لان الجزاء منتقرا الى الشرط فجعل ملحقا بالاول الا بعد ان تجزى الشهادة اطلاقا لضرب الا برهانه فوض الى الابه فاما قوله واو لمك هم الغاسقون فلا يصيد جزاء لان الجزاء ما نهم ابتداء بولائه الامام فاما الخطابه عن حال قابضه فلا فاعبر تمام بهبشتا فطان في صف الجزاء في حكم المبتدأ مثل قوله وبجواله الباطل ومثل قوله ونفون الارحام ما نشاء وبجواله

عامة من يشاء وانما في قوله فظوه قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ ان قوله فاجدوا هم
 الانفصال او وصل قوله واو لمك هم باقيد هو قيام دليل الانفصال
 وظل ذلك غلطا وقلنا نحن بصيغة الطلام ان العتق سبب والعجز عن
 البينة شرطا بصيغة التراضي والرد صرحنا ان للجلد لانه عطف
 بالواو والعجز عطف بنظم ومن ذلك قوله بعضهم ان العام مختص
 بسببه وهذا عندنا باطل لان النص ساكت عن سببه والتكثير
 لا يكون حجة الا بولي ان عامة الحوادث مثل الظهار واللعان وغير
 ذلك وردت مفهوما بسباب ولم يختص بسببا وهذا الجملة عندنا
 عامار بغيره او به الاول ما خرج من جزاء الجزاء فمختص بسببه والثاني ما
 يستعمل بغيره والثالث ما خرج من جزاء الجواب واصطلحوا ابتداء والاول
 ما زيد عما قدر الجواب فطان ابتداء بجمل البناء اما الاول فمثل

هذا الكتاب الذي من ان يحصل ولهذا قلنا قول الرجل ان دخلت النار فانت طالق وعبدك محررا ان العتق يتعلق بالشرط وان كان ثانيا لانه في حكم التعليق فاصروا هذا قلنا في قوله فاجدوا هم ثانيا في جلد ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ ان قوله فاجدوا هم جزاء وقوله ولا تقبلوا وان كان ثانيا ولكنه من حيث انه يصيد جزاء وصدا منتقرا الى الشرط لان الجزاء منتقرا الى الشرط فجعل ملحقا بالاول الا بعد ان تجزى الشهادة اطلاقا لضرب الا برهانه فوض الى الابه فاما قوله واو لمك هم الغاسقون فلا يصيد جزاء لان الجزاء ما نهم ابتداء بولائه الامام فاما الخطابه عن حال قابضه فلا فاعبر تمام بهبشتا فطان في صف الجزاء في حكم المبتدأ مثل قوله وبجواله الباطل ومثل قوله ونفون الارحام ما نشاء وبجواله

هذا الكتاب الذي من ان يحصل ولهذا قلنا قول الرجل ان دخلت النار فانت طالق وعبدك محررا ان العتق يتعلق بالشرط وان كان ثانيا لانه في حكم التعليق فاصروا هذا قلنا في قوله فاجدوا هم ثانيا في جلد ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ ان قوله فاجدوا هم جزاء وقوله ولا تقبلوا وان كان ثانيا ولكنه من حيث انه يصيد جزاء وصدا منتقرا الى الشرط لان الجزاء منتقرا الى الشرط فجعل ملحقا بالاول الا بعد ان تجزى الشهادة اطلاقا لضرب الا برهانه فوض الى الابه فاما قوله واو لمك هم الغاسقون فلا يصيد جزاء لان الجزاء ما نهم ابتداء بولائه الامام فاما الخطابه عن حال قابضه فلا فاعبر تمام بهبشتا فطان في صف الجزاء في حكم المبتدأ مثل قوله وبجواله الباطل ومثل قوله ونفون الارحام ما نشاء وبجواله

هذا الكتاب الذي من ان يحصل ولهذا قلنا قول الرجل ان دخلت النار فانت طالق وعبدك محررا ان العتق يتعلق بالشرط وان كان ثانيا لانه في حكم التعليق فاصروا هذا قلنا في قوله فاجدوا هم ثانيا في جلد ولا تقبلوا لهم شهادة ابدأ ان قوله فاجدوا هم جزاء وقوله ولا تقبلوا وان كان ثانيا ولكنه من حيث انه يصيد جزاء وصدا منتقرا الى الشرط لان الجزاء منتقرا الى الشرط فجعل ملحقا بالاول الا بعد ان تجزى الشهادة اطلاقا لضرب الا برهانه فوض الى الابه فاما قوله واو لمك هم الغاسقون فلا يصيد جزاء لان الجزاء ما نهم ابتداء بولائه الامام فاما الخطابه عن حال قابضه فلا فاعبر تمام بهبشتا فطان في صف الجزاء في حكم المبتدأ مثل قوله وبجواله الباطل ومثل قوله ونفون الارحام ما نشاء وبجواله

فجبد صر هذا خزانة جوابا فنضمن اعادة السؤال الذي سبق

او فاعلموا ان الله
 قد افادكم من هذه
 النار فاعلموا ان الله
 قد افادكم من هذه
 النار فاعلموا ان الله

فهي الشراعية ما وجب وجهه لولا هو فيكون الشرا

في قوله ان عند ان من قوله ان طالق
سبيل فو في الطلاق وان في طالق ان عند
كله فصار موجب هذا الطلاق عند عدم
الكله فصار كما لم يدخل فليس طلاق
فان طالق لا ان عند سبيل عند فوجد
وهذا لان طلاق وان لم ينسب الكل
ما هو المقتضى للطلاق وان لم ينسب
لوصو التعليف فيكون العام القديم
الما في عند ان لم ينسب سبيل لم يكن
الما في طلاق مضافا الى التعليف بل
عدم وقدر هذا الاصل تنسبه
بين ما كان وعن هذا الكفاية قبل
لنا وله من اجور فيجب عدم حوا
عند لانه تكفي بعد السبب عند طالق
تعليف الطلاق بانسلا

وفدكم

عن النصارى بمجده فصار كقولنا انت منى لم يتصل بقوله صرنا بعمل فصار
الحكم معدوما بعد الشرط بالعدم الاصل كما كان قبل التبيين وهذا
بخلاف البسمة بخبر الشرط لان الخيار لم يمتد دخل على الحكم ومن السبب
صحيحه وصحاحا الحقيقه فلان البسمة لا تجعل الخيار دائما مثبت
الخيار بخلاف القياس من نظرا فلو دخل على السبب لتعلق حكمه لا

محال، ولو دخل على الحكم لتفرد سببه هو ما يجمل الفسخ فبطل التذكار
به بل ينه عن لازم بادي الخطرين فكان أولى وأما هذا فمجل

الخطير فحب الفول بكال العلف في هذا الباب واما الحكم فان
من طف لا يسه فباع بشرط الخيار صحت ولو طلق لا يطلق فخلق
بالطلاق لم يثبت واذا بطلت العلقه صار ذلك الايجاب علة
لكانه ابتداء لهذا المعلق الطلاق قبل الملك به ولهذا لم يجر

لا اذن فيه خط وشره انه يوجد احوال الاله من الاستقامات
والذي سقط في اللعيق كما في الحسبات فان الفضل
قابل للعقيق الاله بما سقط وما ينال
مما يدل به على

لا البدن في الخارات لا يجوز عا
 لا بد من العلم بالعلمين
 لا بد من العلم بالعلمين
 لا بد من العلم بالعلمين

فقولان الوجوب بالسبب حاصل ووجوب الاداء من ايج بالشرط
 والماي يحمل الفصل بين وجوبه ووجوب ادائه فاما البدين فلا
 يحمل الفصل بين وجوبه وبين وجوب ادائه فلانا قد اداا لم
 بين الوجوب ولنا ان الاجاب لا يوجد الا بركنه ولا يشيئ الا
 في محله كشر البس لا يوجد شيئا وبس الحز باطل ايضا وهذا الشرط
 حال بينه وبين المحل فين غرضنا في الية وبدون اتصال بالمحل

[illegible]

٩٥
 على وجهه
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فصل في تعليل النذر المعلق وتعليل الكفان وهو الكفان بالصوم وقرينة
 بطلان التا قدينا ان صلا الله في المال فعل الاداء العين المال
 واما تفصيله من المال في صنف العباد واما في صنف البهائم فلا
 اما العباد ففعل لا مال واما المال التة قال زفر هو الدولا

تعليل النذر المعلق وتعليل الكفان وهو الكفان بالصوم وقرينة
 بطلان التا قدينا ان صلا الله في المال فعل الاداء العين المال
 واما تفصيله من المال في صنف العباد واما في صنف البهائم فلا
 اما العباد ففعل لا مال واما المال التة قال زفر هو الدولا

بطل الاجاب لم بشرط قيام المحل ببقائه فاذا طلق بالطلاق
 الثلث لم يطلو ثلثا لم يبطل البهائم وكذلك الجنف واما شرط
 قيام الملك لان حال وجوب الشرط مسترد وفوجبه الترخيص بالحال فاذا
 وقع الترخيص بالملك في الحال صار زوال الحال في المستفيل سواء الابرار

بطل الاجاب لم بشرط قيام المحل ببقائه فاذا طلق بالطلاق
 الثلث لم يطلو ثلثا لم يبطل البهائم وكذلك الجنف واما شرط
 قيام الملك لان حال وجوب الشرط مسترد وفوجبه الترخيص بالحال فاذا
 وقع الترخيص بالملك في الحال صار زوال الحال في المستفيل سواء الابرار

ان التعليل بالنكاح يجوز وان طان محل الحال معد وما فلو كان
 التعليل بفصل بالمحل لاصح فتعليل الطلاق في صفا المطلق ثلثا
 بنكاح وطريق اصحابنا لا يصح الا ان يثبت للمعلق ضرب اتصال

ان التعليل بالنكاح يجوز وان طان محل الحال معد وما فلو كان
 التعليل بفصل بالمحل لاصح فتعليل الطلاق في صفا المطلق ثلثا
 بنكاح وطريق اصحابنا لا يصح الا ان يثبت للمعلق ضرب اتصال

بطل الاجاب لم بشرط قيام المحل ببقائه فاذا طلق بالطلاق
 الثلث لم يطلو ثلثا لم يبطل البهائم وكذلك الجنف واما شرط
 قيام الملك لان حال وجوب الشرط مسترد وفوجبه الترخيص بالحال فاذا
 وقع الترخيص بالملك في الحال صار زوال الحال في المستفيل سواء الابرار

بطل الاجاب لم بشرط قيام المحل ببقائه فاذا طلق بالطلاق
 الثلث لم يطلو ثلثا لم يبطل البهائم وكذلك الجنف واما شرط
 قيام الملك لان حال وجوب الشرط مسترد وفوجبه الترخيص بالحال فاذا
 وقع الترخيص بالملك في الحال صار زوال الحال في المستفيل سواء الابرار

بجمله بشرط قيام محله واما طلاق هذا الملك فلم ينفذ لما بينا
 انه ليس بنصرف في الطلاق ليعصم باعتبار الملك والطريق في ذلك
 ان تغلق الطلاق له شبهة الاجاب وبينا ان البهائم بعد البتر
 ولا بد من كون البتر مضمونا بهبيرة وجب الرعاية فاذا طلق
 بالطلاق كان البتر هو الاصل وهو مضمون بالطلاق فانفصلت بغير
 ردة ويكون مضمونا بالهبة فنثبت شبهة وجوب الهبة فكذلك
 صهنا يثبت شبهة وجوب الطلاق وقد راجح لا يستغنى عن محله



فاما تغليف الطلاق بالنكاح فتعليل باهو عنه ملك الطلاق
 قبهر قد رما ادعيانا من الشبهة مستحفا به فسقطت هذه
 الشبهة بهذا المعارضة ومنه تغليف الطلاق بالنكاح بعد الثلث

منصوصه في كتاب الطلاق وفي الجامع ايضا نص في نظيره وهو
 بطل وجود الشرط كان
 بطل وجود الشرط كان
 بطل وجود الشرط كان

[illegible]

فانه اعظم الكبار وفي حكم صوته وصوت حتى وجب في البهمن الخبير وفضل
 الطعام في الظاهر دون القتل في بطل الاستدلال فان قال انا اعدى
 القتل الزايد في النفي ثبت به فيلزم ان التعقيب بوصف الامان لا يمنع
 التحريم بالحافرة لما قلنا لكن لانه لم يشرع وقد شرع في المطلق لما
 اطلق فصار التعقيب بعدوم لا يصح حكم شرعي لا بطلان موضوع
 يصح حكم شرعي فكلان هذا البعد مما سبق وهو امر ظاهر التناقض
 واما قبيد الانساق فلم يوجب قبيدنا عندنا لكن السنة المعروفة في ابطال
 الزكوة عن العوام لا وجبت نسخ الاطلاق وكذلك قبيد العود لم
 يوجب النفي لكن نقل الامر بالنيش في بناء النفي سبق اوجبت نسخ الاطلاق

وكذلك قبيد النشاي في كنان القتل والظهار لم يوجب قبيدنا كنان
 البهمن بل ثبت زيادة على المطلق حديث مشهور وهو قارة عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه ولا يلزم عليه ما قلنا في صدقة الفطران
 النبي عليه السلام قال ادوا عن طل صر وعبد من المسلمين وعلمنا
 نحن بما تجلاني كنان البهمن فان لم نجح بين فارة ابن مسعود
 بين العروة المعروفة لجوز الامران والفرق بينهما ان النصبين
 في كنان البهمن ورد ان احكم واحكم وهو الصوم في وجبه لا يقبل
 الفطر دخل النصان على السبب ولا مزاحمة في السبب فوجب
 الجحيم وهذا فطر ما سبق اننا قلنا ان التعقيب بالشرط لا يوجب
 النفي فصار احكم الواحد معلقا ومرسلا مثل نظارة الامة معلق

وكذا في قبيد النشاي في كنان القتل والظهار لم يوجب قبيدنا كنان
 البهمن بل ثبت زيادة على المطلق حديث مشهور وهو قارة عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه ولا يلزم عليه ما قلنا في صدقة الفطران
 النبي عليه السلام قال ادوا عن طل صر وعبد من المسلمين وعلمنا
 نحن بما تجلاني كنان البهمن فان لم نجح بين فارة ابن مسعود
 بين العروة المعروفة لجوز الامران والفرق بينهما ان النصبين
 في كنان البهمن ورد ان احكم واحكم وهو الصوم في وجبه لا يقبل
 الفطر دخل النصان على السبب ولا مزاحمة في السبب فوجب
 الجحيم وهذا فطر ما سبق اننا قلنا ان التعقيب بالشرط لا يوجب
 النفي فصار احكم الواحد معلقا ومرسلا مثل نظارة الامة معلق

بطل الحرة بالنقد وبني مسر لا مع ذلك لان الارسل والمعلقين بنساقها
 وصولها فاما قبل ابتداء وجوده فهو معلق اي معدوم متعلق
 بالشرط ووجوده ومرسل عن الشرط اي محتمل الوصول قبله والعدم
 الاصل طان محتملا للوجود ولم يتبدل لعدم مضار محتملا للوجود
 بطريقتين وذلك جازن في كل حكم قبل وجوده بطريقتين وطرف كثيرة
 وقد قال ان نفي ان صوم كفارة البهيم غير متناهية ولم يحمله على الظاهر
 والفعل وهذا متناقض فان قال ان الاصل متعارض لان وجد صوم
 المتع لا يصح الامر متغافا قبله ليس كذلك فان صوم السبعة قبل ايام
 النحر لا يجز لان لم يشرع الا لان التغريق واجب الا بهر انه اضيق الى وقت
 بكلمة اذا فطان كما لظهر الى اضيق الى وقت لم يكن مشروعا قبله وذكر
 لمع ذكرناه في موضعه واصطاحم هذه الاقسام ينقسم الى قسمين العزيمة

لمنفذ ذكرناه في موضع اصطلاح هذا الاسم ينقسم الى
 نوعين اولهما ان نظام الصلوة اذا اُضيفت اليه وقت الصلاة اظهر مثلكان وذكر الوقت يسما واذ
 لا اولها ان نظام الصلوة فلا يجوز تقديمه على السبب والابواب
 المنزلة في الزمان وعدم جواز تقديمه على سبب المكان
 الا انه وجب سبباً في ذلك يجوز تقديمه على الوقت حين
 كان في الصوم السبعة في السنة فيلزم ان
 كان في الصوم السبعة في السنة فيلزم ان
 اُضيف الى الرجوع بكونه اذا اقبلت الرجوع الى اهل لانه
 الا ان يكون الرجوع لم يكنه انما هو في الوقت ولكن
 صام قبل الرجوع لم يكنه كان

والرضعة وهذا **باب الرخصة والعزيمة** والعزيمة في الآطعام
الشرعية اسم لما هو أصل متعارف متعلق بالحوادث سميت عزيمة
لانها من صفت طائفة اصولا كانت في غايته التوكيد صلاها بالشرع
وهو نافع الامر واجب الطاعة والرخصة اسم لما يبيح اعذار العباد
وهو ما يبيح بعد زوال ما يحرم والاسمان معا دليلان على
المراد اما العزم فهو العزم المشاهي في التوكيد حتى صار العزم بمنزلة وقال
العمدة ولم يجد له عزماء لم يكن له قصد موكد في العصيان وقال كما
صبروا ولو العزم واما الرخصة فتشبي عن اليسر والسهولة يقال
رضع السواد اثبتت الاصابة بكثرة الاشتغال وفلة الرغائب
والعزيمة اربعة اقسام **فرضية** و**واجبة** و**سننة** و**تقضية** لهذا
الشرع وان طائفة متغايرة في انفسها **اما الفرض** فمعناه التخيير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

والعطف في اللفظ قال الله في سورة انزلناها وفرضناها الي قدرتها
 وقطعنا الاحطام فيها فطما والفرق في الشراء مقدرة لا يحتمل
 الترجمة ولا النقصان معطو عن ينبت بدليل الشبهة فيه مثل الايمان
 والصلوة والزكاة والجهاد وسميت مكشوفة وهذا الاكم يشير الى خبر من
 الخفيف في التقدير والشافى يشير الى شئ المحفوظ والرعاية

واما الواجب فانما افترض الوجوب وهو السقوط قال الله في فاذا

وجبت صحتها ومع السقوط انما هو الوصف الخاص في شئ
 او لما لم يقد العلم صار كالساقط عليه لا كما يحتمل ان يوضع من

بديل فيه شبهة مثل تعيين الفاني وتعديل الارطان والطهارة
 في الطوائف وصدق الفطر والاصحى والوتر **والسنة** معناها

الواجب هو اللفظ الاول على
 سقوط العلم والاعتقاد عن
 الحكم بان لا يزم قطعا
 فذلك سمي به حكم

هو الواجب في العلم
 هو الواجب في العلم
 هو الواجب في العلم

هو الواجب في العلم
 هو الواجب في العلم
 هو الواجب في العلم

من قولهم شئ الا اذا صحت
 وانما افترض السنن من
 الشئ سنن غيره بنصب
 الفعل على وقت فعله طالما انما
 يثبت ان خبره كان الاول
 حكاية

من قولهم شئ الا اذا صحت وهو معروف

الاشفاق وهو في الشراء اكم للطريق المملوك في الدين **والنقل**

اكم للزيادة في اللفظ حتى سميت الفتنمة تغلا لانها غير مقصورة
 بل زبادة عما شرع له الجهاد وسمى ولد الولد نافلة لذكر واما

الفرض فحكمه اللزوم على وتصدقها بالغلبة وهو الاسلام وعملها
 بالبدن وهو من ارطان الشرائع وبكفر جاحد وبفسق تارك

بلا عذر واما حكم الواجب فلدومه عملا بمنزلة الفرض لاعمالها
 التبيين لما في دليله من الشبهة حتى لا يكفر جاحد وبفسق تارك

اذا استحق باخبار الا اذا فاما مشا ولا فلا وانك ان افق هذا القسم
 والحفة بالفراجه فقلنا ان انك الاكم فلا معنى له بعد اقامته الدليل

عانه يخالف اكم الفرضية وان انك الحكم بطل انكاره ايضا لان
 الدلائل

الطريق المملوك

الاجابة لا يلزم اليسر وهذا الغدر من جنس الرخص وقال ان في

من الغنائم ولذا ذكره
لا محالة ولازم الب

الكفر

وفاصله

انه برخص له اجزاؤها والعزيمة في الصبر حتى قتل لان صفة الكفر قالبة
لوجوب صفاته في الالبان لكنه رخص لعذر وهو ان صف العبد في نفسه
يعتد بالفضل صورته ومع صفاته لا يعوت معنى لان التصديق باق
ولا يعوت الصورة من كل وجه لان الالبان قد صم وليل التكرار
بركن لكن في اجزاء كلمة الكفر هنك حقة ظاهر افعال له تعذر صف
نفسه وان شاء بذل نفسه في دينه لاقامة حقه فهذا مشروء
قربة في عزيمة وصار بهذا مجاهداً وكذلك الذي يامر عورتي فاذا خاف
الفضل رخص له في التكرار لما قلنا من مراعاة صفة وان شاء امر حتى
بقتل وهذا العزيمة لان صفاته في صفة المنكر باق وفي بذل نفسه
اقامة العود لان الظاهر انه اذا قتل تفرق جمع الفسقة وما
كان غرضه الا تفرق مجموع في بذل نفسه لذلك فصار مجاهداً لخلق

لأنه لا يجوز منسباً له
في الالبان
في الالبان
في الالبان

الالبان
في الالبان
في الالبان

الغاري اذا بارز وهو يعلم انه يقتل من غير نيته فيهم لان مجموع
لا يفرق بسبب فصيحة مضيقا له لا محسباً مجاهد وكذلك هذا
فمن اكره على التلاق مال غيره رخص له لرجحان صفته في النفس
فاذا اصبر حتى قتل كان شهيداً القيام الحرة وكذلك اذا اصابته
مخضبة فصيحة عما مال غيره حتى مات وكذلك صابم اكره على الفطر
ومحرم اكره على اجابته وما استبذ ذلك من العبادات والمخوف
الحرة وما مثلته كثره **واما القسم الثاني** فما سببنا بعذر
مع قتل السبب موجباً طمكه غير ان الحكم متراف مثل المسافر رخص له
ان يعطربنا عما سبب تراخي حكمه فكان دون ما عذر عن سبب

حل حكمه وانما تكمل الرخصة بكمال العزيمة لكن السبب لما تراخي حكمه
من غير تعليل كان الفعل بالتراخي بعد تمام السبب رخصه فالحكم
لأنه لو كان معطلاً لا يجوز الاداء قبل وجود
الشرط لانه لم ينفذ سبباً تقصير السبب في
في الرجوع

لا ان صفته في النفس
في الالبان
في الالبان

خلاف اداء
في الالبان
في الالبان

السبب
في الالبان
في الالبان

لم يصر موديا حقا لله فكلان مضيقا دمه الا ان صرته هذه الاشياء
 مشروعة في الجملة **ومن** ذلك ما قلنا في فطر الصلاة بالسوانة رخصته
 اسقاطا حتى لا يصح اداء من الماسا فوانا جعلناها اسقاطا
 استولا لا بدليل الرخصة ومعناها اما الدليل فما روى عن عمر رضي الله
 عنه انه قال انصرفوا عن آمنون قال النبي عليه السلام ان هذه صدقة
 تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة سماه صدقة والصدقة
 بالانجيل التخليك اسقاطا محض لا يحمل الرد وان كان المصدق
 من لا يلزم طاعته كعمل الفضاير اذا عفى فمن يلزم طاعته اول واما
 المعنى فوجرا ان احدهما ان الرخصة للبسر وقد تواتر البسر في الفطر
 ببعض فلا يبق الاكال الاونة محض ليس فيها فضل ثواب لان
 الثواب في اداها عليه فالفطر هو مؤنة السفر مثل الاكال كقصة الحجة

حجة الله في هذه الاشياء
 انما هي في هذه الاشياء
 انما هي في هذه الاشياء
 انما هي في هذه الاشياء

مما كمال انظر فوجب القول بالسقوط اصلا والثاني ان التخيير اذا لم
 ينفذ رفقاً بالعبد طان ربوبيته واما للعبد اضيقا والارفق فاذا لم
 ينفذ رفقاً طان ربوبيته ولا شرية له فيها الا به ان الشارع يقول
 وضو الشرايه جبرا بخلاف التخيير في انواع الكفارة ونحوها لانه خيار
 الارفق عدا وهذا لم يجعل رخصة الصوم اسقاطا لان النص
 جاء بالناخير بقوله فعن من اباهم له لا بالصدقة بالصوم ثم واما
 اسقاط البعض من هذا فنظر الناخير والحكم هو الناخير واليسر فيه
 متعارض لان الصوم في السؤل شق عليه من وجه بسبب السؤل
 عليه من وجه شرية المسلمين وهي من اسباب اليسر والناخير
 الى اباهم الاقامة ينفع من وجه وهو الا نؤاد ويحق من وجه وهو
 الرفق بمرافق الاقامة والناس في الاضيقا رفقاً ونون وقصار التخيير

حجة الله في هذه الاشياء
 انما هي في هذه الاشياء
 انما هي في هذه الاشياء
 انما هي في هذه الاشياء

واما الاختيار للعبد فمن طلب
المنفعة او دفع المضرة فاما ظاهرا
عن كماله فله هذا اختيار للعبد لانه
الذي يفعل الامور بغير ما يشاء

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

لطلب الرفق فصار الاختيار ضروريا للعبد اختيار ضروريا فاما مطلق
الاختيار فلا لانه الحق وصار الصوم اول لانه اصل وذهب مثل على

معنى الرخصة لما ذكرنا وهو الذي وعدناه في اول هذا الفصل والما مشكل
الثنائي في هذا الباب بظاهر العزيمة والرخصة كما هو جائب في ترك
صدور الفقه ولا يلزم رجل ان يعبد في الجمعة انه ان شاء حصل
النظر وان شاء حصل الجمعة لان الجمعة هي الاصل عند الاذن والانما

مختلفان فاستقام طلب الرفق وكذلك من قال ان دخلت الدار
فعل صيام سنة ففعل وهو مطلق لانه ان يصوم سنة او يكفر
بصيام ثلاثة ايام عند محمد بن ابي وهب وروى في النوازل عن ابي
حنيفة وهو انه فاما في ظاهر الرواية فيجب الوفاء به لاحتمال ان ذلك
مختلف في المعنى اهما قرينة معصومة والثاني كفاية وفي مثلناهما سواء

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

فصار طالما لم يبرأ من مولاه الاقل من الاربعين ومن العتق من
غير خيار كجلاء العبد لما قلنا ولا يلزم ان موسى عليه السلام كان مختارا

بين ان يبرأ من ثلث حج او عشر ايام من من المهر لان الثمانية كانت
مهر الا زما والفضل كان براءته والله اعلم وينصلي بهذا الجملة معروفة
حكم الامر والنهي في خدمته سببا اليه وهذا تابع غير مقصود في قبض

الاصطاحام فاقترناه وهذا باحكم الامر والنهي

في اضدادها اضلف العلما في الامر بالنهي هل له حكم في ضده اذا

لم يقصد ضده بنهي فقال بعضهم لا حكم له فيه اصلا وقال الجصاص بوجوب
النهي عن ضده ان كان له ضد واصدا واضدا وكثيرة وقال بعضهم
بوجوب كراهية ضده وقال بعضهم بغير كراهية ضده وهذا اصح

عندنا **واما النهي** عن الشيء فصل له حكم في ضده فقل هذا ايضا

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

فان كان العبد اختياريا
فله ان يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء
او لا يختار ما يشاء

قال الفریق الاول لا حکم فیہ اصلا وقال الجصاص ان طان له ضد واصدا
امر ابیه وان طان له اصدا ولم یکن امر ابی منّا وقال بعضهم یوجب ان یکثر
ضدّه فی معنیه واجبه وعما القول المختار یحتمل ان ینقض ذلك اصح
الفریق الاول بان طان واصدا من الغسمین ساکت عن غیره وقد
بینا ان السکوت لا یصلح دلیلا الا برأيه لا یصلح دلیلا با وضه
فیما لم یتناوله الا بطریق التعلیل فلعنہا وضه له اول واصح
الجصاص بان الامر بالشئ وضه یوجبها ولا یوجبها مع الاستقلال
بشي من الاضداد فصار ذلك من ضرورات حکم واحا انتهى فانه
للخبر ومن ضروره فعل ضدّه اذا طان له ضد واصدا طاکر السکوت
واحا اذا تعد الضد فلیس من ضروره الکف عنه انبان اضداده
الابر ان المأمور بالقيام اذا تعد او نام او اضبط فعد فعد
فعد

فقد في معرسته واجبه واما القول المختار فيحمل ان يقتضي ذلك ما
المرتب الاول بان كان واحدا من الف مائة ساكن عن غيره وقد
بين ان السكون لا يصلح دليلا الا بهرانه لا يصلح دليلا بما وضحه
فيما لم يتناول الا بطريق التعليل فغير ما وضحه اول واصح
الخصائص بان الامر بالشئ وضو بوجوهه ولا وجوه له مع الاستقلال

بين ان السكون لا يصح دليل الا لانه لا يصح دليل الجا وضه
فما لم يتناول الا بطريق التعليل فلعينه وضه اول واصح

الخصائص باب الامر بالشيء وضده بوجوه ولا وجوه مع الاستفاد

بنی من الاضداد فصار ذلك من ضرورات حكم واحا انتهى فانه
للخير ومن ضرورية فعل ضد اذا طان له ضد واحد طاهر كـ والكون
واحا اذا تعد الضد قلب من ضرورية الكون عنه اتيان اضداده

واذا انفذ الصند فليس من ضرورية الكف عنه ائتمان اصداده

الا يري ان الماحور بالقيام اذا عدا ونام او اضطج فقد فسد

المأمور به والنهي عن القيام بالعبث حكم النهي بان مقبدا وبنها
او يضطجع ^{انما يضطجع} قال واجه الفقهاء ان المراه منبذ عن كتمان الحبيص

لغوه ٢ ولا يحل لهن ان يكمنن حاضراته في ارضهم من طمان
ذلك امر بالاطهار لان الكتمان ضد واحد وهو الاظهار واجمعوا

ان المحرم منى عن لبس المخيط ولم يكن حامورا بلبس منى هفتاب
من غير المخيط واجتمع الفرق الثالث بان الامر على ما قال الجليل

بغير خسر ولا آفة أو المفقود بنفعه وأما الذي اضطرنا به فبنا على

هذا وهو ان هذا المالك امر ضروري باستميناها اقتضا، ومع الا
وهو ان الثابت بغيره ضروري لا بالول المقصود بنفسه طاه
ههنا انه ضروري غير مقصود فصار شيئا ما ذكر نامن مقتضا
يعان هذا الاقتضا، عاخذة الاقتضا، الم

اعطان الشراء واما قوله فلاجل الحسن ان يكمن فليس ينبغي بل

فان قلت المتن عند الخط فليكون
ضده عند الخط وهو شئ واحد فليكن نظير
مع اليمين **قلت** ليس كذلك فان الاظهر
او اليمين ليس بالاشاع بخلاف الخط **عند**
الخط فان نظره واحد منه انما عا

مستطمن وجب فان الاقتضا المستطمن
هو جعل غير المنطوق في منطوق
لفتح المنطوق وهو هنا بضم الهمزة
بدون ادراج غيره كما

۳۹

۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۹
 ۱۹۱۰
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹
 ۲۰۹۰
 ۲۰۹۱
 ۲۰۹۲
 ۲۰۹۳
 ۲۰۹۴
 ۲۰۹۵
 ۲۰۹۶
 ۲۰۹۷
 ۲۰۹۸
 ۲۰۹۹
 ۲۱۰۰
 ۲۱۰۱
 ۲۱۰۲
 ۲۱۰۳
 ۲۱۰۴
 ۲۱۰۵
 ۲۱۰۶
 ۲۱۰۷
 ۲۱۰۸
 ۲۱۰۹
 ۲۱۱۰
 ۲۱۱۱
 ۲۱۱۲
 ۲۱۱۳
 ۲۱۱۴
 ۲۱۱۵
 ۲۱۱۶
 ۲۱۱۷
 ۲۱۱۸
 ۲۱۱۹
 ۲۱۲۰
 ۲۱۲۱
 ۲۱۲۲
 ۲۱۲۳
 ۲۱۲۴
 ۲۱۲۵
 ۲۱۲۶
 ۲۱۲۷
 ۲۱۲۸
 ۲۱۲۹
 ۲۱۳۰
 ۲۱۳۱
 ۲۱۳۲
 ۲۱۳۳
 ۲۱۳۴
 ۲۱۳۵
 ۲۱۳۶
 ۲۱۳۷
 ۲۱۳۸
 ۲۱۳۹
 ۲۱۴۰
 ۲۱۴۱
 ۲۱۴۲
 ۲۱۴۳
 ۲۱۴۴
 ۲۱۴۵
 ۲۱۴۶
 ۲۱۴۷
 ۲۱۴۸
 ۲۱۴۹
 ۲۱۵۰
 ۲۱۵۱
 ۲۱۵۲
 ۲۱۵۳
 ۲۱۵۴
 ۲۱۵۵
 ۲۱۵۶
 ۲۱۵۷
 ۲۱۵۸
 ۲۱۵۹
 ۲۱۶۰
 ۲۱۶۱
 ۲۱۶۲
 ۲۱۶۳
 ۲۱۶۴
 ۲۱۶۵
 ۲۱۶۶
 ۲۱۶۷
 ۲۱۶۸
 ۲۱۶۹
 ۲۱۷۰
 ۲۱۷۱
 ۲۱۷۲
 ۲۱۷۳
 ۲۱۷۴
 ۲۱۷۵
 ۲۱۷۶
 ۲۱۷۷
 ۲۱۷۸
 ۲۱۷۹
 ۲۱۸۰
 ۲۱۸۱
 ۲۱۸۲
 ۲۱۸۳
 ۲۱۸۴
 ۲۱۸۵
 ۲۱۸۶
 ۲۱۸۷
 ۲۱۸۸
 ۲۱۸۹
 ۲۱۹۰
 ۲۱۹۱
 ۲۱۹۲
 ۲۱۹۳
 ۲۱۹۴
 ۲۱۹۵
 ۲۱۹۶
 ۲۱۹۷
 ۲۱۹۸
 ۲۱۹۹
 ۲۲۰۰
 ۲۲۰۱
 ۲۲۰۲

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ينقطع بترك الفواة في النفل في ركعة لان الفواة فرض دائم في النفل بركعة

عامة عن فنيقظ الامم بانقطاعه بمنزلة اداء الركعة من النجاسة

وقال بوضوئه بعد الفواة في ركعة ثابت بدليل محتمل

فلم ينعقد الى الامم واذا ترك في الشك فله فصد الفواة مقطوعة

بدليل يوجب العلم فنعقد الى الامم ولهذا قال في مسافر ترك الفواة

ان الامم الصلاة لا ينقطع وهو قول ابى يوسف لان الترك مسترد

محتمل للوجوب لا اتصال بينه الا فانه فلم يصل منفردا فصار هذا

الباب اصلاحي ضبط بيني عليه فروع بطول تعداده والله الموفق

باب بيان اسباب الشرايع

اعلم ان الامم والنهي على الافاسم التي ذكرناها فانها انما يراد بها

طلب الاصطام المشروعة واداءها وانما الخطاب للاداء ولهذا

ان هذا في قول
ان في قول غفر الله
الا فظان بين نفس عدم
ووجوب الاداء لا عند وجوب
نفس الوجوب بين الوجوب
بل عند وجوبه من الوجوب
وجوب الاداء عن هذا قال بعدم
ان الاصطام على المطلق بعد دخول
اول الوقت من صفة وسنذكر

الا حطام اسباب بقاء البها شرعية وضعت بتفسير اعلى العباد

وانما الوجوب بايجاب الدم لا انزاله اسباب في ذلك وانما وضعت

بتفسير اعلى العباد لما كان الاجاب غيبا فنسب الوجوب الى

الاسباب الموضوعية ونسب الوجوب جبر الا اختيار للعبد فيه

لم الخطاب بالامر والنهي للاداء بمنزلة البهيح به الثمن لم يظلم

بلا اداء ودلالة هذا الاصل اجماعهم على وجوب الصلوة على النائم في وقت

الصلوة والخطاب عنه موضوع ووجوب الصلوة على المجنون اذا

انقطع عنه ضوونه دون يوم وليلة وعلى النعم عليه كذلك والخطاب

عنها موضوع وكذلك المجنون اذا لم يستوف شهر رمضان كله

والاعما والنوم وان استغفره لا يمتثل بها الوجوب ولا خطاب

عليها بلا اجماع وقد قال ان في وجوب الزكوة على الصبي وهو

غير مخاطب وقد قالوا جميعا بوجوب العشر وصدقة الفطر عليه فعمل بهذا

الجملة ان الوجوب في صفات مضاف الى اسباب شرعية غير اخطاب وانا

يعرف السببية احكم اليه وتعلق به لان الاصل في اضافة الشيء الى

الشيء ان يكون حادثا به وكذلك اذا لازم فثبته بغيره دلالة مضاف

اليه واذا ثبت هذا الجملة قلنا وجوب الايمان بالله تعالى هو بوجوب

وصفات مضاف الى ايجابه في الحقيقة لكنه منسوب الى الحدث العالم

تفسير على العباد وقطعا في المعاندين وهذا سبب لازم الوجوب

لانا لانعني بهذا ان يكون سببا لصدقة النبي الله تعالى واما نفي انه سبب

لوجوب الايمان الذي هو فعل العبد ولا وجوب الايمان من هو اهل

ولا وجوب لمن هو اهل على ما جرى به سنة الآ والسبب لازم لان

الان المقتضوية وغيره ممن يلزمه الايمان به عالم بنفسه علم

ان خلق العالم اذا لا ان هو المقتضوية من خلق العالم
لان مقتضى خلقه عاقله من حيث هو لا يتلوا ولا يتلوا ولا يتلوا
بالخلق لا يتصور العباد والعباد لا يكون الا بدون
الامر والنهي والامر والنهي لا يكون الا بدون
الامر والنهي والامر والنهي لا يكون الا بدون
الامر والنهي والامر والنهي لا يكون الا بدون

سبب الايمان من غير الايمان
في الحال طاهر

لانه جعل علما عا وجوده ووصدا نبه وهكذا قلنا ان ايمان الصبي صحيح

وان لم يكن مخاطبا ولا ماحورا به لانه مشروع بنفسه وسبقا في صف

دائم لغيا مدام من هو مقتضوية وصحة الاداء بنيت على كون المودى

مشروعا بعد قيام سببه ممن هو من اهله لا على لزوم ادائه كقولهم

الموكل واما الصلوة فواجبة بايجاب الله تعالى ببلائه وسببها

في الظاهر في صفات الوفاء الذي ينسب اليه وما بين هذا وبين قول من

قال ان الزكاة يجب بايجابه وملكه لان سببه والفصل يجب بايجابه

والفصل هو سببه فرفق وليس سبب بعد والدليل عليها انها اضيف

الى الوفاء قال الله تعالى اثم الصلوة للوكل الشمس الا انه فالنسبة باللام

افرى وجوب الدلالة على تعلق بالوفاء وكذلك يقال صلوة انظر في

عنا ذلك اجماع الامة وبتكر بذكر الوفاء وبطلان قبل الوفاء اداؤه وبص

ان اول المظن من اضافة المصدر الى الفعل

صحت في هذه الحالة

202

لانه

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الوفاء باليمين
 وهو ان يمينه لا تكون الا على ما هو
 في اليمين من وجوب الوفاء بها
 والوجه الثالث في وجوب الوفاء باليمين
 وهو ان يمينه لا تكون الا على ما هو
 في اليمين من وجوب الوفاء بها

بعد هجوم الوفاء وان تأخر لزومها وقد تقدم ذكرنا لاحكام هذا
 القسم فيما يرجع الى الوفاء وسبب وجوب الزكوة ملك المال الذي هو
 نصيبه لانه في الشراء بضائع الى المال والفقير وينسب اليه بالاجماع ويجوز
 تجديده بعد وجود ما يقع به الغنا غير ان الغنا لا يقع على المال
 والى المال هو نائم ولا ينفاء الا بالزمان فافهم الحول وهو المنة
 الطاعة المستحقة المال مقام الغنا وصادر المال الواحد يتجدد النماء
 فيه بمنزلة المنة يتجدد بنفسه فتكثر الوجوب بتكرار الحول عما انه متكرر
 بتكرار المال في التقدير وسبب وجوب الصوم ايام رمضان قال الله
 فن شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصم في ايامه والوفاء متى
 جعل سبيها كان ظرفا صاميا للاداء والليل لا يصلح له فعل ان اليوم
 سببه بدلالة نسبة اليه وتعلقه به وتعلق الحكم بالشيء شرعا

هذه الصلاة وهو التوابع
 لانه ليس باهل اليك
 كان

دليل عما انه سببه هو الاصل في الباب وقد تكرر شكره وشكره
 فقبل صوم شهر رمضان وصح الاطباء بعد من المسافر وقد تأخر
 الخطاب به ولهذا وجب على صبي ببلدة في بعض النصارى او طافر
 ببلدة بعد ما ادركه ان كل يوم سبب لصومه بمنزلة كل وقت
 من اوقات الصلوة وقد مررت احكام هذا القسم ايضا سبب
 وجوب صدقة الفطر على كل مسلم غني راس لموانه بولائه ثبت
 ذكره بقوله النبي عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد ويقول
 ادوا عن غنونا وبيان ان كلمة عن لا تستلزم الشيء
 فيدل عما امر العبد من اقاما ان يكون سبييا ينشزه الحكم منه
 او محلا يجب الحق عليه فيوقد عنه ويطل الثاني للاستحالة
 الوجوب على العبد والطافر والفقر ففهم انه سبب ولذلك

ان يبدل به فتأخذ الفعل على الغنى والغنى لا يملكه

بضاعق الوجوب بضاعق الروس اما وقت الفطر فشرط
 من لا يفعل السبب الا بهذا الشرط والمناسبت الى الشرط مجازا
 او النسب كجمل الاستغفار فاما تضاعق الوجوب فلا كجمل
 الاستغفار وبيان قولنا ان الاضافة كجمل الاستغفار ظاهر
 لان الشرط يضاف الى الشرط مجازا فاما تضاعق الوجوب فلا كجمل
 الاستغفار لان الوجوب انما يكون بسبب او علة لا يكون بغير ذلك
 وهذا لا يتصور فيه الاستغفار وكذلك وصف الموانة بهرج الررس
 في كونه سببا و قد بينا معنى الموانة فيه في موضع وسبب وجوب
 الحج البيت لانه سبب اليه ولم ينكره قال الله ولله على الناس
 حج البيت واما الوقت فهو شرط الاداء بدلالة انه لا ينكره بغيره
 غير ان الاداء شرع منفردا منفسا على امكنة وازمنة يشتمل عليها

قوله في كونه سببا
 قوله في موضع وسبب وجوب
 قوله في قوله ولله على الناس
 قوله في قوله واما الوقت

حمله وقت الحج فلم يعم بغير الترتيب كما لا يعم السجود قبل الركوع
 فلذلك فلم يحز طواف الزبارة قبل يوم النحر والوقوف قبل يوم
 عرفه واما الاستطاعة بالمال فشرط لا سبب لما ذكرنا انه لا ينسب
 اليه ولا ينكره بغيره وبمع الاداء وانه من الفقير الا بهناتها عبادة
 بدنية فلا يصح المال سببا لها ولكنها عبادة هجرية وزبارة فطمان
 البيت سببا لها وسبب وجوب العشر الارض النامية كخفيف الحارثة
 لان العشر ينسب الى الارض وفي العشر معنى موانة الارض لانها اصل
 وفيه معنى العبادة لان الحارثة للسبب وصف وصار السبب بخبر
 وصفه مخجدا وان التقدير ولم يجر التجويل قبل الحارثة لان الحارثة
 لبعض السبب لوصف العبادة فلو صح التجويل لخلص معنى الموانة
 وكذلك سبب الحزاج الا ان النماء معبر عن الحزاج فغيره لا يخفى

قوله في قوله ولله على الناس
 قوله في قوله واما الوقت
 قوله في قوله في كونه سببا
 قوله في قوله في موضع وسبب وجوب

[illegible][illegible][illegible]

فقد البقاء المجدور بتعاطفها والبقاء احتلف بالنسبة
وطرفا اسباب شرعية موصوغة للملك والاضضاء والله الموفق

باب بيان اقسام السنة

اعلم ان سنة النبي عليه السلام جامعة للامر والنهي والخاص والعام
وسائر الافهام التي سبق ذكرها فطاعت السنة فرع للكتاب

في بيان تلك الاقسام باحاطا فلا يفيدنا وانما هذا الباب لبيان

وجوه الاتصال وما يتصل بها فيما يفارق الكتاب ويختص السنن

وذكر اربعة اقسام فسمي في كيفية الاتصال بنا من رسول الله

وفسّم في الانقطاع، وفسّم في بيان محل الجزاء الذي جعل محجّ فيه

وفسّم في بيان نفس الخبّ فاما الاضلال برسول الله فعل مراتب

انصال کا مل بلا شبہ و انصال فہم ضربی شبہ، صورت و انصال فہم

كتاب الشافعي في أصول الفقه
 بعضه بالخط وبعضه باليد
 في الجزء وغيره ما كان
 من الكتب
 في أصول الفقه وهو المؤلف
 في أصول الفقه وهو المؤلف
 في أصول الفقه وهو المؤلف
 في أصول الفقه وهو المؤلف

24

شبهه صون ومع اما المرتبة الاولى في المتواتر **هذا باب المتواتر**

الحكمة المتواتر الذي نقل بنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشبهه شيء صادر
 كاللعابن المسموع منه وذكر ان يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا
 يتوهم فواظهم على الكذب لكثرة اثم وعدا لثم ونبأين اما كنهم
 وبدوم هذا الحد فيكون اوله طائفة واوسطه طائفة
 وذكر مثل نفل الغوان والصلوات الخمس واعداد الركعات
 ومقادير الزكوات وما اشبه ذلك وهذا القسم يوجب علم
 النبئين **بجبر** كمنزل العيان علما ضروريا ومن الناس من ينكر
 العلم بطريق الخبر اصلا وهذا رجل سقيم لم يعرف نفسه ولا دينه
 ولادنياه ولا آله ولا اياه مثل من انكر العيان وقال قوم ان
 المتواتر يوجب علم طائفة لا تعين ومعنى الاصل تنبيه عندهم ما كجمل

هذا هو المتواتر الذي نقل بنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشبهه شيء صادر كاللعابن المسموع منه وذكر ان يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم فواظهم على الكذب لكثرة اثم وعدا لثم ونبأين اما كنهم وبدوم هذا الحد فيكون اوله طائفة واوسطه طائفة وذكر مثل نفل الغوان والصلوات الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوات وما اشبه ذلك وهذا القسم يوجب علم النبئين بجبر كمنزل العيان علما ضروريا ومن الناس من ينكر العلم بطريق الخبر اصلا وهذا رجل سقيم لم يعرف نفسه ولا دينه ولادنياه ولا آله ولا اياه مثل من انكر العيان وقال قوم ان المتواتر يوجب علم طائفة لا تعين ومعنى الاصل تنبيه عندهم ما كجمل

انما هو

لأنه

ان يتخالي الشك او يعزبه وهم قالوا لان المتواتر صادر جمعا بالا
 وجب ظلا وهو محتمل الاصحاء كجمل المتواتر واذكر طائفة المحسوس
 قصة زرادشت الكاهن واخبار اليهود صلب عيسى عليه السلام
 فهذا قول باطل نفوذ باله من النبوة وبعد الهدى بل المتواتر
 يوجب علم النبئين ضروريا لمنزلة العيان بالبصر والسمع بالاذن
 وضعا وخفيا اما الوضوح فانا نخذ المعرفة بايانا بالخبر مثل المعرفة
 باولادنا عيانا وبخبر المعرفة بافان مولودون فتا ناعن صفر
 مثل معرفتنا بمن اولادنا وبخبر المعرفة بجهة الكعبة خبرا مثل معرفتنا
 بجهة منازلنا سواء واما الخفي فان الخلف ظلف اعلا هجم
 متفاوت وطبائعه متباينة لا يطاد بغير امورهم الا مختلف
 فانبها وفي الاتفاق طان ذلك لداعي اليه وهو سماع او اخرا

انما هو لأنّه لو كان كذلك لكانت حادثة في كل زمان ومكان فلو كان كذلك لكانت حادثة في كل زمان ومكان فلو كان كذلك لكانت حادثة في كل زمان ومكان

هذا هو المتواتر الذي نقل بنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشبهه شيء صادر كاللعابن المسموع منه وذكر ان يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم فواظهم على الكذب لكثرة اثم وعدا لثم ونبأين اما كنهم وبدوم هذا الحد فيكون اوله طائفة واوسطه طائفة وذكر مثل نفل الغوان والصلوات الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوات وما اشبه ذلك وهذا القسم يوجب علم النبئين بجبر كمنزل العيان علما ضروريا ومن الناس من ينكر العلم بطريق الخبر اصلا وهذا رجل سقيم لم يعرف نفسه ولا دينه ولادنياه ولا آله ولا اياه مثل من انكر العيان وقال قوم ان المتواتر يوجب علم طائفة لا تعين ومعنى الاصل تنبيه عندهم ما كجمل

وبطل الاضراء لان ثبائين الاماكن ووجههم عن الاحصاء
 عدله بمقتضى الاضراء فتبين الوجه الآخر والظاهر انهم عاينوا
 المخالفات ما يقع لعدول من الشامل الى شامل صفة تامة لوضع وضعها
 باطنية فلما اطمان بظاهرة طار امر محتملا فاما ان يكون باطنية
 ظاهرة ولا يبرهن الشامل لا تخفيها فلا طائل من ادعاء قوم طبعوا العلم
 بغير العلم به عن غفلة عن الشامل ولو تامل صفة تامة لوضع
 الحق من الباطل فاما العلم بالمتواتر فاما يجب عن دليل اوجب
 علما بصرف التجربة لمعنى في الدليل لا يغفل عن الشامل وصحابة
 رسول الله طائفا فوما عدوا لا يهمل الا بحصى عدد هم ولا ينقص اماكنهم
 طلبة صحتهم وانفتحت كلهم بعبودتهم ففرقوا شرقا وغربا وهذا
 ينقطع الاضراء ولما انفتحت الحقائق بعد الزمان ولهذا اصدار

القرآن مجز الانهم عجزوا عن ذلك واستغفلوا ببدل الارواح فلما خبرهم
 في ثبائين البيان فاطمنا اصل الوضعية بغيرها بلا شبهة اذ لو كان
 فيه شبهة وضعها لما ضيق من كثرة الاعدا واخذلا اهل النفاق
 قال الله فيكم سماعون وذلك مثل سلامة كتاب الله عن
 المعارضة وعجز البشر عن ذلك اذ لو كان ذلك لما ضيق من كثرة
 المتعنتين فكذا مثله واما اخبار زرادشت فتجيب طر واما
 ما روي انه ادخل فوايم الفرس في بطن الفرس فاما روى انه فعل
 ذلك في خاصية الملك وصاحبه وذلك لانه الوضعية والاضراء الا ان
 ذلك الملك الملعون لما اراد منها ما نابع عن التزوير والاضراء
 فطمان العلم به لغفلة الشامل دون صحة الدليل وكذلك اخبار
 اليهود مرجعها الى الاحاد فانه طائفة نواسية نفوذوا عليه

الوضع من المواضع فالواضع في الاماكن ما يقع مع آفة فيه على شئ وضيقا
 ان تضع ما في قلبك من الاماكن عند وضعه
 ايضا في قلبه عند انفتحت عليه كما

فبين الغفلة مغلقة في الكهف وكذا روى انه وضع طمس في ثمار
 عاصده ولم يفرقه كما

واما المصلوب فلا يتأمل فيه عادة فهو نغمة هبانية وعما أنه الن
 عا واهد من اصحاب عيسى عليه السلام شبيهة كما فصل الله ٢ ولكن
 شبيهة لهم وذلك جازيلا سذرا جارا ومكرعا قوم متعنتين
 كلام الله ٢ عليهم بالآية لا يوا منون فطان محملا هو ان الرواة ١
 نعتت وعدان فبطلت هذه الوصوف بالمناظر فصار منكرا
 للمناظر ومخالفة كما فر بالآية العظيمة **باب المشهور من الاخبار**
 المشهور طان من الاحاد في الاصل لم انتشر فصار ينقل
 قوم لا يثبتون مواطبوهم عما الكذب وبهم القرن الثاني بعد
 الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم فاولئك قوم ثقافت اليه
 لا يثبتون فصار يشهد انهم يصدونهم بمنزلة المناظر حجة
 من حج الله ٢ حي قال الجصاص انه احد قسمي المناظر وقال عيسى
 بن ابيان

150
 ان المشهور من الاخبار بفضل جاحدا ولا يكفر مثل حديث
 المسح على الخفين وحديث الرجم وهو الصحيح عندنا لان المشهور
 بشهادة السلف صار حجة للعمل به كما المناظر فصح الزيادة به
 عما كتاب الله وهو نسخ عندنا وذلك مثل زيارتنا الرجم والمسح
 على الخفين والنبأ في صهام كقائه اليمين لكنه لما كان في الاصل
 من الاحاد ثبت به شبهة فيسقط به عما البغية ولم يثبت
 اعتبار في العمل فاعتبرناه في العلم لا نأبى الاجد وسكان رد المناظر
 وانما يشك فيه صاحب الوسواس ويخرج في رد المشهور لانه
 لا يمتاز عن المناظر الا بالاشتراك في العلم بالمناظر طان
 لصدوق في نفسه فصار يقينا والعلم بالمشهور يغفل عن ابتداء
 وسكون الى حال نفسي علم طمانينة والا اول علم البغية والله اعلم

وهذا اكثر من ان يحصى واشهر من ان يخفى وكذا ذكر اصحابه علموا بالآحاد
 وخصوا بها فذكر محمد بن هذا غير ضربة في كتاب الاسكن
 واختصرنا بهذا الجمل لوضوحها واستغناء واجمع الامة
 عما قبلوا اخبار الآحاد من الوطلاء والرسد والمضاربين وغيرهم
 ولان الخبر بصريحه بصفة الصدق والخبر كجمل الصدق والكذب
 وبالعادلة بعد اهلية الاخبار من ترجع الصدق بصريحه للعمل
 ويعتبر احتمال السهو والكذب لخطاه علم البهائم وهذا لان
 العمل صحيح من غير علم البهائم الا برى ان العمل بالقباس صحيح
 بغالب الراى وعمل احكام بالبيات صحيح بلا شبهة فكذلك
 هذا الخبر من العدل يفيد على بغالب الراى وذكر كافي للعمل
 وهذا ضرب علم منه اضطرار فكان دون علم السطانتين اما دعوى

علم البهائم به فباطل بلا شبهة لان العيان يرد من قبل ان نافذ
 بينا ان المشهور لا لا هو جيب علم البهائم فهذا اول وهذا آخر
 خبر الواحد محتمل لا محالة ولا يهين مع الاحتمال ومن انكر هذا فقد
 سخط نفسه واضل عقلا فاذا اجتمع الآحاد من ثورن صلات صفة
 الخبر ولزم الصدق باجماعهم وذكر وصف حادث مثل اجماع
 الامة اذا ازدحت الاداء سقطت الشبهة فاما الآحاد
 في اصطلاح الآفة فمن ذلك ما هو مشهور ومن ذلك ما هو دون
 لكنه توجب ضربا من العلم عما قلنا وفيه ضرب من العمل ايضا وهو
 عقد الغلب عليه اذ العقد فضل على العلم والمعرفة وليس من ضروراته
 وقال الله ٢٠ ومجدوا بها واستغنوا عن انفسهم وقال الله ٢١
 يعرفونه كما يعرفون ابناءهم فصموا ابائهم بالصدق كما يصح بالعمل

جواب عن قولهم ان المشهور صريح بالاحاد وفي كل واحد
 من قولهم ان العلم بالآحاد في اصطلاح الآفة كذا

جواب عن قولهم ان العلم بالآحاد في اصطلاح الآفة كذا
 لا يثبت بها العلم بالآحاد في اصطلاح الآفة كذا

فيستأنف من ذلك عند الغلب على ما يشهد به العلم

هذا هو المتن الذي هو في نسخة

بابين ولهذا جوزنا القول بالفتح قبل العمل وقبل التمكن من العمل
والله اعلم واذا ثبت ان خبر الواحد حجة فلما انه منفرد وهذا

باب تقسيم الراوي الذي جعل خبره حجة

وهو ضربان معروف ومجهول والمعروف نوعان من عرف بالفتوى
والقديم والاصنفاد ومن عرف بالرواية دون الفتوى والغنى
واما المجهول فقل وجوه اما ان يكون عنه الشك وبطلوا
بحديثه وبشهادته بيمين الكذب او سكنوا عن الطعن
فيه او يعارضونه بالطعن والرد او اختلف فيه ولم يظهر
حديثه بين السكون مضار فسم المجهول عاظمه او صوابا
المعروفون فالخلق الراشدون وعبد الله بن مسعود وعبد
الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل

هذا هو المتن الذي هو في نسخة

وابو موسى الاشعري وعابنه رضي الله عنهم وغيرهم ممن اشتهر بالفتوى
والنظر وصدقتهم حجة ان وافق الغياث او خالفه فان وافق

ثابت به وان خالفه نكر الغياث به وقال مالك فيما يحكى عنه بل الغياث
مقدم عليه لان الغياث حجة باجماع السلف وفي اتصال هذا

احديث شبيهه والجواب ان الخبر فتن باصله واما وضعت
الشبهة في نقله والراي محتمل باصله في كل وصف عما اخصوص فكان

الاختلاف في الراي اصلا وفي احديثه عارضا ولان الوصف في النقص
لما كثر والراي والنظر فيه كالسماع والغياث من عمل به والوصف

ساكت عن البيان والخبر بيان بنفسي فطان الخبر فوق
الوصف في الابانة والسماع فوق الراي في الاصابة ولهذا

فردنا خبر الواحد عما يخفى في القيد فلا يجوز التمسك معه وامارواه

الوافق للغياث من قوله عليه السلام الغوط ما دخل
فيما اذا اكل عسل او فقه ما على اليد ما افترق
ان في الغضب والحقائق الغياث من قوله
انما من فكل شئك فكل بعد الوضوء
والصلاة جيبا له

فيما باصله كان
فيما باصله كان
فيما باصله كان

الآلوة لم يقبل صدقته وصار مستكرا لا يعمل به عما خلا من الغيب

نیپ

يقول امرأة لا ندرى اصدفت ام كذبت احفظت ام نسيت قال
عيسى بن ابيان فيه انه اراد بالكتاب والسنة العناهل وقرده

غيره من الصمانيه ايضا وكذلك حديث بسرة بنت صفوان في
مسئله ذكر من هذا القيس والما جعل خبر العدل مجتمعا بشرائط الداء
وهذا باب بيان شرائط الروايات التي هي من صفات الروايات

وهي اربعة العقل والقبض والاطمئنان والعدل **اما العقل** فهو
شرط لان المراد بالكلام ما يسمي كلاما صورا ومعنى ومعنى الكلام هو
الآب بالتميز والعقل لانه وصف للبيان والابتنه البيان لمجرد الصوت
والحروف بلا معنى ولا يوجد معناه الآب بالعقل وكل موضوع من الحوادث
فبصورته ومعناه يكون فلذلك كان العقل شرطا لبصير الكلام موصوفا
واما القبض فانه شرط لان الكلام اذا صح خبرا فانه يحمل الصدق

والكذب والحجه هو الصدق فاما الكذب فباطل والكلام فيه حق
فصدر الصدق للتميز ليشهد حجة بمنزلة المعرفة والتميز لاصل الكلام
والصدق بالقبض يحصل **فاما العدالة** فانه شرط لان كلامنا
في خبر مجتمعا معصوم عن الكذب فلا يشهد صدق في ضرورة بل بالاسناد الى
والاحتمال وذلك بالعدالة وهو الاثر جار عن المظهورات وبنية ليشهدت
رجحان الصدق في خبره واما الاسلام فليس بشرط لثبوت الصدق
لان الكفر لا ينافي الصدق ولكن الكفر في هذا الباب يوجب شبهة يجب

بهاارة الجزلان الباب باب الدين والطائفة سماع لما يهدم الدين
الحق فيه مستحقان باب الدين فيثبت بالكفر انه زائد لا نقصان
حاله بمنزلة الاب فيما يشهد لولده وهذا لم يفعل شهادة
الطائفة على المسلم لما قلنا من العدو او لا نقطاع الولاية

ان في خبره لما ذكرنا ان الكفر لا ينافي
الصدق كما لا بد ان يشهد لولده
لا يثبت النقصان في شهادة الآ
انه يدخل فيه انه يوجب الشهادة
فكذلك الطائفة كذا

باب في تعريف الشرط وتقسيمها
 اما العقل فتعريفه بغيره بطريق مبتدأ به من حيث يتفق اليه درك الحواس
 فيبتدئ في المطلوب للقلب فيدرك القلب بئانه بتوفيق الله
 والاعرف في البشر الا بدلالة اختياره فيما تأتبه وبزوره ما
 في عقله في عاقبته وهو نوعان فاصلا بقرانه ما يدل على نقصه
 في ابتداء وجوده وهو عقل الصبي لان العقل يوجد زائدا ثم هو
 بحكم الله في قسمين متفاوت لا يدرك ثباته فعلق اصطام
 الشرع بادنى درجات كماله واعنداله وافهم البلوغ الذي
 هو دليل عليه مقامه تيسرا والمطلق من كل شئ يقع على كماله
 شرطنا لوجوب الحكم وفيما هي الحجة كمال العقل فقلنا ان خبر الصبي
 ليس بحجة لان الشرع لما لم يجعله ولما في امره نيه في امره لا يبرل

تعريف الشرط وتقسيمها

اما العقل فتعريفه بغيره بطريق مبتدأ به من حيث يتفق اليه درك الحواس
 فيبتدئ في المطلوب للقلب فيدرك القلب بئانه بتوفيق الله
 والاعرف في البشر الا بدلالة اختياره فيما تأتبه وبزوره ما
 في عقله في عاقبته وهو نوعان فاصلا بقرانه ما يدل على نقصه
 في ابتداء وجوده وهو عقل الصبي لان العقل يوجد زائدا ثم هو
 بحكم الله في قسمين متفاوت لا يدرك ثباته فعلق اصطام
 الشرع بادنى درجات كماله واعنداله وافهم البلوغ الذي
 هو دليل عليه مقامه تيسرا والمطلق من كل شئ يقع على كماله
 شرطنا لوجوب الحكم وفيما هي الحجة كمال العقل فقلنا ان خبر الصبي
 ليس بحجة لان الشرع لما لم يجعله ولما في امره نيه في امره لا يبرل

هذا هو العقل
 الذي هو العقل
 الذي هو العقل
 الذي هو العقل

هذا هو العقل
 الذي هو العقل
 الذي هو العقل
 الذي هو العقل

لان نقصان العقل بالعبث في حق
 نقصان العقل بالعبث في حق
 اسم العقل مطلقا

وكذلك المعنوي **واما الضبط** فان تفسيره سماع الكلام كما تحق
 سماعه لم يتم بمعناه الذي اراد به ثم حفظه ببذل المجهود لم يتم البناء
 عليه بل حفظه صدوره ومراقبته يذكرك على اساءة الظن بنفسه
 ال صين اذ انه وهو نوعان ضبط المشي بصيغته ومعناه لغة
 والنشأ وان يضم الى هذا الجملة ضبط معناه فقهيا وشريعا وهذا
 اكملها والمطلق من الضبط ابتداء في الكلام ولهذا لم يكن خبر من
 استندت عقله فلقه او مسامحة ومجازفة حجة لعدم القسم
 الا قول من الضبط وهذا قصر رواية من لم يعرف بالفقه عند معارضة
 من عرف بالفقه في باب في باب الترجيح وهو مذهبن في الترجيح
 ولا يلزم عليه ان نقل القرآن ممن لا ضبط له جعل حجة لان نقله
 في الاصل انما ثبت بمقوم هم ائمة الهدى وخير الورى وان نظم القرآن

هذا لان ضبط المشي
 معنى الصدق فيه
 ومع الالاء بوجه كماله

هذا لان نقل القرآن
 ممن لا ضبط له جعل حجة
 لان نقله في الاصل انما ثبت بمقوم هم ائمة الهدى وخير الورى وان نظم القرآن

معرفة بغيره اصطلاحاً على الخصوص مثل جواز الصلوة وحرمة الشك
 في غير ذلك من غير أن يفتقر إلى دليل عليه معناه

فاما الشرع فان المعنى اصطلاحاً والنظم غير لازم فيها ولان نفل القرآن ممن لا يقضي عليه

الصيغة بعونها انما يصح اذا بذل مجهوده واستخرج وسعته ولو
 فعل ذلك في السنة لصار ذلك حجة الآنة لما عدم ذلك عادة شرطنا
 كمال الضبط لتبهر حجة ومعنى قولنا ان يسمو صف سماع ان الرجل
 قد انتهى الى الجملد وقد مضى صدر من الطلام فترتبا يخفى على المتكلم
 هجومه ليعبد عليه ما سبق من كلامه فعل السامع الاحتياط
 في مثله لم قد يزدري السامع بنفسه فلا يراها اصلاً لتبليغ
 الشريعة فيقتصر في بعض ما لا يفتقر به فضل الله تعالى
 الى ان ينهت لاقامة الشريعة وقد قصر في بعض ما لم يفتقر
 شرطنا مراقبته

معرفة بغيره اصطلاحاً على الخصوص مثل جواز الصلوة وحرمة الشك
 في غير ذلك من غير أن يفتقر إلى دليل عليه معناه

فان المعنى اصطلاحاً والنظم غير لازم فيها ولان نفل القرآن ممن لا يقضي عليه

واما العدالة فان تفسيرها الاستقامة يقال طريق عدل الى الحق

وجانبة للشبكات وهي نوعان ايضا فاصروا طاملاً اما الفاصر فاقبيل

منه بظاهر الاسلام واعتدال العقل لان الاصل حال الاستقامة لكن
 هذا الاصل لا يفارق هو بغيره وبهذه عن الاستقامة وليس كذلك

الاستقامة صدق يدرك مداه لانها بتقدير العلم ومثبته متفاوت

فاعتبر في ذلك ما لا يوقى الى الحيز والمنشئ وتضييق حدود الشريعة

وهو مرجحان جهة الدين والعقل على طريق الحق والسنوة فقبل

من ارتكب كبيرة سقطت عدالته وصار حتماً بالكذب واذا اصر

على ما دون الكبيرة كان مثلاً في وقوع التهمة وصحة العدالة

فاما من انبلى بشئ من غير الجبابرة من غير اصرار فعدل طاملاً

العدالة وضره حجة واقامة الشريعة والمطلق من العدالة ينصرف

فان المعنى اصطلاحاً والنظم غير لازم فيها ولان نفل القرآن ممن لا يقضي عليه

ال اكمل الوجهين وهذا لم يجعل خبر الفاسق والمستور حجة وقال ان في
 لما لم يكن خبر المستور حجة فخر المجهول اولي والجواب ان خبر المجهول من
 المصدر الاول معتول عندنا على الشرط الذي قلنا بشهادة النبي عم
 عا ذلك القرن بالعدالة **واما الايمان والاسلام** فان
 تفسيره التصديق والافتقار بالله كما هو باسماؤه وصفاته وقبول
 احكامه وشرائعه وهو نفعان ظاهر ينشوه بين المسلمين و
 احكام الاسلام بغيره من الوالدين وثابت بالبيان بان يصفى
 الله كما هو الا ان هذا كمال يتغير شرط لان معرفته الخلق باوصافه
 على التفسير متفاوتة والمنا شرط الكمال بالاحدية فيه وهو ان
 التصديق والافتقار باقلنا اجمالا وان عجز عن بيانها ونفسه
 ولهذا قلنا ان الواجب بتوصيف المومنين فيقال اهو كذا فاذا

قال نعم فقد ظهر كمال اسلامه الا بدين ان النبي عليه السلام استوصى في
 يروي عنه عن ذكر الجمل دون التفسير وطان ذلك دابة عليه السلام
 والمطلق من هذا يعني على الطامل ايضا بذلك امرنا بالكتاب والسنة
 قال الله يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المومنان مهاجرات
 فامتنحنهن الله اعلم بايمانهن وطان النبي عليه السلام بمخفى الاعراب
 بعد دعوى الايمان الا ان يظهر امارته فيجب التسليم له كما قال عليه السلام
 اقرارا بنم الرجل بعنا والجماعة فاشهدوا له بالايمان وقال من صل
 صلاتنا واستقبل قبلتنا واطل ذبيحتنا فاشهدوا له بالايمان
 فاما من استوصى فجهل فليس بمؤمن كذلك قال محمد في الجامع
 الكبير في الصغرة بين ابوين مسلمين اذا لم يصف الاسلام حتى
 ادركت فلم يصف انها نبي من رزوها واذا ثبت هذا الجملة

ان جملتنا ذكرنا من شرائع الاسلام
 من الغنى والفضل والعدالة والاسلام
 كان

قال نعم فقد ظهر كمال اسلامه الا بدين ان النبي عليه السلام استوصى في
 يروي عنه عن ذكر الجمل دون التفسير وطان ذلك دابة عليه السلام
 والمطلق من هذا يعني على الطامل ايضا بذلك امرنا بالكتاب والسنة
 قال الله يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المومنان مهاجرات
 فامتنحنهن الله اعلم بايمانهن وطان النبي عليه السلام بمخفى الاعراب
 بعد دعوى الايمان الا ان يظهر امارته فيجب التسليم له كما قال عليه السلام
 اقرارا بنم الرجل بعنا والجماعة فاشهدوا له بالايمان وقال من صل
 صلاتنا واستقبل قبلتنا واطل ذبيحتنا فاشهدوا له بالايمان
 فاما من استوصى فجهل فليس بمؤمن كذلك قال محمد في الجامع
 الكبير في الصغرة بين ابوين مسلمين اذا لم يصف الاسلام حتى
 ادركت فلم يصف انها نبي من رزوها واذا ثبت هذا الجملة

كان الاعمى والمحدود في العتق والمرأة والعبد من اهل الرواية
وكان خبرهم حجة بخلاف الشهادات في صفوف الناس لانها
تقتصر الى الذين زاهدت بهم بالعمى والولادة طاملة متعديتة متقدم
بالبرق وتقتصر بالانوثى، وبحد العتق عما عرفت فاما هذا فليس
من باب الولاية لوجهين احدهما ان ما يلزمه السامع من خبر
المخبر بامور الدين فانما يلزمه بالتزام طاعة الله ورسوله كما يلزم
الناس في الفصل والعقار باسماء بالتزامه لا بالتزام الخصم والثاني
ان خبر المخبر في الدين يلزمه اولاً لم يتعدى الى غيره ولا يشترط
بمثله قيام العولانية بخلاف الشهادة في مجمل الحكم وقد ثبت
عن الصحابة روايته الحديث محمد انبلي بذهاب البصر وقبول
رواية النساء والعبد ورجوعهم الى قول عائشة وقبول

160

البنی علیہ السلام خبیر بن و سلمان وغیرهما من الصحابة رضی اللہ عنہم

باب — بیان قسم الانقطاع وهو نوعان فظا

وباطن اما الظاهر فالمرسل من الاخبار وذلک اربعة انواع

مارسلة الصبياني والثاني مارسلة القرن الثاني والثالث ما

ارسله العدل في كل عصر والديار ما ارسل من وجه وانصل

من وكتبه **فاما** القسم الاول فمبني بالاجماع وتفسير ذكر ان

من الصالحين من طان من الفتيان فلت صحبه هو النبي

فطان يروي عن غيره من الصحابة فاذا اطلق الرواية فقال

قال رسول الله طان ذلكم من مقبولا وان اصطلح الارسلان من
 الاله وان عبد الفخر

ثبت صحبته لم يحمل حديثه إلا عاصم بن نفيع إلا أن يقهر بالرواية

عن غيره **واما** ارسال القرن الثاني والثالث فمجه عندنا وهو

المسجل من الاضياء وما نقله عن رسول الله
من غير ذكر من صحبه كذا الاسرار

الثالث ما
ان جاءه قال رسول الله كذا

این را بنویسید و بعد از آن که از آن گذشت

نفسوا

فوف السند كذلك ذكره عيسى ابن ابان وقال ان في لا يفي المرسل
الا ان يثبت انما من طريق كذا قال وهذا قبلت مراسيل سعيد
بن المسيب لان وجودها ما ساند وصلى اصحاب مالك بن انس
عنه ان كان يفي المراسيل ويعمل بها مثل قولنا اصبح الخائف
بان الجهل بالراوى جعل بصحة التي بها نصهر وانه لكان نقول
لا باس بالارسال اسند لا يعمل الصحابة والمؤمن المعقول اما عمل
الصحابة فان ابا هريرة لما روى ان النبي عليه السلام قال من اصبح
جنباً فلا صوم له فردت عليه عائشة رضي الله عنها قال سمعت من
الفضل بن عباس قد دل ذلك عما انه كان معروفا عندهم ولما روى
ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام قال لا ربحا الا بالنسبة
فغورض في ذلك ببروا النقد قال سمعت من اسامة بن زيد روى

وهو فزع في الذهب بالذهب
الحديث

وقال البراء بن عازب ما طر ما خدته سمعناه من رسول الله
وانما صدقنا عند لئلا لا نكذب واما المعنى فان طامنا في ارسال
من لو اسند عن غيره فيسئ اسناده ولا يظن به الكذب عليه
فلان لا يظن به الكذب عما رسول الله اول والمعنا ومن الامر
ان العدل اذا وضع له الطريق واسنان له الاسناد طوى الامر
وعزم عليه فقال رسول الله واذا لم ينضم له الامر شبه ال من
سمعه ليحمله ما حمله فمدا اصحاب ظاهر الحديث فردوا فوى
الامر بين وفيه يعطى كثير من السنن الا انا اخرناه مع هذا
عن المشهور لان هذا ضرب من ثبوت المراسيل بالاجتهاد
فلم يحز النسخ بمثل خلاق المتواتر والمشهور فاما قوله ان الجلالة
شأن شروطا كجى فعله لان الذي ارسل اذا كان ثقة يفي اسناده

ولم ينههم بالغفلة عن حال من سكنت عن ذكره واما علينا
 فنقليد من عرفنا عدالتهم لا معرفة ما بالهم الا ببر انه اذا اثبت
 عليه من اسند اليه خيرا ولم يعرفه بما يفوق لنا العلم به صحت روايته
 فكذلك هذا واما ارسال من دون هو كما فقد اختلف فيه قال
 بعض منا نجنا بفيل ارسال كل عدل وقال بعضهم لا يقبل اما وجه القول
 الاول فما ذكرنا واما الثاني فلان التزام زمان ضيق فلا بد
 من البيان الا ان يروى التفات مرسله كما رووا مسند
 فبقيل مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله واما الفصل الاخير
 فقدره بعض اهل الحديث الاتصال بالانقطاع وعاملهم على
 ان الانقطاع يجعل عنوا بالاتصال من وجه له **واما الانقطاع**
الباطن فنوعان انقطاع بالمعارضه وانقطاع لنقصان

هذا من هذا
 انهم من هذا
 انهم من هذا

هذا من هذا
 انهم من هذا
 انهم من هذا

هذا من هذا
 انهم من هذا
 انهم من هذا

مضور في النافذ اما الاول فاما يظهر بالعرض على الاصول فاذا
 خالف شيئا من ذلك طان مردودا منقطعا وذلك اربعة اوجه ايضا
 الاول ما خالف الكتاب والثاني ما خالف السنة المعروفة
 والثالث ما شذ من الحديث فيما اشهر من الحوادث
 وعمه به البلوى فورد مخالف الجماعة والرابع ان يعرض عنه الامة
 من اصحاب النبي عليه السلام اما الاول فلان الكتاب ثابت بالمتغير
 فلا ينكر بالونه شبهة وبسوى ذلك الخاص والعام والنص الظاهر
 حتى ان العام من الكتاب لا يخص بغير الواحد عندنا ضلالتنا في
 ولا يراه على الكتاب بغير الواحد عندنا ولا ينكر الظاهر من الكتاب
 ولا ينسخ بغير الواحد وان طان نقصا لان المتن اصل والمعنى فرع
 والتمس من الكتاب فوق المتن من السنة لثبوته بنونا لا شبهة

هذا من هذا
 انهم من هذا
 انهم من هذا

هذا من هذا
 انهم من هذا
 انهم من هذا

فيه فوجير الترجيح به قبل المصبر الى المعنى ^{وقال النبي عليه السلام} بكثر لكم
 الاطاديت من بعدكم فاذا رول لكم صديت عني فاعرضوه عا كتاب
 الله ^{في} وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالفه فردوه فلذلك يقول
 لا يقبل ضرب الواهد في شخ الكتاب ويقبل فيما ليس في كتاب الله
 عا وجه لا ينسخ ومن رد اجبار الاحاد فقد ابطال الحجة ووض
 في العمل بالشيء وهو العباس او استغنى بآمال الذي ليس بحجة
 ومن عمل بالاحاد عا مخالفه الكتاب وشخ فقد ابطال البغبر
 والاول فتح باب الجمل والاحاد والثاني فتح باب البدع
 واما سوا السبل فيما قاله اصحابنا في تنزيل طراد ليل منزلة
 ومثال هذا صديت من الذكر انه يخالف الكتاب لان الله ^{مدرج}
 المنظرين بالاسنجا بقوله رجال يحبون ان ينظر قواو المستنحي

في نسخ النسخة من نسخة
 في نسخة النسخة من نسخة
 في نسخة النسخة من نسخة

بحس ذكره وهو بمنزلة البول عند من جعله حدنا ومنزل صديت
 فاطمة بنت فبس الذي رو بنان النسخة انه يخالف الكتاب وهو
 قولنا كنو حق من صديت كنتم ومعناه وانفقوا عليهن
 من وجهكم وقد قلنا ان الظاهر من الكتاب اخذ من خضع
 الاحاد وكذلك مما خالف الكتاب من السنن ايضا صديت
 العفنا باننا هددوا اليهم لان الله ^{قال} واستشهدوا شهودهم
 من رجالكم ثم فتر ذلك بنوعين لرجلهم بقوله من رجالكم وبقوله
 فزجل وامر اثنان ومن هذا انما يذكر لفضر احكم عليه بطريق الاستئصال
 والوقوف ولانه قال وادني ان لا يبرنا بعا ولا مزبد عا الاول ولانه
 استقل الى غير المهور وهو شهادة النساء فلو كان اثنا هدد
 واليهم حجة الحان مفدا عا غير المهور وطان ذلك بيان عا
 الاستقصاء

وهو ما رو ابن عباس ان رسول الله فظن بان هدد هذين الطالب
 ان لا يجزى الا اوله ان لا يفتا كخضع
 فائق لا يحضر مجالس الخطام للشهادة عادة لانهن
 امرن بالقرار في البيوت كمن

[illegible]

وذلك جديث طان زباني لان استعمال الرجال والاعراض عن النقل
لان رخص دليله لا شبهه فيه وفي الرجال شبهه فلا يجزى العود على
غيره ميانه وذلك مثل الطلاق بالرجال والعنف بالنساء ان الصمايه
ما دون ما بين ابني الطلاق مخصوص بالرجال كما هو
اضلغوا ولم يهرصوا اليه وكذلك اضلغوا في زكوة البهي ولم
يهرصوا

سان جزاء مستور وجزا فاسق وجزا حرام

هذا هو الراجح في الاستقراء
منه ان الجزاء المستور هو الذي لا يطلع عليه
والجزا الفاسق هو الذي يطلع عليه من اهل العلم
والجزا الحرام هو الذي لا يطلع عليه من احد

القول باستقواء احوال البناء في جزا كيدنا كذا الزكوة فهذا النقط
باطن معنوي اعرض عنه الخضم ومنك نظام الانقطاع كما هو حاد واما ان
القسم الآتي فانواع الربوع جزا المستور وجزا الفاسق وجزا المعنوي والبقى
العائل والمغفل والمساهل وجزا صاب الهوى اما جزا المستور فقد قال
في كتاب طائفت ان مثل الفاسق فيما يجزع عن نجاسة الما في رواية
الحسن هو مثل العدل وهذه الرواية بناء على العضا بنظام العدالة
والصحيح ما صلاه محمد ان المستور طائفا سقى لا يكون خبره حجة
حتى يظهر عدالة وهذا بلا خلاف في باب احديث اصبا ظا الان الصد
الاول عام فلنا في المجهول واما جزا الفاسق فليس بحجة في الدين
اصلا لرجحان كذبه عما صدق في محمد في الفاسق اذا اضرب على اوجه
ان التام حكم رايه فيه لان ذلك امر خاص لا يستقيم طلبه وتلقبه
في رواية الى دينه اضبطا

هذا هو الراجح في الاستقراء
منه ان الجزاء المستور هو الذي لا يطلع عليه
والجزا الفاسق هو الذي يطلع عليه من اهل العلم
والجزا الحرام هو الذي لا يطلع عليه من احد

هذا هو الراجح في الاستقراء
منه ان الجزاء المستور هو الذي لا يطلع عليه
والجزا الفاسق هو الذي يطلع عليه من اهل العلم
والجزا الحرام هو الذي لا يطلع عليه من احد

من

من جهة العدل في فوجيب الحق في خبره فاما مصفا فلا ضرورة في المصير
الرواية وفي العدل كثره وبهم غشيت الا ان الضرورة في صل الطعام
والشراب غير لازمة لان العمل بالاصل وهو ان الماطهر في الاصل فلم يجعل
الفاسق هدر اخلان جزا الفاسق في الهدايا والوطايات ونحوها
لان الضرورة في الامم وفيه وجه لذكره في محل الجزان شاء اوقات
البعث والمعنوي فقد ذكر محمد في كذب طائفت بعد ذكر
العدل والفاسق والطاهر وكذلك الصبي والمعنوي اذا عفا ما
يقولان وقال بعضهم هما مثل العدل المسلم البالغ والصحيح التما
مثل الطاهر لا يفهم الحجة بخبرها ولا يفوض امر الدين اليها لما قلنا
ان خبرها لا يصح ملزما بحال لان الولاية المنعوبة فرع للولاية العامة

من جهة العدل في فوجيب الحق في خبره فاما مصفا فلا ضرورة في المصير
الرواية وفي العدل كثره وبهم غشيت الا ان الضرورة في صل الطعام
والشراب غير لازمة لان العمل بالاصل وهو ان الماطهر في الاصل فلم يجعل
الفاسق هدر اخلان جزا الفاسق في الهدايا والوطايات ونحوها
لان الضرورة في الامم وفيه وجه لذكره في محل الجزان شاء اوقات
البعث والمعنوي فقد ذكر محمد في كذب طائفت بعد ذكر
العدل والفاسق والطاهر وكذلك الصبي والمعنوي اذا عفا ما
يقولان وقال بعضهم هما مثل العدل المسلم البالغ والصحيح التما
مثل الطاهر لا يفهم الحجة بخبرها ولا يفوض امر الدين اليها لما قلنا
ان خبرها لا يصح ملزما بحال لان الولاية المنعوبة فرع للولاية العامة

هذا هو الراجح في الاستقراء
منه ان الجزاء المستور هو الذي لا يطلع عليه
والجزا الفاسق هو الذي يطلع عليه من اهل العلم
والجزا الحرام هو الذي لا يطلع عليه من احد

هذا هو المتن الذي في نسخة ابن خلدون

وليس لها ولاية ملزمة في صحتها وانما هي مجوزة فكيف ثبتت
شعيرة ملزمة وانما قلنا انما مستقرية ملزمة لان ما يخرج عنه الصبي
من امور الدين لا يلزمه لانه غير مخاطب فيه غير مفسود بخبره فيصير
من باب الالتزام بخبره خبر الطاهر بخلاف العبد لما قلنا والمعنوه مثل
الصبي نقل عما ذكر محمد في غير موضعه في المبسوط الا يرى ان الصحابة تحملوا
في صغرهم ونقلوا وكبرهم وقال محمد في الطاهر خبر نبي الله انه لا يعمل
بخبره وينبض فان بنعم وارق اما فهو اصب الى وفي القاسق صيل
الا صبا اصلا ويجوز ان كذلك في رواية الحديث فيما يستحب من الاصل
صحت قال يرفق اما اصبا ط فان بنعم ولم يرفق اما اجازت صلوة ان يعمل
وكذلك رواية الصبي فيه يجب ان يكون مثل رواية الطاهر دون القاسق فيعمل
المسلم الا يرى ان القاسق شاهد عندنا بخلاف الصبي والطاهر غير

فان قلت ان اهل غياطة لا يفتون في الصلاة
غير عبد الله بن عمر وهو كان يوشك صبا قلت
فردوا انهم يفتون بخبر نبي الله صلى الله عليه وسلم
عائدا جازعا كان

النجاشي في كتابه
صحة الخبر

سأله

شاهد على المسلم اصلا فصار الصبي المسلم والطاهر البالغ في امر الدين
عالم السواء والقاسق فوفهما حتى انا نقول وفيه نبي الله اما اذا وفت
في قلبه انه صادق بنعم من ارافه الماء فان اراق الماء فهو اصوص
لكن لا يعمل لان لا يعمل رواية هؤلاء الثلاثة الحديث لان لم يعمل
لكن بنعم فاما في خبر الطاهر افا وفت في قلبه السام صدف نبي الله اما
في نوضا به ولم بنعم فان ارافه بنعم بنوا فضل وكذلك الصبي والمعنوه
لان الذي في هذا العطف في كتاب الحسن الطاهر وفي رواية الحديث
يجب ان يكون كذلك في حكم الاصل اذ خاصة فاما المقتل الشديد
الفعله فمثل الصبي والمعنوه فاما انه الفعلة فليس بنبي ولا يخلو
عامته البشر عن ضرب غفلة اذا طان عامه فان التيقظ واما المسلم
فالما نعتي به الجازي الذي لا يبال من السهو والخطا والتزوير وهذا
مثل المقتل اذا اعاد ذلك فقد يكون العادة الزم من الخلق فاما

لان لا يعمل رواية هؤلاء الثلاثة الحديث لان لم يعمل

المسلم والطاهر كان

الخطا من فمقتل

عنه لا يرد رواية بنعم الفعلة اذا كان غائبا عن

فليس يكون الساهل مثل المقتل

وهو الذي جعل الجبر فيه جبر، وذلك في خمسة أنواع ما يخلص صفاته من شرائع مما ليس بعقوبة والثاني ما هو عقوبة من صفات التام من صفوف العباد ما فيه الزام محض والرابع من صفوف العباد ما ليس فيه الزام والخامس من صفوف العباد ما فيه الزام من وجه دون وجه **فاما** الاول فنقول عامة شرائع العبادات وما سلكها

فاما صاحب الهوى فان اصحابنا عملوا بشهادتهم الا اخطأ بيته ان صاحب الهوى وقع فيه لثقة وذلك بصدقه عن الكذب فلم يصح شبهة وثمة الا من ندين بتصديق المدعى اذا طعن بنقله فيهم بالباطل والنزور مثل اخطأ بيته ولذلك من قال بالا الهام انه حجة يجب ان لا يجوز شهادته ايضا واما في باب السنن فان المذهب المختار

عندنا ان لا نقبل رواية من انقل الهوى والبدعة ودعا الناس اليه عما هذا اجماع الفقهاء واخذت كلام لان المحاجة والدعوة الى الهوى سبب دعاء الى النفاق فلا يوافقنا على حديث رسول الله وليس كذلك الشهادتين في صفوف الناس لان ذلك لا يدعو الى النزول به في ذلك الباب فلم يرد شهادته فاذا صرح هذا طعن صاحب الهوى بمنزلة الفاسق في باب السنن والاعاديت **باب بيان محل الجبر**

وهو الذي جعل الجبر فيه جبر، وذلك في خمسة أنواع ما يخلص صفاته من شرائع مما ليس بعقوبة والثاني ما هو عقوبة من صفات التام من صفوف العباد ما فيه الزام محض والرابع من صفوف العباد ما ليس فيه الزام والخامس من صفوف العباد ما فيه الزام من وجه دون وجه **فاما** الاول فنقول عامة شرائع العبادات وما سلكها

ان خبر الواحد كاف

وهو الذي جعل الجبر فيه جبر، وذلك في خمسة أنواع ما يخلص صفاته من شرائع مما ليس بعقوبة والثاني ما هو عقوبة من صفات التام من صفوف العباد ما فيه الزام محض والرابع من صفوف العباد ما ليس فيه الزام والخامس من صفوف العباد ما فيه الزام من وجه دون وجه **فاما** الاول فنقول عامة شرائع العبادات وما سلكها

وهو الذي جعل الجبر فيه جبر، وذلك في خمسة أنواع ما يخلص صفاته من شرائع مما ليس بعقوبة والثاني ما هو عقوبة من صفات التام من صفوف العباد ما فيه الزام محض والرابع من صفوف العباد ما ليس فيه الزام والخامس من صفوف العباد ما فيه الزام من وجه دون وجه **فاما** الاول فنقول عامة شرائع العبادات وما سلكها

من صفوف العباد ما فيه الزام محض والرابع من صفوف العباد ما ليس فيه الزام والخامس من صفوف العباد ما فيه الزام من وجه دون وجه **فاما** الاول فنقول عامة شرائع العبادات وما سلكها

وهو الذي جعل الجبر فيه جبر، وذلك في خمسة أنواع ما يخلص صفاته من شرائع مما ليس بعقوبة والثاني ما هو عقوبة من صفات التام من صفوف العباد ما فيه الزام محض والرابع من صفوف العباد ما ليس فيه الزام والخامس من صفوف العباد ما فيه الزام من وجه دون وجه **فاما** الاول فنقول عامة شرائع العبادات وما سلكها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

اشباهه به كما لم يكن بالقياس فاما البيئته انما صارت حجة بانقصر الذل
لا شبهة فيه قال الله فاستشهدوا عليهن اربعة منكم الا يرى
ان ابا صيفي لو انه لم يوجر احد في اللواط بالقياس والابا بنجر الغريب
من الآحاد **واما** القسم الثالث فلا يشتب الا بلفظ الشهادة
والعقد عند الامكان وفيما هم الاهلية بالولاية مع سائر شرائط
الاخبار لما فيها من محض الالتزام وتوكيد اهلها لما يخاف فيها من وجوب
التزوير والتلبس صيانة للحقوق المعصومة وذلك كما يطول ذكره
والشهادة بجلال الفطر من هذا القسم **واما** القسم الرابع فثبت
باجتناب الآحاد بشرط التميز دون العدالة وذلك مثل الوطالات والمضاربات
والرسالات والهدايا والاذن في الجارات واما شبه ذلك فقبل
فيما خبر البقي والظاهر وهذا قلنا في القاسق اذا اقر رجلا ان فلانا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

وكله

والسلام والصلوة والسلام
والسلام والصلوة والسلام

وكله كذلك فوقي قلبه صدقته صلى الله عليه وسلم وذكر لو لم يكن احد منكم
الضرون الراعية الى سقوط شرط العدالة والنال ان اجر غير ملزم فلم
يشترط شرط الالتزام بخلاف امور الدين مثل طهارة الماء ونحوها
الاصل لم يقبل شهادة الواحد بالبرصاء في النكاح وفي ملكه المهرين
وبالحكمة لما فيه من التزام من العباد ولهذا لم يقبل خبر الواحد العدل
في موضع المنازعة لما جئنا الى الالتزام وقبلنا في موضع المسألة وما
ذلك في محمد سابل اضر في كتابه في مثل خبر الواحد
ان فلانا كان عقيب مني هذا العبد فاضنه عنه لم يقبل ولو قال
ثابته عا قبل خبره ولهذا قبلنا خبرنا سق في اثبات

الاذن للعبد ولهذا قبلنا خبر المخبر في اثبات الرضاع الطاري
على النكاح او الموت او الطلاق اذا اراد الزوج ان ينكح اخصها في الرضاع الطاري
طالب دليلا على ما في نفسه او النكاح وهو
افضل فقلنا خبر المخبر يجوز الاستدلال به

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

وارادت المرأة فله زوج لولا اننا يجوز غير ملزم واستلذه اكثر من ان يحكى
 والشهادة بطلان رمضان من القسم الرابع **واما** الخامس قتل
 عزلة الوكيل وجر الماذون ووفوع العلم بغير الشك والمضاربة
 وجوب الشرايع على المسلم الذي لم يهاجر ووفوع العلم للبيكر
 البالغة بانظر ولها اذا سكنت فن هذا طلاق المبلغة
 وكيل او رسولا من اليه الا بلاغ لم يشترط فيه العدالة لانه قائم مقام
 غيره واذا اضره فصولي بغيره من با فان ابا صنفه لانه قال
 لا يقبل فيه الا بغير الواهر العدل وفي الاشئب كذلك عند بعضهم وقال
 بعضهم لا يشترط العدالة في المثني ونظرا الكتاب في المثني محتمل
 فانه قال محمد بن رجل واحد عدل او رجلان ولم يشترط العدالة
 فيها نقلا ويحمل لشرط الشرائط الشرائط الا لعدول عند ابي حنيفة

او العدة

او العدة مع سائر الشرائط غير العدالة فلا يقبل خبر العبد والصبي
 والمرأة فاما عندهما فان الطل سواء لانه من باب المعاملة
 ولكن ابا صنفه لانه قال انه من جنس الحقوق اللازمة لانه يلزم
 حكما بالعدل والحق يلزم فيه العوض من لزوم عقدا وفساد
 عمل ومن وجهه يشبه سائر المعاملات لان الذي يفسد ينصرف
 في حقه كما ينصرف في حقه بالاطلاق فشرطنا فيه العدة او العدالة
 لكونا بين المنزلتين بخلاف المخ اذا طان رسولنا فلنا وفي شرط
 المثني من غير عدالة عما قاله بعض مشايخنا فابن توكيد الحق
 وللعدة اثر في التوكيد بلا اشتراط والشركية من القسم الرابع
 عند ابي حنيفة والى يوسف وقال هو من جنس القسم الثالث

باب بيان القسم الرابع من اقسام السنة وهو الخبر

وهو ان محمدا يقول ان الشريعة في معنى الشهادة لان ولان
 القاضي يبنى على ظهور العدالة وهو بالشركية فيشرط فيه
 العدة واما يقولان ان الشريعة ليس في معنى الشهادة
 ولهذا لا يشترط فيه نطق الشهادة

من هذا الوجه انما
 من هذا الوجه انما
 من هذا الوجه انما

من هذا الوجه انما
 من هذا الوجه انما
 من هذا الوجه انما

من هذا الوجه انما
 من هذا الوجه انما
 من هذا الوجه انما

هذا الباب قسمان قسم يرجع الى نفس الجذر وقسم يرجع
 الى معناه فاما نفس الجذر فله طرفان طرف السماع وطرف المبتلة
 وطرف واحد من اعلى قسمين عزيم ورضية اما الطرف الذي هو
 طرف السماع فان العزيم في ذلك ما يكون من جنس الاسماع
 الذي لا يشبهه فيه والرضية ما ليس فيه اسماء اما الاسماع
 الذي هو عزيم فاربعة اقسام قسمان في كتابه العزيم
 واحد احق من صاحبه وقسمان آخران خلفان القسمين
 الاولين وهما من باب العزيم ايضا لكن على سبيل الخلاف
 وفصار لما شبع بالرضية اما القسم الاولان فما يفروقه عليك
 من كتاب او حفظا وانت تسمعه وما يقرأ عليك من حفظ او كتاب
 وهو يسمى فنقول له اهو كما قرأت عليك فنقول نعم فقال عامة اهل

الحديث ان القسم الاول اعلى المنزلين الا بقرى الخاطريه الرسول ع
 وهو المطلق من الحديث الخافيه وقال ابو حنيفة ان ذلك طان
 احق من رسول الله لان طان ما مو ناعن المسته وماطان بكنت
 وطلا منا فحين يجرى عليه استه ويقر من المكتوب دون المحفوظ
 وهما الخافيه سواء لان اللغة لا يفصل بين بيان المتكلم بنفسه
 وبين ان يقرأ عليه فيقول نعم الا بقرى انما سواء في اوا
 الشكوة وهذا لان نعم طلم وصنعت الاعادة اختصارا على ما مر
 والمختصر لغة مثل المشبه سواء وما قلناه اصولا ان رعاية الطالب
 استعادة وطبيع فلا يوافق من على الذي يقرأ الغلط ويوافق
 على الطالب في مثل فانت على فرائك استعادة اعماد امثل على قراءة
 وانما يبق افعال الفعلة منه عن بعض ما قرأت عليه وهذا اهلون

بينه لا فرق بين ان يقرأ من عليه الحق ذكره
 او يقرأه عليه وبين ان يقرأ عليه
 ثم يقرأه على غيره جميع ما قرأه
 عليه فنقول نعم وظل واحد
 الطريق كجواز الاستعادة
 وباب الاستعادة اضعف
 من باب الجذر كان

في نسخة بخط ابن خلدون

اجازي ويجوز ان يقول اخبرني او حدثني والاول ان يقول اجازي
 ويجوز اخبرني لان ذكر دون المثانة واذا لم يعلم ما فيه بطلت
 الاجازة عند ابن صنفه ومحمد بنهما الله وصح في قياس قول ابى يوسف
 واصل ذلك في كتاب الغاضي الى القاضي والرسائل ان علم ما فيه شرط
 لصحة الاستشهاد عند ما خلا ابى يوسف واما يجوز ذلك ابو يوسف
 فما كان من باب السرار في الغفاري لم يجوز في الصلوك وكذلك
 المناولة هو الاجازة مثل الاجازة المفردة سواء فحمل ان الاجازة في
 هذا الباب وكحمل الجواز بالضرورة واما يجوز عنده اذا ائتمن الربا في لم
 والنقصان والاصول قول ابن صنفه ومحمد وان يكون قول ابى يوسف
 مثل ايضا لان السنة اصل الدين واسرها عظيم وخطرها جسيم
 وفي نصيحه الاجازة من غير علم ومعرفة رفيع للابن خلدون وحسب لباب

في نسخة بخط ابن خلدون
 في نسخة بخط ابن خلدون
 في نسخة بخط ابن خلدون

لم يجوز ان يكون
 الحديث في قوله عليه
 السلام في قوله عليه

اذ في نسخة بخط ابن خلدون
 في نسخة بخط ابن خلدون

في نسخة بخط ابن خلدون

المجاهد وقع لباب التفسير والبدعة واما ذلك فظهر سماع البصري
 الذي ليس من اهل النحل وذلك امر ينكر به لا طريق مفهوم به احب
 فكذلك ههنا وكذلك من جلس مجلس السماع وهو يشغل عنه بنظره
 غير الذي يقرأ او يخط بعلم او يعرف عنه بل هو ولعب او يفتل عنه
 بنوم وكسل فلا ضبط له ولا امانة ونجاف عليه ان يحرم خطه والعهود
 ولا مفهوم احب عنه ولا ينقل الاسناد بخبره الا ما يقع عن ضرورة
 فانه عند وصاحبه معذور واذا صح السماع وجب الاحتياط في وقت
 الاداء وذلك نوعان ايضا تام وما رونه عند المقابلة به فالاول
 عن غير مطلق والناس رضى انقلب عن غير اما الاول فالحفظ من
 غير واسطة الخط وهذا فضل خص به رسول الله بقوة نور القلب
 استغنى عن الخط وكان الاكثرون من قبل لم صار الكفاية

هذا هو الكتاب المسمى بكتاب
الخط في الخط

في الكتاب والمحدث صيانة للعلم لفقد العصور عن النسخ وهذا
باب في الكتاب والخط وهذا الفصل بما سبق

ذكره في باب القبط وهو نوعان ما يكون مذكرا وهو الاصل
الذي انقلب عنده وما كان اما لا يغير تذكره اما الذي يكون
تذكره فهو حجة سواء كان خطا او خطا رجل موقوف او مجهول

المقصود هو الذكر والاحراز عن النسخ بما غير ممكن واما طان دوام
الحفظ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تنسى الا ما شاء الله
واما اذا طان الخط اما لا يذكر شيئا فان ابا حنيفة رحمه الله كان
يقول لا يحل الرواية بعينه بحال لان الخط للقلب بمنزلة المرأة
للعين والمرأة اذا لم تفد للعين در طان عند ما ف الخط اذا لم ي
يغير للقلب فكل طان هدرًا واما يدر الخط في ثلثة فصول فيما كان

موقوف على الخط او خط رجل
الحادث ولا يعلم ان في
الوقت كونه وحياته
مستكنة انه لم يغير
اي بالخط المسمى

بجد القاضي في دبعانه بما لا يذكر وما يكون في السنن والاصاديق
وما يكون في الصلوك وروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة

انه لم يجل به في ذلك ولا روى عن ابي يوسف انه يجل في ديوان القاضي

وسماع الاصاديق دون الصلوك وروى ابن كرم عن محمد بن يعقوب بالخط

في الكل والغزبية في هذا ما قال ابو حنيفة رحمه الله وهذا قلت روايته والزم

فيما قاله افاضت الحكاية للحفظ عنده وبلا حفظ رخصة والغزبية نوع خاص

والرخصة انواع ما يكون خطه موثقا به بين الاجماليين بدلا وكذلك فيما

يوجد بخط معروف لرجل موثق بين وما يكون بخط موقوف غير

موثق بين وما يكون بخط مجهول وذكر طان ثلثة انواع في الحديث

والصلوك وديوان القاضي اما ابو يوسف فقد عمل به في ديوان القاضي

اذا طان تحت يد الامن عن النزوير وعمل به في الاصاديق ان كان

ان اخطا طان في يد الامن عن
النزوير والتمديد كذا

لان النزوير فيه غالب وهذا قلت
لا تفتنه طان

ان اذا علم ان المكتوب خطه علم وجهه لم يبق فيه شبهة استثنى يوسف لما مر على الناس كونه

ان نوع واحد وهو حفظ
المسود ونحوه الى وقت
الاداء طان

ان لكل واحد من الاقسام الثلاثة ينبغي علم ثلاثة انواع فيكون
المجموع ثمانية كونه

بهذا الشرط وأما إذا لم يكن في بدء العمل في الدتوان لان التزوير
 في باب غالب لا ينصل بالمظالم وصف في الناس وأما في باب الحديث
 فان العمل به جائز اذا كان خطا معروفا لا يفي عليه التبدل في غالب
 العادة ويؤمن منه الغلط لان التبدل فيه غير متعارف والمحافظة بيد
 الامين مثل المحافظة بيد واما في الصلوك فلا يحل العمل به لانه تحت
 بد الخصال الا ان يكون في يد ان هذا وكذلك في قول محمد الا في الصلوك
 فانه يجوز العمل به وان لم يكن في يد استثنى ناسه عما الناس
 اذا اخطا على يده فخطه ولم يلحقه شك وشبهة والغلط في الخطا نادر
 في فضل وهو ما يحد بخط ابيه او رجل معروف في كتاب معروف فيجوز
 ان يقول وجد بخط ابى او بخط فلان لا يبريد عليه فاما الخط المجهول
 فلي وجهاين اما ان يكون مفرد او ذلك باطل واما ان يكون مضموما

فان كان الخط في يد من هو امانة في حفظه او في يد من هو امانة في حفظه

الجماعة لا يهتكم التزوير في مثل الشبهة ثمة يقع بها التعريف
 فيكون طامعون واما في التبليغ ففما ان ايضا عنده ورضنه
 اما العزيمة فالتحكي باللفظ المسموع واما الرضنه فالتفعل اللفظ
 بخناره النافل وهذا **باب شرط نقل المتن** قال بعض

الكتاب في المتن

اهل الحديث لا رضنه في هذا الباب واظنه اضنا رغب من اليه

اللفظ قالوا لان النبي عليه السلام قال في نقل امره سمع منا فقال
 فوعاها وادأها كما سمعها ولانه عليه السلام مخصوص بجوامع الكلم
 فوعاها كالله

سابق في الفصاحة والبيان فلا من في النقل التبدل والتحويل

وقال عامة العلماء لا يابس بذلك في الجمله رضنه لا في الصحابة

عما قولهم امرنا رسول الله بكذا ونها ناعن كذا وموقوف عن ابن

مسعود وغيره قال رسول الله كذا او نحو امته او قريبا منه وفي تفصيل
 الرضنه

الكتاب في المتن
 في المتن
 في المتن

جواب عما قال وهذا لان النظم من السنة غير معي. واما النظم لمعناه
 بخلاف القرآن والسنة في هذا الباب انواع ما يكون محكما لا يشبه
 معناه ولا يحمل غير ما وضعه وظاهره يحمل غير ما ظهر من معناه من
 عام يحمل الخصوص والضعيف يحمل المجاز ومثلا او مشترك لا يهل به
 الا بناويل ومجمل ومثابه وقد يكون من جوامع الطم التي اختص بها
 رسول الله قال رسول الله عليه السلام فيما حكى من اختصاصه واثبت
 جوامع الطم في خمسة اقسام **الاول** فلما باس له بصر بوجوه
 اللفظ ان يتعلم اللفظ بعدد معناه لانه اذا كان محكما مفترقا
 اثنى فيه الغلط على اهل العلم بوجوه اللفظ فثبت النظم رخصه وتيسيرا
 وقد ثبت في كتاب الله ضرب من الرخصة هو ان النظم معجز قال الله
 انزل القرآن على سبعة احرف واما ثبت ذلك ببركة دعوة النبي عم

هذا هو النظم من السنة غير معي
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى

هذا هو النظم من السنة غير معي
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى

هذا هو النظم من السنة غير معي
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى

غير ان ذلك رخصة استغلا وهن رخصة تخفيف وتيسير في عام
 الاصل عما هو مقرر في باب العزيم والرضعة **واما القسم الثاني**
 فلا رخصة فيه بل هو الى علم اللفظ في الشريعة والعلم بمطابق
 الاصطفا ولانه اذا لم يكن كذلك لم يربط عليه ان يتعلم الى ما لا يحمل
 ما لا يحمله اللفظ المنقول من خصوص او مجاز ولعل المحمل هو المراد

ولعله يزيل عما يحمل معانيه فقها وشريعة **واما القسم الثالث**
 فلا يحمل فيه النقل لانه لا ينهم معناه الا بناويل وتاويله عما غيره ليس
واما الرابع فلا ينصتور فيه النقل لما مر ان المحمل حال انهم مراده الا

واما الخامس فلانه لا يوا من فيه الغلط الا حاطة
 الجوامع لمعان قد يفهم عن عقول ذوي الالباب وكل مطلق بان وسعه
 هذا هو النظم من السنة غير معي
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى

هذا هو النظم من السنة غير معي
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى
 وهو صيغة اللفظ لا المعنى

واذا لم يعرف تاريخه لم يفسط الاحتياج به لانه محجة في الاصل فلا يفسط
 بها السبب وذلك مثل حديث عائشة ان النبي عليه السلام قال
 ابنا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحا باطلا ثم انفاز وص
 ابنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب وطان ذلك بعد الرواية
 فلم يبق حجة ومثل حديث ابن عمر في رفع اليدين في الركوع
 سقط برواية المجاهد انه قال صحبت ابن عمر عشرين
 فلم اراه رفع يديه الا في تكبيرة الافتتاح **واما عمل الراوي**
 ببعض محملاته فرد لسائر الوصو لكنه لا يثبت الجبر بهذا
 لان احتمال الطام لغة لا يبطل بنا وبه وذلك مثل حديث ابن عمر
 المنبأ بعان بالخيار عالم يفرقا وحله عما افتراق الابدان
 والحد يثبت محمل افتراق الاقوال وهو يفرق الشك لانها صفتان

مختلفان ولا يشتركان لغة لا يفسط بنا وبه ومن ذلك حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما من بدل دينه فاقبلوه وقال ابن عباس
 لا تقتل المرتد وقال ان في لا يشرك عموما كحديث بعوله وخضبه
 والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه لان الامتناع ضام مثل
 العمل بخلافه **باب الطعن بلحق الحديث من قبل**

غير راوية وهذا عما قسم من قسم ذلك ما يلحق من طعن
 من اصحاب النبي عليه السلام وقسم منه ما يلحق من قبل الامة كحديث
 وما يلحق من قبل الصحابة فعمل وجهين اما ان يكون من جنس
 ما يمتثل الخفاء عليه او لا يمتثل والقسم الثاني عما وجهين ايضا اما
 ان يقع الطعن بهما بلا تفرق او يكون مفرقا بسبب الجبر
 فان كان مفرقا فعمل وجهين ايضا اما ان يكون السبب مما
 ان يقع الطعن بهما بلا تفرق او يكون مفرقا بسبب الجبر

يعني بخبر واحد منها وان يكون محال ان يكون
 واحد منها حرام فصدقه الخاتمة ثم يرد
 عائشة بعد ما روت بطلان فلاح امرأة
 ثم وصفت بغير اذن مولاهما وصورة
 الاغتصاب ما روت من حديث ابن عمر
 في رفع اليدين ثم ذكره

بان قال هذا الحديث عنه مفعول او قال هو
 فان كان مفرقا فعمل وجهين ايضا اما ان يكون السبب مما
 ولم يفرق كما

في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث

الجرم به او لا يصح فان صيا فعل وجهين ايضا اما ان يكون ذلك مجتهدا
 في كونه جرحا او متفقا عليه فان طان متفقا عليه فعل وجهين
 ايضا اما ان يكون الطاعن موصوفا بالانفاق والنصب
 او بالعصية والعداوة **اما القسم الاول** فقال ذلك
 ان النبي عليه السلام قال البكر بالبكر جلد مائة ونغزيب عام
 وقد صلف عمر رضي الله عنه ان لا ينق اصداء ابدا وقال علي رضي الله عنه
 كفى بالنق فتنة وهذا من جنس ما لا يجمل الخفاء عليهما لان افاته
 الحدود من خط الائمة سبناه على الشهرة وعمر وعلي رضي الله عنهما
 من ائمة الهدى فلو صح لما ضيق عليهما وهذا لاننا نلحقنا الدين منهم
 فبعد ان يخفى عليهم فيجمل ذلك على الانتساح وكذلك لما امتنع
 عمر من القسم في سواد العراق علم ان القسم من رسول الله

صلى الله عليه وسلم
 في قسمه بين الصحابة

لم يكن

لم يكن ضمنا وقال محمد بن سيرين في حصة النساء هم شهود واما
 وهم نهي عنها وما عن رايهم رغبة ولا في نصيحتهم لهم
 فان قيل فان ابن مسعود لم يهل باخذ الركب بل عمل بالنظيف
 ولم يوجب جرحا فلنا انه لم ينكر الوضوء بل رآه رخصة فرائي النظيف
 عزيمة والعزيمة اول الا ان ذلك رخصة استأطاعتنا **ومثال**
القسم الاخر ما روى عن ابي موسى الاشعري انه لم يهل
 بحدوث الوضوء على نفسه في الصلوة ولم يكن جرحا لان ذلك
 من الحوادث النادرة فاحتمل الخفاء **اما الطعن** من ائمة الطائفة
 فلا يقبل جملة لان العدالة ظاهرة في المسلمين خصوصا في القرون
 الاولى فلو وجب الرد بطلت الطعن لبطلت السنن الاثران
 شهادة الحكم اضعف من هذا ولا يقبل فيها من المركب الجرح

قال عمر بن الخطاب
 كانا على عهد رسول الله
 وانا انما عندها
 واخافب عليها
 منة النساء وشعة الكي
 ففعل هذا على عهد
 بالانتساح كذا
 طبقت الدمام كغلبة ان صلواتها
 ففعله كذا

المطلق فهذا اول واذا فسره بالابصار صرحا لم يقبل ذلك وذلك
 مثل من طعن في ابي حنيفة انه قد سئل ابنه لياخذ كتاب اسناده
 حماد وهذا دلالة الثقة لانه كان لا يستخبر الرواية الا عن حفظ
 والثقة ولا يأمس الحافظ الزلل وان صدق فظن وصح ضبط
 فالرجوع الى كتب الاسناد آية الثقة لا جرح فيه ومن ذلك
 طعنهم بالتدليس وذكر ان يقول صدقني فلان عن فلان من
 غير ان ينقل الحديث بقوله صدقنا واخبرنا وسموه عنقه لان
 هذا يوهن شدة الارسل وصفته ليس بحجة عامة فثبت
 اول ومن ذلك طعنهم بالتليبس عام من كنى عن الراول ولم يسم
 ولم ينسبه مثل قول سفبان الثوري صدقني ابو سعيد وهو جميل
 الثقة وغير الثقة ومثل قول مهدي بن الحسن صدقني الثقة من
 اصحابنا

هذا هو الذي يوهن شدة الارسل وصفته ليس بحجة عامة فثبت
 اول ومن ذلك طعنهم بالتليبس عام من كنى عن الراول ولم يسم
 ولم ينسبه مثل قول سفبان الثوري صدقني ابو سعيد وهو جميل
 الثقة وغير الثقة ومثل قول مهدي بن الحسن صدقني الثقة من
 اصحابنا

من غير تفصيل ان الكناية عما الراول لا باس به صيانة له عن الطعن
 فيه وصيانة للطاعين من اخضاعه اقل من انهم من وجه
 بسقط به كل صفة مثل الطلبي وامثاله ومثل سفبان الثوري
 هو طلال قدره وتقدم في العلم والورع وتسميته ثقة شهادة
 بعد التوقي بصر جرحا وجه الكناية ان الرجل قد يطعن فيه
 بما طرأ فوجب صيانة وتذير من عمن هو دونه في السن او
 قرينه او هو من اصحابه وذلك صحيح عند اهل الفقه وعلما
 الشريعة وان طال سند فيمكن عنه صيانة عن الطعن
 بالباطل وانما يجر هذا جرحا اذا استفسر فلم يقتر ومن
 ذلك ما لا يجد في نيات الشريعة مثل طعن الجاهل في محمد بن الحسن
 لانه سأل عبد الله بن المبارك ان يقرأ عليه احاديث سمعها قال

هذا هو الذي يوهن شدة الارسل وصفته ليس بحجة عامة فثبت
 اول ومن ذلك طعنهم بالتليبس عام من كنى عن الراول ولم يسم
 ولم ينسبه مثل قول سفبان الثوري صدقني ابو سعيد وهو جميل
 الثقة وغير الثقة ومثل قول مهدي بن الحسن صدقني الثقة من
 اصحابنا

في اطلاق
التي هي في
الاصحاح

فقبل فقال لا يجزئ اضافة لان هذا ان صح فليس به باس لان
اطلاق الفقهاء يخالف اطلاق الزهاد لان هؤلاء اهل عزلة
واو كبر اهل فاقة وقد كف في منزلة العزلة ما يقع في منزلة
العزلة وينبغي ذكر مرة وقد قال فيه عبد الله بن المبارك لا يزال
في هذه الايام من خي الله به دينهم ودنياهم فقبل له ومن ذاك
اليوم فقال محمد بن الحسن الكوفي ومثال ذلك من طعن بكفر
الرواية مع ان ذلك من اسباب الجهاد كالساق بالخيال والافهام
ومثل طعن بعضهم بالمزاج وهو امر ورد الشرع به بعد ان يكفر
صالحا باطلا الا ان يكون امرا يستغفر الحق فينحيط ولا يزال
ومن ذلك الطعن بالصغرة وذلك لا بعدد بعد ان ينبت الاثاف
عند الخمل والبلوغ والعدالة عند الرواية هو ما تقدم ذكره

هو قوله في قوله لا يزال في هذه الايام من خي الله به دينهم ودنياهم فقبل له ومن ذاك اليوم فقال محمد بن الحسن الكوفي ومثال ذلك من طعن بكفر الرواية مع ان ذلك من اسباب الجهاد كالساق بالخيال والافهام ومثل طعن بعضهم بالمزاج وهو امر ورد الشرع به بعد ان يكفر صالحا باطلا الا ان يكون امرا يستغفر الحق فينحيط ولا يزال ومن ذلك الطعن بالصغرة وذلك لا بعدد بعد ان ينبت الاثاف عند الخمل والبلوغ والعدالة عند الرواية هو ما تقدم ذكره

وذلك

وذكر مثل عبد الله بن ثعلبة بن صفيح المحدث في صدقة الفطر الها
نصف صاع من حنطة الا يبرأ ان روايته ابن عباس في صغره
لم يسطر ولذلك قد عناه عما حدثت في سبيل الخذرت في صدقة
الها صاع من حنطة لانها استويان الا ان هذا انبت متنا
من حديث ابن سعيد وقد انفق الى ذلك رواية ابن عباس ايضا
ومن ذلك الطعن بان من لم يحرق رواية الحديث لم يصح حديثه
لان العبرة لصحة الاثاف وهذا مثل من طعن في اي بكر الصديق
رضي الله عنه انه لم يحرق رواية الحديث وان كان قد فعله من هو
دونه في منزلة فكذلك في كل عصر اذ اصح الاثاف سقطت العادة
وقد قيل النبي عليه السلام خير الاعرابي عاروا به الهلال ولم يكن
اعتاد الرواية وقد دفع الطعن بسبب هو مجتهد مثل الطعن

هو قوله في قوله لا يزال في هذه الايام من خي الله به دينهم ودنياهم فقبل له ومن ذاك اليوم فقال محمد بن الحسن الكوفي ومثال ذلك من طعن بكفر الرواية مع ان ذلك من اسباب الجهاد كالساق بالخيال والافهام ومثل طعن بعضهم بالمزاج وهو امر ورد الشرع به بعد ان يكفر صالحا باطلا الا ان يكون امرا يستغفر الحق فينحيط ولا يزال ومن ذلك الطعن بالصغرة وذلك لا بعدد بعد ان ينبت الاثاف عند الخمل والبلوغ والعدالة عند الرواية هو ما تقدم ذكره

بالارسل ومثل الطعن بالاستكنا ومن مكابله فروع الفقه
 فلا يغفل فان وفي الطعن مغرانا هو فسق وجرح لكن
 اطاع عن يمين بالعصية والعداوة لم يسمع مثل طعن المحدثين
 في اهل السنة ومثل طعن بعض من ينحلي مذهبنا في اهل الله
 عما بعض اصحابنا المستقدمين **واما وجوه** الطعن على الصم
 فكثيرة قد يبلغ ثلاثين فصاعدا او اربعين وقد ذكرنا بعضه
 فيما تقدم وهذا الكتاب لا يسو ومن طلبها في مظانها وفق
 عليها ان شاء الله وهذا الذي ذكرنا وجوهها من الكتاب
 والسنة لا يتعارض في انفسها وضعها ولا شقاق في لان ذلك من
 امارات العجز فقال الله عن ذلك **والنا بغيره** المعارض بينهما والشافعي
 بجهلنا بالناسخ من السنة فلا بد من بيان هذه الجملة

هذا هو الوجه الذي ذكرناه في كتابنا من وجوه الطعن على الصم
 وهو ما لا يخفى على من نظر في كتابنا من وجوه الطعن على الصم
 وهو ما لا يخفى على من نظر في كتابنا من وجوه الطعن على الصم

في وجوه الطعن على الصم
 في وجوه الطعن على الصم
 في وجوه الطعن على الصم

باب المعارضة واذا ثبت ان المعارض

ليس باصل طان الاصل في الباب طلب ما يدفع المعارض واذا
 جاء العجز وجب اثبات حكم المعارض وهذا الفصل اربعة اقسام
 في الاصل وهو معرفة المعارض لغة وشرطا وركنه وحكمه من دفعه
 او المعارضة لغة فالما نفعه عما سبيل المقابلة يقال عرض لي كذا

انما يعنى تحت المعارضة من غير نظر الى انما وقعت في الحجج الشرعية او في غيرها كذا
 في الاصل وهو معرفة المعارض لغة وشرطا وركنه وحكمه من دفعه
 او المعارضة لغة فالما نفعه عما سبيل المقابلة يقال عرض لي كذا

ان استغلبني بصدي ومنه وسحب الموانع عوارض وركن المعارضة
 تقابل الجنبين على السواء الا ان رتبة الاصل بهما في حكمين متضادين فتركن
 كل شئ ما يقوم به واما الشرط فاني والمحل والوقت هو تضاد

الحكم مثل الخليل والخير وذلك ان التضاد لا يقع في محلين لجواز
 اجتماعهما مثل النخل بوجوب الحل في محل واحد وفي غيره وكذا ذلك

في وقتين لجواز اجتماعهما في محل واحد وفي وقتين مثل حرمة الخمر
 في وقتين لجواز اجتماعهما في محل واحد وفي وقتين مثل حرمة الخمر

[illegible]

اسم و قلم

ما من قبل نفس اجمية فان لا بعدة الدليلان فلا يقسم المعارض
 مثل المحكم معارضه المجلد او المثابة ومثل الكتاب او المشهور
 من السنة معارضها خبر الواحدان ركنها اعتدال الدليلين
 وامثلة هذا كثيرة لا يحصى اما احكم فان الثابت بها اذا اختلف
 عند التخفيف سقط التعارض مثل قوله ن ولكن يواخذكم بما
 كسبت قلوبكم والمراوية العوس وقال لا يواخذكم الله باللفق
 في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عجزتم الايمان والفسوس وافضل في هذا
 اللفق لان الموازنة المستطرفة وهي في دار الآخرة والموازنة
 المنفية معبد بدار الابتلاء فصح اجموع وبطل التناقض فلا نصح
 ان يحمل البعض على البعض ومثله كثير لا يحصى واما الحال فنزل قوله الله
 ولا تؤثروهن حتى يظهرن بالتخفيف ومعناه انقطاع الدم وقتر

من المعصومة ونفخ عن اللغو والنفس
المواظن على

هـ القطاع الدم وفرك

بالتشديد ومعناه الاغسال
الايدى ان الحوض لا يجوز ان يمتد الى الاغسال
الدم لان امتداد الشئ الى غايته واقتضاره
لكن التعارض يرفع باختلاف الحالين ان يحمل الانقطاع
فان الانقطاع التام الذي لا يتردد فيه ولا يستقيم العراض الى الاغسال
لما فيه من بطلان التعذر وحمل الاغسال الى ما دون مدة الانقطاع
والنتيجة لان ذلك هو المختار الى الاغسال فيتعذر به التعارض
وكذلك قوله ٢ واسمى ابروسكم وارجلكم بالحفظ والنصب
ظاهر اذا حملنا النصب على ظهور القدمين وحملنا الحفظ على
الاستنار بالحفنين لم يثبت التعارض وصح ذلك لان الجلد اقيم
مقام بشرة القدم فصار منسوبا بمنزلة غسل القدم واما صيغة
افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

افضل الى الاغسال لان الجلد لا يقيم مقام بشرة القدم
ان حملنا النصب على الاغسال فافضل لان الاغسال
الدم لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال
فان الاغسال لا يمتد الى الاغسال لان الاغسال لا يمتد الى الاغسال

البشركم ينزكو اسدي في شئ من الزمان والمنا هذا بنا عازمان
 الغزاة قبل شربعتنا وذلك مثل ما روى عن النبي عليه السلام انه قال
 الضب وروى انه اباة وحرم لحوم الحمير الاهلية وروى انه اباها
 وكذلك الضب وما جري مجرى ذلك انا نجعل الحاضرنا سخا واختلف
 شيئا فاما اذا افترضنا ان احداهما مثبت والآخى نافي فيبقى
 على الامر الاول فقال الكوفي المتيقن اول وقال عيسى بن ابيان بن عمار
 وقد اختلفوا على اصحابنا المتقدمين في هذا الباب فقد روى ان
 بريد اعنف وزوجها حرة وهذا مثبت وروى انها اعنف
 وزوجها عبد وهذا نافي فيبقى على الامر الاول واصحابنا اذوا
 بالمتين وروى ان النبي عليه السلام نزل به مهونة وهذا صلال
 بسرق وروى انه نزل زوجها وهو محرم وانفقت الروايات

هذا ما روته
 عن النبي عليه السلام
 في حديثه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

هذا ما روته
 عن النبي عليه السلام
 في حديثه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

هذا ما روته
 عن النبي عليه السلام
 في حديثه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

هذا ما روته
 عن النبي عليه السلام
 في حديثه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

ان النطاق لم يكن في الحل الاصل اما اختلفت في الحل المعترض على السلام
 فجعل اصحابنا العمل بالنافي اول من المثبت وروى ان النبي عليه السلام
 رد بنده زينب عاز وزوجها بنطاج جديد وروى انه ردها بالنطاج
 الاول واصحابنا علموا فيه بالمتين وقالوا في كتاب الكسح ان
 طعام او شراب اجبر رجل بجر منه والآفة بجملة او طهارة الماء وبجاءة
 واستوى الخبران عندنا ساهدا ان الطهارة اول ولم يعلق بالمتين
 وقالوا في الجيرة والتعديلا اذا افترضنا ان الجيرة اول وهو المثبت
 فلما اختلف علم لم يكن بد من اصل جامع وذلك ان يقول ان النفي
 لا يخلو عن اوجه اما ان يكون مما يعرف بدليلا او لا يعرف بدليلا او ثبت
 طاعة فان طاعة من ثبت مما يعرف بدليلا طاعة مثل الاثبات وذلك
 ان يجوز ان يكون مثبتا على دليل ويجوز ان يكون مثبتا على الاستصحاب كذا
 مثل قول محمد بن السبر الكبير في رجل ادعت عليه امراته انها سمعته يقول

هذا ما روته
 عن النبي عليه السلام
 في حديثه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

هذا ما روته
 عن النبي عليه السلام
 في حديثه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

المسيح ابن الله فقال الزوجة انما قلت المسيح ابن الله فقال النصراني او قالت
النصارى المسيح ابن الله لكننا لم نسمع الزبانية قالوا فقولوا وان شهد

شاهدان انا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك
ولاندي اقال غير ذلك ام لا لم يقبل الشهادة وكان القول قول ايضا

وان قال ان شاهدان يشهدانه قال ذلك ولم يقبل غير ذلك فبذلك الشهادة
ووقعت الحكمة وكذلك في الطلاق اذا ادعى الزوج الاستئناس فقد

قبلت الشهادة عما يحضرنه لان هذا من طريق العلم به ظاهر

وذلك ان كلام المتكلم انما يسمع عيانا فيحيط العلم بانه زاد عليه
او لم يزد لان ما لا يسمع فليس بكلام لكنه قد ندته واذا وضع

طريق العلم به وظهر صار مثل الاثبات فاما ما لا طريق لا طاعة العلم

به فانه لا يقبل عليه خبر المخبر في مقابلة الاثبات مثل التزكية لان

هذا هو الحق
فان قيل انما هو
الذي هو الحق
فان قيل انما هو
الذي هو الحق

سبب الجرح
اذ لا طريق للمخبر الى التزكية
علا من احوال التزكية
في جميع الاوقات حتى
ليكون احواله صادقة
عند كل حال وجوب التزكية

هذا هو الحق
فان قيل انما هو
الذي هو الحق
فان قيل انما هو
الذي هو الحق

بجرح عدالة وقل ما يوفق من حال البشر عما امر فوفى في التزكية

واجرح بعد الحقيقة فصار اول وان كان امر يشبه فيجوز ان

يعرف بدليله ويجوز ان يعتمد المخبر فيه ظاهر الحال وجب السموان

والناظر في حال المخبر فان ثبت انه بنى عما ظاهر الحال لم يقبل

خبره لانه اعتمد ما ليس بحجة وما يشا ركه فيه السامو وادابره

عن دليل المعرفة حتى وفق عليه طان مثل الميث في المعارض

تحدثت نظرا مجموع من القسم الذي يعرف بدليله لان قيام

الاصحام بدل عليه احوال ظاهرة من المحرم فصار مثل الاثبات

في المعرفة فوقع المعارضه فوجب المصير الى ما هو من اسباب

التزجج في الرواية دون ما يفسد به المعارض في نفس الحق

هذا هو الحق
فان قيل انما هو
الذي هو الحق
فان قيل انما هو
الذي هو الحق

وهو ان يجعل روايته من اخضر بالقبض والافتان اول وهو روايته
 ابن عباس انه نزل بها وهو محرم لانه فسر الغضه فصار اول من
 روايته بنزول ابن الاصح لانه لا بعد له في القبض والافتان وهو
 برزق وزينب من القسم الذي لا يعرف الا بنا على ظاهر الحال فصار
 الاثبات اول وماء الماء والطعام والشراب من حبس
 ما يعرف بدليله لان طهارة الماء من استغسل المرفة في العلم
 مثل النجاسة وكذلك الطعام والشراب واللحم ولما استويا
 وجب الترجيح بالاصل لانه لا يصح عليه فصلا مرتجا ومن الناس
 من رجع بفضل عدم الرواة واستدل بما قال محمد في سائل الطعام
 والشراب ان قول الاشهر اول ولان الغلب يشهد كذلك بمرتبته
 في الصدق الا ان هذا خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بزيادة

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في هذا الباب
 وهو ان يجعل روايته من اخضر بالقبض والافتان اول وهو روايته
 ابن عباس انه نزل بها وهو محرم لانه فسر الغضه فصار اول من
 روايته بنزول ابن الاصح لانه لا بعد له في القبض والافتان وهو
 برزق وزينب من القسم الذي لا يعرف الا بنا على ظاهر الحال فصار
 الاثبات اول وماء الماء والطعام والشراب من حبس
 ما يعرف بدليله لان طهارة الماء من استغسل المرفة في العلم
 مثل النجاسة وكذلك الطعام والشراب واللحم ولما استويا
 وجب الترجيح بالاصل لانه لا يصح عليه فصلا مرتجا ومن الناس
 من رجع بفضل عدم الرواة واستدل بما قال محمد في سائل الطعام
 والشراب ان قول الاشهر اول ولان الغلب يشهد كذلك بمرتبته
 في الصدق الا ان هذا خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بزيادة

من رجع بفضل عدم الرواة واستدل بما قال محمد في سائل الطعام
 والشراب ان قول الاشهر اول ولان الغلب يشهد كذلك بمرتبته
 في الصدق الا ان هذا خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بزيادة

العدد وكذلك لا يجب الترجيح بالذكورة والحديث في باب روايته
 الاخبار ولكنهم لا يملكون هذا الا في الافراد فاما في العدد فان
 خبر الحديث اول وكذلك روايته الحديثين كما في مسند الماء الا ان هذا
 منقول باجماع السلف والله اعلم وهذا
البيان فوجب الحاقها وهذا **باب البيان**

في البيان في كلام العرب عيان عن الاظهار وقد يشعرون الظهور
 قال الله في علمه البيان وهذا بيان للناس وقال لم ان علينا
 بيانه والمراد بهذا الظاهر والفصل وقد نزل هذا مجاوزا
 وغير مجاوز والمراد به في هذا الباب عندنا الاظهار و
 انظروا ومنه قول النبي عليه السلام ان من البيان لسي
 اي الاظهار والبيان على وجه بيان تغريبه وبيان تفسيره وبيان
 تغريبه

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في هذا الباب
 وهو ان يجعل روايته من اخضر بالقبض والافتان اول وهو روايته
 ابن عباس انه نزل بها وهو محرم لانه فسر الغضه فصار اول من
 روايته بنزول ابن الاصح لانه لا بعد له في القبض والافتان وهو
 برزق وزينب من القسم الذي لا يعرف الا بنا على ظاهر الحال فصار
 الاثبات اول وماء الماء والطعام والشراب من حبس
 ما يعرف بدليله لان طهارة الماء من استغسل المرفة في العلم
 مثل النجاسة وكذلك الطعام والشراب واللحم ولما استويا
 وجب الترجيح بالاصل لانه لا يصح عليه فصلا مرتجا ومن الناس
 من رجع بفضل عدم الرواة واستدل بما قال محمد في سائل الطعام
 والشراب ان قول الاشهر اول ولان الغلب يشهد كذلك بمرتبته
 في الصدق الا ان هذا خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بزيادة

من رجع بفضل عدم الرواة واستدل بما قال محمد في سائل الطعام
 والشراب ان قول الاشهر اول ولان الغلب يشهد كذلك بمرتبته
 في الصدق الا ان هذا خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بزيادة

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا **ابا بيان**

التقرير نقسره ان طل صنفه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
اذا الخ به ما ينفذ الاحتمال كان بيان تقريره وذكر مثل قوله

فسجد الملائكة كلامه اجمعون لان اجماع طار عام كجمل الخصوص

فقره بذكر الطل ومثله ولا طابير بطير خياصه وذكر مثل ان يقول

الربض لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق من النكاح واذا

قال لعبد انت حر وقال عنيث به العتق عن التره والملك

وهذا البيان بهم موصولا ومنفصلا لما قلنا انه مغفر **والتابا**

التقريب الجمل والمترك مثل قوله اقبوا الصلاة وانوا الزكوى

والتارف والتارفة ونحو ذلك لم يطف البيان بالحنه وذلك

مثل قول الربض لامرأته انت باين اذ قال عنيث **الطلاق**

فان كان بيان تقريره فان السبوت
والكثرة في كونه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
فان كان بيان تقريره فان السبوت
فان كان بيان تقريره فان السبوت

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا
التقرير نقسره ان طل صنفه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
اذا الخ به ما ينفذ الاحتمال كان بيان تقريره وذكر مثل قوله
فسجد الملائكة كلامه اجمعون لان اجماع طار عام كجمل الخصوص
فقره بذكر الطل ومثله ولا طابير بطير خياصه وذكر مثل ان يقول
الربض لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق من النكاح واذا
قال لعبد انت حر وقال عنيث به العتق عن التره والملك
وهذا البيان بهم موصولا ومنفصلا لما قلنا انه مغفر

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا

وكذلك في سائر الكتابات ولغلا ان على انفسهم وفي البلد

نقول مختلف فان بيانه بيان تقريره وبهم هذا موصولا

منفصلا وهذا مذهب واضع لاصح بناصي جعلوا البيان في الكتابات

كله مقبولا وان فصله قال الله لم ان علينا بيانه ونم للترافي

وهذا لان الخطاب بالمجمل صحيح لعقد الغلب عما صنفه المراد

عما انتظر البيان الا بمرأه ابتلا الغلب بالمشابهة للمعزم

عما صنفه المراد به صحيح في الخطاب والسنة من غير انتظار

البيان فلهذا اول واوضح الابتلاء به حسن القول بالترافي

واختلف في خصوص العموم فقال اصحابنا لا يفي الخصوص مترافا

وقال ان في يجوز متصلا ومترافا ونقال علما ونا فممن اول

بهذا الخاتم لغلا ان وبغضه لغلا ان غيره موصولا ان التاني

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا
التقرير نقسره ان طل صنفه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
اذا الخ به ما ينفذ الاحتمال كان بيان تقريره وذكر مثل قوله
فسجد الملائكة كلامه اجمعون لان اجماع طار عام كجمل الخصوص
فقره بذكر الطل ومثله ولا طابير بطير خياصه وذكر مثل ان يقول
الربض لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق من النكاح واذا
قال لعبد انت حر وقال عنيث به العتق عن التره والملك
وهذا البيان بهم موصولا ومنفصلا لما قلنا انه مغفر

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا
التقرير نقسره ان طل صنفه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
اذا الخ به ما ينفذ الاحتمال كان بيان تقريره وذكر مثل قوله
فسجد الملائكة كلامه اجمعون لان اجماع طار عام كجمل الخصوص
فقره بذكر الطل ومثله ولا طابير بطير خياصه وذكر مثل ان يقول
الربض لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق من النكاح واذا
قال لعبد انت حر وقال عنيث به العتق عن التره والملك
وهذا البيان بهم موصولا ومنفصلا لما قلنا انه مغفر

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا
التقرير نقسره ان طل صنفه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
اذا الخ به ما ينفذ الاحتمال كان بيان تقريره وذكر مثل قوله
فسجد الملائكة كلامه اجمعون لان اجماع طار عام كجمل الخصوص
فقره بذكر الطل ومثله ولا طابير بطير خياصه وذكر مثل ان يقول
الربض لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق من النكاح واذا
قال لعبد انت حر وقال عنيث به العتق عن التره والملك
وهذا البيان بهم موصولا ومنفصلا لما قلنا انه مغفر

بيان بنديل وبيان ضرورة انفسه انفسا
التقرير نقسره ان طل صنفه كجمل المجاز او عام كجمل الخصوص
اذا الخ به ما ينفذ الاحتمال كان بيان تقريره وذكر مثل قوله
فسجد الملائكة كلامه اجمعون لان اجماع طار عام كجمل الخصوص
فقره بذكر الطل ومثله ولا طابير بطير خياصه وذكر مثل ان يقول
الربض لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق من النكاح واذا
قال لعبد انت حر وقال عنيث به العتق عن التره والملك
وهذا البيان بهم موصولا ومنفصلا لما قلنا انه مغفر

اهل ديانة لا اهل سنة الا ان نوحا عليه السلام قال فيها صلى الله عليه
ان ابني من اهل لانه طان دعاه الى الابان فلي انزل الله ثم الابه
الكبرى حسن ظنه به وامدحوا رجاء فبني عليه سواه فلي واضع
له امره اعرض عنه فكم للعذاب وهذا سبانه في معاملات الرسل
بناء عما العلم البشري الى ان ينزل الوحي ك قال الله وما طان
استغفار ابراهيم لابه الا عن موعد وعدا اياه فلي
يستن له انه عدو لله بترامنه واجبه يقول انكم وما يعبدون من
دون الله حصب جهنم كقول الخوض يقول ان الذين سبقت
لهم من الحسن من اذيعا عن الاول وهذا الاستدلال باطل عندنا
لان صدر الظلام لم يكن مننا ولا العبي والملائكة عليهم السلام لان
كلهم حال ذوات غير العقلاء لكنهم طانوا متعشيش فزاد في البيان

خداوند اینها را به ما عطا فرمود
و از ایشان که در میان ما هستند
بسیار از ایشان را که در میان ما هستند
و از ایشان که در میان ما هستند

انتم
غنا في رب
فاني على هذا الم
كبرنا في ابيون
هذا اشفاء من حب
المعج للموط واهله من
لانهم لم يكونوا في ابيون
الا امانه

في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل

باب بيان التفسير في بيان التعليل

بالشرط والاشتراك وانما يصح ذلك موصولا ولا يصح مفصلا عما هذا
الجمع الفعلا وانما سميت بهذا الاسم لانه انما شرط واحد
منها وذلك ان قولنا انك تزلزلت حركت بعد ذلك العطف ينزل به
منزلة وهو الشيء في محل يرفق به واذا طال الشرط بينه وبين محل
فتعلق به بطل من ان يكون انما عالان الشيء الواحد لا يكون
منفردا في محله ومعلقا به ذلك فصار الشرط مغفرا من هذا
الوجه ولكنه بيان في ذلك لان هذا البيان ما يظهر به ابتداء وجوده
فاما التفسير بعد الوجود فليس وليس بيان ولما طان التعليل
بالشرط لا ابتداء ووقع غير موجب في الحال والظلام لان جملة
شرعا لان التكلم بالعدو ولا حكم لها جازم شرعا مثل خبر الخبار وكفى

في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل
في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل
في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل

في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل

سعى هذا بياننا فاشغل عما هذين الوصفين فسعى بيان تفسير
وكذلك الاستثناء مغفرا للظلام لان قولنا انك تزلزلت حركت
والالف اكم علم لذلك العدد لا يحمل غيره فاذا قال لا تخشطان
تغير البعض الا بغير ان التعليل بالشرط والاستثناء لوصف كل واحد
منها من اضاها كان ناسيا ولكنه اذا انفصل منه بعض التكلم لان
ان رفعه بعد الوجود فطان بياننا فسمي بيان تفسير ومنزلة
الاستثناء مثل منزلة التعليل بالشرط لان الاستثناء المنفرد
التكلم ايجابا في بعض الجملة اصلا والتعليل بمنه الانفعا ولا احد الحكم

في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل
في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل
في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل

اصلا وهو الايجاب وبين الثان وهو الاضمال فذلك لاننا من
قسم واحد فطنا من باب التفسير دون التبديل واختلفا في
كيفية عمل كل واحد منها فقال اصحابنا الاستثناء بمنه الحكم كما يقدر

في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل
في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل
في هذا الباب بيان التفسير في بيان التعليل

المشتكى فيجعل ثكلاً بالبيان بعد وقال ان في ان الاستثناء يفتقر
الحكم بطريق المعارضة بمنزلة دليل الخصوص كما اختلفوا في التعليل
عاما سبق وقد دل عا هذا الاصل ما لم يفسر عندنا فغير

فولا الرسل لغلان على النفا الآماية لغلان على شجانه وعند
الآماية فان البسنت على وبيان ذلك انه قد جعل قوله في الآ الذين
ثابوا بغير الآ الذين ثابوا فلا تجلدوهم واقبلوا شهادتهم واولئك

هم الصالحون غير فاسقين وكذلك قال في قوله النبي عليه السلام
لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا ان معناه يبعثوا
سوا سوا فينبى صدر الكلام عاما في العليل والكثير لان الاستثناء

عارض في المكمل خاصته وخصوص دليل المعارضة لا يفتقر مثل
دليل الخصوص في العام وذلك مثل قوله الآ ان يعقوب او يعقوب الذي

الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

هذا الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

هذا الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

هذا الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

هذا الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

بين عفة النكاح وهذا دليل معارض لبعض الصدر وهو من

بهم من العفو فينبى فيما لا يعارضه فيه وفلان رجل قال لغلان على النبي

درهم الآتي بانه يفسد من الآتي قد رقبته لان دليل المعارضة

يجب العمل به عما قد لا يحل في ذلك ممكن في الغيبة واجبة في المسئلة

بالاجماع ودلالة وباللغة المعقولة اما الاول فان اهل اللغة اجمعوا

ان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي اثبات وهذا اجماع على

ان الاستثناء حكم وضو له يعارض به حكم المشتكى منه واما

الثاني فلان كلمة التوحيد لا اله الا الله وهي كلمة وضعت للتوحيد

ومعناه النفي والاثبات فلو كان كلاما بالبيان لكان نفيها لغية

لا اثباتا فصح لما كانت كلمة التوحيد ان معناها الآ الله فانه آله

وكذلك لا عالم الا زهدا في فاته عالم واما الثالث فانا نجد الاستثناء

الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

ان الاستثناء في خصوص الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث
فان في او عموم الاستثناء وعموم الصدر في هذا الحديث

لا بد في الكلام بغيره من مظهر الطلام واذا بنى الكلام صبغة بنى حكمه
 فلا سبيل الى رفعه الكلام بل يجب المعارضة بحكمه فامتناع الحكم
 فتمام الكلام سبانه فاما انعدام الكلام هو وجوبه فلا يفعل واجب
 اصحابنا بالنقض والاصح والدليل المفعول ايضا اما انقض فمؤله

فليت فبهم الن سنة الاخيهن عاما وسقوط الحكم بطريق
 المعارضة في الاجاب يكون لان الاجاب رغبنا والكلام بحكمه في الخبر
 لا يقبل الامتناع لما في **واما الاجماع** فقد قال اهل اللغة
 فاطبة ان الاستثناء استخراج وتكلم بالبيان بعد الشيا فاذا ثبت
 الوجوه ان وجوب ان محو بينهما فقلنا انه استخراج وتكلم بالبيان
 بوضع واثبات ونق باشارته عما ما نيتن ان شاء الله **واما**
 الدليل المفعول فوجوه اربعة ان ما نيتن الحكم بطريق المعارضة استوف

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

البعض والطل وذلك طائفة والثاني ان دليل المعارضة ما يستقل
 بنفته مثل دليل الخصوص والاستثناء فلا يستقل بنفته والمنازع بما قبله
 فلم يصح معارضا لكنه لما كان لا يجوز الحكم ببعض الجملة حتى يعلم كما لا يجوز
 الحكم ببعض الطلم حتى ينتهي اصله وفن اول الطلام على قوله حتى ينتهي
 بآخره المراد باوله وهذا لا بطلان طريق الخصم والثالث لتضييع ما
 قلنا وبيان ذلك ان وجود الكلام ولا حكم له اصلا ولا انقضاء حكمه
 اصلا سبانه مثل الامتناع بالمعارضة بالاجماع مثل طلاق الحق
 واعنا فيه واما الثاني في الترجيح وبيانه ان الاستثناء متى جعل
 معارضا في الحكم بنى الكلام بحكمه في صدر الطلام ثم لا ينع من الحكم الا
 وذلك لا يصح حكم لطل الكلام بصدده الا يبرن ان الالف اعم علم
 لا ينع عما غيره ولا يعمد لا يجوز ان يسمي التسمية الفا جلا في دليل
 الخصوص

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

فصل في بيان
 حكمه على خلاف
 الاستثناء
 فكل من الاستثناء
 حكمه

برای آن اهل علم
از امر معصیان اهل طاعت
و
مستحقان از غیر مستحقان
و
الکرام منزهان

قطانہ قال واول

من فضل الله عليه السلام

بِسْمِ اللَّهِ

قوة الا ان يعفون استثناء حال وكذلك فعله الاسواء بسواء استثناء
 حال فيكون المصدر علما في الاحوال وذلك لا يصح الا ان المعذر وانفق
 اصحابنا ان قول الرجل فلان على الف درهم الاتوبيا استثناء
 منقطع لان استخراج لا يصح جعل نفيا مبتدأ ونفيه لا يوثق الا ان
 واما استثناء المعذر من خلاف جنس فقال ابو حنيفة وابو يوسف
 هو صحيح وقال محمد بن ابي بكر صحيح لما قلنا من الاصل وجعل
 استثناء منقطعا فلم يتغير من الالف شيئا وقال ابو حنيفة وابو يوسف
 هو صحيح لان المعذرات جنس واحد والمعز لاها فصلا لثنا وكثر
 الصور مختلف فضع الاستثناء في المعز وقد قلنا ان الاستثناء انما يبدل
 لا صور فاذا صح الاستخراج من طريق المعز في المعذر
 المستثنى نسبة الدرهم بلامه وذلك هو معنى صيغة الاستثناء
 فان في الاستثناء المعز في المعذر
 على الالف ما ينفى الحكم بالالف
 في صورة ما ينفى الحكم بالالف
 من صيغة الصورة لا من صيغة المعز
 فان في الاستثناء المعز في المعذر
 على الالف ما ينفى الحكم بالالف
 في صورة ما ينفى الحكم بالالف
 من صيغة الصورة لا من صيغة المعز

فذلك بطل فذره من الاول بخلاف ما ليس يعذر من الاموال
 لان المعز مختلف فلم يصح استخراجا وعما هذا الاصل قلنا فممن
 قال فلان على الف درهم ودفعه انه يصح موصولا لانه بيان
 معية لان الدرهم يصح ان يكون عليه حفظا الا انه نفي
 للحقيقة فضع موصولا وكذلك رجل قال اسلمت الى عشرة دراهم
 في كذا لكني لم اقبضها او اسلمتني او اقرضتني او اعطتني
 فلهذا لا يصدق بشرط الوصل استثناء لان صيغة هذه
 العبارات للتسليم وقد يجعل فصار النقل الى العقد بيان
 معية او اذا قال الرجل دفعتم الى عشرة دراهم او نقدتني لكني
 لم اقبض فذلك عند محمد لان العقد والدفع يعز الا عطاء الف
 فيجوز ان يستعار للعقد ايضا وقال ابو يوسف لا يصدق

هذا متعلق بقوله شرط الوصل
 لان شرط الوصل لا يصدق فيه
 فلهذا لا يصدق بشرط الوصل استثناء لان صيغة هذه

وانما فان استثناء الكرم من الدراهم
 فلهذا استثناء بعض الكرم من الدراهم
 فان قدر الكرم من الدراهم

وهذا انما هو الاستثناء
 وهذا انما هو الاستثناء

لانها اسما مختصان للتسليم والفعل واما الاعطاء فمعية فبعض
 ان يستعار للنفذ واذا اقر بالدراهم قدضا او ثمن هو وقال
 هي زبوق صم عندهما موصولا لان الدراهم نوعان جهاد وزبوق
 الا ان الجهاد غالبه فصار للآخر كالحجاز فضع التفسير اليه موصولا وقال
 ابو حنيفة هو الله لا يقبل وان وصل لان الزبوق عارض وعيب فلا يخلو
 مطلق الا كم بل يكون رجوعا كدعوى الاصل في الدين ودعوى ربح
 الحبارق المبيحة واذا قال الغلان على الف درهم من ثمن جارية باعينا
 لكن لم اقبضا لم يصدق عندنا حنيفة هو الله اذا كذب الموعود
 قوله لم اقبضا وصدق في الجنة او كذب في الجنة وادعى المال
 وقال ان صدق في الجنة صدق وان فصل لانه اذا صدق فيها
 ثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة

لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة

لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة

وان كذب فيها صدق اذا وصل لان هذا بيان معتبر من قبل
 ان الاصل في البيع وجوب المطالبة بالثمن من غير ان يطالب
 بان يكون البيع غير مقبوض فصار قوله غير ان لم اقبضا معتبرا للاصل ولما كان
 كون البيع غير مقبوض احد محتلميه لا من العوارض طان بيانا
 معتبرا فضع موصولا والابن حنيفة هو الله ان هذا رجوع وليس بيان
 لان وجوب الثمن معا بلا يبيع لا يعرف التره دلالة فبعضه والثابت
 بالدلالة مثل الثابت بالصريح فاذا رجوع لم يسمع وهذا فصل بطول
 شرعه وعما هذا الاصل انواع البصق الذي يعقل قال ابو يوسف هو
 من باب الاستثناء لان اثبات البدو والتسليم نوعان للاختلاف
 وغيره فاذا انقض عا الابداع طان مستثنى والاستثناء من الحكم
 تصرف عا نفسه فلا يبطل لعدم الولاية بل لا يثبت الاستثناء
 لم لا ينعدي الاستثناء لعدم الولاية فيه صريح المأخوذوم وقال ابو حنيفة

لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة

لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة

لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة
 لا يثبت اليه فيقبل قوله المشي انه لم يقبض وعما المدعى البينة

ومحمد لهما الله ليس هذا من باب الاستثناء لان التسلط لا يوجد
 من المبدأ فلا يصح استثناء ما وراء الاحتفاظ والفعل مطلق
 لا عام والمشتق من صلات جنس فيصير ذلك من باب المعارضه
 فلا بد من نص في شرط المعارضه ولم يوجد فصار هذا مثل قول
 ان في الاستثناء وعما هذا الاصل قال اصحابنا في كتاب الشركه
 في رجل قال بعث منك هذا العبد بالف درهم الانصفه ان البسه
 بفقره عا النصف بالالف ولو قال عا ان لي نصفه بفقره عا النصف
 بخمسائه لان الاستثناء نكاح بالبيان وانما دخل في البسه لان الثمن
 فيصير البسه نصفه وبقول كل الثمن وقوله عا ان لي نصفه شرط معارضه
 لصدور الكلام فيكون موجب ان يعارض هذا الايجاب الاول فيصير
 العتد وافتعال البايه والمشتري فيصير بايعا من نفسه ومن الشك

من حيث الاستثناء
 في قوله عا ان لي نصفه
 في قوله عا ان لي نصفه
 في قوله عا ان لي نصفه

والبسه من نفسه صحيح حكمه اذا افاد من الدخول فابن حكم التقسم
 فيصير وافتعاله خارجا لا يخرج من نفسه من الثمن كمن اشترى عبدا
 بالف درهم اصدما ملكا المشتري ان الثمن ينقسم عليهما الا بغير ان
 شري حال المضاربة يصح بيا شرة رب المال وعما هذا الاصل
 رجل وطل وكيلان في الخصومه عا ان لا يفر عليه او غير جائز الاقرار بطل
 الشرط عند ان يوسع لان الاقرار عا قوله يصير مملوكا للوكيل بعباده
 مقام الموطول الا انه من الخصومه حتى لا يخفى لجلس الخصومه فيصير
 ثانيا بالوطالة حكم لا موقوف فلا يصح استثناء ولا ابطال بالمعارضه
 الا بنقض الوطالة وقال محمد استثناء جائز والمخيم ان لا يقبل هذا
 الوكيل لان الخصومه تناولت الاقرار عملا مجازها عا ما عرفت فانقلب
 المجاز ههنا بدالة الدبانه حقيقه وصارت الحقيقه طامحا فافا

في قوله عا ان لي نصفه
 في قوله عا ان لي نصفه
 في قوله عا ان لي نصفه

في قوله عا ان لي نصفه
 في قوله عا ان لي نصفه
 في قوله عا ان لي نصفه

هذا هو السكوت في بيان نصيب المالك من المال

فاذا استثنى الاقرار وفيد التوكيد بان بياننا غير اضعف موصولا وعلى هذا
هذا يجب ان لا يصح مفسولا الا ان يكون له اتصال ولا عمل بجففة اللغة اضعف
ولم يكن استثناء في الجففة وعما هذا يصح مفسولا وهذا اختيار الخضا

واختلف في استثناء الانظار والاصح انه عا هذا الاختلاف على الطريق
الاول لمحمد بن ابي **باب الفروقة** وهو نوع من البيان

يقع بالم موضوع له وهذا عا اربعة اوجه نوع منه ماهو في حكم المنطوق
ونوع منه ما شئت بدلالة حال المتكلم ونوع منه ما شئت بضروة
الذكر ونوع منه شئت بضروة الكلام **اما النوع الاول** فنقول

الله ٢ وورثة ابواه فلاته الثلث صدر الكلام اوجب الشركة ثم خصص
الام بالثلث دل على ان الاب يستحق ابيان فصار بياننا بصدر الكلام
للخصص السكوت ونظير ذلك قول علمائنا المضاربة ان بيان نصيب

هذا هو السكوت في بيان نصيب المالك من المال

هذا هو السكوت في بيان نصيب المالك من المال

المضارب والسكوت عن نصيب رب المال صحيح للاستغناء عن

البيان وبيان نصيب رب المال والسكوت عن نصيب المضارب
صحيح استثنائا عما ان بيان بالشركة الثابتة بصدر الكلام وعما

هذا حكم المرزاعين ايضا وعما هذا اذا اوصى رجل لفلان وفلان
بالقدر هم لفلان منها اربعة اية ان السخاية للبيان وكذا الواو

لها بثلاث حال لفلان منه كذا **والنوع الثاني** فنقل السكوت

من صاحب الشراء صلى الله عليه وسلم عند امره بانه عن التغيير
على الحفنة ويدل في موضوعه الحاشية الى البيان عا البيان مثل سكون

الصحابه عن تقويم منفعة البدن في ولد المفقور وما اشبه ذلك
وسكوت المبكر في النكاح جعل بياننا كالحال التي توجب ذلك وهو الجبا

وكذا النكول جعل بياننا كالحال في النكاح وهو امتناع عن اداء ما فرض
ان السكوت السكوت

ان اقراره بوجوب المدعي عند ما كان

هذا هو السكوت في بيان نصيب المالك من المال

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون
مختلفة انه اذا ادعى الكبرهم كان ثقباً للباقيين كالحال فيه وهو لزوم

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

الاقرار لو طوائف امة **والثالث** قتل المولى بسببك حين
يكون عبد يسوء بئسرى فيجمل اذا نادى فاعل العذرة عن الناس

وكذلك يكون التفتيح جعل رد هذا المعنى **والرابع**
فمثل قول علي ثنائي رجل قال لفلان على مائة ودينار او مائة ودرهم

ان العطف جعل بيانا للاول وجعل من جنس المعطوف وكذلك
فلان على مائة وفتحة حنطه وقال ان افعى القوله قوله في المائة لانا

جمله فاليه بيانا لها والعطف لا يصلح بيانا لانه لم يوضو له كما اذا قال
مائة وثوب وماية وشاة وماية وعبد ووجه قولنا ان هذا جعل بيانا

عادة ودلالة اما العادة فلان حذف المعطوف عليه في العدة متعارف
عنه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

منه العذرة عليه وهو البين وقلنا ان امة ولدت ثلثة اولاد فبطون

سان المعطوف والمعطوف فاعلم

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

احد الم ينكر استحلال الاخوات في شرعية آدم عليه السلام واستحلال
الجزء لآدم وهو حق التي خلقت منه وان ذلك نسخ بغير من الشرايع

والدليل المقبول ان النسخ هو بيان من احكم للعباد وقد طان
ذلك غيبا عنهم وبيانه انا انما يجوز النسخ في حكم مطلق عن ذكر الوقت
يحمل ان يكون موقفا ويحمل البقاء والعدم على السواء لان النسخ انما يكون

في صورة النبي عليه السلام والامر المطلق في صورةه لا يوجب البقاء بل البقاء
بمعنى احوال على احتمال عدم بدله لان البقاء بدليل بوجبه

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

لان الامر لم يتناول البقاء لغة فلم يكن دليل النسخ متروضا لحكم الدليل
الاول بوجه الا ظاهر ابطال بياننا للشيء التي هي غيب عنا وهي الحكم
البالغة بلا شبهة بمنزلة الاحياء والايها وان حكم الجنب والوجود لا

البقاء بل البقاء بعد ما سبب الغناء بابقاء هو غير الايجاد ولا اصل
معلوم عند الله عز وجل وطان الاقناء والامانة بياننا محضيا في هذا
مثله هذا حكم بقاء المشرع في صورة النبي عليه السلام فاذا قبض

الرسول عنهم من عزه صار البقاء من بعد ثابا بدليل بوجبه وهو ان لا نسخ
فصار بغيرنا لا يحمل النسخ بحال فاذا غاب الحق بغير صورة لعدم
عامونه فكذلك المشرع المطلق في صورة النبي عليه السلام اما دعواهم

التوفيق فباطل عندنا لانه ثبت عندنا تحريف كتابهم فلم يبق حجة
باب محل النسخ محل النسخ حكم بحمل بيان المدعى

باب محل النسخ

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

بمعاني
الاشياء
التي هي
مما هو
طريق العلم
عن موسى عليه السلام
ان لا نسخ لشرعته واجبه
اصحاب القول الا ان الامر بدل عما
صن المأمور به والنهي عن
الشيء بدل عما فيه والنسخ بدل عما
قصد وفي ذلك ما هو جلي البدي والجليل
بعواقب الامور ودليلنا على جوازه ووجوبه
سمعا ونوفيان

نسخ الأبوجي على المسبتي **والثالث** واضح والنسخ فيه قبل

الحكم عما طرأ في الفداء دون النسخ وطان ذلك ابتلاء واستنف
الذوق في الجوار

حكم الامر عند المخاطبة في الحال عيان المبني منه في صف الولدان
يصير قريبا نابضا الحكم اليه مكره ما بالقداء الماحصل لعدة الذخ

مبتلا بالصبر والمجاهدة الى حال المطاشفة واما النسخ بعد

استقرار المراء بالامر لا قبله وقد سمي في الكتاب فدا لا نسخا

فثبت ان النسخ لم يكن لعدم ركنه **باب بيان الشرط**

وهو التمكن من عقد الغلب فاما التمكن من الفعل فليس بشرط

عندنا وقاتل المعنونة انه شرط وحاصل الامر ان حكم النسخ

بيان الحق بعمل الغلب والبدن جميعا او لعمل الغلب بافراده

وعمل الغلب هو الحكم في هذا عند والآفة من الزوايد وعندهم

هو بيان حق العمل بالبدن فالوا ان العمل بالبدن هو

المقصود بكل امر وكل حق نصا بفعل افعلوا كذا ولا تفعلوا كذا

فيقتضي منه لامحالة بالامر وفيه بالنسبة واذا وقع النسخ قبل الفعل

صار بغير النذا والفلط والحج لنا ان النبي عليه السلام امر بخمسين

صلوة ليلة المعراج ثم نسخ ما زاد عما يخص وكان ذلك بعد عقده

لانه عليه السلام اصل هذه الامة فصيح النسخ بعد عقده ولم يكن

ثم تمكن من الفعل ولان النسخ صحيح بالاجماع بعد وجوبه من

الفعل او وقت نصيب للتمكن من جزء منه وان طان ظاهر الامر كجمل

كلمة لان الادنى يصلح موضوعا بالابتلاء فكذلك عقد الغلب على حسن

الماور به وعاصفته يصلح ان يكون مقصودا منفصلا عن

الفعل الا يبرهن ان الله عز وجل ابتلا ناسا هو مثابهم لا يلزمنا

فيه الا اعتقاد الحقية فيه فدل ذلك على ان عقد الغلب يصلح

اصلا ولان الفعل لا يصير فريضة الا بغيره الغلب وعزم الغلب

ان الفعل هو المقصود لا غير كونه
بغيره انما هو غرضه لا غرضه
فانما هو غرضه لا غرضه

ان اعتقاده بالغلب كذا

ان الاعتقاد بالغلب كذا

بشرود بين الامرين **باب** تقسيم الناسخ الى
اربعة الكتاب والسنة والاجماع والعقائد اما العقائد فلا يصح
ناسخها لانها ثابتة في كل زمان ومكان واما الاجماع فقد ذكر بعض المتأخرين
انه يصح نسخه به والصحيح ان النسخ به لا يكون لان النسخ لا يكون الا بغيره
الا ان يصح النسخ عليه السلام والاجماع ليس بحجة في صحتها لانه لا اجماع
دون رايه والرجوع اليه فرضه واذا وجد منه البيان طان متفردا
بذلك لا محالة واذا صار الاجماع واجبا العمل به بعد لم يبق
بذلك لا محالة واذا صار الاجماع واجبا العمل به بعد لم يبق

لو نسخ القرآن به أو سنه نسخ بالكتاب لظان حدرية الى الطعن ان
ان طرئوا ووسيلة لكون
يقول الطاعن في كذبة وبيان
فكيف تصدق كذا
ابن الجديش كذا

وَسَمِعْتُ الْعِرَاقَ بِالْحَدِيثِ يَقُولُ الطَّاعِنُ
وَأَنْ قَابِلُ وَأَوَّلُ عَامِلٍ بِخِلَافِ مَا يَزَعُمُ
أَنَّهُ انْزَلَ إِلَهُ فَيُفَسِّدُ بِعَمَلِهِ فَوَدَّ
لَكَ كَر

وهذا النوع من قبيل النال وبيان أن الله فوض الابهتاء والافهين

ان هذا صلم سحر بائنه وهذا عبر صحيح ان هذا كان بمن

هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ الفاضل

المعلم والشيخ عليه السلام عليه
ولم ينكر عليه قول عاصم بن
الانصار وغيره الكتاب

لا انظر الى قول آية ثاقب في كلام
ونقل عن الامام ما مشافضا كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان

الرسول في نظم سنه والله اعلم فظلاله ليس يتبدل من
ثقلها نفسه لانه قال وما ينطق عن الهوى ولما الحديث قد يهل
عالم الكتاب يجوز ان ينسخ السنه وناوئ الحديث ان العرض
عالم الكتاب انما يجب فيما اذا اشكل تاريخه او لم يكن في الصفة
حيث ينسخ به الكتاب فظان تقديم الكتاب اول فاما قوله
ثابت خبر منها او مثلاً فان المراد بالخبرية فيما يرجع الى مرافق
العباد ونظم بمعناه فذلك المماثلة عما اتا قد بينا ان
نسخ حكم الكتاب بالسنه خارج عما هذه الجملة ونسخ السنه
بالسنه مثل قول النبي عليه السلام ان كنت نهيكم عن زيارة
القبور الا ضرورتها فقد اذن لمحمد بن زياره فبما عجل
كنت نهيكم عن طوم الامساحي ان نكسوها فوق ثلثه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان

ايام فامسكوها ما بدالكم وكنت نهيكم عن النسيذ في الدنيا
والحنيم والنقير والزفت فاشربوا فيها وان الظرف
لا يحمل شيا ولا يحترق ونسخ خبر الواحد بمثل جابر الصيا ويجوز
ان يكون حكم الناسح اشق من حكم المنسوخ عندنا لان الله
نسخ التخيير في صوم رمضان بعزيمة الصيام ونسخ الصفة
والعنود عن الكفار فقال الذين يغاثلون فقالوا فاثلوا فبيل
الله الذين يغاثلونكم ثم نسخ بغثالهم طافه يقول وقالوا
المشركين طافه والناسح اشق ههنا وقال بعضهم لا يصح
الآبثله او باحق يقول ما ننسخ من آية والآه والجواب ان
ذلك فيما يرجع الى مرافق العباد وفي الاشق فضل ثواب الآفة

باب تفصيل المنسوخ المنسوخ انواع الثلاثة
التي هي الحكم الذي اذبح الحكم الذي اذبح بالدين الذي اذبح
المنسوخ من الكتاب
المنسوخ من السنة
المنسوخ من قول النبي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان

والحكم والحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم
 اما نسخ النفاق والحكم جميعا فنقل صحف ابراهيم فالحا نشئت
 اصلا اما بصرفها عن القلوب او بوث العلم وطان هذا جابر
 في القرآن في صورة النبي عليه السلام قال الله في سورة فلاح في
 الآيات انما الله وقال ما نسخ من آية او نسخها الا ما بعد
 وفاته فلا نقول اننا نحن نزلنا الذكر واتاه حافظون ابي
 حفظه منزلا لا يلحقه تبدل اصبانه الى آخر الدهر واما القسم
 الثاني والثالث فصحان عند عامة العلماء ومن الناس
 من انكر ذلك قال لان النص حكم فلا يفتى بدونه والحكم بالنقص
 ثبت فلا يفتى بدونه ولعمامة العلماء ان الاية بالاثبات واحكام
 الزواني في البيوت نسخ حكم وبقيت تلاوته وكذلك الاعتداد

الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم

الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم

الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم

بالقول ومثله كثيرة ولان للنظم حكمين جواز الصلاة وما هو قائم
 به في صفة وجواز الصلاة حكم معصوم بنفسه كذلك الاعجاز
 الثابت بنظم حكم معصوم فبقي النص لهدى الحكمين ورواية
 انما يصليان معصومين ما ذكرنا ان من النصوص ما هو
 متشابه لا يثبت به الا ما ذكرنا من الاعجاز وجواز الصلاة
 فلذلك استقام السقاء بها وانتهى الآفة **واما نسخ النفاق**
 وبقاء الحكم فقل قرأه ابن مسعود في كتابه البهيم ففهم ثلثه
 ابان متابعات لانه لما صح عنه الحاف بالمصحف ولائهم في روايته
 وجب الحمل عما نسخ بنظمه وبني حكم وهذا لان للنظم حكمين
 وهو ما ذكرنا فصح ان يكون هذا الحكم متاهبا ايضا وبقي
 الحكم بلا نظم وذلك صحيح في اجناس الوصي **واما القسم الرابع**

الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم

الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم



الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم

الحكم دون النفاق والنفاق بلا حكم ونسخ وصف في الحكم

فقل الزيادة على النقص فانما نسخ عندنا وقال ان في ان تخصيص

وليس نسخ وذلك مثل زيان النسخ على الجلد وزيادة قيد الايمان

في كفارة البهيم والظهار قال لان الدفينة عامة في الطائفة والمواحدة

فاستقام فيها الخصوص وانما النسخ بتدليل وفي قيد الايمان

تقديم لا بتدليل وكذلك في شرط النسخ تقديم الجلد لا بتدليل فلم يكن

سني وليس شرط ان يكون الزيادة تخصيصا لا محالة بل ليس

بشرط الزيادة كذا

والنقص المطلق يوجب العمل باطلا فاذ اصدار مقيد اصدار شيا

لان التقييد والاطلاق ضدان لا يجتمعان فاذا طان هذا

غير الاول لم يكن بد من القول بانها الاول وابدا الثاني وهذا انه حكم

في اصدار مقيد اصدار المقيد بعضه وما للبعض حكم الوجود كبعض معلوم

وهو قيد العبد دون ما لم يقيد
ففيه ذلك كذا
من غير نظر في هذا التقييد
من غير ضرورة على زيادة
من غير ضرورة على معلوم وهو
المعنى الاول ولا معنى معلوم ما
الخروج عن العهد بغير شدة
الخروج عن العهد بغير شدة
ففيه ذلك كذا

هذا هو الوجه في نسخ الزيادة على النقص
فانما نسخ عندنا وقال ان في ان تخصيص
وليس نسخ وذلك مثل زيان النسخ على الجلد وزيادة قيد الايمان
في كفارة البهيم والظهار قال لان الدفينة عامة في الطائفة والمواحدة
فاستقام فيها الخصوص وانما النسخ بتدليل وفي قيد الايمان
تقديم لا بتدليل وكذلك في شرط النسخ تقديم الجلد لا بتدليل فلم يكن
سني وليس شرط ان يكون الزيادة تخصيصا لا محالة بل ليس
بشرط الزيادة كذا
والنقص المطلق يوجب العمل باطلا فاذ اصدار مقيد اصدار شيا
لان التقييد والاطلاق ضدان لا يجتمعان فاذا طان هذا
غير الاول لم يكن بد من القول بانها الاول وابدا الثاني وهذا انه حكم
في اصدار مقيد اصدار المقيد بعضه وما للبعض حكم الوجود كبعض معلوم

العلم وبعض الحديث ان شهادة العاقل لا يبطل ببعض كذا عندنا

لانه ليس بجذ قبيح ان هذا نسخ بمنزلة نسخ بجملة واما التخصيص

فتصرف في النظم ببيان ان بعض الجملة غير مراد بالنظم مما يشاء

النظم والعقد لا يشاء لم الاطلاق الا بمراد الاطلاق عيان عن عدم

والتقييد عيان عن الوصف فبغير اثبات نقص بالمقابلة او غير

الواحد ولان المخصوص اذا لم يبق اثنان الباقي ثانيا بزيادة النظم

بعينه فلا يكون نسخا فاذا ثبت ضد الايمان لم يكن الموضع

بذلك النقص الاول بنظم بل بهذا العقد فيكون الاثبات ابتداء

ووليس المخصوص للاخراج الا للاثبات ولا يشك ان النسخ اذ الحق

بالجلد لم يبق الجلد صفا وهذا لم يجعل قراءة الفاتحة فرضا لانه زيادة

في عدم جعل الطلوع للطواف شرط لانه زيان وهذا قال ابو صنفه وابو يوسف

في نسخ افعال من لانه في نسخ النسخ على الجلد هو

في نسخ افعال من لانه في نسخ النسخ على الجلد هو

لانه ليس بجذ قبيح ان هذا نسخ بمنزلة نسخ بجملة واما التخصيص
فتصرف في النظم ببيان ان بعض الجملة غير مراد بالنظم مما يشاء
النظم والعقد لا يشاء لم الاطلاق الا بمراد الاطلاق عيان عن عدم
والتقييد عيان عن الوصف فبغير اثبات نقص بالمقابلة او غير
الواحد ولان المخصوص اذا لم يبق اثنان الباقي ثانيا بزيادة النظم
بعينه فلا يكون نسخا فاذا ثبت ضد الايمان لم يكن الموضع
بذلك النقص الاول بنظم بل بهذا العقد فيكون الاثبات ابتداء
ووليس المخصوص للاخراج الا للاثبات ولا يشك ان النسخ اذ الحق
بالجلد لم يبق الجلد صفا وهذا لم يجعل قراءة الفاتحة فرضا لانه زيادة
في عدم جعل الطلوع للطواف شرط لانه زيان وهذا قال ابو صنفه وابو يوسف

في نسخ افعال من لانه في نسخ النسخ على الجلد هو
في نسخ افعال من لانه في نسخ النسخ على الجلد هو

في نسخ افعال من لانه في نسخ النسخ على الجلد هو
في نسخ افعال من لانه في نسخ النسخ على الجلد هو

ان القلب من المثلث لا يحرم لانه بعض السكر وليس بعض العلة
 حكم العلة بوجه وكذلك اجنب والمحدث لا يستعملان الماء القليل
 عندنا لانه بعض المظهر فلم يكن مطرا طاملا ولا ان دليل النسخ ما
 لوجاه معارنا طان معارضنا والعقد يعارض الاطلاق بمنزلة ساير
 وجوه النسخ ونظير هذا الاصل اختلاف الشهور في قدر الثمن
 ان البس لا يشك لان الزبائن على الثمن يجعل الاول بعضه وقد صدر
 كلام من وجه فصارا غيرين ولم يكن للبعض حكم الوصول والذي
 ينقل باقسام الثمن **باب افعال النبي عليه**
 وهي اربعة اقسام مباح ومستحب واجب وفرض وفيها قسم
 لا وهو الزكاة لكنه ليس من لهذا الباب في شيء لانه لا يصح للاقتداء
 ولا يخلو عن بيان معزون به من جهة الفاعل او من الله كما قال
 ان الزكاة كغيرها

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

وعصى آدم ربه وقال طاعة عن موسى عليه السلام في فعل القبط
 قال هذا من عمل الشيطان والزكاة اكرم لفعل غير معصية في عبادة
 لكنه انقل الفاعل به عن فعل مباح فصدق فنزل بفعل عن
 ما هو صرام لم يقصد به اصلا بخلاف المعصية فان اكرم لفعل صرام
 ولا سيما لان البشر لا يخلو عما جيل عليه فقال بعضهم يجب الوضوء
 فيها وقال بعضهم لا يلزمنا ابتاع فيها وقال الكرخي فنفق
 فيها الاباض فلا يشك الفضل فيها الا بدليل ولا يشك المتابعة
 متابها فيها الا بدليل وقال الجصاص مثل قول الكرخي الا انه
 قال علينا ابتاع لا ينكر ذلك الا بدليل وهذا اصح عندنا اما الوا
 فقد قالوا ان صفة الفعل اذا طانت مشكلا امتنع الاقتداء به لان الاقتداء
 ان يكون مصلحا في فعل النبي عليه السلام او في فعل غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هذا من جهة ان النبي عليه السلام
 هو الذي يملك المال لا غيره
 فكل ما يملكه غيره لا يملكه الله
 فكل ما يملكه الله لا يملكه غيره

هو المتابع في أصله ووصفه فاذا خالف في الوصف لم يكن معتقداً بما فوجبه
 الوقف الى ان يظهر واما الآيه ففقد اصبحت بالنقص الموصوف (لطاء)
 الرسول ع قال الله فليحذر الذين يخالفون عن امره انهم يصيبوا
 في ذلك كثره واما الكفر في فقد زعم ان الاباء من هذه الاف
 هو ثابت بيقين فلم يجز اثبات غيره الا بدليل ووجوب اثبات
 اليقين كمن وطئ رجلاً بما له ثبت الحفظ به لانه يقين وقد وجدنا
 اختصاص النبي ع ببعض ما فعله ووجدنا الاستزاد ايضا فوجب
 الوقف فيه ايضا ووجه القول الآيه ان الانبياء اصل لانه امام
 يعتقد به كما قال الله لا يبرهم الي جعلك للناس اماماً فوجب اليك
 بالاصل في يقين الدليل عما غيره هذا الذي ذكرنا تفسيماً السنن
 ونفتنا وهذا **باب تقسيم** في صف النبي ع ولولا جهل

في انظار نظام الشرع كما
 ان بيان طائفة

بعض الناس والطعن بالباطل في هذا الباب لكان الاول
 من الكف عن تقسيم فانه هو المنفرد بالكمال الذي لا يحيط به
 الا الله والوحي نوعان ظاهر وباطن اما الظاهر فنكتله
 افام ما ثبت بلك الملك فوقه في سمع بعد علمه بالبين
 بانه فاطمة وهو الذي انزل عليه بلك الدوقه الاحسن والثاني
 ما ثبت عنده ووضعه باثبات الملك من غير بيان بالاطام
 كما قال عليه السلام ان روي القدس نفث في روعي ان نفسا
 لن يموت حتى تتكلم رزقها الا فانفقت الله واجلعت الطلب
 والثالث ما يبدى والغلبه بلا شبهة ولا منازحه ولا معارضه
 بالهام من الله سبحانه وهم بان اراه بنور من عنده كما قال الحق
 بين الناس با اراكم الله فهذا وحي ظاهر كله مفرد بما هو ابتلاء

في انظار نظام الشرع كما
 ان بيان طائفة

في انظار نظام الشرع كما
 ان بيان طائفة

في انظار نظام الشرع كما
 ان بيان طائفة

في انظار نظام الشرع كما
 ان بيان طائفة

ووضو وجوه الماء غالبا لا بعد الطلب فصار ذلك كطلب النفل النازل

الحق بين النصوص في حق سائر المجتهدين ومنه الانتظار عما

يرجو نزول الآيات في الفوت في الحادثة والله اعلم ومما ينصل

سنة نبينا شراهم من قبله والماضرا له لانه اضلقت في كونه شريعة

له وهذا باب شرايع من قبلنا قال بعض

العلماء يلزمنا شرايع من قبلنا حتى نفهم الدليل على النسخ بخبر

شرايعنا وقال بعضهم لا يلزمنا حتى نفهم الدليل وقال بعضهم يلزمنا

عما انه شرعنا والصحيح عندنا ان ما فطر الله من شرايعنا

من غير انظار او فطر الرسول من غير انظار فانه يلزمنا عما انه

شرعنا رسولنا عليه السلام اجمع الا وتكون بقول الله او لتك

الذين هدى الله فبهداهم اقتده والهدى اسم يقع على الامان

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والشرايع ولانه ثبت حقيقته دين الله ودين الله من مرضى عند

قال الله لا نفرق بين احد من رسله وقال مصداق لما بين يديه

من الكتاب ومصحفنا عليه فصار الاصل هو الموافقة واجمع

اهل المقالة الثانية بقول الله لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا

ولان الاصل في الشرايع الماضية الخصوص الا بمرئها طائفة مجمل

الخصوص في المكان في رسولين بعثنا في زمان واحد في طائفتين

الا ان يكون احدهما نبيا لانه كما قال في فطرته ابراهيم فاسم الوط

دون وكما كان هو رسول موسى عليهم السلام فكذلك في الزمان ايضا فصار

الاخصاص في شرايعهم اصلا لا بدليل واجمع اهل المقالة الثالثة

بان النبي عليه السلام طائفة اصلا في الشرايع وطائفة شرعية عامة

لطافة الناس وكان وارثا لما مضى من محاسن الشريعة ومطام

الاخلاق

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

قال الله تعالى اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وراى

رسول الله عليه السلام في يد عمر صحيفه فقال ما هي فقال النور به فقال
استهق كون انتم كما تفكوك اليهود والنصارى والله لوطان

موسى صبا لما وسع الا انباى مضار الاصل الموافقه والا لفر

لكل شرط الذي قلنا ومعروف لا ينكر من فعل النبي عزم العمل بما وصي

صحي فيما سلف من الكذب غير محذوف الا ان ينزل وحى بخلافه

فثبت ان هذا هو الاصل الا ان الخريفي من اهل الكنيستان

امرا ظاهرا وكذلك الحسد والعداوة والتلبس كثير منهم ووقع

الشبه في تعلم فشرطنا في هذا ان يعقر الله او رسوله من غير

انظار اصبا طان باب الدين وهو المختار عندنا من الاقوال

بهذا الشرط الذي ذكرناه قال الله تعالى ايسلم ابراهيم وقال فلصدق

في نسخة اخرى
ورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وراى
رسول الله عليه السلام في يد عمر صحيفه فقال ما هي فقال النور به فقال
استهق كون انتم كما تفكوك اليهود والنصارى والله لوطان
موسى صبا لما وسع الا انباى مضار الاصل الموافقه والا لفر
لكل شرط الذي قلنا ومعروف لا ينكر من فعل النبي عزم العمل بما وصي
صحي فيما سلف من الكذب غير محذوف الا ان ينزل وحى بخلافه
فثبت ان هذا هو الاصل الا ان الخريفي من اهل الكنيستان
امرا ظاهرا وكذلك الحسد والعداوة والتلبس كثير منهم ووقع
الشبه في تعلم فشرطنا في هذا ان يعقر الله او رسوله من غير
انظار اصبا طان باب الدين وهو المختار عندنا من الاقوال
بهذا الشرط الذي ذكرناه قال الله تعالى ايسلم ابراهيم وقال فلصدق

فابتعدوا ابراهيم فقل هذا الاصل يحري هذا الفصل وقد اجتمع محمد

في نسخهم الصحاياه والقسمه بقوله الله تعالى ونبيهم ان الماء فسمي بينهم

كل شرب مختصر وقال لها شرب ولكم شرب يوم معلوم واجمع بهذا

النقل لا يثبت الحكم به في غير المنصوص عليه بما هو نظيره فثبت

ان المذهب هو القول الذي اضرناه والله اعلم وما يقع به ضم

باب السنه **باب من اصاب النبي عليم**

والا فنداء بهم قال ابو سعيد البردعي فقليد الصالح

واجب يترك به الغبا س قال وعما هذا اوركناتنا نحننا وقال الكرخي

لا يجب فقليده الا فيما لا يدرك بالغبا س وقال ان في لا يقدرا حد

منهم ومنهم من فضل في النقل فقلد الخلفاء الراشدين وامثالهم

وقد اختلف عمل اصحابنا في هذا الباب قال ابو يوسف ومحمد ان اعلام

قدر

في نسخة اخرى
ورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وراى
رسول الله عليه السلام في يد عمر صحيفه فقال ما هي فقال النور به فقال
استهق كون انتم كما تفكوك اليهود والنصارى والله لوطان
موسى صبا لما وسع الا انباى مضار الاصل الموافقه والا لفر
لكل شرط الذي قلنا ومعروف لا ينكر من فعل النبي عزم العمل بما وصي
صحي فيما سلف من الكذب غير محذوف الا ان ينزل وحى بخلافه
فثبت ان هذا هو الاصل الا ان الخريفي من اهل الكنيستان
امرا ظاهرا وكذلك الحسد والعداوة والتلبس كثير منهم ووقع
الشبه في تعلم فشرطنا في هذا ان يعقر الله او رسوله من غير
انظار اصبا طان باب الدين وهو المختار عندنا من الاقوال
بهذا الشرط الذي ذكرناه قال الله تعالى ايسلم ابراهيم وقال فلصدق

في نسخة اخرى
ورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وراى
رسول الله عليه السلام في يد عمر صحيفه فقال ما هي فقال النور به فقال
استهق كون انتم كما تفكوك اليهود والنصارى والله لوطان
موسى صبا لما وسع الا انباى مضار الاصل الموافقه والا لفر
لكل شرط الذي قلنا ومعروف لا ينكر من فعل النبي عزم العمل بما وصي
صحي فيما سلف من الكذب غير محذوف الا ان ينزل وحى بخلافه
فثبت ان هذا هو الاصل الا ان الخريفي من اهل الكنيستان
امرا ظاهرا وكذلك الحسد والعداوة والتلبس كثير منهم ووقع
الشبه في تعلم فشرطنا في هذا ان يعقر الله او رسوله من غير
انظار اصبا طان باب الدين وهو المختار عندنا من الاقوال
بهذا الشرط الذي ذكرناه قال الله تعالى ايسلم ابراهيم وقال فلصدق

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

الثابت شرعا فقد ثبت ان في عامة وجوه التمسك ثم مال الى العباس
الذي هو في سائر الشبه وهو ليس بصالح الاجاب احكم عما يعرف ان شيا
فان هو الاكثر ترك العباس وعمل بمقتضى الحال فجعل الاصطلاح
مدرجة الى العمل بلا دليل وقرينة فصار الطريق المشاهير في اصول
الشرعية وفروغها على الكمال هو طريق اصحابنا محمد بن ابيهم انشئ
الدائن بكمال وبقوتهم فام الشراء الى قولهم بخصاله لكنه كثر عيب
لا يقطع كل سبيل والشروط كثيرة لا يحصى كل طالب وهذا الاضلال
في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير ان ثبت ان ذلك الفعل
يلحقه عذوبة فسك حكمه فاما اذا اختلفوا في شئ فان الحق
في اقوالهم لا بعد وهم عندنا عما نثبت في باب الاجماع ان شئ الله
ولا يسطر البعض البعض بالتعارض لانهم لما اختلفوا ولم يجز الحجة

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

بالحديث المرفوع سفل احتمال التوفيق وتعين وجه الرأي والاجتهاد
فصار تعارض اقوالهم كتنافض وجوه العباس وذلك بوجوب الترجيح
فان نفي الترجيح وجب العمل باجتها شاء المجتهد عما ان الصواب
واحد من لا غير لا يجوز العمل بالبيان من بعد الابداهل عما متر في باب
المعارضنة واما التابع فان كان لم يبلغ درجة الغشوة في زمن الصبي
ولم يثبت من احده اياه في الرأي طان اسوة سائر الجاهل الغشوة من التلف
لا يصح تعليله وان كان ممن ظهر فتواه في زمن الصحابة طان مثله
في هذا الباب عند بعض مشايخنا تسليمهم من احده اياههم وقال
بعضهم بل لا يصح تعليله وهو دونه لعدم احتمال التوفيق فيه
وهو القول العجيب المتفلسف
وجه القول الاول ان شريكا خالف عليا عيانا ولم ينكر عليه في رد شراؤه
الحسن وطان يقول له على رضي الله عنه في المشورة فلما العبد الا بظن

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

هذا هو الوجه السادس في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

هذا هو الوجه السابع في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

هذا هو الوجه الثامن في بيان ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان
الشرع لا يثبت في نفسه ان

النفوس بين العنسين
من الاجماع بالجمع الاول ينصرف
الاسم اثنين في فاعله كذا

منه
في قوله
في قوله

وخالق مسروق ابن عباس في النذر بن الوليد رحمه ابن عباس الى فتواه
ولانه ينسبهم وقل في جملتهم **باب** الاجماع الكلام في الاجماع

في ركنه واهلية من ينقد به في شرط وصيبي **اما** ركنه فتوابعان
في ركنه واهلية من ينقد به في شرط وصيبي **اما** ركنه فتوابعان

في العمل فخطان من يابيه لان ركن كل شئ ما يفهم به اصله والاصل في نوعي
الاجماع ما قلنا واما الرخصة فتوان يتكلم البعض ويسكت سائرهم

بعد بلوغهم وبعد مضي مدة النازل والنظر في الحادثة وكذلك في العمل وقال
بعض الناس لا بد من النقل والنيب بالكون وكل هذا عن ان في قول

لان عمر رضي الله عنه سار الصحابة في مال فضل عند وعلى رضي الله عنه
سألت عنه حتى قال لا ما نقل با ابا الحسن فروي له حديثان فيسمة

الفضل فلم يجعل سكوتهم شلما وشا وريم في احلاص المرأة فاشاروا

املصت المرأة
الى الفتى حتى قيل
وفت الولادة كذا
روى ان امرأة غاب عنها زوجها
فبلغ عمرها ثمانين سنة
فانقضت اليها الحيض فاحلصت من
هيئته فاستشار فخالوا لها
عمرها وماردت الاخير فقال له
عليك الغم فخالها حتى صدفت
با على كذا في الكنف

هذا الظاهر
هذا في قوله
في قوله

بان لا عزم عليه وعلى ساكت فلا سالة قال الله عليكم الغرة ولان السكون
قد يكون مصابة كما قيل لابن عباس ما فعلك ان خبرني بقولك

العدل فعال رتته وقد يكون للناس فلا يصحح ولسان شرط
النطق منهم جميعا مستند غير معناد بل المعناد في ظل عصر ان يقول

الكبار الفتوى وبلم سائرهم ولان انما جعل السكون شلما بعد
العرض وذلك موضع وجوب الفتوى وصحة السكون لو كان مخالفا فاذا

لم يجعل شلما كان فسفا او بعد الاشهار والاشهار ببناء الحفا
فكان طالع عرض وذلك ايضا بعد مضي مدة النازل وذلك بناء في الشبهة فيغير

وجبا لصلهم واما سكوت على رضي الله عنه فاما طان لان الذئير افتوا
بامساك المال و بان لا عزم عليه في احلاص المرأة طان صا الا ان

تجبل امنا الصدقة والنزاع العزم من عمره فصبانه عن القبل والقال

في قوله
في قوله
في قوله

في قوله
في قوله
في قوله

في قوله
في قوله
في قوله

عن مثله وبعد فان السكون بشرط الصيانة عن الفتور جائز فعظم

وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى

كان يقول رحمه الله اهدني الى عبقري فطان عمر بن الخطاب عنه ابن

فأما ما رواه العبد والكلاب عن من أظن

هذا الاصل خزنة البها النعم اذا اختلفوا اعنى اصحاب النبي عليه السلام

وَمِنْ النَّاسِ مَن يُؤْتِي عِلْمَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْغَايَةِ

عن غير تعب. ولکن تقول الامحاج من الملبس بحج، الابدوده الحو، والقنواب بغير

مستوفى
الحج والاداء

صالحه
بدر الدين

قول الله في آياتها وودود

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

وإذا اختلفوا في افعال فغدا جمعوا على افعال في الحادثة ولا يجوز

و كذا كانا على كفة آتاني فذكر النعمان لم يكن يخطب إلا الخلفاء، و

في مخالفة الأول وانما ذلك للصحة خاصة وكذلك ما ضبط به بعض الصحابة

لا اله الا الله جامع الدنيا صراط

هو ولا يفسق اما الفسق فيورث الله ويحفظ العدالة في حياته

قال فقال كنتم خيرا اخرجت للناس

الباطل وبانفسه وكذلك ان مجيب به وكذلك ان غلابه حتى كثر به مثل

الحق

معارف ج ۱

5-13

و خطاب الخارج من امام علي كذا

المشهور ليس من الامة على الاطلاق فاما صفة الاجتهاد وشرط
 في حال دون حال فاما في اصول الدين المحمّدية مثل نقل القرآن ومثل
 امتهان الشرائع فقامت المسلمون حاصلون هو الفقهاء في ذلك
 الاجماع فاما ما يختص بالدرى والاستنباط وما يجرى مجراه فلا يعتمد
 فيه الا اهل الدراى والاجتهاد وكذلك من ليس من اهل الدراى و
 الاجتهاد من العلماء فلا يعتبر في الباب الا فيما يستغنى عن الدراى
 ومن الناس من زاد عما هذا وقال لا اجماع الا للصحابه لانهم هم
 الاصول في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال بعضهم لا يصح الا
 من عشرة البنى عليها السلام فهم المخصوصون بالعرف والطيب المجهولون
 عما سوا السبيل ومنهم من قال ليس ذلك الا لاهل المدينة فهم اهل
 حضرة النبى عم الا ان هذه امور زائدة على الاهلية وما يثبت به

المشهور ليس من الامة على الاطلاق
 في حال دون حال فاما في اصول الدين
 امتهان الشرائع فقامت المسلمون
 الاجماع فاما ما يختص بالدرى والاستنباط
 فيه الا اهل الدراى والاجتهاد
 الاجتهاد من العلماء فلا يعتبر في الباب
 ومن الناس من زاد عما هذا وقال لا اجماع
 الا للصحابه لانهم هم الاصول في الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقال بعضهم
 لا يصح الا من عشرة البنى عليها السلام

المشهور ليس من الامة على الاطلاق
 في حال دون حال فاما في اصول الدين
 امتهان الشرائع فقامت المسلمون
 الاجماع فاما ما يختص بالدرى والاستنباط
 فيه الا اهل الدراى والاجتهاد
 الاجتهاد من العلماء فلا يعتبر في الباب
 ومن الناس من زاد عما هذا وقال لا اجماع
 الا للصحابه لانهم هم الاصول في الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقال بعضهم
 لا يصح الا من عشرة البنى عليها السلام

المشهور ليس من الامة على الاطلاق
 في حال دون حال فاما في اصول الدين
 امتهان الشرائع فقامت المسلمون
 الاجماع فاما ما يختص بالدرى والاستنباط
 فيه الا اهل الدراى والاجتهاد
 الاجتهاد من العلماء فلا يعتبر في الباب
 ومن الناس من زاد عما هذا وقال لا اجماع
 الا للصحابه لانهم هم الاصول في الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقال بعضهم
 لا يصح الا من عشرة البنى عليها السلام

الاجماع حجة لا يوجب الاختصاص بنسب من هذا واما هذا كرامة الامة
 ولا اختصاص للامة بنسب من هذا

شروط الاجماع

قال اصحابنا لعلمهم انهم انما افاضوا العصر ليس بشرط الصحة الاجماع حجة وقال
 ان في الشرط ان يكونوا عاين ذلك لا احتمال رجوع بعضهم لكننا نقول ما
 يثبت به الاجماع حجة الا فضل فيه فلا يصح الزيان عليه وهو شرط
 عندنا ولان الحق لا بعد والاجماع كرامة لهم لا للمنفعة بفعل فوجب ذلك
 بنفس الاجماع فاذا رجع بعضهم من بعد لم يصح رجوعهم عندنا وقال
 ان في صحة لانه ما كان يتفق اجماعهم الآب فكذلك لا يثبت الآب ولكننا
 نقول بعد ما يثبت الاجماع لم يسو الخلاق وهذا رغبنا كرامة من
 الا ابتداء طان خلافه مانعا عندنا وقال بعضهم لا يشترط اتفاقهم بل
 خلاف الواحد لا يعتبر ولا خلاف الاقل لان الجماعة اصف بالاصابة واولي
 بالحجة

المشهور ليس من الامة على الاطلاق
 في حال دون حال فاما في اصول الدين
 امتهان الشرائع فقامت المسلمون
 الاجماع فاما ما يختص بالدرى والاستنباط
 فيه الا اهل الدراى والاجتهاد
 الاجتهاد من العلماء فلا يعتبر في الباب
 ومن الناس من زاد عما هذا وقال لا اجماع
 الا للصحابه لانهم هم الاصول في الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقال بعضهم
 لا يصح الا من عشرة البنى عليها السلام

المشهور ليس من الامة على الاطلاق
 في حال دون حال فاما في اصول الدين
 امتهان الشرائع فقامت المسلمون
 الاجماع فاما ما يختص بالدرى والاستنباط
 فيه الا اهل الدراى والاجتهاد
 الاجتهاد من العلماء فلا يعتبر في الباب
 ومن الناس من زاد عما هذا وقال لا اجماع
 الا للصحابه لانهم هم الاصول في الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقال بعضهم
 لا يصح الا من عشرة البنى عليها السلام

قال عليه السلام عليكم بالسواء الاعظم والجواب عن ابن النقي عليه السلام جعل
اجماع الاصحح حجة فاقب منهم صديقا للاصحح والنظر مخالف لم يكن
اجماعا وانما هذا كرامة تشبه على الموافقة من غير ان يفعل به دليل
الاصحح فلا يصح ابطال حكم الافراد وقد اختلفت الصحابة فيما كان
المخالف واصدا وريما كان فليلا في مقابلة الجحيم الكثير وناو ولا قولهم
عليكم بالسواء الاعظم هو عامة المؤمنين وكلامهم محتم هوامة مطلقة
واختلفوا في شرطه وهو ان لا تكون مجتهدين في السلف فقد صرح القول
عن محمد بن ذلك ليس شرطا وان اجماع كل عصر حجة فيما سبق فيه
الخلاف من السلف على بعض افعالهم وفيما لم يسبق فيه الخلاف من الصدر
الاول فقد صرح عن محمد بن قنعا الفاضل بسقوط مرتقات الاولاد باطل
وذكر الكرخي عن ابى حنيفة ان قنعا الفاضل بسقوط امهات الاولاد لا ينقض

مكرر فيهم انه ٤٤٤
والفقه فيهم ٤٤٤
مكرر فيهم ٤٤٤
والفقه فيهم ٤٤٤
مكرر فيهم ٤٤٤
والفقه فيهم ٤٤٤

الاصحح
الاصحح
الاصحح

فقال بعض منا نحن هذا دليل على ان ابا حنيفة جعل الاختلاف الاول
حائفا من الاجماع المتأخر وقال بعضهم بل ناويل قول ابى حنيفة ان هذا
اجماع مجتهد فيه وفيه شبهة فينفذ فيه قضاء الفاضل ولا ينقض
عند الشبهة وامام من اثبت الخلاف فوجه قول ان المخالف الاول لو كان
صالحا لما انفرد الاجماع دونه وهو من الاصحح بعد موته الا ان يرى ان خلافه
اعبر للدليل لا العينة ودليله بان بعد موته وان في نصيب هذا الاجماع
فصل في بعض الصحابة مثل قول ابن عباس في العول وقد قال محمد بن
قال لاسرانه انبى ضلته ببرهنة بينة وبقول التلث لم وطنا في العول
لا يجد ليعول عمر رضي الله عنه انها رجعية ولم يغلب به احد عند منبى التلث
ووجه القول الآخر ان دليل كون الاجماع حجة هو اختصاصه بالكرامة
بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك انما يتصور من الاجماع في كل عصر

ان الاجماع الذي تقدم قلنا
ان الاجماع الذي تقدم قلنا
ان الاجماع الذي تقدم قلنا

قائمة لا تطعن به انه ضل في انظاره العول وان اجماع الصحابة على خلاف قولهم
ان يكون الكتابات معقبة للرجعية
وهذان الاختلافان السابق لا يمنع انفرد الاجماع كونه

فاما قوله بان الدليل باق فتوكل ذلك لكنه قد كنقص ينزل بخلاف القياس
 فاما التفضل فلا يجب لان الرأى بمؤذنان حجة لفقد الاجماع فاذا حدث
 الاجماع انقطع الدليل الاول للحال وذكر طالصيانة اذا اختلفوا بالمرأى
 فلما عرضوا ذلك على النبي عمم فترة فقول البعض لم ينسب صاحب الفضلاء
 كصلاة اهل قبا بعد نزول النقص قبل البلوغ وانما اسقط محمد الحدة
 بالشيء ومن شرط اجتماع من هو داخل في اهلية الاجماع وبعض

فما نحن شرط الاكثر والصحيح ما قلنا لانه انما صار حجة كرامة بنيت
 على انقائه فلا يثبت بدون هذا الشرط **باب حكم الاجماع**
 حكمه في الاصل ان يثبت المراد به كل شرعها على سبيل التيقن ومن
 اهل الاصول من لم يجعل الاجماع حجة قاطعة لان كل واحد منهم اعتمد
 ما لا يوجب العلم لكن هذا خلاف الكتاب والسنة والدليل المعقول

منه انما هو ان
 من غير انما هو ان
 من غير انما هو ان

منه انما هو ان
 من غير انما هو ان
 من غير انما هو ان

منه انما هو ان
 من غير انما هو ان
 من غير انما هو ان

اما الكتاب فقولهم ومن بنا في الرسول من بعد ما بنيت له الهدى
 وينتج عن سبيل المؤمنين فوفا ما نول فاصح هذا ان يكون سبيل
 المؤمنين صفا بغيره وقال كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون
 بالمعروف والخير توجب الحقة فيما اجمعوا او قال وكذلك جعلناكم امة
 وسطا لتكونوا شهداء على الناس والوسط هو العدل وذلك

بمصادرة الجور والشهادة على الناس بغير الاصابة والحقة اذا
 كانت شهادة جامعة للدين والآخره وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجمع
 امة على الضلالة وعموم النقص ينفي جميع وجوه الضلالة في الايمان
 والشراب جميعا وامر النبي عليه السلام ابا بكر رضي الله عنه لم يهمل بالناس
 فقال عابث انه رجل رفيق فمر عمر لم يهمل بالناس فقال النبي عمم
 الى الله ذلك والمسلمون وسبيل عن الخيرة التي يتعاطاها الجيران

منه انما هو ان
 من غير انما هو ان
 من غير انما هو ان

منه انما هو ان
 من غير انما هو ان
 من غير انما هو ان

منه انما هو ان
 من غير انما هو ان
 من غير انما هو ان

عائنه يصير موبيا الغد فكونوا
لا يكون موبيا العلم وعند اجتماع
العلماء صداره ضميمه واذا اجتمع
العلماء صداره ضميمه واذا اجتمع
عائنه يصير موبيا الغد فكونوا
لا يكون موبيا العلم وعند اجتماع
العلماء صداره ضميمه واذا اجتمع
العلماء صداره ضميمه واذا اجتمع

Handwritten text in a script, likely Indic, running diagonally across the page.

الحكم به قطعا لم يثبت من قبل دليله بل من قبل عين كرامته للامة

علاوة على ما ذكره من غير ذلك وهو

بعضهم رضى رسول الله لدنيا فخلوا
الاعيان بالامام في الصلاة في فلاة
احد اليك فاستلوا الخيل و
فلا يصح حتى تستلوا الخيل و
ابن عمر عن النبي عليه السلام على
الطعام فبلغ النبي من انما على
في انما النبي عليه السلام

ابن الجاحظ

وادامه للحج، وصيانته، وتقدير الم عا الحج، ولو جهم دليل موجب علم
 البقاع لصار الاجماع لغوا فثبت ان ما قاله هذا القائل حسوس
 الطام واما السبب التاقل البنا فعل مثال نقل السنه فقد ثبت
 نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فثبت
 فكذا هذا اذا انتقل البنا اجماعا لسلف باجماع طالعصر عا نقل
 طاف في معنى نقل كدبها المتواتر واذا انتقل البنا بالافراد مثل قول
 عبدة السلمان ما اجتمع اصحاب رسول الله عدم عا بني طاجعهم
 عا محافل الاربع قبل الظهر عا اسفار الصبح عا خرم نظام الاخت
 في عهد الاخت وسهل ابن مسعود رضي الله عنه عن بكير الجنازة فقال
 كل ذلك قد طان الا اني قد رايت اصحاب محمد عا بكير قن اربعا وما
 روي في تركب المهر بالخلق طان هذا كقول السنه بالاصار وهو يعني بانه

وادامه للحج، وصيانته، وتقدير الم عا الحج، ولو جهم دليل موجب علم
 البقاع لصار الاجماع لغوا فثبت ان ما قاله هذا القائل حسوس
 الطام واما السبب التاقل البنا فعل مثال نقل السنه فقد ثبت
 نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فثبت
 فكذا هذا اذا انتقل البنا اجماعا لسلف باجماع طالعصر عا نقل
 طاف في معنى نقل كدبها المتواتر واذا انتقل البنا بالافراد مثل قول
 عبدة السلمان ما اجتمع اصحاب رسول الله عدم عا بني طاجعهم
 عا محافل الاربع قبل الظهر عا اسفار الصبح عا خرم نظام الاخت
 في عهد الاخت وسهل ابن مسعود رضي الله عنه عن بكير الجنازة فقال
 كل ذلك قد طان الا اني قد رايت اصحاب محمد عا بكير قن اربعا وما
 روي في تركب المهر بالخلق طان هذا كقول السنه بالاصار وهو يعني بانه

لكنه لما انتقل البنا بالاصار او حسب العمل دون العلم البقاع وطان معناه
 عا العباس فخذ امثله ومن الغرضها من اني النقل بالاصار في هذا
 الباب وهو قوله الا وجهه ومن انكر الاجماع فخذ بطل دونه طام
 لان مدار اصول الدين طام وموصو طام الى اجماع المسلمين

باب القياس الطام في هذا الباب ينقسم

الى قسم اولها الطام في نفس العباس والثاني في شرطه والثالث
 في ركنه والرابع في حكمه والخامس في دفعه ولا بد من معرفة هذه
 الجمل لان الطام لا يصح الا بمعناه ولا يوجد الا عند شرطه ولا
 يقوم الا بركنه ولم يشترط الا حكمه لا يبين الا في **باب**

تفسير العباس للقباس

ومعنى هو المراد بدلالة صيغة ومثاله الضرب هو انك لفعل يعرف

وادامه للحج، وصيانته، وتقدير الم عا الحج، ولو جهم دليل موجب علم
 البقاع لصار الاجماع لغوا فثبت ان ما قاله هذا القائل حسوس
 الطام واما السبب التاقل البنا فعل مثال نقل السنه فقد ثبت
 نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فثبت
 فكذا هذا اذا انتقل البنا اجماعا لسلف باجماع طالعصر عا نقل
 طاف في معنى نقل كدبها المتواتر واذا انتقل البنا بالافراد مثل قول
 عبدة السلمان ما اجتمع اصحاب رسول الله عدم عا بني طاجعهم
 عا محافل الاربع قبل الظهر عا اسفار الصبح عا خرم نظام الاخت
 في عهد الاخت وسهل ابن مسعود رضي الله عنه عن بكير الجنازة فقال
 كل ذلك قد طان الا اني قد رايت اصحاب محمد عا بكير قن اربعا وما
 روي في تركب المهر بالخلق طان هذا كقول السنه بالاصار وهو يعني بانه

وادامه للحج، وصيانته، وتقدير الم عا الحج، ولو جهم دليل موجب علم
 البقاع لصار الاجماع لغوا فثبت ان ما قاله هذا القائل حسوس
 الطام واما السبب التاقل البنا فعل مثال نقل السنه فقد ثبت
 نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فثبت
 فكذا هذا اذا انتقل البنا اجماعا لسلف باجماع طالعصر عا نقل
 طاف في معنى نقل كدبها المتواتر واذا انتقل البنا بالافراد مثل قول
 عبدة السلمان ما اجتمع اصحاب رسول الله عدم عا بني طاجعهم
 عا محافل الاربع قبل الظهر عا اسفار الصبح عا خرم نظام الاخت
 في عهد الاخت وسهل ابن مسعود رضي الله عنه عن بكير الجنازة فقال
 كل ذلك قد طان الا اني قد رايت اصحاب محمد عا بكير قن اربعا وما
 روي في تركب المهر بالخلق طان هذا كقول السنه بالاصار وهو يعني بانه

وادامه للحج، وصيانته، وتقدير الم عا الحج، ولو جهم دليل موجب علم
 البقاع لصار الاجماع لغوا فثبت ان ما قاله هذا القائل حسوس
 الطام واما السبب التاقل البنا فعل مثال نقل السنه فقد ثبت
 نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فثبت
 فكذا هذا اذا انتقل البنا اجماعا لسلف باجماع طالعصر عا نقل
 طاف في معنى نقل كدبها المتواتر واذا انتقل البنا بالافراد مثل قول
 عبدة السلمان ما اجتمع اصحاب رسول الله عدم عا بني طاجعهم
 عا محافل الاربع قبل الظهر عا اسفار الصبح عا خرم نظام الاخت
 في عهد الاخت وسهل ابن مسعود رضي الله عنه عن بكير الجنازة فقال
 كل ذلك قد طان الا اني قد رايت اصحاب محمد عا بكير قن اربعا وما
 روي في تركب المهر بالخلق طان هذا كقول السنه بالاصار وهو يعني بانه

وادامه للحج، وصيانته، وتقدير الم عا الحج، ولو جهم دليل موجب علم
 البقاع لصار الاجماع لغوا فثبت ان ما قاله هذا القائل حسوس
 الطام واما السبب التاقل البنا فعل مثال نقل السنه فقد ثبت
 نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فثبت
 فكذا هذا اذا انتقل البنا اجماعا لسلف باجماع طالعصر عا نقل
 طاف في معنى نقل كدبها المتواتر واذا انتقل البنا بالافراد مثل قول
 عبدة السلمان ما اجتمع اصحاب رسول الله عدم عا بني طاجعهم
 عا محافل الاربع قبل الظهر عا اسفار الصبح عا خرم نظام الاخت
 في عهد الاخت وسهل ابن مسعود رضي الله عنه عن بكير الجنازة فقال
 كل ذلك قد طان الا اني قد رايت اصحاب محمد عا بكير قن اربعا وما
 روي في تركب المهر بالخلق طان هذا كقول السنه بالاصار وهو يعني بانه

بنظامه ولمع بفعل بدل اللفظ عما قلنا اما الثالث بنظام صيغة فالنقد
 بنظامه ولمع بفعل بدل اللفظ عما قلنا اما الثالث بنظام صيغة فالنقد

يقال فاعمل بفعل اي اجز به وقد ربه وذلك ان يلقى الشيء
 بغيره فجعل مثله ونظيره وقد يسمى ما يجري بين اثنين من المناظرة
 قياسا وهو مأخوذ من قياسه قياسا وقد يسمى هذا القياس
 نظرا مجازا لانه من طريق النظر يدرك وقد يسمى اجتهادا لان ذلك
 طريقه فسمى مجازا واما المعنى الثالث بدلالة صيغته فنوأنه مذكر

في اصطلاح الشريعة ومنفصل من مفاصل هذه الجملة لا يفعل الا باليسر
 والبيان وبيان ذلك ان الله قد كلفنا العمل بالعباس بطريق وضع
 عما مثاله العمل بالبيان فجعل الاصول شهود في شهود الله وعنه

النصوص هو شهادتها وهو العمل الجامع بين الفروع والاصل في صفة
 ولا بد من صلاحه الاصول وهو كونها صالحة للتعليل كصلاحه
 بعد ولا بد من ان يكون العمل بالعباس انما هو اصل
 حكمه بنقله في قوله

هذا هو العمل بالعباس وهو العمل بالبيان
 هذا هو العمل بالبيان وهو العمل بالعباس
 هذا هو العمل بالعباس وهو العمل بالبيان
 هذا هو العمل بالبيان وهو العمل بالعباس

الشهود بالحق والعدل والبلوغ والبر من صلاحه الشهادة كصلاحه
 شهادة ان شاهد بلفظ الشهادة خاصة وعدالة واستقامته
 للحكم المطلوب فكذلك هذه الشهادة ولا بد من طالب الحكم عما مثاله
 المدعى وهو العباس ولا بد من مطلوب وهو الحكم الشرعي ولا بد
 من متضمن عليه وهو الغلب بالبعد ضرورة والبدن بالعمل اصلا
 او الخضم في مجمل النظر والمحاكمة ولا بد من حكم هو بغير الغرض وهو الغلب
 واذا ثبت ذلك في الشهود عليه ولا بد من كافي سائر الشهادات
 هذا مذهب عامة الصبية وعامة التابعين والصالحين وعلماء الدين
 رضي الله عنهم فانهم اتفقوا على ان العباس بالدرأ على الاصول الشرعية
 لتعديبه اصطفا الى ما لا ينقص فيه مدرك من مدارك اصطلاح الشريعة لاجل
 لا يشاها ابتداء وقال اصحاب النظم من اهل الحديث وغيرهم ان العباس
 وهو الشيعي كلامه والخارج سوى الجزار في قوله

ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا

ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا

ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا

ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا
 ان عدالة لفظ الشهادة وهو كونه صدقا كذا

بني العبد على ما هو عليه من العبدية والعبودية
والعبدية هي التي هي العبدية والعبودية هي التي هي العبدية

لبن حج، والعمل به باطل وهو قول داود الاصفهاني وعنده واختلف هو لا
فقال بعضهم لا دليل من قبل العقل اصلا والعباس في حجة وقال بعضهم
عمل لا دليل العقل الا في الامور العقلية دون الشرعية وقال بعضهم هو دليل
صريح لا ضرورة بناء الباطل ان العمل بكسب الحلال واجه من
ابطال العباس بالكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فقول الله عز وجل
عليكم الكتاب بنينا لعل شي وبقول ولا تطعوا ولا يابس الا في كتاب مبين
ومن جعل العباس حجة فلم يجعل الكتاب طائفا واما السنة فقول
النبى عليه السلام لم ينزل امر بنى اسرائيل مستغيا حتى كثر فيهم اولاد
السبب بافقا سواء لم يكن بافقا كان فضلو واضلوا واما المعقول
فلمنه في الدليل ولمنه في الدلول اما في الدليل فثبت في الاصل لان النقص
لم ينطق بشي من الاوصاف علة للحكم والحكم المطلوب هو الله تعالى

بنيان الوصف الذي غلق به الحكم غير مضمون
صريحا ولا اشاريا ولا حلالا ولا اقساما بل
اشارة من بين سائر الاوصاف بالبراء
التي هي من صفات الغلظ والخطا والخطا
منه في الغلظ والخطا والخطا والخطا
منه في الغلظ والخطا والخطا والخطا

في حجة بنى العبد على ما هو عليه من العبدية
والعبدية هي التي هي العبدية والعبودية هي التي هي العبدية

فلا يبقه اثباته بما هو عليه في الاصل هو كمال قدره صاحب الحق واما الذي
في المدلول فلان المدلول طاعة الله ولا سلطان الله بالمعقول والآراء لا يرى
ان من الشرايع ما لا يدرك البتة بالمعقول مثل المعذرات ومنه ما لا ينفك
المعقول ولا يلزم امر الحروب ودرك الكعبة وتقديم المختلفات اما
على الوجه الاول فلا يخفى من صفات العباد اما غير القبلة فلا يخل
واما القبلة فاصلة موقفة اقبالهم الارض وذلك في العباد فبني على اعمامهم
واما على الثاني فلان هذه الامور انما تفعل بوجوب محسوس الابرار
ان فيم المتلفات ومهور النساء وامور اخرى تفعل بالاسباب المحسوسة
وكذلك القبلة فطان بغيرها باصلها على مثال الكتاب والسنة وحصل ما
فلنا الحيا فظن على انصوص بعبادتها والان العمل بالاصل في مواضع
العباس ممكن وذلك دليل دعيا الى العمل بحج قال الله عز وجل لا اجديما
اوحي

لانه لا يمنع عن العباس ما جاءه من التماس
في معنى انصوص الاسمي بالاعطام
وذلك بسبب الغلظ والخطا والخطا

في حجة بنى العبد على ما هو عليه من العبدية
والعبدية هي التي هي العبدية والعبودية هي التي هي العبدية

في حجة بنى العبد على ما هو عليه من العبدية
والعبدية هي التي هي العبدية والعبودية هي التي هي العبدية

ان محرمات طاع يطو الآب وليس كذلك ما ذكرنا من امور الحروب وغيرها
 لان العمل بالاصل غير ممكن وكذلك امر القيد فحملنا بالاجتهاد للضرورة
 ولا يلزم عليه الاعتبار بل من معنى من العز من الماضية في المنكحات والكرامات
 لان ذلك امر بفعل بالحق والعيان وعما ذكره في الكتاب من
 الاعتبار وعما امره برب يحمل مشاورة النبي عليه السلام العلماء واجتهاد
 الكتاب والسنة والدليل المعقول وهو اكثر من ان يحصى ووضح من ان
 يخفى وانما نذكر طرفا من البركات واقتدا بالتقليد قال الله في فاعلموا باصول
 الابصار والاعتبار في الشئ الى نظره والعبارة البيان قال الله ان كنتم
 للرب تفتخرون اي تفتخرون والفتن من جنس سواء فان قال عند الخابيه
 الاعتبار بامر ثابت بالنقض ونهى الداء وهو ان يذكر سبب هلاك قوم
 او نجاة قوم وكذلك عندنا هذا اذا ذكر العلل نصا مثل قول النبي عليه السلام

في المحرمات طاع يطو الآب وليس كذلك ما ذكرنا من امور الحروب وغيرها
 لان العمل بالاصل غير ممكن وكذلك امر القيد فحملنا بالاجتهاد للضرورة
 ولا يلزم عليه الاعتبار بل من معنى من العز من الماضية في المنكحات والكرامات

في الآية الخمس الطوافين والجواب ما بيننا وقال الله ان في ذلك لآيات
 لقوم يتفكرون ويعقلون ونحو ذلك وقال ولكم في القصاص حكمة وهو
 فناء في الظاهر لكنه صواب من طريق المفسر بشرط استيفائه اما الاول فان
 تأمل في شرع القصاص صفة ذلك عن صيانة سببه فيصير حيا ويلم
 المقصود بالفعل بحسنه فيصير حيا فيصير صوابا لما ان بقا عليه واماني
 استيفائه فلان من قتل رجلا صار حيا عا اوليا له وصاروا كذلك
 عليه فلا يلزم لهم صواب الا ان بفعل القاتل فيصير حيا فيصير اوليا له
 العتيل الاول والعناير فصار احبا وعزوه وهذا لا يفعله الا بالتأمل
 واما السنة فاكتر من ان يحصى من ذلك ما روي ان النبي عليه السلام حين
 بعث معاذا الى اليمن قال له بم تفعل قال بما في كتاب الله قال فان
 لم تجد في كتاب الله قال افعل بما قضى به رسول الله قال فان لم تجد فيما قضى به

في المحرمات طاع يطو الآب وليس كذلك ما ذكرنا من امور الحروب وغيرها
 لان العمل بالاصل غير ممكن وكذلك امر القيد فحملنا بالاجتهاد للضرورة
 ولا يلزم عليه الاعتبار بل من معنى من العز من الماضية في المنكحات والكرامات

في المحرمات طاع يطو الآب وليس كذلك ما ذكرنا من امور الحروب وغيرها
 لان العمل بالاصل غير ممكن وكذلك امر القيد فحملنا بالاجتهاد للضرورة
 ولا يلزم عليه الاعتبار بل من معنى من العز من الماضية في المنكحات والكرامات

[illegible]

رسول الله قال اجتهدوا في العلم فقالوا الحمد لله وفق رسول رسول الله وهذا نص
صح و قد روينا ما هو قبا س ينف عن النبي عليه السلام وعمل اصحاب
النبي عليه وسلم ومناظر لهم وقتا وراهم في هذا الباب ثم من ان يخفى عاقل

مميز فان طعن طعن فيه فقد ضل عن سواء السبيل ونايذ السلام
ومن ادعى خصوصهم فقد ادعى امرا لا دليل عليه بل الناس سواء في تكليف الاعيان
واما المفعول فنون الاعتبار واجبة بنقل القرآن وهو النظر والنامع فيهما
من قبلنا من المثلثات باسباب نقلت عنهم لثقل عنا اصرار عن
هذا هو الجواب الموعود عن السؤال المذكور

من الجزا، ولذلك التامل في صفات النفس الاستفارة غيرها لها سببان
والقياس نظيره بعينه لان الشراء شتره احاطا بما عانى استار اليها كما انزل
مثلا في سباب فضتها ودعانا الى التامل في الاعتبار وبيان ذلك
في الاصل في قوله هو الذي في الذين كفروا من اهل الكتاب من ويارهم

فصل المواعيد للاعتقاد
الحسن في هذا الكتاب
الاعراب في
المعاني

فلازم

هنا بيان فضلنا اننا لم نكن
لاننا عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
انفسكم او ارضنا من دياركم

[illegible]

والاعتراف بالشك الى ما لا يخص من معاني المتكلمين واما ما لا يخص الاعتراف
 ان شئت الباس وصدق الاستاذ فانهم لما نظروا الى قولهم فظنوا ان
 بالناس من معاني المتكلمين للعلل فيما لا ينقص فيه فذكر ان علينا هذا وبيان
 اني نقول بما وضع لنا من المعاني فيما لا ينقص فيه فتعجب من
 ذلك في كلمة الربوا وذلك ان النبي عليه السلام قال الحنظلي بالحنظلي ان يبعوا
 ان بيان المثال لا يخرج المعنى الذي هو مناط الحكم بالبيان ان راعى يخفى عن مدته
 الحنظلي بالحنظلي لان الباطن الحكم الصافي فذكرت عما اضمار فعل مثل قوله
 وهو يبعوا
 ان من المعاني ما ذكرنا

بسم الله و يدل عليه قوله لا يسعوا الصوامع
فانه لما افترض فعلا اضمر فيه الفعل الذي جعلت النفس فيه مبداء الك
وقل عليه صدين عبادة بن الصامت ان النبي عليه السلام قال يسعوا
الذهب بالذهب والورق بالورق والاسواق ببسوا والخط بالخط
الاسواق بسوا عينا يعين فن زاد اول زاد فذا زنى والخط

مکتبہ ضمیمہ الانام و فیہ انکشاف الدنیا

عن اصحابهم وجعلهم منقطع
عنهم فمكثوا على الله فمكثوا
بالنصرة والنجاح كذا

حوالنا با جوالام فاجيز عن الامير
 على ما فعلوا بقية عن فخرنا من الامير
 الامير وجب التام
 في موضع هذا النص
 فجلالته في النص
 شانه في النص
 لانه في النص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

هذا هو المقصود من قوله لا يوجب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

اسم لم يكن وقد قيل في قوله لا يوجب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

ان يوجب هذا الوصف والامر للابواب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

الى الحال التي هي شرط والمراد بالمثل العذر لما روي في حديث
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بصفة الظلام وقوله والفضل اسم لكل زيادة وقوله ربواكم لزيادة هي
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

صرام وهو فضل لا يوجب عود في معناه وفي حال حال والمراد بالفضل الفضل
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

على العذر لان الفضل لا ينصتور الابناء على المماثلة ليكون فضلا عليها والمراد
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بالمماثلة العذر بالنقص فكذا الفضل على الاحمال فصار حكم النقص وجوب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

النسبة بينهما في العذر والجنس الحرام بناء على فوات حكم الامر هذا النقص
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

عرفناه بالتأمل في بصفة النقص فوجب علينا التأمل فيما هو داعي الى هذا
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

الحكم مما هو ثابت بهذا النقص وهذا الجواب المماثلة عند البسبب فيها واذا
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

تأملنا وجدنا الداعي اليه العذر والجنس لان ايجاب النسبة بين هذه الاعمال
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

افضل الى صفه الفقيه كقول
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

افضل الى صفه الفقيه كقول
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

هذا هو المقصود من قوله لا يوجب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

ان يوجب هذا الوصف والامر للابواب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

الى الحال التي هي شرط والمراد بالمثل العذر لما روي في حديث
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بصفة الظلام وقوله والفضل اسم لكل زيادة وقوله ربواكم لزيادة هي
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

صرام وهو فضل لا يوجب عود في معناه وفي حال حال والمراد بالفضل الفضل
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

على العذر لان الفضل لا ينصتور الابناء على المماثلة ليكون فضلا عليها والمراد
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بالمماثلة العذر بالنقص فكذا الفضل على الاحمال فصار حكم النقص وجوب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بغض ان يكون امثالا من وانه ليس يكون كذلك الا بالجنس والعذر لان

كل موجود من المحدث موصوف بصورته ومعناه فالماثل في المماثلة لها

فالعذر عيان عن امثاله المعيار بمنزلة الطول والعرض فصار به فصول

المماثلة صورة والجنس عيان عن مثاله المعاني فثبت به المماثلة

معنى وسفطت في الجوده بالنقص وهو قوله عليه السلام جيدها وردها

في قوله لا يوجب ان لا يوجب

في قوله لا يوجب ان لا يوجب

لا على لان العدم لا يصلح على صارت المماثلة ثابتة هذين الوصفين

وهما سائر الاعيان فضلا عما هذين المماثلين بالكل والجنس بوجوه

المماثلة فصار شرط في امثاله في قوله لا يوجب ان لا يوجب

افضل الى صفه الفقيه كقول
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

افضل الى صفه الفقيه كقول
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

افضل الى صفه الفقيه كقول
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

هذا هو المقصود من قوله لا يوجب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

ان يوجب هذا الوصف والامر للابواب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

الى الحال التي هي شرط والمراد بالمثل العذر لما روي في حديث
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بصفة الظلام وقوله والفضل اسم لكل زيادة وقوله ربواكم لزيادة هي
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

صرام وهو فضل لا يوجب عود في معناه وفي حال حال والمراد بالفضل الفضل
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

على العذر لان الفضل لا ينصتور الابناء على المماثلة ليكون فضلا عليها والمراد
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

بالمماثلة العذر بالنقص فكذا الفضل على الاحمال فصار حكم النقص وجوب
 في قوله لا يوجب ان لا يوجب

انما هو في قوله لا يجوز ان يكون
 المحل المخصوص عليه وبعد
 استخراجه الوصف المذكور
 انما هو في قوله لا يجوز ان يكون
 المحل المخصوص عليه وبعد
 استخراجه الوصف المذكور

وكان الظاهر وهو ان الاصل في الموضوع الفعلية
يصح المدعى لا اللائحة

والله بهدرا شيخنا العلي بن كذا

روضة في القدرات من البساتين والحدائق

بجدها هب الشافعي والعلم
لأنه لما جدد الشغل
الآبانه ولا بد في ذلك
الحال انه لا شاهد ومن
الواردة في المقدارة

بالوزن والكرات في التعليل فلا يصح الاستدلال بان النقص في الاصل
 معلول الا باقائه الدليل في هذا النقص على الخصوص انه معلول اوجه اهل
 المقالة الاولى بان النقص موجب بصيغة وبالغلب ينشغل حكمه الى
 معناه وذلك لما جاز من الخفيف فلا ينكر الا بدليل الا بمران الاوصاف
 متعارضة والتعليل باطل غير ممكن وبطل وصف محتمل فطان الوقف
 اصلا واجه اهل المقالة الثانية بان الشرع لما جعل الغيا من جهة
 ولا يصير حجة الا بان يجعل اوصاف النقص على وشاهد صار
 الاوصاف طلا صالحة فصلا الاثبات بطل وصف الايمان مثل رواية
 الحديث لما كان حجة والاجتماع متعذر صار رواية كل عدل حجة
 لا ينكر الايمان فذلك هذا لما صار الغيا من دليلا صار التعليل والشهادة
 النقص اصلا فلا ينكر بالا احتمال وانما التعليل لا يثبت حكم الفروع
 فاما

دليل على صحة النقص في الاصل

انما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما النقص فيجب موجبا كما كان وجه القول الثالث انه لما ثبت
 في القول بالتعليل وصار ذلك اصلا بطل التعليل بطل الاوصاف لانه ما
 ينشغل الا للغياب من مرة وللحج اضر عذر ان في هذا ما يدان
 القياس اصلا فوجب التعليل بواحد من اجله فلا بد من دليل يوجب

التميز لان التعليل بالمجهول باطل والواحد من اجله هو المتيقن
 بعد سقوط اجله لكنه مجهول وقلنا نحن ان دليل التميز شرط على
 ما بين ان شاء الله لكنا نحيا قبل ذلك الى قيام الدلالة عما يكون

الاصول شاهد الحال لا نافذ وجدنا من النقص ما هو غير
 معلول فاصل هذا ان يكون من ذلك الجملة لكن هذا الاصل لم يسطر

بالاحتمال ولم يبق حجة على غيره وهو الفروع بالا احتمال ايضا كما مثال
 انما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

فانما هو بان النقص في الاصل لا يوجب صحة النقص في الفروع بل هو العكس

هو قيام الاختصاص في بعض الامور لان الافتراء بابتى عم انما صار واجبا
 لكونه رسولا قاطعا وهذا لا شبهة فيه فلم يفسد العمل بما دلت عليه
 الاصل في نفس العمل فاما هنا فان النصوص نوعان معلول
 وغير معلول فبعض الاصل واقعا في نفس الحق ولان الشراء ابتلانا بالوقف
 مرة وطلبنا اضرى كل ذلك اصل فلما اعتدنا لم يستقم الاكتفاء باصر
 الاصلين فاما الرسول عم فاما بعث للافتراء لا معارض لذلك فلم
 يبطل بالاصل ومثاله هذا الاصل قولنا في الذهب والفضة ان حكم النقص
 في ذلك معلول فلا يفسد ما استدل بالاصل وهو ان التعديل اصل
 في النصوص بل لا بد من اقامة الدلالة على ان هذا النقص بعينه معلول ولان
 ذلك ان هذا النقص نفس حكم التعيين بقوله لا يفسد وذلك من باب التوقيف
 ايضا لا بد ان تعين احد البدلين شرط جواز كل شيء اخر انما عن الدين كذا

في قوله رسول قاطعا
 في قوله لا شبهة فيه
 في قوله فاما هنا فان النصوص

في قوله لا يفسد ما استدل
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

الدين
 الدين
 الدين

بالدين وتعيين خلا جز واجب طلبا لا شوا بينها اخر انما عن شبهة
 الفضل الذي هو ربوا وقال النبي عم لما الربوا ان النسبة وقد وجدنا
 هذا الحكم مستغدا عنه حتى قال ان ان في شيء الطعام بالطعام ان
 الثقاب من شرط وقتنا جميعا فمن اشترى حنطة بعينها بشعر غيره
 عينة طالا غير موصولة انه باطل وان كان موصوفا لما قلنا ووجب
 تعيين راس المال في السلم بالايجاء واذا ثبت النقص في ذلك ثبت
 انه معلول فلا يعتد بلا تعديل بالايجاء فقد صح النقص ولم يكن
 الثمن مانعا فاذا ثبت فيه ثبت في ثلثا انه هو بعينه
 بل ربوا الفضل ان ثبت منه وقال ان في ان ختم اخر معلول فلا بد من
 اقامة الدلالة عليه ولادله عليه من قبل النقص بل الدليل دلل على
 خلافة فان النقص اوجب ختم اخر بعينه وليس حصة سائبة

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

في قوله فاما بعث للافتراء
 في قوله فاما بعث للافتراء

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو

وجاءت من باب التعدي لكنه ثبت فيه بدل فيه شبه احباطا
 ومثال هذا ان هذا قبلت شهادة من هو صنف الجمل جدد والشرع
 بطل الطعن بالجمل وصف الطعن بالترف فكذلك هاهنا حتى وجدنا
 انقص شاهدنا ما ذكر من الطعن بطل الطعن ومن وفيه الطعن
 فان هذا هو جرح وهو الرق لم يجز احكام بطلان احقره الابحج، فكذلك

ههنا لا يصح العمل به في الاحتمال الابحج باشرط القياس
 وهو اربعة ان لا يكون الاصل مخصوصا بحكم ينقضي وان لا يكون حكمه عدولا
 به عن القياس وان يتعدى حكم الشرعي الثابت بالنقص بعينه الى فرع
 هو نظيره ولا ينقص فيه وان سبق احكام في الاصل بعد التعليل عما طار
 قبله اما الاول فلانه متى ثبت اختصاصه بالنقص صدر التعليل بطلان
 وذلك باطل لانه لا يعارضه واما الثاني فلان حاجتنا الى اثبات احكام القياس

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو

فاجاب مخالفا للقياس لم يصح اثباته به طائفة الثاني لا يصح للابتناء
 واما الثالث فلان القياس محاذاه بين الشين فلا ينفعل الا في
 محله وهو الفراء والاصل معا وان التعليل لاقامة حكم شرعي وفي هذا
 الجمل خلاف واما البراهين فلما قلنا ان القياس لا يعارض النقص فلا ينفذ

بما ينقص قبول شهادة خبيثة وهذا لكنه ثبت كراهته فلم يصح ابطاله
 بالتعليل وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما له في قوله فلم يصح تعليله وكذلك
 ثبت بالنقص ان البسمة تغني محلا مملوطة مغذورا وجوز ان لم في الدين
 بالنقص وهو قوله عليه السلام من علم منكم فليعلم في كل معلوم وورث
 ابطال الاخصوس بالتعليل وفلان في ملأه نظارة النبي عليه السلام

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو
 انما هو المقام الذي لا يخفى عليه من حيث هو

من غايته

بلفظ الهدية عما سبيل الخصوص بقوله ٢ فالصحة لا يطل التعليل فلنا
 بل الاختصاص في سلامة لا يغير عوض وفي اختصاصه بان لا يخل لا احد
 بعده وقال الله لم وازواجه اثم وقد قال ٢ قد علمنا ما فرضنا عليهم
 نازواهم وهذا مما يجعل كرامة فاتما الاختصاص باللفظ فلا وقد
 ابطالنا التعليل من حيث ثبت كرامته وكذلك ثبت للمنافع حكم
 التقويم والمالبس في باب عفو الاجابة بالنقض مخالف للقباس المعقول
 لان التقويم والتمول يعتمدان الوضوء ليس له الاصل والتمول عيان
 عن اعتدال المعاني وبين المنافع والعبد تفاوت في نفس الوجوه
 فلا يصح ابطال الخصوص بالتعليل ومثال الثاني من الشروط ان اطل
 الناس معدول به عن القياس وفوات الغلبة بما يضاف ركنه هو القياس
 المحض وثبت حكم النسب بالنقض معدول به عن القياس لا مخصوصا
 من النص

من النص فلم يصح التعليل للقباس وهو معدول عنه فيصير التعليل ح
 لنقض ما وضعه ولم يثبت هذا الحكم في موافقة الناس بالتعليل بل
 بدلالة النص لانما سواء في قيام الركن باللفظ عندنا الا ان في معنى الحديث
 لغير ان الناس غير جازي في الصوم ولا على الطعام فظان اجماع مثله
 بدلالة النص عما فاته وكذلك ترك التسمية على الذبيح ناسبا جعل عفا
 الذي قاله النبي عليه السلام كل انت وعبدك طاعة اعزاي مخصوصا بالنقض
 فلم يخل التعليل فاما المسمى فثبتنا ما ثبت بقباس من لا معدول
 واما الاصل او اعارضة اصول فلا يسمي معدولا لان التعليل لا
 يغتض عدو من الاصول ولكن مما يصح للترجيح عما مثالا ما قلنا
 في عدد الروايات واما الثالث فاعظم هذه الوجوه فخرنا واعز نفعا

من النص

حكم النقص بعينه من غير تغيير لما ذكرنا ان منزلة التغليب التعدية لا غير فاما التغيير
 فلما اذا كان التغليب مغيرا كان باطلا من ذلك ما قلنا ان التام الحال
 باطل لان من شرط جواز البيع ان يكون البيع موجودا مملوكا مقبولا
 والشرع رخص في التام بصفة الاجل ونفسه نقل الشرط الاصل
 الى ما خلفه وهو الاجل لان الزمان يصح للكسب الذي هو من اسباب العذرة
 فاستقام خلفا عنه وان كان النقص ناقلا للشرط وطائفة رخصه
 نقل لم يستقم التغليب للاستقام والابطال لانه تغيير محض ومن ذلك
 فلو لم في الخاطي والمكره ان فعلا لا يكون فطر العدم القصد كغفل الناس في
 وهذا تغليب باطل لان بقاء الصوم مع النسيان ليس لعدم القصد لان
 فوات الركن لعدم الاداء وليس لعدم القصد اثر في الوجود
 فبما ضعف العدم الا بغير ان من لم ينو الصوم اصلا لانه لم ينو

هذا هو النقص بعينه من غير تغيير لما ذكرنا ان منزلة التغليب التعدية لا غير فاما التغيير فلما اذا كان التغليب مغيرا كان باطلا من ذلك ما قلنا ان التام الحال باطل لان من شرط جواز البيع ان يكون البيع موجودا مملوكا مقبولا والشرع رخص في التام بصفة الاجل ونفسه نقل الشرط الاصل الى ما خلفه وهو الاجل لان الزمان يصح للكسب الذي هو من اسباب العذرة فاستقام خلفا عنه وان كان النقص ناقلا للشرط وطائفة رخصه نقل لم يستقم التغليب للاستقام والابطال لانه تغيير محض ومن ذلك فلو لم في الخاطي والمكره ان فعلا لا يكون فطر العدم القصد كغفل الناس في وهذا تغليب باطل لان بقاء الصوم مع النسيان ليس لعدم القصد لان فوات الركن لعدم الاداء وليس لعدم القصد اثر في الوجود فبما ضعف العدم الا بغير ان من لم ينو الصوم اصلا لانه لم ينو

شهر رمضان لم يكن صائما والقصد لم يوجد لكنه لم يجعل فطره بالنقص غير
 معلول عما قلنا وعما هذا الاصل بغير فضل الناس لان النسيان
 امر جليل عليه الا ان فطان سما وبها محضا فنسب الى صاحب
 الحق فلم يصح الضمان صفة فالتعدية الى الخطاء وهو تغليب من
 الخاطي او الى المكره وهو من جهة غير صاحب الحق ومن وجه يكون
 تغية التعدية ومن ذلك ان حكم النقص في الربوا اخذ من مناهي وقد
 اثبت الحكم فيما لا اعتبار له غير مناهي ومن ذلك فقام في تغيير
 النفوذ في المعاوضات انه يفرق حصل من اهل مضاف الى محل
 مفيد في نفسه فيصير كغيره من التسليم هذا تغيب حكم الاصل
 لان حكم الشرع في الاعيان ان حكم البيع يتعلق به وجوب ملكا
 لا وجودها وحكم البيع في جانب الاثان وجودها ووجوبها معا

هذا هو النقص بعينه من غير تغيير لما ذكرنا ان منزلة التغليب التعدية لا غير فاما التغيير فلما اذا كان التغليب مغيرا كان باطلا من ذلك ما قلنا ان التام الحال باطل لان من شرط جواز البيع ان يكون البيع موجودا مملوكا مقبولا والشرع رخص في التام بصفة الاجل ونفسه نقل الشرط الاصل الى ما خلفه وهو الاجل لان الزمان يصح للكسب الذي هو من اسباب العذرة فاستقام خلفا عنه وان كان النقص ناقلا للشرط وطائفة رخصه نقل لم يستقم التغليب للاستقام والابطال لانه تغيير محض ومن ذلك فلو لم في الخاطي والمكره ان فعلا لا يكون فطر العدم القصد كغفل الناس في وهذا تغليب باطل لان بقاء الصوم مع النسيان ليس لعدم القصد لان فوات الركن لعدم الاداء وليس لعدم القصد اثر في الوجود فبما ضعف العدم الا بغير ان من لم ينو الصوم اصلا لانه لم ينو

في حكم الاعيان لا وجودها في الاعيان ان يتعلق بالبيع بثبوت ملكا
 في ملك البائع عند العقد ليصح العقد الآن موضع
 البعد

في الحرمان التي ثبتت على الاصناف فاما النسب فاني عاملة من

الاصناف فوجب قطوع عند الاشياء ولا يلزم مما هذا ان هذه

الحرمة لا تنعدي الى الاقرب والاضوات وفروع لان التعليل لا يعمل

في تغيب الاصول وهو امتداد الخرم وهذا مما يكسر امثلة ولا يخص

ومن ذلك قولنا ولا تقر فيه لان التغدية البليغة لغو النص مناقضة

حكم النص بالتعليل وهو باطل والتغدية بما افق النص لغو من الطام

لان النص ينفى عن التعليل ومثاله ذلك قولنا في كفارة القتل

العدو واليه من القوم وشرط الايمان في مصرف الصدقات اعتبارا

في رتبة كفارة اليمين والظهار وهذا كله تغدية الى ما فيه نص

بتغييره بالتفسير واما الشرط الرابع فنون بين حكم النص على ما

اعني ان كانا في النص وهذا فاسد

اعني ان كانا في النص وهذا فاسد

اعني ان كانا في النص وهذا فاسد

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

فيل التعليل فلان تغيب حكم النص في نفسه بالوان باطل كما بطلناه في القوة

وذلك مثل قولنا ان في في طعام الكفارة بشرط التعليل انه تغيب حكم النص

بعبارة لان الاطعام اعم لفعل يسمى لازمه طعاما وهو الاطعام فاما قلنا

ومثل قوله في صدق العتق انه لا يبطل الشهادة وهذا تغيب لان النص

يوجب ان يكون حكم العتق ابطال الشهادة صدرا وقد ابطاله جعل

بعض الحد صد الان الوفاء من الابد بعينه ان ثبت الرد بنفس العتق

بدون مدة العجز وهو يغني زاد النفي على الجدل وهو تغيب وجعل

مبطلا للشهادة والولاية وهو تغيب لان حكم الفسق بالنقض التثبت

والنقض دون الابطال ومثله كبر وقال ان في انتم غير حكم النص

بالتعليل في سائر منها ان نص الربا يعم التعليل والكبر وهو قوله عم

لا يبيحوا الطعام بالطعام فخصصتم منها التعليل بالتعليل والنقض

بالتعليل والنقض

بالتعليل والنقض

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

في الاصل
في الاصل
في الاصل

وحيث ان الزكوة في صورته ومعناها فابطلتم الحق عن صورتها
 بالتعليق والحق الحق مرعى بصورته ومعناه كان صفوق الناس
 واوجب النظر الزكوة للاصناف المستثنى بقوله انما الصدقات الالة

وقد ابطالتم بجواز الصرف الى صنف واحد بطريق التعليق واوجب
 اشرء التكبير لا فتحة الصلاة وعين الماء النفس العبد الجس

وقد ابطالتم هذا الواجب بالتعليق والحوار ان هذا وهم اما الاول
 فلان المخصوص انما ثبت بصفة النص وذلك لان المستثنى من انما

ثبت عما وفق المستثنى فيما استثنى من المنى كما قال في الجامع
 ان طان في الدار لا يزيد فقيدى حر فالمنى من بني آدم ولو

قال الاجار كان المنى من الحيوان لان المنى من حيوان
 ولو قال الامناع كان المنى من كل شئ وهاهنا استثنى الحال

ببقوله الاسواء بسوا واستثناء الحال من الاعيان باطل في الحقيقة
 فوجب ان يثبت عموم صدره في الاصول بهذا الدلالة وهو حال الشاوي

والتفاضل والمجاز في ثمة استثنى منها حال الشاوي ولين يثبت
 اختلاف الاصول الاتي الكثير فصار التقدير بالنقص مصاحبا للتعليق

لا به واما الزكوة فليس فيها حق واجب للفقير بغير التعليق
 لان الزكوة عبادة محضة فلا يجب للعباد بوجه وانما الواجب للم

وانما مطلقا في الصورة باذنه بالنقص لا بالتعليق لانه وعدا زان
 الفقراء انما اوجب بالامتنى عما الاغنيا المتغنى عن امرنا بايجاز

المواعيد من ذلك المستثنى وذلك لا يخلو من اختلاف المواعيد
 باستبدال المال بالسلطان بخير الاولياء بوجوب عبيد كتبها باسماءهم

لأن امر بعض وطانة بان ينجزها من مال بعينه طان اذنا بالاسبدال
 ولو قال الامناع كان المنى من كل شئ وهاهنا استثنى الحال

وحيث ان الزكوة في صورته ومعناها فابطلتم الحق عن صورتها
 بالتعليق والحق الحق مرعى بصورته ومعناه كان صفوق الناس
 واوجب النظر الزكوة للاصناف المستثنى بقوله انما الصدقات الالة

وقد ابطالتم بجواز الصرف الى صنف واحد بطريق التعليق واوجب
 اشرء التكبير لا فتحة الصلاة وعين الماء النفس العبد الجس

وقد ابطالتم هذا الواجب بالتعليق والحوار ان هذا وهم اما الاول
 فلان المخصوص انما ثبت بصفة النص وذلك لان المستثنى من انما

ثبت عما وفق المستثنى فيما استثنى من المنى كما قال في الجامع
 ان طان في الدار لا يزيد فقيدى حر فالمنى من بني آدم ولو

وحيث ان الزكوة في صورته ومعناها فابطلتم الحق عن صورتها
 بالتعليق والحق الحق مرعى بصورته ومعناه كان صفوق الناس
 واوجب النظر الزكوة للاصناف المستثنى بقوله انما الصدقات الالة

وقد ابطالتم بجواز الصرف الى صنف واحد بطريق التعليق واوجب
 اشرء التكبير لا فتحة الصلاة وعين الماء النفس العبد الجس

وقد ابطالتم هذا الواجب بالتعليق والحوار ان هذا وهم اما الاول
 فلان المخصوص انما ثبت بصفة النص وذلك لان المستثنى من انما

ثبت عما وفق المستثنى فيما استثنى من المنى كما قال في الجامع
 ان طان في الدار لا يزيد فقيدى حر فالمنى من بني آدم ولو

قال الاجار كان المنى من الحيوان لان المنى من حيوان
 ولو قال الامناع كان المنى من كل شئ وهاهنا استثنى الحال

ببقوله الاسواء بسوا واستثناء الحال من الاعيان باطل في الحقيقة
 فوجب ان يثبت عموم صدره في الاصول بهذا الدلالة وهو حال الشاوي

والتفاضل والمجاز في ثمة استثنى منها حال الشاوي ولين يثبت
 اختلاف الاصول الاتي الكثير فصار التقدير بالنقص مصاحبا للتعليق

لا به واما الزكوة فليس فيها حق واجب للفقير بغير التعليق
 لان الزكوة عبادة محضة فلا يجب للعباد بوجه وانما الواجب للم

وانما مطلقا في الصورة باذنه بالنقص لا بالتعليق لانه وعدا زان
 الفقراء انما اوجب بالامتنى عما الاغنيا المتغنى عن امرنا بايجاز

المواعيد من ذلك المستثنى وذلك لا يخلو من اختلاف المواعيد
 باستبدال المال بالسلطان بخير الاولياء بوجوب عبيد كتبها باسماءهم

لأن امر بعض وطانة بان ينجزها من مال بعينه طان اذنا بالاسبدال
 ولو قال الامناع كان المنى من كل شئ وهاهنا استثنى الحال

ببقوله الاسواء بسوا واستثناء الحال من الاعيان باطل في الحقيقة
 فوجب ان يثبت عموم صدره في الاصول بهذا الدلالة وهو حال الشاوي

والتفاضل والمجاز في ثمة استثنى منها حال الشاوي ولين يثبت
 اختلاف الاصول الاتي الكثير فصار التقدير بالنقص مصاحبا للتعليق

وحيث ان الزكوة في صورته ومعناها فابطلتم الحق عن صورتها
 بالتعليق والحق الحق مرعى بصورته ومعناه كان صفوق الناس
 واوجب النظر الزكوة للاصناف المستثنى بقوله انما الصدقات الالة

وقد ابطالتم بجواز الصرف الى صنف واحد بطريق التعليق واوجب
 اشرء التكبير لا فتحة الصلاة وعين الماء النفس العبد الجس

وقد ابطالتم هذا الواجب بالتعليق والحوار ان هذا وهم اما الاول
 فلان المخصوص انما ثبت بصفة النص وذلك لان المستثنى من انما

ثبت عما وفق المستثنى فيما استثنى من المنى كما قال في الجامع
 ان طان في الدار لا يزيد فقيدى حر فالمنى من بني آدم ولو

قال الاجار كان المنى من الحيوان لان المنى من حيوان
 ولو قال الامناع كان المنى من كل شئ وهاهنا استثنى الحال

ببقوله الاسواء بسوا واستثناء الحال من الاعيان باطل في الحقيقة
 فوجب ان يثبت عموم صدره في الاصول بهذا الدلالة وهو حال الشاوي

والتفاضل والمجاز في ثمة استثنى منها حال الشاوي ولين يثبت
 اختلاف الاصول الاتي الكثير فصار التقدير بالنقص مصاحبا للتعليق

لا به واما الزكوة فليس فيها حق واجب للفقير بغير التعليق
 لان الزكوة عبادة محضة فلا يجب للعباد بوجه وانما الواجب للم

وانما مطلقا في الصورة باذنه بالنقص لا بالتعليق لانه وعدا زان
 الفقراء انما اوجب بالامتنى عما الاغنيا المتغنى عن امرنا بايجاز

المواعيد من ذلك المستثنى وذلك لا يخلو من اختلاف المواعيد
 باستبدال المال بالسلطان بخير الاولياء بوجوب عبيد كتبها باسماءهم

لأن امر بعض وطانة بان ينجزها من مال بعينه طان اذنا بالاسبدال
 ولو قال الامناع كان المنى من كل شئ وهاهنا استثنى الحال

ببقوله الاسواء بسوا واستثناء الحال من الاعيان باطل في الحقيقة
 فوجب ان يثبت عموم صدره في الاصول بهذا الدلالة وهو حال الشاوي

والتفاضل والمجاز في ثمة استثنى منها حال الشاوي ولين يثبت
 اختلاف الاصول الاتي الكثير فصار التقدير بالنقص مصاحبا للتعليق

لا به واما الزكوة فليس فيها حق واجب للفقير بغير التعليق
 لان الزكوة عبادة محضة فلا يجب للعباد بوجه وانما الواجب للم

في الغيبة لا ينقض الا ان كان في الغيبة

فصار الغيبة محالاً للتعليل بالنقض لا بالتعليل والما التعليل حكم شرعي
وهو كون ان شاء صالحاً للتسليم الى الغيبة وهذا حكم شرعي وبيان ان
ان شاء بغير الله بائناً فبعض الغيبة فريضة حطيرة قصيرة من الاوسان
كالما المستعمل قال النبي عليه السلام يا بني هاشم ان الله يكره لكم اوسان
الناس وعوضكم منها خمس الحسن وقد كانت النار تنزل في الامم
الماضية فتزوق المتقبل من الصدقات واجلست لهذا الامة بعد
ان ثبتت خبثها بشروط الجاهلية والفتنة وكما تحل المبينة بالضرورة و
صرحت على الغيبة فصار صلات الصوف الى الغيبة بعد الوقوف لله بائناً
البدل بغيره وقال الغيبة بدوام بدت حكم شرعي في ان شاء فعلناه
بالمنفعة وعديناه الى سائر الاموال على موافقة سائر العلل ولما
ثبت ان الواجب في الصلوات ان كان الامم في قوله للفقراء الامم العاجلة

في الغيبة لا ينقض الا ان كان في الغيبة

ان الغيبة لا ينقض الا ان كان في الغيبة

اي يصير لم يجز في اوله او قبله لم بعد ما صار صدقاً وذلك بعد الاداء
الى الله في فصاروا على هذا الخفيف مضارفاً باعتبار الجاهلية وهذا
الاسماء اسباب الجاهلية وهم يحملون للزكوة مثل الكعبة للصلاة
وطول صنف منهم مثل جز من الكعبة واستقبال جز من الكعبة جابر

طال استقبال طلاً فكذلك هاهنا فطان قول ان في تغيير ايمان جيل
الزكوة صالح للعباد وهو خطا عظيم واما التكبير لما وجب لعينه بل

الواجب تعظيم الله بطل جز من البدن واللات من الايمان ظاهر

البدن من وجه فوجب فعلاً والنشاء ان فعله فصار حكم النقص
ان يجعل التكبير ان فعله لكونه نشاء مطلقاً فعد بناه الى سائر

الا نشاء هو بقاء حكم النقص وهو كون التكبير نشاء صالحاً للتعظيم
والما ادعينا هذا دون ان يكون التكبير بعينه واجباً لانا وجدنا

ان الواجب بالنقص هو النقص

في الغيبة لا ينقض الا ان كان في الغيبة

في الغيبة لا ينقض الا ان كان في الغيبة

انظر الى هذا الكلام
فان الماء لا يوجب
الطهارة في كل
الاشياء بل في
الاشياء التي
لا يوجبها الله
في نفسه بل
في حكمه وان
يكون طهورا
شبهه كونه

سائر الاطمان افعالا يوجب من البدن لم يصبه البدن فاعلا فكذا ذلك
وكذلك استحال الماء ليس يوجب لعينه لان من القى الثوب في سوط
عنه استحال الماء ولكن العايب لانه العين والماء اكد فاذا عدا
حكم الى سائر ما يصح اليه فقد بنى حكم النض بعينه وهو كون الماء
الاصلح للنظر هو حكم شرعي وهو انه لا ينبغي حال الاستحالة
هذا حكم شرعي في المزبل والطهارة في محل الغسل فعد بناءه الى
نظيره ولا يلزم ان الحدث لا يزول بالماء باعثة لان عمل الماء
لا يثبت في محل الحدث الا باثبات المزال وذلك امر شرعي ثبت في محل
الغسل غير معقول عند استحال الماء الذي يوجب مباحا لا يبالى
بجنته فلم يثبت اثباته في اوان استحال سائر المباحات بالبراء
وهو ما لا يفعله مع ان سائر المباحات بل تحفنا الحزن بجنتها لا تحال
لان سائر المباحات لا يكون مقتضىها ايضا
لان سائر المباحات لا يكون مقتضىها ايضا
لان سائر المباحات لا يكون مقتضىها ايضا

لشئ من الطهارة غير معقول المعنى في النية
فقال الماء مطهر بطبيعته لم يحدث فيه معني
لا يفتل وانما حدث في المحل فبما غير معقول
صلى صدار الماء من طهارة الماء فافاد ان الماء
طهورا بطبيعته ولم يتغير لا يحتاج الى التنية
فكلام الشراب فانه ليس بطهر بنفسه

اموال لا يوجب مباحا غالبا ولا يلزم ان الوصف هو هذا بغير النية لا
التغير ثبت في محل العمل بوجوب العمل فبقا الماء اعلا بطبيعته من الوصف
الذي يفتل وهذا صدور لا يفتل لدرها الا بالما قبل والاصناف
ويفظم صدور الشرع ونفي التفتق منه من الله تعالى وفضلا
باب الركن ركن القياس ما جعل علما على حكم النض
مما اشتمل عليه النض وجعل الغرض في حكمه بوجوبه وهو طاهر
ان يكون وصفا لازما مثل التنية جعلنا ثابته للزكوة في الحلق
والطم جعلنا ان في علمه للبرياء ووصفا عارضا واسما لقول النبي
في المباحية انه دم عرف انجر وهو اسم علم وانجر صفة عارضة
غير لازمة وعلينا بالكليل وهو غير لازم ويكون جليا وخفيا وكجوبا
ان يكون حكمه كقول النبي عن من في اللئى سالكه عن ايج ارايت لو طان
صلى على السوط النجس في

انظر الى هذا الكلام
فان الماء لا يوجب
الطهارة في كل
الاشياء بل في
الاشياء التي
لا يوجبها الله
في نفسه بل
في حكمه وان
يكون طهورا
شبهه كونه

انظر الى هذا الكلام
فان الماء لا يوجب
الطهارة في كل
الاشياء بل في
الاشياء التي
لا يوجبها الله
في نفسه بل
في حكمه وان
يكون طهورا
شبهه كونه

انظر الى هذا الكلام
فان الماء لا يوجب
الطهارة في كل
الاشياء بل في
الاشياء التي
لا يوجبها الله
في نفسه بل
في حكمه وان
يكون طهورا
شبهه كونه

كفى النفس عن شهوة البطن والفرج وليس في القيد فضاهاها الاصول
 ولا مع مثل المصنف وقال في خبر الصدوق عاينى حاشم اربابا لو لم يفت
 بآدمي كفى شارب ففعل بغير موثر وهذا الصدوق صفة
 لداوزار فطانت وسخا طامعا المستعمل واضلغ اصحاب الرسول
 واجد ففربوا فيه الاثقال مثل فروج البخر وشعوب الوادي والانار
 والجداول واجه ابن عباس فيه بغير احدى طرفي القرابة وهذه
 امور معقولة بانادها وقد قال عمر لعبد الله بن الصامت صل
 قال ما اري النار كل شيا ليس يكون خيرا ثم يصير خلا فتا طم ففعل
 بغير موثر وهو ثقب الطباع وقال ابو بصير في اثنين اشترى عبد الله
 وهو فريد ادهما انه لا يضمن لشريكه لانه اعطى بصره ولله رضا
 اشرف سقوط العدوان وقال محمد في ابداء الصبي لانه سلط

عما الاستفلاك وقال ان في في الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانه امر جئت
 عليه والنكاح امر محدث عليه وهذه اوصاف ظاهرة الانار وقال ان في
 في النكاح لا يثبت بشهادة النساء والرجال لانه ليس بمال ولذلك اشرف
 هذا الحكم لان المال هو المبتذل فاصبح فيه الى الجحيم الفروية وامانا
 بماله فغير مبتذل فيجب اثباته بالجحيم الاصلية ونزاد خطره عما هو مقتضى
 وعما هذا الاصل جربنا في الفروع فقلنا في مسح العاقل ان مسح فلا
 بتن ثلثه كسح الخن لان مسح موثر في التخفيف لانه
 حتى لم يستوعب محله في سنة اولي واما قول الخليل انه ركن في الوضوء فغير
 موثر في ابطال التخفيف وعللنا في ولاية المناك بالصفحة والبلوغ وهو
 المورث لانها ما شرعت الاصال للعاجز فانفق فصم التعامل بالعجز
 والعدرة للوجود والعدم ولم يكن للبخارة والشباب اشرف وذلك وقلنا
 ان لا يبين ما فكرنا من معنى التخفيف لان مسح الخن ركن ولا بتن ثلثه كوك

ما درو فيه من الفضائل
 ان الاوصاف التي ذكرها اشرف
 من النكاح لا يثبت بشهادة النساء والرجال لانه ليس بمال ولذلك اشرف
 هذا الحكم لان المال هو المبتذل فاصبح فيه الى الجحيم الفروية وامانا
 بماله فغير مبتذل فيجب اثباته بالجحيم الاصلية ونزاد خطره عما هو مقتضى
 وعما هذا الاصل جربنا في الفروع فقلنا في مسح العاقل ان مسح فلا
 بتن ثلثه كسح الخن لان مسح موثر في التخفيف لانه
 حتى لم يستوعب محله في سنة اولي واما قول الخليل انه ركن في الوضوء فغير
 موثر في ابطال التخفيف وعللنا في ولاية المناك بالصفحة والبلوغ وهو
 المورث لانها ما شرعت الاصال للعاجز فانفق فصم التعامل بالعجز
 والعدرة للوجود والعدم ولم يكن للبخارة والشباب اشرف وذلك وقلنا

فصوم رمضان انه عين وهذا موثر لان النبوة في الاصل للنفيس والتميز
وذلك يجنب اليه عند وجوه المراجع دون الانواء وعلى بانه فرض ولا اثر

للفرضية الآن اصابة المأمور وهذا الركن ان يوصى فان قيل التعديل
بالاثر لا يكون لافئاسا لانه لا قياس الا بالافضل فلتا الاثر لا يكون الا
باصول مجمع عليه مثل قولنا في ابداء الصبي انه سيطر على استهلاكه لان اصل
ابادة الطعام عما اناسي مالا اصل له علم شرعية لافئاسا والصحيح

انه قياس على ما قلنا لكنه مسكوت عنه لوضوحه **باب المقالة الثانية**
وتقسيم وجوهه وهو الطراد اعلم بان الاصحاح بالطرد اصحاح بالنبش

والاجم ومن عدل عن طريق الفقه الى الصون افضى به نقضه الى ان
قال لا دله على احكامه صلا وبلا فكن به فظا والطام في هذا الباب
فثمان قسمين بيان اجمعي والثاني في تقسيم اجمعي وهذا تفق اهل هذه

المقالة

فصوم رمضان انه عين وهذا موثر لان النبوة في الاصل للنفيس والتميز
وذلك يجنب اليه عند وجوه المراجع دون الانواء وعلى بانه فرض ولا اثر
للفرضية الآن اصابة المأمور وهذا الركن ان يوصى فان قيل التعديل
بالاثر لا يكون لافئاسا لانه لا قياس الا بالافضل فلتا الاثر لا يكون الا
باصول مجمع عليه مثل قولنا في ابداء الصبي انه سيطر على استهلاكه لان اصل
ابادة الطعام عما اناسي مالا اصل له علم شرعية لافئاسا والصحيح
انه قياس على ما قلنا لكنه مسكوت عنه لوضوحه
وتقسيم وجوهه وهو الطراد اعلم بان الاصحاح بالطرد اصحاح بالنبش

فثمان قسمين بيان اجمعي والثاني في تقسيم اجمعي وهذا تفق اهل هذه

المقالة ان الاطراد دلالة الصبي لكنهم اختلفوا في نقضه فقال بعضهم
هو الوجوه عند الوجوه في الاصول وزاد بعضهم العدم هو العدم

ايضا وزاد بعضهم ان يكون النص فاما في الحالين ولا حكمه واصحوا
جميعا بان دلايل صبي الغياض لا يخص وصفه دون وصفه وكل وصف
يقتضي ان يكون النص فاما في الحالين ولا حكمه واصحوا
جميعا بان دلايل صبي الغياض لا يخص وصفه دون وصفه وكل وصف
يقتضي ان يكون النص فاما في الحالين ولا حكمه واصحوا

بناء الى معنى مفعول والجواب ان الشرع جعل الاصل شاهدا وذلك
بقتضى الشهادة بطل وصف كما جعل الطامل حال من الناس شاهدا
لانه لا يقتضي ان يكون لفظ وصف منه شهادته لان الغياض
لانه لم يجب ان يكون لفظه شهادة الا بغير مفعول بوجوه غيرا
واما قوله انها امارات فكذلك في حق الله فاما في حق العباد فانهم
مبتلون بنسب الاصطام الى العمل كما نسب الاجزبة الى افعالهم
ونسب الملك الى البس والعصا الى الفعل وما يجزى مجزاه فطانت غير

موجب ان يذواها ولهذا لم تكن موجبة
فيل الشرع
موجب ان يذواها ولهذا لم تكن موجبة
فيل الشرع

المقالة ان الاطراد دلالة الصبي لكنهم اختلفوا في نقضه فقال بعضهم
هو الوجوه عند الوجوه في الاصول وزاد بعضهم العدم هو العدم
ايضا وزاد بعضهم ان يكون النص فاما في الحالين ولا حكمه واصحوا
جميعا بان دلايل صبي الغياض لا يخص وصفه دون وصفه وكل وصف
يقتضي ان يكون النص فاما في الحالين ولا حكمه واصحوا
جميعا بان دلايل صبي الغياض لا يخص وصفه دون وصفه وكل وصف
يقتضي ان يكون النص فاما في الحالين ولا حكمه واصحوا

بناء الى معنى مفعول والجواب ان الشرع جعل الاصل شاهدا وذلك
بقتضى الشهادة بطل وصف كما جعل الطامل حال من الناس شاهدا
لانه لا يقتضي ان يكون لفظ وصف منه شهادته لان الغياض
لانه لم يجب ان يكون لفظه شهادة الا بغير مفعول بوجوه غيرا
واما قوله انها امارات فكذلك في حق الله فاما في حق العباد فانهم
مبتلون بنسب الاصطام الى العمل كما نسب الاجزبة الى افعالهم
ونسب الملك الى البس والعصا الى الفعل وما يجزى مجزاه فطانت غير

موجب ان يذواها ولهذا لم تكن موجبة
فيل الشرع

في الاصل ولكن جعلت موجبة شرعا في صفاتها ما يليق بها وهو النسب
 البس وجب القضاء على الفاعل وقدمات الغيب باجله واذا كان كذلك لم يكن
 بدين الغيب بين العلل والشروط ومجرى الاطراف لا يميز وكذلك العدم
 عند عدمه لانه يترجم الشرطية ولان صفاته الطردية لا يميز لانه يميز
 وما يدرك انه لم يبق له اصل منافق او معارض وهل ثبت لذكر الآ

بان وقف عن الطلب فطارد بنائي لذكره قبل الطرد واما العدم
 فليس بشئ فلا يترجم له ولا يميز به لانه لا يميز بالاحتمال ان ثبت بعد
 اضري فلا يصح شرط عدمه الا بمران مثل هذا لا يوجد في علل السلوك
 واما من شرط ان يكون النقص قابلا في الحالين ولا حكم له فقد اجمعت
 بآية الوضوء وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل القاض وهو غضبان انه معلول
 بشغل الغلب لانه يجرى له القضاء وهو غضبان عند فراق الغلب والاحتمال

بآية الوضوء وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل القاض وهو غضبان انه معلول
 بشغل الغلب لانه يجرى له القضاء وهو غضبان عند فراق الغلب والاحتمال

الغضاء عند شغل الغلب لانه يجرى له القضاء وهو غضبان عند فراق الغلب والاحتمال
 في بعض الاصول ظاهر فكيف يجعل اصلا وذلك غير مسلم ايضا لان احده

لم يثبت في باب الوضوء بالتعجيل بل بدلالة النقص وصيغة اما الصيغة
 فلان ذكر التيمم بالنسبة الذي هو بدل عن اما معلقا بالحدث وكذلك
 ذكر الغسل وهذا اعظم الظاهرين فقال وان كنتم جنبا فاطهروا وقال
 وان كنتم مرضى او عا سفر او جاء احدكم من الغائط او لامستم النساء
 فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والنقص في البدل نقص في الاصل
 لانه يفارقه بحال الاسباب اما الدلالة فتعذر اذا قلتم ان الصلاة اي من
 مضاجعكم وهو كناية عن النوم والنوم وليل احداث وهذا النظم

والله اعلم لان الوضوء مظهر فذل عا قيا بالنجاسة فاستغنى عن ذكره
 بخلاف التيمم والوضوء معلق بالصلاة والحدث شرط فلم يذكر في الحديث
 ليعلم ان سنة وفرض فطان احداث شرط لكونه فرضا لا لكونه سنة
 والله اعلم لان الوضوء مظهر فذل عا قيا بالنجاسة فاستغنى عن ذكره

بآية الوضوء وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل القاض وهو غضبان انه معلول
 بشغل الغلب لانه يجرى له القضاء وهو غضبان عند فراق الغلب والاحتمال

فاما النفس فلا تبين لطل صلا بل هو فرض خالص فلم يشتر الآسرونا
 وكذا ذكر النفس معلول شغل القلب وطل لا يوجد غضب بلا
 شغل ولا حيل القضاء الأبعد سكوتة وانما التعليل للتغذية واما
 تقسيم هذه الجملة فاقول ان اسم الاطراء وجود او وجودا وعدما
 والذي يليه الاصحاح بالنسب والعدم والذي يليه الاصحاح بالمشهور
 والحق والذي يليه الاصحاح بمعارض الاشياء والذي يليه الاصحاح
 بالاشتغال بالابوصف بغير الفرق به والذي يليه ان يكون الوصف مختلفا
 طام الاختلاف والذي يليه بالاشتغال في وقت واحد والذي يليه الاصحاح
 بان لا دليل اما الاول فلان الاطراء لا يثبت به الاكثرية الشهود
 او اكثرية اداء الشهادة وهي الشهادة لا يعرف بكثرة العدد ولا بتكرير
 التبعات بل باهلته ان واحد وعدائه واختصاص ادائه ولان
 الوصف قد يكون اتفاقا والعدم قد يقع لانه شرط الابرى ان وجود

فاما النفس فلا تبين لطل صلا بل هو فرض خالص فلم يشتر الآسرونا
 وكذا ذكر النفس معلول شغل القلب وطل لا يوجد غضب بلا
 شغل ولا حيل القضاء الأبعد سكوتة وانما التعليل للتغذية واما
 تقسيم هذه الجملة فاقول ان اسم الاطراء وجود او وجودا وعدما
 والذي يليه الاصحاح بالنسب والعدم والذي يليه الاصحاح بالمشهور
 والحق والذي يليه الاصحاح بمعارض الاشياء والذي يليه الاصحاح
 بالاشتغال بالابوصف بغير الفرق به والذي يليه ان يكون الوصف مختلفا
 طام الاختلاف والذي يليه بالاشتغال في وقت واحد والذي يليه الاصحاح
 بان لا دليل اما الاول فلان الاطراء لا يثبت به الاكثرية الشهود
 او اكثرية اداء الشهادة وهي الشهادة لا يعرف بكثرة العدد ولا بتكرير
 التبعات بل باهلته ان واحد وعدائه واختصاص ادائه ولان
 الوصف قد يكون اتفاقا والعدم قد يقع لانه شرط الابرى ان وجود

ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف

الشيء بعدة لغاته فكيف يصح علمه للوصف في غيره بنفسه وكذلك وجوه
 الحكم ولا علم لا يصح دليله لجواز وجوده لغيره ووجوه العلة ولا حكم
 بنفسه لا يصح منافضا لجواز ان ينفى الحكم لغوث وصف من العلة
 ليس بعدة بنفسه فلا يكون منافضا ولا ذكره وفردل عليه التعليل
 فخصيصا عما يتبين ان شاء الله ان هذا عما يقع العلة ظاهرا
 فطان مقدمان اسم من التعليل بالنسب مثل قولان في نظام
 لا يثبت بشهادة النساء هو البطل لانه ليس بالان لا ينفى
 لانه ليس بينهما بعضيته ولا يلحق المبسوطة طلاق لانه لا نظام بينهما
 ويجوز اسلام المروق في المروق لانها ما لان لم يجمعها طمع ولا شئمة وهذا
 في نظام فتر على مثال العلة لكنه لما كان عدما لم يكن شياء ولا
 يصح جملة للانباء الابرى ان استقصاء العدم لا يمنع الوجود من
 وجب لولا ان يقع الاختلاف في حكم سبب معين وفي حكم شئ دليل

الشيء بعدة لغاته فكيف يصح علمه للوصف في غيره بنفسه وكذلك وجوه
 الحكم ولا علم لا يصح دليله لجواز وجوده لغيره ووجوه العلة ولا حكم
 بنفسه لا يصح منافضا لجواز ان ينفى الحكم لغوث وصف من العلة
 ليس بعدة بنفسه فلا يكون منافضا ولا ذكره وفردل عليه التعليل
 فخصيصا عما يتبين ان شاء الله ان هذا عما يقع العلة ظاهرا
 فطان مقدمان اسم من التعليل بالنسب مثل قولان في نظام
 لا يثبت بشهادة النساء هو البطل لانه ليس بالان لا ينفى
 لانه ليس بينهما بعضيته ولا يلحق المبسوطة طلاق لانه لا نظام بينهما
 ويجوز اسلام المروق في المروق لانها ما لان لم يجمعها طمع ولا شئمة وهذا
 في نظام فتر على مثال العلة لكنه لما كان عدما لم يكن شياء ولا
 يصح جملة للانباء الابرى ان استقصاء العدم لا يمنع الوجود من
 وجب لولا ان يقع الاختلاف في حكم سبب معين وفي حكم شئ دليل

ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف

ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف

ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف
 ان لا يكون الاطراء الا بالوصف

دليل بالاجماع واحد الاثاني له مثل قول محمد بن ولد الموصوف لان لم نقص

الولد ومثل قوله فيما لا يخفى من اللواتي لم يوجب عليه

المسلمون من خيل والارطاب لان ذلك لا يوجد بغيره فاما قوله ليس

بال فلا يثبت قيام وصف له اثر في صحة الابتناء بقوله الشام

الربطان وهما انظر من جنس ما لا يفظا بالثبوت بل هو

من جنس ما يثبت مما يقصر فوق الاموال في هذا بدو وذكور

في اخواتها علماء عرف واما الاصحى باستصحاب الحال فصح

ان في ذلك كل حكم عرفي وقوي بدليله ثم وفي الشك في زواله

لان استصحاب حال البقاء عما ذكره حقيقيا يصح الاجتزاء به عما اضم

وعندنا هذا لا يكون حجة لا يجاب لكنها حجة دافعة عما ذكره

سأبهم فقد قلنا في الصلح على الانظار انه جائز ولم يجعل براءة التزم

وهو اصل حجة على المدعي بل صار قول المدعي معارض لقوله على السواء

عندنا

عندنا

عندنا

عندنا

عندنا

وان في جعله موجبا لنقد المدعي فابطل دعواه وابطل الصلح

وقلنا في الشفيع اذا ابره من الدار فطلب الشريك الشفيع

فانكر المشتري ملكا الطالب فيما في يد ان القول قوله ولا يجز الشفيع

الابينة وقال ان في حجب بغيره بينة وكذا رجل قال لعبد ان لم

تدخل الدار اليوم فانت صدق فحق اليوم ولا يدرك او دخل ام لا لم اقل

فان القول قوله المولى عندنا لما ذكرنا واجبه بان الحكم اذا ثبت

بدليله بن بذلك الدليل ايضا الا يبره ان حكم النقص يثبت بعد وفاء

الدستور في تغذرت شئنا واجبه باجماعهم على ان من ينقض بالوصف

لم يلزمه وضوءه وان لم يلزمه اداء الصلوة بما علمه وان شك في احدث

واذا علم بالحدث لم يشك في الوضوء ابي احدث ولو ثبت ملك

الشفيع باقرار المشتري انه طان له او انه اشتراه من فلان وفلان

طان بملكه وجبت الشفيع وانما يثبت ملكه لعدم ما يبره ولم يذكر

عندنا

عندنا

عندنا

عندنا

عندنا

الصلح على ما لا يخفى
الصلح على ما لا يخفى
الصلح على ما لا يخفى

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

اجاز او اعان

هذا هو الوجه في صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل

قد يهاجم موجبه وكذا لو شهد شاهد المدعى ان هذا الشيء كان
مطلبا لصالحه موجبه ولنا ان الدليل الموجب حكم لا يوجب بقاء
طالما لا يوجب البقاء حتى يصح الافتاء وهذا لان ذلك بمنزلة اعراض
يحدث فلا يصح ان يكون وجوبه في عدمه لوجوب غيره الا ان عدم
الملك لا يمنع الملك وعدم الشراء لا يمنع حدوث الشراء ووجود الملك لا يوجب
بمنع الزوال وهذا لا يشكل الا ترى ان النسبة في دلائل الشراء المانع

ما ذكرنا وما صارت الدلائل موجبه قطعا بوقوع النسيء عما تقررها
لم يجعل النسبة لبغائها بدليل موجب اما فضل الطرارة والملك
بالشراء وما اصابه ذلك فلا يشبه هذا الباب وذلك لغيره من
بدليل لان حكم الشراء الملك الموقد وكذلك حكم النكاح وكذلك حكم الوضوء
واحدث الا ترى انه لا يصح توفيقه صريحا لكنه يحمل السقوط بالمعاصرة
على سبيل المناقضة وقيل المعارض له حكم التاميد فطان البقاء بدليل

هذا هو الوجه في صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل

هذا هو الوجه في صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل

وطالما في ما ثبت بقاء بلاد بليل كجوف المغنود وكذلك الامر المطلق
في صفة الرسول انما ينشأ قول حكماء كجمل التوفيق فيصير في البقاء احتمال
فاما حكم الوضوء والطرارة وحكم احدث فلا يحمل التوفيق وكذلك قلنا
جميعا في رجل اضر بغيره عبد لم يشتره انه صحيح عما اخذنا الاصلين
اما عندنا فلما قلنا ان قول طر واحد من العاقلين لا بعد وقابله
قوله قول الباب هو الى ما عرف بدليل وهو الملك فصار حجة على خصمه
فاما قول الشري انه حقل فليس به حجة الى اصل عرف بدليل فلم يكن
حجة على خصمه واما الاصحاح بنوارض الاستبانه فمثل قول زفران
غسل المرافق في الوضوء ليس بفرض لان من الغابات ما يهطل
ومنها ما لا يهطل فلا يهطل بالشك وهذا عمل بغير دليل لان الشك امر
حادث فلا يشك بغير علم ولانه يقال له ان تعلم ان هذا من اى القسمين
فان قال لا ادرى فقد جهل وان قال نعم لزمه التماس والعمل بالدليل

هذا هو الوجه في صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل

هذا هو الوجه في صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل
فان قيل لا بد من دليل على صحة الدليل

واما الذي لا يستقل الا بوصف يصف به الفرق فباطل مثل قول ان في
 في من الذكر انه صدرت لانه من الذكر فطان صدق كما اذا مسته وهو بول
 وهذا ليس بتعليق لا ظاهر او لا باطنا ولا رجوعا الى اصله وكذلك
 قولهم هذا مطابق فلا يصح التكفير باعتناءه كما اذا ادى بعض بدل الكثرة
 لان اداء بعض البدل عوض ما هو عندنا فلا يبيح الا الدعوى واما الذي
 يكون مختلفا مثل قولهم فممن ملكا اياه انه شخص يصح التكفير باعتناءه
 فلا يصح في الملك طابعت العم وقولهم في الكتابه الحاله انه عقد كتابه
 لا ينعون من التكفير فطان فاسد طال الكتابه بالخبر وهذا في لانه التوا
 لان الاختلاف في ذلك ظاهر فلا يبيح وصف اصلا واما الذي لا يستقل
 فجاه فنقل قول بعضهم ان السجده احدى صوم المتوفى فطان
 شرط لجواز الصلوة كالثلث يرد به قراءة الفاتحة فلان الثلث العبد
 احدى عدوى حدث المسح فلا يصح به الصلوة طالوا احدى ولان الثلث او الابه
 في قوله لا يبيح به الصلوة لان السجده احدى صوم المتوفى فطان
 شرط لجواز الصلوة كالثلث يرد به قراءة الفاتحة فلان الثلث العبد
 احدى عدوى حدث المسح فلا يصح به الصلوة طالوا احدى ولان الثلث او الابه

ما من الذكر

انما في هذه الآية الكريمة ان من جمل
 امره ان كان حائلا بدينه
 فاذا اقر به كان عليه
 الدليل من سائر النصوص

قال بعض مشايخنا ان فرض الوضوء فعل بغيره في اعضائه فلم يكن التنبه
 شرطان اذ اداءه فيها ساعا الفطيم فصاها او سرفه وهذا محال لا يخفى فسمع
 واما الاصحاح بلاد بل فقد جعل بعضهم حجة للثاني وهذا باطل بلا شبهة
 لان ملاذ بل بمنزلة الارجل في الدار وهذا لا يخل وجوه فلا دليل كيق
 اصطل وجوه وكيق صار دليلا ولا يلزم ما ذكره محمد في العبرة انه لا خمس
 فيه لانه لم يرد فيه الاثر لانه قد ذكر انه بمنزلة التمسك والتمسك بمنزلة
 الحاء ولا تخفى في الحاء يعني ان الغياض ينغيه ولم يرد به اثر يترك به
 الغياض ايضا فوجب العمل بالغياض وهو انه لم يشرع الخمس
 الا في الغنيمه ولم يورد ولان الناس يتفاوتون في العلم والمعرفة
 بلا شبهة فتقول القابل لم يبق الدليل على احتمال قصوره عن غيره

انما في هذه الآية الكريمة ان من جمل
 امره ان كان حائلا بدينه
 فاذا اقر به كان عليه
 الدليل من سائر النصوص

انما في هذه الآية الكريمة ان من جمل
 امره ان كان حائلا بدينه
 فاذا اقر به كان عليه
 الدليل من سائر النصوص

انما في العلم بالادلة ومعرفة ما لا سبيل
 له الاظهار فان بعضهم يتفق على ما
 يتفق عليه البعض واليه الاشارة
 في قوله وموافق طائفة علم على ما
 في هذا الشأن من غير ادخال
 في قوله وموافق طائفة علم على ما
 في هذا الشأن من غير ادخال

ناقصة

١٣٢

بجاء البع ل

[illegible]

مجازفة الاتصال الربوا وقد وجدنا في النسبة شبهة الفضل وهو المحلول في
المضاف الى صنوه العباد وقد وجدنا شبهة القلة وهو صرح وصف
العله فانبتاه بدلالة النقص وكذا ذكر فعلنا في السفلان ابني عليه السلام
قال ان الله يصدق عليكم فاقبلوا صدقته وذكر اسفلا محض فلا
يصح رده ولان العشر تفرق فحقها جلا في الفطران السفلان النخبة
عامة لا ينفذون رفقا ونفقا من صفات الاطهنة دون العبودية
عامة عرف فنز دالات النقص واما صفة السب فنزل صفة
السوم في الانعام اشترط للذكوة ام لا ومثل صفة التحلل في الوطى
لا يثبت حرمة المصاهرة ومثل اختلافهم في صفة القتل الموصي للكلان
وفي صفة الميم الموصي للكلان واما اختلافهم في شرط قتل
اختلافهم في شرط النسبة للذبح ومثل صوم الاعتكاف ومثل
السوم في النكاح ومثل شرط النكاح لصوم الطلاق عند ان في
الاصلا

والاختلاف في صفة مثل صفة الشهود في النكاح رجال ام رجال ونساء
 عداول الاما لا او شهود موصوفون بطل وصف وكقولنا ان
 شرط بغير النسبة واما الاختلاف في الحكم فنقل اختلافهم في الركوة
 الواحدة وفي صوم بعض اليوم وفي خرم المدينة ومثلا استقال بدون
 اما صفة فنقل الاختلاف في صفة العورة وفي صفة الوضوء وفي صفة
 العبرة وفي صفة حكم الرهن بعد انقائه وفي صفة الجائز في شفا
 وكما اختلافهم في كفية وجوب المهر وفي كفية حكم البسوانة في كفية
 ام ستر الى قطعه المجلد ولا يلزم اختلاف الناس بالبراء في صوم يوم
 النحر لانهم لم يختلفوا ان الصوم مشروع في الايام واما اختلفوا
 في صفة حكم النهي وذلك لا يثبت بالبراء واما انكرنا هذه الجملة اذا لم يوجد
 في الشريعة اصل به فاعلم فاما اذا وجد فلا بأس به الا يرى انهم
 اختلفوا في التقابض في بيع الطعام بالطعام ونظروا فيه بالبراء

[illegible]

سان صلاه المسافر

لا بد من الاشارة الى هذا وهو الفرق ووجدنا جوان بدونه اصلا وهو
شك في التلوفا ووجدنا مثله في غيره صحة النفقة الا يرى ان من
ادعى ايجاب النفقة في الذميجي شرطا بالقياس لم يجد له اصلا ومن اراد

ايجاب الصوم والاعتماد شرطا بالقياس لم يجد له اصلا ايضا
وهذا باب لا يخص عدد وفروع فاقصرنا فيه على الاشياء الى الجملة
واما النفقة والراه فقل وجهين في حق الحكم وهما العباس والاسنان

وهذا باب القياس والاشياء

وطول واحد من اعم وجهين اما احد نوعي القياس فاضيق اثره والنوع
الاشياء مظهر فساد واستشترى صحتة واثره واحد نوعي طائفة
ما فوق اثره وان كان خفيما والاشياء مظهر اثره وضيق حيا واما

طائفة عندنا اصر القياس سبب لكنه سمي لنا اشياء المانة الوقفية
لان اولها في العمل بالآخرة بغيره كما جاز العمل بالطره وان كان

القياس من الذي ظهر فساد
القياس من الذي ظهر فساد
القياس من الذي ظهر فساد

هذا باب القياس والاشياء
وهذا باب لا يخص عدد وفروع
فاقصرنا فيه على الاشياء الى الجملة
واما النفقة والراه فقل وجهين
في حق الحكم وهما العباس والاسنان
وطول واحد من اعم وجهين
اما احد نوعي القياس فاضيق
اثره والنوع الاشياء مظهر
فساد واستشترى صحتة واثره
واحد نوعي طائفة ما فوق
اثره وان كان خفيما والاشياء
مظهر اثره وضيق حيا واما
طائفة عندنا اصر القياس
سبب لكنه سمي لنا اشياء
المانعة الوقفية لان اولها
في العمل بالآخرة بغيره
كما جاز العمل بالطره وان كان

الاشياء اول منه وللاستحسان اقسام فتم ما ثبت بالاشياء مثل السلم
والاجان وبقي الصوم هو اكل الانسان ومنه ما ثبت بالاجام وهو
طائفة من اقسامه ومنها ما ثبت بالضرورة وهو نظير الحياض والابار

والاوان وانما غرضنا ههنا تفهم وجوه العلل في حق الاصطام ولما
صارت العلة عندنا علة بانزها ستمينا الذي ضعف اثرها فيها
وستمينا الذي قوي اثرها استثنى ان فيها سامخسا وقد تمنا

الاشياء وان كان خفيما على الاول وان كان جليا لان العبرة بقوة
الاشياء دون الجلاء والظهور الا يرى ان الدنيا ظاهرة والعقبي باطنة

وقد ترجح الباطن بعقباته وهو الدوام والكلو والصفوه
ونافذ الظاهر بضعف اثره وطال النفس هو الغلب والبصر هو العقل
فقط القياس بجوارضه الاستحسان لعدم في التقدير مثال ذلك

ان سور سباء انطبق في القياس بحسب لانه سور فاهو سبب مطلق
موضوعه الايمان والتوجه والعلم

هذا باب القياس والاشياء
وهذا باب لا يخص عدد وفروع
فاقصرنا فيه على الاشياء الى الجملة
واما النفقة والراه فقل وجهين
في حق الحكم وهما العباس والاسنان
وطول واحد من اعم وجهين
اما احد نوعي القياس فاضيق
اثره والنوع الاشياء مظهر
فساد واستشترى صحتة واثره
واحد نوعي طائفة ما فوق
اثره وان كان خفيما والاشياء
مظهر اثره وضيق حيا واما
طائفة عندنا اصر القياس
سبب لكنه سمي لنا اشياء
المانعة الوقفية لان اولها
في العمل بالآخرة بغيره
كما جاز العمل بالطره وان كان

فطان كسور سباء البهايم وهذا معنى ظاهر الاثر لان سوا في حرمة الاكل
 وفي الاثرنا هو ظاهر لان البهائم ليس بجمل العبد بدليل جواز الانتفاع
 به شرعا وقد ثبتت نجاسة ضرره في حريم طم فانبنا حكم بين حكمين وهو
 النجاسة المجاورة فثبتت صفة النجاسة في رطوبة ولعابه وسبائك
 الطير شرب بالمستفاد عما سبيل الاخذ في الانتفاع والعظم ظاهر بانه
 خال عن مجاورة النجاسة الا يرى ان عظم الميت طاهر ففقط الحى اول ضار
 هذا باطن بنعدم ذلك ان ظاهر في مقابلته ففقط حكم الظاهر لعدم
 وعدم الحكم لعدم دليله لا بعد من باب الخصوص عما ما يثبت في
 باب تخصيص العلل ان شاء الله واما الذي ظهر في هذا واستثرت صحة
 واثره فهو الغالب من الذي عمل به علما ونا فابدا سخي ظاهر اثره
 واستثرت فساد ففقط العمل به مثاله انتم قالوا فمن ثل آية السجدة
 في الصلاة انه يركعها فبا سالا لان النقص قد وجب قال الله ٢ وخر

هذا باطن بنعدم ذلك ان ظاهر في مقابلته ففقط حكم الظاهر لعدم
 وعدم الحكم لعدم دليله لا بعد من باب الخصوص عما ما يثبت في
 باب تخصيص العلل ان شاء الله واما الذي ظهر في هذا واستثرت صحة
 واثره فهو الغالب من الذي عمل به علما ونا فابدا سخي ظاهر اثره
 واستثرت فساد ففقط العمل به مثاله انتم قالوا فمن ثل آية السجدة
 في الصلاة انه يركعها فبا سالا لان النقص قد وجب قال الله ٢ وخر

راكما

هم راكما واناب وفي الاثرنا لا يجزى ان الشرع امرنا بالسجود والركوع
 خلافه كما في سجود الصلاة فهذا الظاهر فاما وجه القياس في مجاز محض
 ولكن القياس اول بانه الباطن والظاهر في حيزه وكل لغة الباطن
 وببانه ان السجود لم يجب عند التلاوة في قرينة مخصوصة مفصولة
 الا ترى انه غير مشروع مستغلا بنفسه واما الفرض مجرد ما يصح توافقه
 عند هذه التلاوة والركوع في الصلاة يعمل هذا العمل بخلاف الركوع
 في غير الصلاة وبخلاف سجود الصلاة فصار الاثر الحق في الفضا الظاهر
 اصق من الاثر النظام مع الغيب والباطن وهذا قسم عز وجوه
 فاما القسم الاول فاكتر من ان يجهى وقرئ ما بين الحين والآخر
 او الاجماع او الضرورة وبين الحين والآخر بالقياس الحق ان هذا يصح
 تعدية بخلاف الاقسام الاولى لانها غير معلولة الا يرى ان الاضلاف
 في الثمن قبل قبض الثمن لا يوجب عيب الباطن قياسا لان المشترك

لا يملك انتفاعا ان السجدة
 لا يكون سريعا على الباطن
 في الظاهر كما

هذا باطن بنعدم ذلك ان ظاهر في مقابلته ففقط حكم الظاهر لعدم
 وعدم الحكم لعدم دليله لا بعد من باب الخصوص عما ما يثبت في
 باب تخصيص العلل ان شاء الله واما الذي ظهر في هذا واستثرت صحة
 واثره فهو الغالب من الذي عمل به علما ونا فابدا سخي ظاهر اثره
 واستثرت فساد ففقط العمل به مثاله انتم قالوا فمن ثل آية السجدة
 في الصلاة انه يركعها فبا سالا لان النقص قد وجب قال الله ٢ وخر

الحكم العقل والاعتدال لا يثبت به الحكم قطعا وبقينا ونسئ عليه جليل

باب القياس في القواعد

بل هو نصيب في ابتداء اجتهاده ولكنه محض انشغال بما طلبه

فان كان الكسر وهو الحكم

وهذا القول الآخر هو المختار عندنا وقد روي عن ابن جنيته انه قال

كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد ومعنى هذا الكلام ما قلنا

اي من ادعى الحقوق بان المجتهدين جميعا لما كلفوا اصابة الحق

ولا يخفى ذلك عما في وسوم الا ان يجعل الحق متعدد افوجب القول

بتعدد هذه الحقوق لشرط التطبيق كما قيل في المجتهدين في العبادة

انهم جميعا جعلوا مصيبين حتى ينادى الفرض عنهم جميعا والابتداء

الفرض عنهم الا باصابة المأمورية بها احاطة العلم بخطا من استدبر

الكعبة وجانبه تعدد الحقوق في الخطر والاباحة عند قيام الدليل كما صح

ذلك عند اختلاف الرسائل وعما اختلفوا الرهان فكذا عند اختلاف

المطلقين ومن قال باستواء الحقوق قال لان دليل التعدد لم

يوجب التفاوت ووجه القول الا ان استوائها يقطع التطبيق

الا اذا استوت اصبحت بحجة الاختيار من غير امتحان ولست قطعت التطبيق

وهذا القول الآخر هو المختار عندنا وقد روي عن ابن جنيته انه قال

كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد ومعنى هذا الكلام ما قلنا

اي من ادعى الحقوق بان المجتهدين جميعا لما كلفوا اصابة الحق

ولا يخفى ذلك عما في وسوم الا ان يجعل الحق متعدد افوجب القول

بتعدد هذه الحقوق لشرط التطبيق كما قيل في المجتهدين في العبادة

انهم جميعا جعلوا مصيبين حتى ينادى الفرض عنهم جميعا والابتداء

الفرض عنهم الا باصابة المأمورية بها احاطة العلم بخطا من استدبر

الكعبة وجانبه تعدد الحقوق في الخطر والاباحة عند قيام الدليل كما صح

ذلك عند اختلاف الرسائل وعما اختلفوا الرهان فكذا عند اختلاف

المطلقين ومن قال باستواء الحقوق قال لان دليل التعدد لم

يوجب التفاوت ووجه القول الا ان استوائها يقطع التطبيق

الا اذا استوت اصبحت بحجة الاختيار من غير امتحان ولست قطعت التطبيق

الا اذا استوت اصبحت بحجة الاختيار من غير امتحان ولست قطعت التطبيق

الا اذا استوت اصبحت بحجة الاختيار من غير امتحان ولست قطعت التطبيق

الا اذا استوت اصبحت بحجة الاختيار من غير امتحان ولست قطعت التطبيق

درجة العلماء وبطلت الدعوى وسقطت وجوب النظر الا بالبرهان الاختصاصي

في اختيار وجوب كفارة اليمين باطلا وان اختيار بحجة العزيمة صحيح

بلا تأمل فذلك وجوب القول بان بعض اصاف ووجه قولنا ان الحق واحد

وان المجتهد بصيب مرة ويخطئ اخرى كما في قوله ففهمناها سلبا

واذا اقتصرت سلجان بالنهم وهو اصابة الحق بالنظر فيه طان الآفة

خطا وقال عليه السلام لعرو بن العاص احكم عما انك ان اصبحت فذلك

عشر سنات وان اخطأت فلك سنة وقال ابن مسعود في حديثه

المفوضة ان اصبحت فدين الله وان اخطأت فتنى ومن الشبهة

والله ورسوله منه برهان وقال عليه السلام واذا احصاهم حصنا

فارادوكم ان ينزلوهم عما حكم الله فلا تنزلوهم عما حكم الله فانكم

لا تدرون ما حكم الله فيهم وهذا دليل على ائمال الخطا ولان تعدد

الحقوق مما شئنا استدلالا بنفس الحكم وسببه واما السبب فلانا

فلنا

فلنا

فلنا

ان القياس قد يرد وضوحه كذا الحكم فالبس يستعد ولا يستعد مستعد الان
 بقدر تغيره في وجوبه كذا ان يكون الحق مستعدا بالنقص بعينه وهذا
 خلاف الاجماع الا براه لو توفى عنه غير معلول لم يكن حكمه مستعدا او ذلك
 مما لا يخلو صفة بعين فلا يستعد بالتغلب وفيه تغيير وبه يستعد
 الفروع به مخالف للاصل واما الاستدلال بنفس الحكم فتدوان الفطر
 والصوم ونسب الصلوة وصحة وفساد الطلوع وصحة وفساد
 النكاح وصحة ووجوب الشيء وعدمه وفيما يحظر والاباحة في شيء واحد
 بسبب اجتماعه فلا يصح المسخول كما شرعنا وصحة التطهير
 كصل ما قلنا من صحة الاجتهاد واصابته ابتداء وقال بوضوحه
 في مدعي الكبريات اذا لم يشهد شهوده انا لانعلمه واربنا غيره
 ان لا الفعل المدعي وهذا شيء احاط به الفضاء وهو جوار سمائه
 جوارا وهو اجتهاد لانه في حق المطلوب ما يلحق عن الحق وهو
 جوارا وهو اجتهاد لانه في حق المطلوب ما يلحق عن الحق وهو

عن الطائفة
 ان كان عن قصد كذا

مغز الجور والظلم وقال محمد بن احمد في المتلاعنين ثلثا ثلثا او افرق
 القاضي بينهما نفذ احكم وفدا خطا السنة ودليل ما قلنا من المذهب
 لاصحابنا في ان المجتهد بخطي وبهيب في كتب اصحابنا اكثر من
 ان يحصى واما مسألة الغلبة فان المذهب عندنا في ذلك ان المخترع
 بخطي وبهيب ايضا كغيره من المجتهدين الا يرى انه قال في كتاب
 الصلوة في قوم صلوا جماعة وتحرروا الغلبة واختلفوا فمن علم
 منهم حال امامه وهو مخالف ففسدت صلوة لانه مخطر للغلبة عند
 ولو طان الطل صوابا واجها فبطل ما فسدت ولما طلقوا اخرى
 والطلب طاب جماعة اذا صلوا في جوف الكعبة واما قوله ان الخطي
 للغلبة لا يبعد صلوة فلانه لم يطقوا صابة الكعبة بعينها بل
 كلف طلبه عارضا الا صابة لكن الكعبة غير مقصورة بعينها المقصود
 وجه الله واستقبال الكعبة ابتداء فانا حصل الا ابتداء بما في قلبه
 مكان استقبال بينا المقدس ابتداء كذا

عن الطائفة
 ان كان عن قصد كذا

ان رضا القول في فائضه
 فتم وجه القول

مكان استقبال بينا المقدس ابتداء كذا

[illegible]

ایضاً

البديل وجبان يكون سبب كل المبدل واما المبدل فاما استغنى حكم هذه العلة
 فبطلانها وهذا المقتضى لا يحمل الانتقال فظان هذا كخصبها وهو
 باطل واما الصحيح ما قلنا ان الحكم عدم لعدم العلة وهو كون الغضب
 سببا للملك بدل العين المقتضى لان ضمان المذنب ليس ببدل عن
 العين المقتضى ولكنه بدل عن البدل القابضة لما قلنا انه ليس
 محل للنقل فالذي جعل عندهم دليل المقتضى جعلناه دليل لعدم
 وهذا اصل هذا المقتضى فاحفظوا حكمه فبطلان كونه ومخلص كبر
 واما يلزم المقتضى على العلة الطردية لانا قايمة بصيغته والمقتضى
 برون على عبارات دون المعاني الخالصة ومن ذلك قولنا في الزنا
 لا يوجب حرمة المصاهرة الا انه حثرت للولد فافهم مقامه ولما قلنا
 الولد من ما يما واجتماعا على الوطى وجازت بينهما شبهة البعضية
 بواسطة الولد صارت بناها وامهاتنا كبناتنا وامهاتنا واباؤنا

فيمنع المقتضى ان يكون
 سببا للملك بدل العين
 المقتضى لان ضمان
 المذنب ليس ببدل عن
 العين المقتضى

فيمنع المقتضى ان يكون
 سببا للملك بدل العين
 المقتضى لان ضمان
 المذنب ليس ببدل عن
 العين المقتضى

وابناؤه طابا بها وابنائها فبطلانها على هذا انه لم يجرم الاصول والعيان
 والحد لا فان اهل المعاني الاول انه مخصوص بالمقتضى قيام العلة وقلنا
 بل العلة صارت عللا شرعا لا بدواهي وهي لم يجعل علة عند معارضة

النقص وفي هذا معارضة لان حكم النقص ينزله با مئذاة الحرمة الى الاضطرار
 وغيره فلا يبق علة عند معارضة النقص فيكون عدم الحكم لعدم
 العلة وليس من باب المقتضى في شيء وهذا واضح جدا ومن احكم
 المعرفة واصن الطوبى سهل عليه فخرج الجمل على هذا الاصل

باب وجوب فعلة العلة فسمان

طردية وموثره وعماطل فسم ضروري من الدفوع واما العلة المؤثرة فان
 دفعها بطريق فاسد وبطريق صحيح اما الفاسد فاربعة اوجه المناقضة
 ونسبها الوضوح وقيام الحكم مع عدم العلة والنقص بين الفروع والاصل
 اما المناقضة فلما قلنا ان الصحيح من العلة ما ظهر انزله الثابت

بل المناقضة
 التي في الواقع



واما بناؤه طابا بها وابنائها فبطلانها على هذا انه لم يجرم الاصول والعيان
 والحد لا فان اهل المعاني الاول انه مخصوص بالمقتضى قيام العلة وقلنا
 بل العلة صارت عللا شرعا لا بدواهي وهي لم يجعل علة عند معارضة

النقص وفي هذا معارضة لان حكم النقص ينزله با مئذاة الحرمة الى الاضطرار
 وغيره فلا يبق علة عند معارضة النقص فيكون عدم الحكم لعدم
 العلة وليس من باب المقتضى في شيء وهذا واضح جدا ومن احكم
 المعرفة واصن الطوبى سهل عليه فخرج الجمل على هذا الاصل

والسنة وذلك لا يحمل المناقضة لكنه اذا نظرت مناقضته وجب تخريج
عاما قلنا من عدم الحكم لعدم العلة لا المانع بوجوب المحض من قولنا
مسح في الوصف فلا يتبين تكراره كسح الحنف لا يلزم الاستحسان لان
ليس بمسح في الوصف بل اناله النجاسة الا يرى ان احدث اذا لم يعقب اثره
لم يتبين مسح وهذا يذكر في لفظ هذا الفصل ان شاء الله تعالى المستقصا

بهذا المد والخلع في حكم الفرية ولم يقصده بما قال في الفرية الآتية
 ارانا عدم العدة وعدم العدة لا يصح دليلها عند مقابلته العدم
 في باب المصلحة في دفع العدة في باب المصلحة في دفع العدة
 عما ما مر ذكره فلان لا يصح دليلها عند مقابلته الحج، اولي واما
 الصحيح فوجهان المعارض والممانعة وهذا باب الممانعة

فلان الثعلبي قد بلغ بوصف مختلف فيه مثل قولنا في ابداء الصبي

کھنکھ

۱۰۰

ومثل قولهم الفداء مكره في فريضة الا وليس فطان فريضة الا اضرهين

طاركوء والسجود فلنا المليون الما جلد بكرهم مائة لان يستتم
 رجم فانكر الركوع والسجود فزنان الاويس لان نكر فرضان الاقرين

والمخلص عن هذا ان يخرج الظلام مخزى الاستدلال ان الشيء يجوز ان يكون

وذلك ما علمنا الشيء وذكر الشيء دليل عليه الصواب وانما يصح المختصر اذا ثبت

لما نظر ان مثل الشوام وذلكر مثل قولنا ما يلزم بالندر يلزم
المتخلص وهم الاخيار مخزن الاستدلال

فكنا في الشئ الصفة انه لو اذعنا في ما لم اذعنا في نفسه

البكر الصغيرة وقالوا ان يوتي علما البكر في مال الانه في عليا ونف

لما التذر لما وفيه ٢٢٠ سبيل الثوب اله نسيب الزمن مراعاة

ببدا الباشرة وهو منفصل عن النذر وبالشروع حصل فعل

مفتون فلان يجب مراعاته بالشباب عليه اول وكذا الولاية شرعت

مجلس ۱۰۰۰

تاریخ فتح افغانستان در ۱۲۸۰ هجری
در ۱۲۸۰ هجری در ۱۲۸۰ هجری

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة المدثر

صفحة العون - ط

للعجز والحاجة عما من هو قادر عاقدنا الحاجة والنفس والمال والشيء

والبيكر فيه سواء فاما الجيد والرجيم فليس بسواء في الفهما وفي
هذا شروع في الامور الاخلاصه بالنحو علم القلب الذي

شروطها ايضا في اشتراط النبأ، وكذلك العزاة والركوة =

والسجود ليس بسوا لان العزاة ركن زائد يسطر بالافتداء عندنا

وبسقط بخوف فوز الركعة عند من عجز عن الافعال لم يصح الذكر

اصلا بخلاف الافعال وكذلك الشفع الاول والثاني ليس بسوافي الغزاة

اللا يرى أن لا ص شطرى الغراء سقط منه وهو السون وسقط

ای وصفی الواجب این الفاظ کو
 ای وصفی و هو الجبر فلیکبر کاف و الاستیلاء و اما التوقیر

الثاني منه فهو من قلب الشئ فظهر الباطن وذلك بان يكون الوصف

شاهد اعلیٰ فقلت فقلت شاهد الک فظان ظلمه الک وضا

ان ارجو ان
ان ارجو ان
ان ارجو ان

جاء ففعل كل واحد منهما صاحبه وصار معارضة فيما بينهما
 اي من الشراطين او من الثقلين
 جاء

جملان المعارضه بغير سن (لانه بغير سن) الاله بغير سن
 حيث لا يمكن
 ان السور
 في هذا العلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

هذا هو الوجه الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة

ثنا قضا الا ان هذا لا يكون الا بوصف زائد فيه فغيره للمادة فغير
فطان دون قسما ولا قول مثله فطام في رمضان انه صوم فرض فلا
يتاذى الا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا لما طان صوما
فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء
لكنه لما يتعين بالشروع وهذا يقتضي قبل الشروع ومثل قولهم
في مسح الرأس انه ركن في الوضوء فثبت تثليثه كغسل الوجه
فثبت له لما طان ركنان وضوء وجب ان لا يستثنى بعد
الكلام بزيادة عما افترض كغسل الوجه وبيان ان مسح الرأس

يتاذى بالقلب فيكون استيعابه تكبلا للفرض في محبة بزيادة
عليه بزيادة التكرار في الوجه واما العكس فليس من هذا الباب
لكن لما استعمل في معاملة القلب الحفيظ وهو نفعان احدهما بهي
لترجيح العلة والثاني معارضة فاسدة واصدرة الشئ على سبيل
الاول

هذا هو الوجه الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة

هذا هو الوجه الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة

مثل عكس المرأة اذارة في البصر بنور حتى العكس فابصر نفسه طان
له وجه في المرأة وذلك مثل قولنا ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع طان
وعكس الوضوء وهذا وما اشبه مما يصح الترجيح العلة عما ذكر
ان شأنا انما لا يعطى بل على زيادة في الحكم بالوضوء ويوجب زيادة في
عبارة لا يلحق في فاسدها فلا يلزم بالشروع طان الوضوء فيقال
لهم لما طان كذلك وجب ان يستوى فيه عمل النذر والشروع طان الوضوء فيقال

وهذا اضعف من وجوب القلب لانه جاء بحكم لا يذهب المناقضة
ولذلك لم يكن من هذا الباب في الحقيفة ولانه جاء بحكم يحمل لا يصح
من التاويل الا بطريق الا ابتداء ولان المفتر اولي ولان المعصوم
من الطلام معناه والاسنوا مختلف في المعنى سقوطا من وجه وبنو
من وجه على القضاء وذلك مبطل للغياس واما المعارضة الخالص
فخص انواع في الفروع وثلاثة في الاصل اما التي في الفروع فاصح وجوها

هذا هو الوجه الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة
في هذا الموضع الذي ذكره العلامة

المعارضة بعد ذلك الحكم فنعني بذلك محض المعادلة فيمنع العمل وينسد
الطريق الا بترجيح مثال قولهم ركن في الوصف ان ثبت ثلثه كالغسل
فقال لم انه مسح فلا يثبت ثلثه كسبح الحق والثاني معارضة
بزياد هي نفس الاول ونقير له مثل قولنا ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه بعد اكمال كالفعل وهذا هو وجه القيد عما
قلنا **واما الثالث** فما فيه من لا اثبات الاول واثبات لما انفاه
لكن بغير تغيير مثل قولنا ان الشيء الخافض في ثلثه طائفي طهات
فيقال هو صغير فلا يولي علما بولائه الا في طائفي طهات
لان التعليل لا يثبت الولاء لا للغيرين الول الاول الا ان تحت هذه
الجملة من الاول لان ولائه الا في طهات بطول سائر هاتين
علما بالاجماع **واما الرابع** فالقسم الثاني من قسمي العكس عما بيننا
ففيه صح من وجه وعما ذكر قلنا الطاهر عليك بين العبد المسم فملك

هذا هو وجه القيد عما قلنا
ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه كسبح الحق
والثاني معارضة
بزياد هي نفس الاول
ونقير له مثل قولنا
ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه بعد اكمال كالفعل
وهذا هو وجه القيد عما قلنا

ظنا فان لم يكن عندنا
جوابه باخراج عن ملكه

فمن هذه المعارضة انما
ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه كسبح الحق
والثاني معارضة
بزياد هي نفس الاول
ونقير له مثل قولنا
ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه بعد اكمال كالفعل

شراء طالم فقالوا بهذا المعنى وجبان بسوى ابتذاه وفزاره
طالم **واما الخامس** فالمعارضة في حكم غير الاول لكن فيه في
الاول ايضا مثل قول ابن حنبل في التي في البهاز وجرها فنكح وولدت
لم نجا الاول حيوان الاول اصق بالولد لانه صاحب فراش صحيح فان
عارضه الخصم بان الثاني صاحب فراش فاسد فنسحب به
نسب الولد كرجل تزوج امرأة بغير ثبوت فولدت فله المعارضة
في الظاهر فاسد لا اختلاف احكم الا ان النسب لما لم يصح اثباته
من زيد بعد ثبوته من عمر وصحت المعارضة بما يصح سببا لا كالحكم

ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه كسبح الحق
والثاني معارضة
بزياد هي نفس الاول
ونقير له مثل قولنا
ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه بعد اكمال كالفعل

سند في الاما

سند في الاما

النسب فاصح احق الى المرجح فان فراش الاول صحيح لم عارضه
الخصم بالثاني شاهد والماعاق فيثبت به في المدة وهو ان
الصحي والمكدر اصق بالاعتبار من الخصم لان الفاسد شبه فلا
بعارض الحقيق فيفسد الترجيح واما المعارضة في الاصل فمثلا

ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه كسبح الحق
والثاني معارضة
بزياد هي نفس الاول
ونقير له مثل قولنا
ان المسح ركن في الوصف
فلا يثبت ثلثه بعد اكمال كالفعل

سند في الاما

معارضته بغير الاستدلال وذلك باطلا لعدم حكمه ونفسه لو افاد تقديمه

والثاني ان يتعدى الى فصل مجمع عليه والثالث ان يتعدى الى معنى

مختلف فيه ومن اهل النظر من جعل هذه المعارضة حسنة لاجتماع

النفقة على ان العدة احدى ما مضى فصار تاما عند اقفين فيه بربانبات

الاخرى ابطالا من طريق الضرر والجواب ان الاجماع انفق على

فما احدى ما مضى فيه لا يصح الاخرى طالكيل والطعم والصحيح اهدا

لا غير لكن الفد البس لصي الاخر لكن لمعني فيه بقدره فانبات

الفد لصي الآفة باطل فبطلت المعارضة وطول كلام صحيح في الاصل

يذكر على سبيل المفارقة فاذا ذكره على سبيل التماثل كقولهم في اعناق

الراهن انه تصرف من الراهن ثلثي صفا المرهون بالابطال فطان

مرد واما طابع فقالوا البس كالبس لانه يحمل الفسخ بخلاف العنف

والوجه فيه ان نفقدا ان التماس لتعديته حكم النقص دون تغييره

وهذان لا ينافيان فيكون

منه ليس له ولا في العرف

وانا لا

في قوله بغير الاستدلال
في قوله وذلك باطلا لعدم حكمه
في قوله ونفسه لو افاد تقديمه

في قوله فطان
في قوله مرد واما طابع فقالوا البس كالبس
في قوله لانه يحمل الفسخ بخلاف العنف

في قوله والوجه فيه ان نفقدا ان التماس لتعديته حكم النقص دون تغييره

في قوله وهذا لا ينافيان فيكون

وانا لا انتم وجوه هذا الشرح ههنا وبيان ان حكم الاصل وفق

لا ما يحمل الربة والغنى وانت في الغنى ينظر اصلا لا يحمل الغنى

والربة وكذلك ان اعتبره باعنا في المرهون لان حكم الاجماع في نفق

العنف ونزوم الاعناق وانت قد عدت ابطال اصلا فان

ادعى في الاصل حكمه غير ما قلنا لم نكلم ومثل قولهم قتل آدمي مضمون

فهو يجب المال طالحا فافعاله ليس طالحا لان في المثل غير

معدور عليه وسبيل ما قلنا ان لا نكلم فيما شرط القياس و

نفسه ان حكم الاصل شرع المال خلفا عن القول وانت جعلته

مزاياه وقد بينا ان المناقضة لا نرد على العلة الموزنة بعدكم

اشرها واما بينين ذلك بوجوه اربعة **باب بيان وجوه**

دفع المناقضة وحاصل ذلك ان المجيب عن امكنه الجمع بين

ما ادعاه على وبين ما نهى عن مناقضة يتوفيق بين بطلت

المناقضة

ان لا يمكن ذلك نقضا

المرهون ان لا يبيع
في قوله بغير الاستدلال
في قوله وذلك باطلا لعدم حكمه
في قوله ونفسه لو افاد تقديمه

في قوله فطان
في قوله مرد واما طابع فقالوا البس كالبس
في قوله لانه يحمل الفسخ بخلاف العنف

في قوله والوجه فيه ان نفقدا ان التماس لتعديته حكم النقص دون تغييره

في قوله وهذا لا ينافيان فيكون

في قوله من له ولا في العرف

في قوله وانا لا

نظري ارض وجب غل ذلك الموضوع فصار يلحق البول وهذا بخلافه اذا
 لم يسل حتى لم يتعلق به وجوب النظير واما الدفوع بالحكم فمثل قولنا
 في الغصب انه سبب للملكا البديل فكذلك للملكا المبدل ولا يلزم المبدل
 لانا جعلناه سببا فيها ايضا لكنه امتنع على ما فيه طابعه بضاف
 اليه ومثل قولنا في الجمل الصايل ان المصول عليه انفسه لا صيا
 نفى الاحتمال الا صيا المحكي لا ينافي عصبه المتلف كما اذا تلف
 دفعا للخصم ولا يلزم مال الباغي وما يجرد مجراه لان عصبه
 لم يبطل بهذا المفع فطان طرد الانقضاء وكذلك متى قلنا في الدم
 انه يفسد فطان صدنا لم يلزم دم المستحاضة لانه حدث انفسا
 لكن علة امتنع لما في **واما الرابع** فنقل قولنا بخبر ضاربه ولا يلزم
 دم المستحاضة ودم صاحب الجرح الدائم لان غرضنا التوبة للماني
 بين هذا وبين اخباره من المجزأة المعناد وذلك حدث واذا لم يزل
 صار

نظري ارض وجب غل ذلك الموضوع فصار يلحق البول وهذا بخلافه اذا لم يسل حتى لم يتعلق به وجوب النظير واما الدفوع بالحكم فمثل قولنا في الغصب انه سبب للملكا البديل فكذلك للملكا المبدل ولا يلزم المبدل لانا جعلناه سببا فيها ايضا لكنه امتنع على ما فيه طابعه بضاف اليه ومثل قولنا في الجمل الصايل ان المصول عليه انفسه لا صيا نفى الاحتمال الا صيا المحكي لا ينافي عصبه المتلف كما اذا تلف دفعا للخصم ولا يلزم مال الباغي وما يجرد مجراه لان عصبه لم يبطل بهذا المفع فطان طرد الانقضاء وكذلك متى قلنا في الدم انه يفسد فطان صدنا لم يلزم دم المستحاضة لانه حدث انفسا لكن علة امتنع لما في واما الرابع فنقل قولنا بخبر ضاربه ولا يلزم دم المستحاضة ودم صاحب الجرح الدائم لان غرضنا التوبة للماني بين هذا وبين اخباره من المجزأة المعناد وذلك حدث واذا لم يزل

ان نقل الاصل الفروع وهو
 الخارج من غير السبلين
 في اذنا اذنا اذنا اذنا
 غرضنا ان اصل الذكر الاضفاء وكذلك اصل الاذان والتكبيرات الا
 ان في تلك الاذنا طاعة زاهدا وهو انما اعلام فذلك اوجب فيها حكم
 عارضنا الا بمر ان المنفرد والمفتدى لا يجهر بالتكبير ومن صل وصد اذن
 لنفسي وهذا مفعول قولنا بخبر ان الدفوع لا ينافي الاصل لكن ما قلناه
 ابيس في وجوب الدفوع والله اعلم واذا قامت المعارضة طان السبيل
 فيه الترجيح وهذا **باب** **الترجيح** الطامان
 هذا الباب اربعة اضرب اصد هان في تفسير الترجيح ومعناه لغة
 وشريعة والثاني في الوجوه التي ينفذ بها الترجيح والثالث في
 بيان المخلص في فعارض وجوب الترجيح والرابع في القاسد
 من وجوب الترجيح **اما** الاول فان الترجيح عيان عن فضل

نظري ارض وجب غل ذلك الموضوع فصار يلحق البول وهذا بخلافه اذا لم يسل حتى لم يتعلق به وجوب النظير واما الدفوع بالحكم فمثل قولنا في الغصب انه سبب للملكا البديل فكذلك للملكا المبدل ولا يلزم المبدل لانا جعلناه سببا فيها ايضا لكنه امتنع على ما فيه طابعه بضاف اليه ومثل قولنا في الجمل الصايل ان المصول عليه انفسه لا صيا نفى الاحتمال الا صيا المحكي لا ينافي عصبه المتلف كما اذا تلف دفعا للخصم ولا يلزم مال الباغي وما يجرد مجراه لان عصبه لم يبطل بهذا المفع فطان طرد الانقضاء وكذلك متى قلنا في الدم انه يفسد فطان صدنا لم يلزم دم المستحاضة لانه حدث انفسا لكن علة امتنع لما في واما الرابع فنقل قولنا بخبر ضاربه ولا يلزم دم المستحاضة ودم صاحب الجرح الدائم لان غرضنا التوبة للماني بين هذا وبين اخباره من المجزأة المعناد وذلك حدث واذا لم يزل

نظري ارض وجب غل ذلك الموضوع فصار يلحق البول وهذا بخلافه اذا لم يسل حتى لم يتعلق به وجوب النظير واما الدفوع بالحكم فمثل قولنا في الغصب انه سبب للملكا البديل فكذلك للملكا المبدل ولا يلزم المبدل لانا جعلناه سببا فيها ايضا لكنه امتنع على ما فيه طابعه بضاف اليه ومثل قولنا في الجمل الصايل ان المصول عليه انفسه لا صيا نفى الاحتمال الا صيا المحكي لا ينافي عصبه المتلف كما اذا تلف دفعا للخصم ولا يلزم مال الباغي وما يجرد مجراه لان عصبه لم يبطل بهذا المفع فطان طرد الانقضاء وكذلك متى قلنا في الدم انه يفسد فطان صدنا لم يلزم دم المستحاضة لانه حدث انفسا لكن علة امتنع لما في واما الرابع فنقل قولنا بخبر ضاربه ولا يلزم دم المستحاضة ودم صاحب الجرح الدائم لان غرضنا التوبة للماني بين هذا وبين اخباره من المجزأة المعناد وذلك حدث واذا لم يزل

والمسلمين من جهة اخرى

فطار باطلا ولهذا قلنا ان الشرح لا يقع باصلاح ان يكون على
 بافراده وانما يقع بوصف لا يصلح لاثبات الحكم بافراده كبر ص اقام
 شاهدين عاينين والآية اقام ربعة لم يشرح لان ذلك على انفس

الى مثله فلم يفسد وصفه وانما يقع الترجيح بوصف موكد لمفسد الركن
ولذلك لم يقع الترجيح بناه ثالثا لما ان احدى بين لانه لا يتردد

الحج، فؤ، ولا الصدق، نو كيدا، ول هذا قالوا ان العباس ان العباس
لا ينبغي، بن عباس، نو، ولا الحديث، جد، نو، ولا العباس، بالنقل، ولا

الكتاب بنص آخره وانما ينجزه النص بفقائه فيه عما مر ذكره حتى صار
 منتهى اذا عارضت آيات لا تنجز احدهما باية اخذه بل تنجز
 المشهور اول من الغريب لان الشهادة يوجب قولا في النص بالوسوء ٢

ولذلك اذا جرد رجل رجلا جردا وجرد رجلا رجلا جردا فافاد منها
وذلك خطأ ان الدية يجب نقصهين ولا ينهرج صاحب الجراحات حتى يحل

وصله وفاتلما ان طر جراضه نصحه عنه معارضه فلم يصح واصفا بقوله
الشرع

اصل المثليين على الآلة وصف افتضار الترجمة بناءً على المماثلة وفيها من التفاضل
 بين المثليين يقوم بها التفاضل قائماً بوصف هو ثابته لا يقوم به
 التفاضل بل يقدم في مقابلة اصل ركني التفاضل واصل ركني الميزان
 وذلك ان يستوى فيه الكفتان بما يقوم به التفاضل من الطرفين

لم ينضم إلّا هاشم الغيوم بالمعارض والغيوم به الوزن

لولا الاصل فبفتح كد رجاءنا كالذائق ونحوه والعشء فاما

لثمة والسبع اذ اضم الى احدى العشرين فلا الا يري ان ضد

الترجيح التطفيف وذلك بقصان في الكيل والوزن بوصف النجوم

بسم المعارض ولا يهمل أصل المعارض وكذلك معرفة النسخ من عا الأ

انا جونا افضل من الوزم ايضا

زن وار و لم تھا ہن فان کارن ذلک کہ تم ایفہ الذاص

وكان من فضل الله عليه السلام

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
نوراً والدين نوراً

طال

...البربر الموم جلا والاصح لام فالاجعلت وصفا

طالذي تحب حرة وهذا وصف بين الاثر وقلت انه جابر لانه نطام بكه
العبد

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ان الارفاق اهل كذا

المدينين معكم لخاصة احدى فلكذلك الامه كدين الاسلام وهو نظام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

4

الحريم ايضا وانشرها مختلي ايضا فلا يجوز ان يجعل اعلى واحدا وغير
 سلم له ان يكون نظا الامن في حكم الجواز ضرورة بالكنه في حكم الاحكام
 مثل نظا احرة الكتاب لما قلنا من سقوط اصره الارفاق ومثاله
 ايضا ما قاله الشافعي في اسلام احد الزوجين انه من اسباب الغرة
 عند انقضاء الحد لا ينفي وكذلك الردة سون بينهما وهذا وصفي
 وضعيف الاثر لا يخفى عما اورد قلنا نحن ان الاسلام ليس من
 اسباب الغرة لانه من اسباب العصم وبما لا يخفى على كل
 ليس من اسبابه ايضا بالاجماع فوجب اثبات الحكم مضافا الى سبب
 جديد وهو فوات اغراض النكاح مضافا الى امتناع الآفة عن
 اداء الاسلام صفا للدين اسم وهو سبب ظاهر الاثر في اللعان والآفة
 واجبت والعنف واما الردة فمناقبها لانها من اسباب رد الالعصم
 وذلك امرين ولا يلزم اذا ارتد ما لاننا اثبتنا حكمه بنقض له وهو

احكام

اجماع الصحابة والعلماء ليس بحج في معارضة الاجماع ولان حال
 الاتفاق دون حال الاختلاف فلم يصح التعدد اليه في نقض حكمين
 وضعف اثر قوله ان الردة غير منافية بدلالة ارتدادها لانا وبقينا
 اختلاف الدين بمنع ابتداء النكاح والاتفاق على الكفر لا يلزم ومثاله
 قوله في مسح الرأس انه ركن في الوضوء وهذا ضعيف الاثر لان
 الركبة لا يؤثر في التكرار ولا يتحقق به فقد سن تكرار المضمضة
 واثر المسح في التحنيط بين لاشبه فيه فقد لا تضعيف فيه وهذا
 اكثر من ان يحصى **واما الثاني** وهو قولنا ببناء على الحكم المستوي
 فلان الاثر انما صار اثر الرجوع الى الكتاب والسنة والاجماع فلا
 ازداد شيئا ازيد اذ قد بفضله معناه وذلك في قولنا في مسح الرأس
 انه مسح فهذا اثبت في دلالة التحنيط من قولنا انه ركن في دلالة
 التكرار لا يبرهن ان الركن وصف عام في الوضوء وفي ارطان الصلاة

توضيح عدم ثبات وصف
 الركبة على التكرار كما

الحريم ايضا وانشرها مختلي ايضا فلا يجوز ان يجعل اعلى واحدا وغير
 سلم له ان يكون نظا الامن في حكم الجواز ضرورة بالكنه في حكم الاحكام
 مثل نظا احرة الكتاب لما قلنا من سقوط اصره الارفاق ومثاله
 ايضا ما قاله الشافعي في اسلام احد الزوجين انه من اسباب الغرة
 عند انقضاء الحد لا ينفي وكذلك الردة سون بينهما وهذا وصفي
 وضعيف الاثر لا يخفى عما اورد قلنا نحن ان الاسلام ليس من
 اسباب الغرة لانه من اسباب العصم وبما لا يخفى على كل
 ليس من اسبابه ايضا بالاجماع فوجب اثبات الحكم مضافا الى سبب
 جديد وهو فوات اغراض النكاح مضافا الى امتناع الآفة عن
 اداء الاسلام صفا للدين اسم وهو سبب ظاهر الاثر في اللعان والآفة
 واجبت والعنف واما الردة فمناقبها لانها من اسباب رد الالعصم
 وذلك امرين ولا يلزم اذا ارتد ما لاننا اثبتنا حكمه بنقض له وهو

مفضل
بالفردوس
وعلى اوتن
باصون
كلك
ووصف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وصف الكرمية وصف النخيل وصف الخنجر وصف النخيل وصف الخنجر وصف النخيل وصف الخنجر

A close-up photograph of a book's gutter, showing the binding and the edges of the pages. The pages are aged and yellowed, with some visible staining and a small tear near the bottom center.

عن جابر بن عبد الله
عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم

فوالعكس الذي ذكرناه وهو انضغ وجوه التزج لان العدم لا يخلو

به حكم لكن الحكم اذا انطلق بوصف لم يعدم عند عدمه فطان ذلك اوضح

لصحة فصلا ان يدخل في اسم التزج وذلك مثل قولنا في مسح الراس

انه مسح وهو يعكس بالبن لمسح وقولهم ركن لا ينعكس لان

المضغض يتكرر وليس بركن وكذلك قولنا في الاضغض انها قرينة محرمه

للنظار لا يجاب الحق اصف من قولهم يجوز وضو الزكوة في صاحب لان

ما قلنا ينعكس في بني الاعمام وقولهم لا ينعكس لان وضو الزكوة

في الطافر لا يجز ولا يجز عطف وكذلك قولنا في وضو الطعام بالطعام

انه عين فلا يشترط فيه اول من قولهم ما لان لو فوبل كل واحد

بجسم حرم ربوا الفضل لانه ينعكس بيد الصوف وراس مالهم

لانه وبين يدين ولا ينعكس فليعلم لان بيع السلم يشتمل اموال

الربوا او موه ذلك وجب فيه الغبض اضرا عن الطال بالطل

والاسم

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

واما القسم الثالث فان الاصل في ذلك ان كل موجود مما يجمل

الحدوث موجود بصورته ومعناه الذي هو صفة وجوهه وقوم

به احواله الحادثة عما وجوهه فاذا غارض حيزا بنسج احد هما

في الذات والثاني في الحال عما مضاة الوجه الاول طان الرجحان

في الذات اصف منه في الحال لوجوه من احد هما ان الذات اسبق من

الحال فبهي طاجنها اصف من حكمه لا يجمل النسج بغيره وان كان

بالذات فلو غيرنا عما مضاة الاول طان ناسخ الاول مبطالا

والنسج لا يصح مبطالا للاصل ناسخا وهذا عندنا وان نافي

حق عليه هذا الحد وهو معزوف من منزل الغدم والمصيب في

مراكز ال ما جوف وبهانه فيما هو موضو الاجماع قولنا ابن

ابن الا لاب وام اولاب انه اصف بالتصيب من العلم لان

هذا راجح في ذات الغراب والتم راجح بحاله وكذا التبع لام في الحال

والاسم

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

منه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الصفات

المحرقة وبشبه ابن التيم بابر الوجب مثل وضوء الزكوة من الطرفين وقيل الجلبة
 وقيل الشهادة وجوب الفضا من الطرفين فطان هذا اول وهذا
 باطل لان طلبه يصح فيها سافه صير كتر جرح القياس بغيره **والثالث**
 الترجيح بالعموم مثل قولهم ان الطعم اصف لانه يعم القليل والكثير وهذا باطل
 لان الوصف فرع للنقص والنقص العام والخاص سواء عندنا وعندكم
 الخاص يعمل على العام فكيف صار العام اصف من الذي هو فرع ولا ان
 النقطة غير مقصود عندكم فيبطل الترجيح به وعندنا صار علمه بغيره
 لا بصورته والعموم صورة **والرابع** الترجيح بقله الاوصاف فيقال ان
 وصف اصف من ذات وصفين وهذا باطل لان العلم فرع للنقص والنقص
 الذي خص نظم بغيره من الابدان والافئصار والنقص الذي اشبه به بانه
 سواء وانما الترجيح من هذا الباب بالمعاني التي ذكرنا هافا بالصورة فلا
 والقله والكثرة صورة ولم يعبث ذلك في الذي جعل نظم حجمه فن هذا الباب اول
 باب وجوب

هذا هو الوجه الثاني في الترجيح بالعموم وهو ان يعمل على ان يكون الوصف في كل واحد من الطرفين
 وهو الوجه الثالث في الترجيح بالعموم وهو ان يعمل على ان يكون الوصف في كل واحد من الطرفين
 وهو الوجه الرابع في الترجيح بالعموم وهو ان يعمل على ان يكون الوصف في كل واحد من الطرفين

انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا
 انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا

باب وجوب دفع العلل الطردية وهذا القسم الثاني من

هذا الباب وذلك اربعة اوجه القول بوجوب العلم لانه يرفع الخلق ملو
 اصف بالتقديم ثم الحما نفع ثم بيان فساد الوضوء من المناقضة **اما**
 الفعل بوجوب العلم فالترام ما يلزم المعلق بتعليله وانه يلزم اصحاب
 الطرد الى الفعل بالمعاني الفقهية وذلك مثل قولهم في مسح الرأس ان كان
 في الوضوء فبسن ثلثه كقول الوجه فيقال ان عندنا بسن ثلثه
 لان فرضه بنادى بفرد الربع عندنا وعندكم باقل منه فاجاوزه
 الى استبعاد ثلثه وزيادته اذ ليس مقتضى التثنية اثنان
 المحل لا محالة الا بمر ان من دخل ثلثه وورطان ثلثه وضلان فبسن ثلثه
 في دار واحدة واذا طان كذلك فندفع الى الفرض امثاله فطان ثلثه وزيادته
 فان غير العيان فقال وجبان بسن ثلثه لم يترك ذلك الاصل
 لان التكرار في الاصل غير مستنون لكن المستنون تكبده وهو الاصل

انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا
 انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا

انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا
 انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا

انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا
 انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا

انما في النقطة
 انما هو فرع
 النقطة كذا

في الارطان وتكميله باطالته في محله ان امكن بنزله اطلاق العباء والركوع في
 والسجود لكن الفرض لما استوعب محله اضطررنا الى التكميل ارضاعا عن
 الاصل والاصل هو ما مضى ور عليه في مسح الرأس لا نشاء محله فبطل
 الخلف وظهر بهذا فاعلم انه وهو ان لا اثر للركنية في التكميل ارضا كما
 في ارطان الصلوة ولا اثر لها في التكميل لا محالة الا ان مسح الرأس في
 شاركة مسح الخن في الاستيعاب سنة وهو فرضه وكذلك المضمضة
 واما اليه فلما شرف التحقيق لا محالة لانه لا يوجب لظهور معقول فلما كان
 كذلك طائفة الاطالة في سنة التكميل بالشكر الا يرى ان التكميل بالشكر
 رتبا بلحقة بالمحذور وهو الفل فكيف يصح تكبلا واما الفل فقد
 شرع لظهور معقول فطان التكميل تكبلا ولم يكن محظورا فعدا في القول
 بموجب العلة الى الحمانه وهذا كله بناء على ان فرض المسح يتبادر ببعض
 الدراس لا محالة وذلك غير مسلم عما ذهبهم بل العوض يتبادر بطله ولكن

هذا هو الوجه في صحة الاستيعاب
 في التكميل لا محالة
 في التكميل لا محالة

ان ارشادنا في بعض الظاهر
 ان كل حال سواء استوعب
 او اقتصر على مقدار الفرض

الشرع

الشرع رخص في الخط الى ادنى المعاديير وذكر طائفة عندهم وان طالت
 طافت فرضا وقد يتبادر آية واحدة واذا طان كذلك لم يلزم من هذا
 الوجوه وال جواب ان هذا خلاف الكتاب قال الله في مسحوا برؤوسكم
 وقد بينا في ابواب حروف المعاني ان الاستيعاب غير مراد بالنقص
 وفار البعض هو المراد ابتداء بالنقص فصار اصلا لا رخصه فصار
 استيعابه تكبلا للفرض والفضل عما انصاب التكميل بدعي بالاجماع
 ومن ذلك قولهم في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يصح الا بتعيين
 النية فقلنا نحن نقول بموجب لان هذا الوصف يوجب التعيين
 لكنه لا يمنع وجود ما يعينه فيكون اطلاقه نفيانا ولا انه لا يصح عندنا
 الا بتعيين النية لانا لما جوزه باطلاق النية عما انه تعيين ومن
 ذلك قولهم باشر فقل فريه لا يخفى في فاسدها فلا يلزمه العضا
 بافحاه كما قبل في الوضوء فقلنا لم عندنا لا يوجب العضا بالا

هذا هو الوجه في صحة الاستيعاب
 في التكميل لا محالة
 في التكميل لا محالة

والقول في التكميل ان
 التكميل لا يكون الا بالنية
 في التكميل لا محالة
 في التكميل لا محالة

عمر بن الخطاب

وهو كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان

فان قال بعد لم يكن في الاصل فصح الممانعة الى هذا قلنا عندنا الاصل
الآبالتعيين غير ان اطلاق تعيين ومثل قولهم في بيع الثغاة بالتفاهة
انه بيع مطعوم نجس مجاز في فحرم طاهرة بالصبرة فيقال له خرم صوته
موقوف ام مطلق فان قال موقوف لم يجدها في الفروع لعدم المخلص وان قال
مطلق لم يجدها في الاصل لان الحرم في الاصل عندنا متناهية موقوفة
فصح الممانعة ومثل ما قلنا في قولهم ثبت ثورها فلا ينكح كرها يقال
له ماسر الكره فلا بد من ان يقال عدم راتها فيقال له في الاصل عدم الرأى

غير ما في المتن لكن الراي الغالب المعبر عنه ولم يوجد في الفروع راي معين ومثل
قوله ما ثبت مراد بنا ثبت كالمقدر فيقال له ثبت معلوما صوته
ام بعينه وان قال بوصف لم يثبت في الفروع في الاصل وان قال بعينه
لم يثبت في الفروع وان قال لا جازة الى هذا قلنا بل اليه جازة كسائر الجوان
استواء في طريق الثبوت وبما مختلفان احدهما بجمل جهالة الوصف

وهو كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان

وهو كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان

والثاني لا يجزئ عندنا ومثل قولهم في بيع الطعام بالطعام ان الغنص شرط
لما قلنا كالاثان لان عندنا ان شرط الاثان التعيين لا الغنص ومثل
قوله فبين اشرك اباه وهو ينوي عن الكفارة ان الغنص اب فصار طاهر
فيقال له ما حكم العلة فان قال وجب ان لا يجزئ عن الكفارة فيقال له عاذا
لا يجزئ والمناسق ذكر الغنص والاب وذكر لا يجزئ عندنا فان قال

وجب ان لا يجزئ عن الكفارة وان قال اعنا في لم يجز في الاصل ولم
يقبل في الفروع وبظهره فقه المذاهب واصلا الوصف فاسبق ذكره
في انه لا يصح الابعثاه وهو الاثر فكل ما لم يظهر اثره منعاه من ان يكون
دليلا فان قال عندنا الاثر ليس بشرط لم يقبل منه الا في باب النجاسة

على الخصم كمثل طرافام بنية كفارة اعلم لم تقبل لما قلنا وانما
الحكم الى الوصف فلان نفس الوصف لا ينفك بالاجماع وذلك مثل قولهم
في الاثر انه لا ينفك عما اضيف لعدم البعضية حكم الاصل لم يثبت لعدم

وهو كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان

وهو كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان
المتن كذا في المتن فان كان

وكذلك لا يثبت النكاح بشهادة النساء هو الرجال لانه ليس بالاطلاق لا
احد عندنا لا يثبت بها لان ذلك ليس بآل وكذا لكل نفق وعدم جعل وصفا
له لانه هذا الاعراض لان العدم لا يصح وصفا موجبا ونفس الوجود
لا يصح حجة لانهم يملكون شرط الصلاة فلا بد من اقامة الدلالة بها
نسب الحكم اليه وهذا بيان وجه الدفع بالمتى **النوع الثالث**
وهو في الوضوء وهذا ينقض الفاعل وهو فوق المناقضة لاها فخل
بجملته لا حذر ان يجلد له فاما فساد الوضوء فيفسد الفاعل
اصلا مثاله تغيبه لا يجاب الفرض بالسلام اصد الزوجين ولا يفتا
النكاح هو اربعة اصد هما انه فاسد في الوضوء لان الاسلام لا يصح
فاطما الحقوق والردة لا يصح عفوا ومثل قولهم في الضرورة افعال
بنسبة التغل ان جاز عن الفرض لانه بناءه باطلاق النسبة فكذلك نسبه النقل
وهذا فاسد في الوضوء لان العمل انما اختلف في حمل المطلق على المتعبد

هذا هو الموضع الذي فيه يفتى في النكاح
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره

هذا هو الموضع الذي فيه يفتى في النكاح
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره

هذا هو الموضع الذي فيه يفتى في النكاح
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره

واعباره

واعباره به وهذا حمل المتعبد على المطلق واعباره به وهو فاسد في وضوء
الشراء ومثله التغل بالطمح لغيره الربوا اعتبارا بالنكاح فاسد في الوضوء
لان الطمح يقع به الغوام فلا يصح للغير والحديث عيانا عن الخلو فيها
للغيرم الاعراض ومثله قولهم في الجنون انه لما فاق نظير الاداء انما في القضاء
وهو فاسد لان الوجوب في كل الشرائع بطريق الجبر والاداء بطريق الاضطرار
كما قيل في النكاح والمنع عليه والقضاء الذي هو بدل بعد انعقاد السبب
للاداء على الاضطرار فصار هذا التغل مخالفا للاصول وكذلك قولهم ما
في قضاء الفضا اذا استوفى شهر رمضان منه بقدر ما يوجب هذا فاسد
ايضا في الوضوء لان الفصل بين البر والكبر في حق من صابغ
متم في اصول صاحب الشراء طالما بقضا الصلوة دون الصوم
والسفر اثر في الظاهر دون الفجر وطالما بقضا في كفارة العطل لا يوجب
الاستقبال بخلاف كفارة البهيم عندنا وبخلاف ما اذا انذر ان يضمن

هذا هو الموضع الذي فيه يفتى في النكاح
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره

هذا هو الموضع الذي فيه يفتى في النكاح
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره

هذا هو الموضع الذي فيه يفتى في النكاح
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره
فانما هو في النكاح لا في غيره

ودم الحضر والتعاقب فلم يكن التعادل عن موضعه احدث الآفيا ساو لنا بعينه
 بالنظر الى الفعل وصف محل الفعل من الطهارة الى الخبث فاما الماء
 فعامل بطبيعته والنسبة للفعل الغائب بالماء اللوصف الغائب بالمحل فطان
 مثل غل الخس بخلاف النار لانه لا يفعل مطرا او انما صار مطرا عند
 ارادة الصلوة وبعد صهي الارادة وصبر وربة مطرا بشفق عن
 النسبة ايضا ومسح الداس ملحق بالفعل الغيباء مقامه وانتقاله اليه
 بضرب من الحجة فثبت ان النسبة لا شرط للنظر ولا يجوز ان يشترط
 لمصير فربة لاننا سلم ان النسبة لمصير فربة شرط لكننا سلم ان لم
 بشرع الا فربة بل شرع بوصف الفربة وبوصف النظر ايضا كغسل
 الثوب والصلوة بشفق في ذلك عن وصف الفربة وانما يحتاج في ذلك
 الى وصف النظر حتى ان من توفضا للنقل صلى به الغرض ومن توفضا
 للغرض صلى به غيره ومثل قوله في النكاح انه ليس بالاشبه بشيء

النساء الجبال وهو باطل بالبطانة وكل ما لا يطلع عليه الرجل فينظر
 الى الفقه وهو ان يقول ان شهادة النساء بحجهم ضرورة فطانت بحجهم في موضع
 الضرورة وما يثبت في العادة بخلاف النكاح فيظهر به فقه المسلم لاننا
 لانسلم ان هذه الحج ضرورة بل هي اصلية الا ان فضا صيرت به وهي
 ذلك اصلية لان عامة صفوف البشر فظهر هذا الحج في اصحاب الشبهة والنكاح
 من جنس ما يثبت بالاثبات فطان فوق ما لا يقط بالاثبات
 في اصل الوضوء فبطل الغيباء من به من كل وجه الا برب انه يثبت من الزل
 الذي لا يثبت به المال فلان يثبت ما يثبت به المال اولى واذا ثبت وهو
 العلل بما ذكرنا من وجوه كانت غائبة ان يلجى الى الانتقال **وهذا**
باب وجوه الانتقال وهي اربعة اوجه **الاول** انتقال من علّة الى
 علّة اخرى لاثبات الاول **والثاني** الانتقال من حكم الى حكم آخر بالعلّة
الاول والثاني الانتقال الى حكم آخر وعلّة اخرى وهذه كلها صحيحة

والرابع الاستغناء من عدة العدة اخرى لاثبات الحكم الاول لا لاثبات
العدة الاولى وهذا الوجه باطل عندنا ومن الناس من استحسن هذا
الوجه اما الوجه الاول فاما صحته لانه لم يدع الا الحكم بتلك العدة فما
دام بسبب اثبات تلك العدة لم يكن منقطعاً وذلك مثل من علم
بوصف محمول فقال في العصبى المودع اذا استهلكه الوكيل لم
يضمن لانه مستطاع الاستهلاك فلما انكره الخصم احتج الى
اثباته وهذا هو الغرض بعينه وكذلك اذا ادعى صكاً بوصف فلم
ذلك لم يكن منقطعاً لان عرضه اثبات ما ادعاه والتسليم تحققة
فلم يكن فيه باس فاما اذا امكنه اثبات حكمه لغير ذلك الوصف طار
ذلك انه كما لا الغرض وصحة الوصف مثل قولنا ان الكتابة عقد يحتمل
الفسخ بالا فانه فلا يمنع الصرف الى الكفاية طالما اجازة البيع فان قال
عنده لا يمنع هذا العقد فيلزم وجوبه لا بوجوبه في الترتيب نقضاً لما

من الصرف الى الكفاية او لا يضمن ما بينه واذا علم بوصف لغير الحكم
لغيره لم يكن به باس لما ذكرنا ان ما ادعاه صار مسلماً فلم يكن به باس
لكن مثل ذلك لا يخلو عن ضرب غفلة واما الرابع فمن الناس من
استحسنه واجبه بنص ابراهيم عليه السلام في صحبة اللعين
فانه استغل الى دليل لا لاثبات ذلك الحكم بعينه كما فضل الله به عنه
يقوله فان الله بان بالسم من المشرق فاث بها من الموعوب
والصحيح ان مثل هذا بعد انقطاعه لان النظر شرع لبيان الحق
فاذا لم يكن منها ههنا لم يقع به الا بانه كما اذا الزم النقص لم يقبل
منه الا حزار بوصف زائد فلان لا يقبل منه التعليل المبني الاول
واما قصة ابراهيم فليس من هذا القبيل لان اجماع الاول طائفة
طائفة لازمة الا يرى انه عارضاً بباطل وهو قوله انا احب واسيت
واذا كان كذلك كان اللعين منقطعاً الا يرى ان ابراهيم عليه السلام

لما ضاق الاستنباه والتلبس على القوم انتقل دفعا للاستنباه الى
ما هو خال عما هو جليسا وذلك من عند قيام الحاجة وضيق
الاستنباه **بما عرفه اقسام الابواب والعلل والشروط**
جملة ما ثبت بالبحر التي سبق ذكرها سابقا عما باب الغياش شيئا
الاحكام المشروعة والثاني ما يتعلق به الاصطلاح المشروعة
وانما يصح التعليل للغياس بعد معرفة هذه الجملة فالحقناها بهذا
الباب ليكون وسيلة اليه بعد احكام طرق التعليل اما الاصطلاح
فانواع صفوف الله ٢ خالصة والثالث ما اجمع فيه الحفان وصف
الله ٢ غالب والدراية ما اجمع فيه الحفان وصف العبد فيه غالب
وصفوف الله ٢ ثمانية انواع عبادات خالصة وعقوبات خالصة
وعقوبات فاصرة وصفوف دائرية بين الامر بين وعبادة في الحيوان
فيها معنى العبادة وموانئ فيها شبه العقوبة وصف قائم بنفسه

والعبادات نوعان الايمان وفروعه وهي ثلثة انواع اصل
وملحق به وزك وابداع الاصل فالنصديق في الايمان اصل
حكم لا يحمل السقوط بحال بعذر الاكراه وبغيره من الاعذار
ولا يبيح مع البند بحال والافار بالثنا ركن في الايمان ملحق
بالنصديق وهو الاصل دليل على النصديق فان قيل ركن في احكام
الدنيا والآخرة وهو اصل في احكام الدنيا ايضا في اذا اكره
الطافر على الايمان فامن صح ايمانه ببناء عما وجود اصل الركنين
بخلاف الردة لان الاداء في الردة دليل محض لاركن والاصل
في فروع الايمان هي الصلوة وهي عماد الدين وشريعته شكر
النعم البدن الذي يشمل على ظاهر الافن وباطنه الاما صار
اصلا بواسطة ثم الركن التي تعلق باحد ضرب النعم وهي
الحال وهي دون الصلوة لان نعم البدن اصل ونعم الحال فرع

والاول صارت قربة بواسطة العبد التي هي حماد وهن صارت قربة
بواسطة الفقير الذي له قدر استحقاق في الصديق ثم الصوم قربة بتعلق
بنية البدن بالحفة بالاصل طاعتها وسبيل الى الاصل لا يصير قربة
الا بواسطة النفس وهو دون الواسطتين الاوليين حتى صار
من جنس الجهاد ثم اجمعت عبادة حجة وسفر لا يتاخر الا بافعال يقوم
ببقا معظم فطانت دون الصوم طاعة وسبيل اليه والعمرة
سنة واجبة تابعة للحج لم اجماع شرع لاعلاء الدين وقصص في الاسلام
لكن الواسطة هي صفاتها المقصودة فصارت قربة من الكفاية لا يرى
ان الواسطة كقوة الطافه وذلك جنابة فائتة بالطافه مقصودة بالرجوع
والحمي والاعتقاد شرع لاحادته الصلاة عما معدار الامطان فطاعة
من التواضع ولذلك اختلفت بالمساجد والعبادة التي فيها معنى الموانة
صدقة الفطر فلم يكن خالصة حتى لم يشترط لها كمال الاهلية والموت

سان اعطاء

290
التي فيها معنى القربة هي العشرة لا يستدرا عما الطافه واجاز محمد
بقاؤه عما الطافه والخارج مونة فيها معنى العقوبة لان شدة الاشتغال
بالزراعة وهو سبب الذل في الشريعة وكل واحد منهما شرعا مونة
لحفظ الارض والزراعة ولذلك لا يستدرا عما السلم وجاز البقاء عليه
لان لما نذر ولم يجب بالشك ولم يبطل به وكذلك قال محمد في العشرة وقال
ابوصنفه لواءه بن عبد خراجا وقال ابو يوسف يجب تضعيفه لان
الكفر بها في صفة القربة من كل وجه فلا يبيح العشرة قربة من وجه
واما الاسلام فلا يبيح وجوب العقوبة من كل وجه وعن محمد وابنه
في صرف العشرة بالباقي عما الطافه طاعة جعله خراجا في روايته والجمهور عنه
انه غير مشروع الا بشرط التضعيف لكن التضعيف ضروري
فلا يفسد رتبة مع امطان الاصل وهو اخراج مضار الصبيح ما قاله
ابوصنفه لواءه واما الحق القائم بنفسه فمفسد المعادن

حق وجب لله ثابته بنفسه بناء على ان الجهاد حقه فصار المضائق به لم
كلم لكنه اوجب اربعة اخماسه للغانين منه منه فلم يكن حقا
لزمنا اداؤه طاعة له بل هو وصف استبقاه لنفسه فتولى السلطان
اخذ وقسمه ولهذا جوزنا صرف الخمس الى من استحق اربعة اخماس
بخلاف الطاعات مثل الزكوات والصدقات فانها لا تدر الى الملك
بعد الاخذ منهم ولهذا اصل الخمس لبنى هاشم لانه عما قلنا من
التخفيف لم يصر من الاوساخ عزنا جعلنا النصرة عليه للشيخ في
الاخماس من الافعال والطاعات فكانت اولي بالكرامة واعبارا
بالاربعة الاخماس فانها بالنصرة بالاجماع فاما قرابة النبي عليه السلام
فمختلفة وليكون صيانة لها عن اعراض الدنيا اصلا ولم يجز ان
يكون النصرة وصفا يتم بها القرابة عليه لما سبق في باب الترجيح
ان ما يصح عليه بنفسه لا يصح للترجيح ولاننا نخالق جنس القرابة

فلم يصح وصفا لها وعما هذا ما بطل اصرافنا في ان الغنيمة بملك عندنا
عند تمام الجهاد صلى الا بالاذن فصوصا وبني عليه ما بطل الاجص
واما الزوايد والنوافل كحل والسنن والآداب واما العقوبة
الطامنة فمثل الحدود واما العاقبة فتشبه اجزائه مثل حرمان
الارض بالقتل ولذلك لا يثبت في حق الصبي لانه لم يوصف بالتقدير
بخلاف البالغ الخاطي لانه مقصر فلهما الجزاء القاصر ولم يلزمه الطامل
والصبي غير مقصر فلم يلزمه القاصر ولا الطامل وحافظ البيرة وواضح
الحج والفايد والتأني والشاهد اذ ارجع لم يلزمهم الحرمان
لانه جزاء المباشرة فلا يجب على صاحب الشرط ابداء المقتضات
والحقوق الدائرة وهي الكفارة فيها معنى العبادة في الاداء وفيها
معنى العقوبة حتى لم يجب الاجزائه ولم تجب مشاورة وجهه العبادة
فيها غالب عندنا وهو في ذلك جزاء الفعل حتى راعينا فيها صفته
الفعل

فلم يوجب عاقل العود وصاحب العوسلان السبب غير موصوف بشئ
من الاباحه وقلنا لا يجب عا السبب الذي قلنا ولا عا البص لاها من
الاجزبه وان في جعلها ضمان المثلين وهذا غلط في صفه الله
بخلاف الدية وكذلك الكفارات كلها وهذا يجب عا الطاهر ما خلا كون
الفطر فان عقوبه وجوبا وعباده اذ اجنى سقط بالثبته عا
مثال الكدور وقلنا بسقط باعتراض الجبض والمرض وبسقطه
بالسراخادث بعد الشروع في الصوم اذا اعترض الفطر عا السفر
وبسقط بشبهه القضاء وظاهر السنه فحين ابصر هلال رمضان
وهو شبهه في الرؤيه خلا فالتا في فانه الحث باب الكفارات
الا انا اثبتنا ما قلنا استدلالا بقوله عه من افطر في رمضان
مشغول فعليه عا المظاهر لاجماعهم عا انها لا يجب عا الخاطي ولانا
وجدنا الصوم صلاله خالصا يدعو الطبع الى الجنبه عليه فاستدرك

زاجر الكنه لما لم يكن صلاله خالصا صار فاصدا وجبناه بالوصف
وقد وجدنا ما يجب عقوبه وبسوق عباده طاكرو لان اقامه
السلطان عباده ولم نجد ما يجب عباده وبسوق عقوبه فصار
الاول اولي ولهذا قلنا بنقض الكفارات في الفطر وصفتي العباد
اكثر من ان يحصى والمثل عليهما وصف الله غالب صد الفذوق والذي
يغلب فيه حق العبد العضاير فاما صد فطاع الطريق في الاصل عندنا
وهذا مما يطول به الكتاب وهذه الحقوق كلها ينقسم الى اصل وخلق
وذلك في الامان او الاصله النصديق والافزار عا ما فسرنا ثم صار
الافزار اصلا مستندا خلقا عن النصديق واصطام الدنيا ثم صار
اداء احد الابوين ثابا في حق الصغير خلقا عن ادائه وكذلك في حق
المعتوه والمحنون لا تغبر ذلك مع اداء الصغير بنفسي صارت
بتعبه اهل الدار والقالين خلقا عن تبعه الابوين في انبائه

الحقوق تنقسم الى اصل وخلق

الاسلام في صفة اوقاف دارنا او في سهم المسلم اذا لم يكن معه احد ابو بكر
في شروط الصلاة الطهارة بالماء اصل والنجس خلق عنه لكن هذا الخلق
عندنا مطلق وعند خلق ضروري حتى لم يجز اداء الغرابين بنجس واحد
وقال في اننا بنجس وطاهر في السران اخرى فيه جازم ولم يجعل التراب
طهورا لعدم الضرورة وقلنا نحن هو خلق مطلق يجوزناه جميع
الصلوات به وقلنا في اننا بنجس لا ينحى لان التراب طهور مطلق عند
العجز وقد ثبت العجز بالتعارض لكن الخلاف بين التراب والماء في قول
ابن صنفه وابن يوسف وعند محمد وزفر بين الوضوء والنجس وبينه عليه
مسألة امامه المنيح للكنوز ضيق وقد يكون الخلق ضروريا وهو التراب
عند العذرة على الماء اذا ضيق وقت الصلاة حتى ان من ينجم لجأه
وصل ثم جئ باض لم يعد عند ابن صنفه وابن يوسف واعاد عند محمد
بناء عما قلنا وهذا انما ينفق في ميسر اصحابنا وانما غرضنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

الاشارة الى الاصل وذلك ان الخلاف لا ينشأ الا بالنقص او دلالة
النقص وشروط عدم الاصل للحال على احتمال الوجود بصير السبب
منعقد الاصل فيصح الخلف فاما اذا لم يحتمل الاصل الوجود
فلا مثل البرق في الفوس لما لم يحتمل الوجود لم ينشأ الكفارة
خلقاً عنه بخلاف مسلة من السماء وسابرة الابدان فان لم يشأ
الا عند احتمال وجود الاصل والمسألة على هذا الاصل اكثر من ان
يخص وقد سبق بعضا فحين علم في آخر وقت الصلاة ولهذا
قال ابو يوسف ومحمد في الشهادة بقوله اذا جاء صيا وقد قتل المشرك عليه
فاختار الاول تضمن الشهادة انهم يريدون على الولي لان سبب
الحكم قد وجد وهو النقص والضمان والمضنون وهو الدم محتمل للملك
في الشر غير محتمل مثل من السماء فقل في بدله وهو الدية عند
نقد العمل بالاصل كما قيل في غاصب المدبر من الغاصب اذا مات
المدبر

عند الثاني اوابق ان الاول اذا ضمن ربحه عما الثاني وان لم يملك المدبر
وكذلك مشهور الكتابه اذا رجعوا بعد الحكم ففقدوا فبعض رجعوا بديل
الكتابه عما المطالب ولم يملكوا رقبته لما قلنا ان سبب الملك قد وجد
والاصل يحتمل الملك فاذا لم يثبت الملك فام البدل مقامه فاما ابو حنيفة
فقد قال ان الشئ متلفون صلا بطريق النسب والاول متلف
صنفه بالباشرة وبها سواء ان ضمان الدية واذا طان الولي لا يراه
لم يرجع الشئ ايضا بخلاف شئوا الخطا فانهم اذا ضمنوا وقد
جا الشئ فبقتله جبار رجعوا لانهم لا يضمنون بالانلاف لكن بما اوجوا
للولى فاذا ضمنوا صار الولي متلفا عليهم لان المضمون ثم المال هو
محمل الملك والجواب عن قولنا ان ملك الاصل المتلف وهو
الدم غير متزوج اضلا ولا يحتمل فلا ينفق السبب فيبطل الخلف
ولان الخلف يحكى الاصل والاصل هو الدم المتلف وملك الدم هو ملك
القضاة والاصل ينفق غير مضمون لو صار ملطا فكذلك خلفه

292
وان المدبر الاصل مضمون من طان ملطا لا محالة فكذلك بدله واما الفهم الثاني
فاربعة السبب والعلة والشرط والعلامة **اما** السبب فانه
يذكر ويراد به الطريق قال الله ^٢ وانتهاه من طان شئ سببا فانه
سببا الى طريقا ويذكر ويراد به الباب قال الله ^٢ وعلى ابله السبب
استبنا السموات يريد ابوابها ومنه قول زهير ولونا اسباب
السموات ^٢ ويذكر ويراد به الجبل قال الله ^٢ فليجد سبب الى السماء
ثم لم يقطع اى جبل الى السقف ومعنى الطل واحد وهو ما يكون طريقا
الى الشئ وهذا الشريعة عيان عما هو طريق الى الشئ من سلكه
وصل اليه فتال في طريقه ذلك لا بالطريق الذي سلكه كمن سلك طريقا
الى مصر بلغ من ذلك لابه لكن بمشيه **واما** العلة فانها في اللغة علة
عن الضمير فانه سمي المرض علة والمرضى عليه اوطر وصح صل
بحل فصار به المحل معلولا او فتهرب به حاله معا فوعلة طارح بالجره

وما أشبه ذلك وهو في الشرع عبارة عما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء
مثل البيع للملك والنظر للحل والغفل للمضام وما أشبه ذلك لكن
علل الشرع غير معجبة بذواتها وإنما الموجب للاضطرار هو الله
ولكن إيجابه لما طان عنها نسب الوجوب إلى العلة فصارت
موجبة في صف العيا يجعل صاحب الشرع أياها كذلك وفي صف
صاحب الشرع هو اعلام خالص وهذا طافان من الطاعة ليست
بوجبة للتوابع بذواتها بل الله به يفضل جعلها كذلك فصارت النسبة
إليه بفضل وكذلك العقوبات يضاف إلى الكفر من هذا الوجه
وأما أن يجعل لغوا كما قالت الجبرية أو موجبة بانفسها كما قالت
القدرية فلا وكذلك حال العلة وهذا جمع الفقهاء عما إن شاء الله تعالى
الحكم إذا رجع بنسب إليه الإيجاب حتى صار صامنا وأما الشرط فتفسيره
في اللغة العلامة اللازمة ومنه اشتراط الشيء أن علامنا ومنه شروط

الصكوك ومنه الشرط ومنه شرط الحجام وهو في الشرع حكم لما يعلق به
الوجود دون الوجوب فمن حيث أنه لا يعلق به الوجوب علامة
ومن حيث أنه يعلق به الوجود يشبه العلة في شرطها وفدائها
فما علة العلة عما ينبغي أن شاء الله **وأما** العلامة فما يعرف به الوجود
من غير أن يعلق به وجوب ولا وجود مثل الجهل والمناقة فطانت
دون الشرط فهذا تفسير هذه الجملة وكل ضرب من هذه الجملة
منقسم في صف الحكم **باب** **نفي السبب** وقد مر
قبل هذا أن وجوب الاضطرار يعلق بأسبابها وإنما يعلق
بالخطاب وجوب الاداء والسبب أربعة أقسام في صف الحكم سبب
صفتي وسبب سمي به مجازا وسبب يشبه العلة وسبب هدي
في معنى العلة **أما** السبب الحقيق لما يكون طريقا إلى الحكم من غير
أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ولا يعلق فيه معنى العلة

لكن يتخلل بينهما وبين الحكم علة لا يضاف الى السبب فان اخفيت
العله اليه صار للسبب حكم العلة فيصير حينئذ من القسم الثاني وذكر
مثل سوق الدابة وفودها هو سبب لما يتلف بها لانه طريق اليه
لكنه يفتقر العلة وكذلك شهادة الشهود بالعصا من سبب لقتل
المشهور عليه في حكم العلة لان هذا العلة فيه لم يوجد لكنه طريق اليه
محض خالص فطان سببا ولهذا قلنا لم يجب به العصا من لانه جزء
المباشرة وقد سلم ان في رحمة هذا الا انه جعل السبب المؤكد
بالعمل الطامع بمنزلة المباشرة وقد وجد ان الشاهد عين
المشهور عليه لكننا قلنا ان فعل الشاهد ليس بفعل مثل
بلا شبهة وانما يصير مثلاً بواسطة ليست في يد الشاهد
وهو حكم القاضي واخيار الولي قتل المشهور عليه وقلنا
نحن بان الكفاية على المسبب لا سبب من قبل والى اصدار

هذا القسم في حكم العلة لان المباشرة اخفيت اليه فصار مثل
حكم العلة مع كونه سبباً من قبل ان المباشرة صادقة باعتبار
المباشرة في الاصل سبباً في حكم العلة ولهذا لم يصح الايجاب ما
هو جزاء المباشرة واذا اعترض على السبب علة لا يضاف اليه
بوجوده كان سبباً محضاً مثل دالة الرجل الرجل على ما ان رجل يبرق
او لم يقطع عليه الطريق او لم يقتله ومثل دالة رجل في دار الاسلام
فوما من المسلمين على حصن في دار الحرب بوصف طريقه فاجابوا
بدلالة لم يكن الدال شرطاً لانه صاحب سبب محض ومثله رجل
قال للرجل تزوج هذه المرأة فان صرة فتزوجها لم تظهر الخيانة
وقد استولدها لم يهرج على الدال بغير الولد لما قلنا بخلاف
ما اذا زوجها على هذا الشرط لانه صار صاحب علة وكذلك قلنا
في الموهوب له اذا استولده لم يستحق لم يهرج بغير الولد على
الواهب

لان هبته سبب محض لا يضاف اليه مباشرة الاستيلاء بوجه وكذلك المستعير
لا يرجع عما المعبر بضميان الاحتياق لما قلنا خلاف المشتري لان البائع
صار كغيبلا عنه بضمان الاصل في با شرط عليه من البدل طاعة قال
له ان ولدك ضربك يبيع فان ضحكك اهد بكلم باطل فانا كفيل عنه
ولذلك لم يرجع بالفعول ان ماضيه فتوفيقه ما سلم فلم يكن غراما
فلم يصح الكفالة به ولا يلزم عما هذا الالة المحرم على الصبي ان يوصي
الضمان عليه وان كان سببا لان الدلالة في ازالة امن الصبي
مباشرة الا بمر ان الصبي لا يبيع ائمنه عن المدلول اذا صح
الدلالة غيرها بغير الضمان فليس بغير الضمان بنفس الدلالة
حتى يستقر ذلك بان يتصل بها العقل فطان ذلك بمنزلة الجرائع
بشأن في المعرفة فزارها فاما الدلالة عما مال الناس فليست
عدوان لانه غير محفوظ بالبعد عن ايدي الناس بل بالعصية

سائر دلائل العلم

ولا يلزم دلائل المودع عما الودعة لانها مباشرة جنبه عما
الترجم من الحفظ بالتضييق فصار ضامنا بالمباشرة دون ان
يضمن بفعل المدلول مضافا اليه بطريق التبيين فطان حكم
المحرم في الجنبه عما موجب العقد حكم المودع وطان صبي المحرم
لكونه راجعا الى بقاء الارض مثل اموال الناس ومن دفع الى صبي
كينا او سلاحا لا يجسد للدافع فوجابه نفسه لم يضمن
الدافع ذلك لان ذلك سبب محض اعرض عليه عنه لا يضاف اليه
بوجه واذا سقط عن يد الصبي عليه فخر طان ذلك عما الدافع
لان اضعف اليه العطب ههنا لان السقوط اضعف الى الاسكان
فصار سببا حكم العقل وشبه بها وكذلك من حمل صبيها ليس منه
سبب الى بعض المصالح كمثل الحر او البرد او الشواهد فوطب
بذلك الوجه طان عاقلة الف صبي ضامنا واذا فعل الصبي في يد ولا

سائر دلائل العلم

لم يبرح عاقلة عما عاقلة الغاصب وكذا اذا مات بغير علم بغير عاقلة
 غاصبه شيئا لما ذكرنا وكذا من حمل صبيته اليه من سبيل عاقل
 كان هذا سببا للتلف فان سقط منها وحي واقفه او سارت بنفسه
 عاقلة الحامل اذا كان صبيته بمسك اولالا انه صار بمنزلة صاحب العلة
 وان سافها البتة وهو حيث يهرقها انقطع النسب بينه وبين المباشرة الحادثة
 وكذا ذكر رجل قال لبتى اصعد هذه الشجرة وانقضت ثم طأها لئلا تاكل انت
 او لنا كل نحن ففعل فعطبت لم يضمن لانه صاحب سبب لو قال لا طأنا
 ضمن وبني عما عاقلة لانه صار بمنزلة صاحب العلة لما وقعت المباشرة
 وما بدنا عاقل هذا اكثر من ان يجهل واما الذي يسمى مجازا فمثل
 قول الرجل انت طالق ان دخلت الدار وانت صر ان دخلت الدار ومثل
 النذر المعلق بدخول الدار وسائر الشروط ومثل البهيم بالدم يسمى ^{للكفارة}
 مجازا وسمى الاول للطلاق والعناق سببا مجازا لما بيننا ان ادنى ذم

هذا سبب المجاز في قوله عاقل

ان يكون طريقا والبهيم شرع للبر وذلك فلا يكون طريقا للجزا ولا ^{للكفارة}
 لكنه لما كان مجازا ان يؤول اليه سببا مجازا وهذا عندنا وان افنى هو
 جعله سببا هو بغير العلة وعندنا لهذا المجاز شبهة الخفية على اصلافا
 لغيره وذلك بين في مسألة التخيير هل يبطل التعليل ام لا فعندنا
 يبطل لان البهيم شرع للبر فلم يكن بدم ان يصير البر مضمونا
 بالجزا واذا صار البر مضمونا به صار لما ضمن به البر للمحال شبهة
 الوجوب طالما مضوب مضمون بعينه فيكون للفصيص حال فيما لم يعبر
 شبهة ايجاب الفجأة واذا طان كذلك لم يبق شبهة الا ان محله طالخفة
 لا يستغنى عن المحل فاذا افاد المحل بطل شبهة وعاقلة لا شبهة له
 اصلا واما الملك للمحال اعبر له حجان جانب الوجود له صلا ايجاب
 فلم يشترط للبقاء فكذلك المحل وذلك مثل التعليل في ملك يصح في امرأة
 حرمت بالثلث عما حاله بالملك وان عدم المحل عند الخلق والجواب

هذا سبب المجاز في قوله عاقل

عنه ان ذكر الشرح في حكم العلة فصار ذلك معارضا لهذه الشبهة التي بانها
عليه واما الايجاب المضاعف فهو سبب للحال وهو من اقسام العلة
على ما بينت ان شاء الله واما السبب الذي له شبهة العلة فمثل ما قلنا
في الجمع بالطلاق والعنف **باب تقسيم العلة وهي سبعة**
اقسام علة اسماء ومعنى وصلى والخفية في الباب وعلة اسماء لا
معنى ولا صلي وهو المجاز وعلة اسماء ومعنى لا صلي وعلة هي في غير
الاسماء لها شبهة بالاسباب ووصف له شبهة العلة وعلة معنى وصلى
الاسماء وعلة اسماء وصلى لا معنى **اما الاول** فمثل البيع المطلق للملك والطلاق
للملك والعقل للخصاص وما جرى مجرى ذلك من العلة لما ذكرنا من تفسيرها
وصفيته ما وضع له وانما نفى بالمعنى ما تقدم وهو الاثر وليس من صفته
العلة الحقيقية فتقدمها على الحكم بل الواجب انهما معا وذلك كما استظهرنا
هو الفعل عندنا فاذا تقدمت لم نسب علة مطلقة ومن مثا نحن

من فرق بين الفصلين وقال لا بد من صفته العلة فتقدمها على الحكم والحكم
بمعنى ولا يفارقه بخلاف الاستطاعة هو الفعل لان الاستطاعة عرض لا بقا لها
ليكون الفعل عقيبها فله ضرورة عدم البقاء يكون مقارنته للفعل فاما
العلة الشرعية فلا بقاء وانها في حكم الاعيان فتصير بقاءها ونزاعها
الحكم عنها بلا فصل **واما الذي** هو علة اسماء في سبق ذكره من ايجاب
المعلق بالشرط على ما ذكره **واما العلة اسماء ومعنى لا صلي** فمثل
البيع الموقوف هو علة اسماء لا بيع مشروع ومعنى لان البيع لغته
وشرعا وضمه حكمه وذلك معناه لا صلي لان حكمه شرعي المانع فاذا زال
المانع ثبت به من الاصل فيظهر ان طان علة لا سببا وكذلك البيع
بجنايا الشرط علة اسماء ومعنى لا صلي لان الشرط دخل على الحكم دون السبب
لان دخول الشرط فيه مخالف للقياس اذ لو جعل دافلا على السبب
لدخل على الحكم ايضا واذا دخل على الحكم لم يدخل على السبب فطان افلها
اول

فمن السبب فاذكر طان على اسما ومعنى لاصك ودالة كونه على اسبيا
ما قلنا ان المانع اذا زال وجب الحكم به من حين الاجاب وكذلك عند
الاجارة على اسما ومعنى لاصك لما عرفت في موضعه وكذلك صح تعجيل الاجرة
لكنه شبه السباب لما فيه من معنى الاضافة حتى لا يستدركه وكذلك
كل اجاب مضى الى وقت فانه على اسما ومعنى لاصك لكنه شبه السباب
فطان ذكر من القسم الرابع وهو العلة التي يسبب السباب وذلك ان يوجد
ركن العلة اسما ومعنى وينتضي عنه وصفه فنتر افي الحكم الى وجوده
واذا وجد الوصف اتصل بالاصل بحكمه فكان بمعنى السباب حتى يصح اداء
الحكم قبله وذلك مثل نصاب الزكوة في اول الحول هو على اسما ومعنى
اما اسما لانه وصفي له ومعنى لكونه موتر افي حكمه لان الفتي يوجب المواساة
لكنه جعل على بصفة النماء فلم يتر افي حكمه اشبه السباب الا برأيه انما
ينتضي الى ما ليس بخادث به والى ما هو شبهه بالعلل ولما طان متر افي

300
الى وصف لا يستغل بنفسه شبه العلة وطان هذا شبهه غالبا لان النصب
اصل والنماء وصف ومن حكمه ان لا يظهر وجوب الزكوة في اول الحول قطعا
بخلاف ما ذكرنا من البسوء ولما اشبه العلة وطان ذلك اصل طان الوجوب
ثابتا من الاصل في التقدير حتى صح تعجيل الزكوة لكن لا يصير زكوة بعد
الحول وكذلك مرضا الموت على لتغير الاصطام اسما ومعنى الا ان حكمه
يشبه ب بوصف الاضطرار بالموت فاشبهه السباب من هذا الوجه وهو
في الحقيقة على وهذا اشبه بالعلل من النصاب وكذلك اجرة على
اسما ومعنى لكن تر افي حكمه الى وصف السراية وذلك فاقم بالجرة فطان
على شبه السباب وكذلك ما هو على العلة فانه على شبه السباب
وذلك مثل ستر الغريب لما طان على للملك طان على للعنف ايضا وكذلك
الرمي ايضا الا ان الحكم لما تر افي عنه اشبه السباب وكذلك الزكوة
عند ان صنفه بمنزلة على العلة حتى اذا رجع المزمع ضمن لما ذكرنا فاما

الوصف الذي يشبه العلة فطالكم فخلق بوصفهم موثرين لا يتم نصيب العلة
 الآباء فطال واحد منها يشبه العلة حتى اذا تقدم احد هما لم يكن سببا لان
 ليس بطريق موضوعا وليس بعدا لكن لا يشبه العلة وهذا قلنا ان الجنس
 بانفاده يحرم النسبة وكذلك العذر لان ربوا النسبة لا يشبه الفضل
 فثبت شبهة العلة وهذا هو الوصفين **واما العلة** معنى وصلى الاسما
 فطالكم تعلق بعلته ذات وصفين موثرين فان اخذها وجودا علة
 حكما لان الحكم يضاف اليه لانه يترجم عما الاول بالوجود وثا ركه في الوجود
 وموثر لانه موثر فيه لا اسما لان الدكن يتم لهما فلا يستعمل بذلك احدهما
 وذلك مثل الغراب والملك للعنف فان الملك الذي تاضر اضيق اليه حتى
 يصير المشتري معنفا ومعنى تاضر الغراب اضيق اليه حتى لو ورث
 اثنان معا عبدا فادعى احدهما انه ابنه غرم لشريكه واضيق العنق
 الى الغراب بخلاف ان اهدب فان لهما شراة لا ايضا الحكم اليه

الاسماء

لانه لا يعمل الا بالفضاء والغضا يقع بالحكمة فلا يترجم البعض عما البعض
 في الحكم **واما العلة اسما وصلى** معنى فمثل السوف للرضع والمرض ومثل
 النوم للحديث وذلك ان السوف تعلق به في الشراء الرضع فطان علة
 حكما ونسبت الرضع اليه فطان علما اسما ايضا الا يرى ان من اصبح
 صابغا لم سافر لم يجل له الغط او مع ذلك اذا افطر لم يلزمه الكفارة
 وهذا ليس بعلة حكما ولا معنى فلي صار شبهة علما انه علة اسما
 واما المعنى فلان الرضعة تعلق بالمشتري في الحقيقة الا انه اضيق
 الى السوف لانه المشتري فاقم مقامه وكذلك المرض الا انه مشتق فقا
 هو سبب المشتري فاقم مقامه وما فلا وكذلك النوم انواع فاقا طان منه
 سببا **الاسماء** المعاصلة اقيم مقامه فصار ثا علة وانما تعلق السبب
 النظام للنسبة وكذلك السبب متعلق بالشغل ثم تعلق الى استحداث
 الشغل تيسيرا وامثلة هذا الاصل اكثر من ان يحصى وذلك

بيان من هو صاحب الشغل

بيان النوم

بظنهم يكون اقامة السبب الداعي مقام المسمى مثل السوء والمرض والنوم
والسكس والنظام مقام الوصل والثاني ان يفهم الدليل مقام المدلول
مثل الجزع عن المحبة مقام المحبة ومثل الظاهر مقام الحائض في اياه
الطلاق ومثل ما لا يستبرأ ولا ينكح ذلك وفهم من ثلثة اوجه
احدها دفع الضرورة والعجز وذلك في قوله ان احببني او ابغضني
فانت طالق وفي الاستبراء وفي قيام النظام مقام الماء والاحتياط
كما في قوله في الدواعي في الحرمان والعبادات ولديها اجرة كما في قوله
والظاهر انما مقام الحائض والثقة والثنا بين والمباشرة الفاضلة
لا يجاب احد من عند ابن صنفه وابن يوسف وهذا وجوه متعارفة في ضبطها
معرفة صدور الفقه **باب تقسيم الشرط وهو خمسة اقسام**
شرط محض وشرط له حكم العلة وشرط له حكم السبب وشرط السبب لا حكم
فقط مجاز في الباب وشرط هو بعض العلامة الخ لانه **اما الشرط المحض**

فما يمنع به وجود العلة فاذا وجد الشرط وجدت العلة فيصير الوجود مضافا
الى الشرط ومن الوجوب وذلك في كل تعليق بحرف من حروف الشرط
مخوان وذلك الدار فانت طالق وكل ذلك وما استبرأ في ذلك وذلك في كل
في العبادات والمعاملات الا بغير ان وجوب العبادات متعلق بالسبب
لانه يتوقف في كل عا شرطا العلم من ان النص النازل الا حكمه قبل العلم من
المخاطب فان من علم في دار الحرب لا يلزم من شئ من الشرائع قبل العلم
فصار في الاسباب والعلة بمنزلة المعدوم لعدم الشرط وكذلك ركن
العبادات يتقدم لعدم شرطه ووجه النهي والطلاق للصلاة وكذلك
ركن النظام وهذا الاجاب والعقول يتقدم عند عدم الشرط وهو الشرط
عليه وقد ذكرنا ان الشرط عندنا انعدام العلة وعندنا ان في قوله
شرطي الحكم متعلق باسبابها لم يتوقف في كل عا شرطا وكذلك هذا في كل
الشرط وانما يعرف الشرط بصيغته او بالثبوت فقط لا بتفصيله عن

عن معناه فاما قوله ٢ فطابوهم ان علمهم فيه خير فقد قال بعضهم هو
شرط عادة وليس كذلك وهذا قول بانه لغو وكتاب الله منزّه عن
ذلك ولكن ادنى درجات الامر بالاستحباب المأمور به واستحباب الكتاب
متعلق بهذا الشرط لا بوجوب الآب وبتقدم قبله فاما الاباء فيستغنى
عنه والمراد بالامر بالاستحباب الا يرى ان قوله ٢ وانهم من حال الله سنة
واستحباب وكذلك قوله ٢ وليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة
ان ضغتم ان يغثكم الذين كفروا العيس بشرط عادة بل هو شرط
اريد به ضعفه ما وضعه لان المراد بالنقص قصر الاعمال وهذا ان
يؤتى عما الدابة او يخفف العزاة والنسب الا يرى الى قوله فان ضغتم
فربا لا اوركبنا فاذا امنتم فاذكروا الله كما علمكم وقال فاذا اطعتم
فانفجوا الصلوة وقصر الاعمال بتعلق بغيره الخوف عينا لا بتقص
السفر فاما قوله ٢ وربا يسكم اللان في مجوركم من فالكلم فلم يذكر

٢٠٤
المجور شرط او الما الشرط قوله ٢ فان لم يكونوا ضلتم امن فلا جناح عليكم
وهو شرط اسما وحكي وكذلك لانه الشرط لا يتفكر عن مدلوله وذلك مثل
قول الرجل المرأة التي تزوج طالق ثلثا هذا الكلام بمعنى الشرط والالتزام
الوصف في النكحة ولو وقع في المعين لما صلا لانه ونقص الشرط بجمع الوهم
فاما الشرط الذي هو في حكم العلة فان كل شرط لم يعارضه علم صحيح ان يكون
علة يضاف احكام اليه ومع عارضه علم لم يصلح علة وذلك لما قلنا ان
الشرط بتعلق به الوجود دون الوجوب مضار شبيهها بالعلة و
العلة اصول لكنها لم يكن علما بذاتها استقام ان يخلو الشرط
وهذا اصل كبير لعلمنا فقد قالوا في شهود الشرط واليمين اذا
رجعوا جميعا بعد احكام ان الضمان يجيب على شهود اليمين لانهم
شهود العلة وكذلك العلة والسبب اذا اجتمعا سقط حكم
السبب كشهود الخبير والاضمار اذا اجتمعا في الطلاق والعنف

لم رجعوا بعد احكامهم فان الضمان على الشهود الاضمار لانهم العلم والخبر
سبباً فاما اذا سلم الشرط عن معارضة العلم صلح علمه لما قلنا وذلك
مثل قول علي بن ابي طالب في رجل فهدى عبداً لم يملكه فقال ان طان فهدى
عشرة ارطاله فهو حر ثم قال فان طان احد من الناس فهو حر فهدى
شاهداً ان العبد عشرة ارطاله ففضل العاقبة بعينه ثم طان وزنه
فاذا هو ثمانية ارطاله ان الشاهد بين يمينه فهدى في قولنا لا يصح
لان القضاء بالاغتياق عند من ينفذ ظاهراً وباطناً فقد وجب
العنف بشرا دليلاً وعندنا لا يضمنان لان القضاء لم ينفذ في الباطن
ففيه العنف بكل العبد وهذا ان الشاهدان اثبتا شرط العنف
ومع ذلك ضمننا من قبل ان علم العنف لا يصلح لضمان العنف وهو
بمن المولى فجعل الشرط علمه وفي سلمه رجوعاً الفريضة ايجاب
كلية العنف يصلح لضمان العدو وان لاها شئ بطريق التعذر فلم

يحمل الشرط علمه واذا رجع شهود الشرط وصدى بهم يجب ان يضمنوا
لما قلنا فاما شهود الاحصان اذا رجعوا فلا يضمنون بحال
عندنا خلافاً للفرق لان الاحصان لا يتعلق به وجوب ولا وجوب على
ما ينبغي ان شاء الله وما هذا الاصل حفر البير هو شرط في الحقيقة
لان الثقل على السقوط والمشي سبب محض لكن الارض طائفة محسنة
مانعة عمل الثقل فيكون حفر البير ازالة المانع وكذلك في الزرق شرط
للتبيلان لان الزرق كان مانعاً وكذلك القنديل الثقل ثقيل علمه
للسقوط وانما الجبل مانع فاد اقطع الجبل فقد زال المانع فعمل الثقل
علمه فثبت ان شرط لكن العلم ليس بصلح بل هو لان الثقل
طريق لا فائدة فيه والمشي مباح لا يشبهه فيه فلم يصلح ان يجعل علمه
بواسطة الثقل واذا لم يعارضوا شرط ما هو علمه وللشرط شبهة
بالعلم لما يتعلق به من العجز او اقيم مقام العلم في ضمان النفس

والاعمال جميعا ولهذا لم يجب على صافر البير كفاؤه ولم يجرم الميراث لانه
ليس مباشرة فلا يلزم جزاؤها واما وصية الحجر واستراء الجناح
والحابط المأهل بعد الاستعداد فنقسم الاسباب التي جعلت
عللا في الحكم على ما تراه من هذا القسم وعما هذا الاصل فلتناق
الفاصية اذ بذر ضطة غير في ارض غيره ان الزرع للفاصية
وان كان التغير بطريق الارض والماء والهدا واما الاتفاق فشرط
لكن العدة لما كان معنى مستورا لا اختيار له لم يصح عليه مع وجود
فعل عن اختياره وان كان شرطاً فجعل للشرط حكم العلة **واما**
الشرط الذي له حكم الاسباب بان يعرض عليه فعل مختار
غير منسوب اليه وان يكون سابقا عليه وذلك مثل رجل قل فبذل
عبدني ابق لم يضمن ثمينة بانفاق اصي بنا لان المانع من الاباق
هو الغير فطمان حله ازالة للمانع فطمان شرطاً في الحنفية والآتية

لما سبق الا باق الذي هو علة التلف نزل منزلة الاسباب فالسبب
مما يتقدم والشرط مما يتأخر بل سبب محض لانه اعرض عليه ما
هو علة فاقم بنفسها غير طارئة بالشرط وان هذا كان
ارسل دابة في الطريق فجاءت من التلفت شيئا لم يضمن المرسل
الا ان المرسل صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط جعل سببا
واذا انفكت الدابة فانفكت زرعاً بالنهار طمان هدرًا وكذلك
بالليل عندنا لان صاحب الدابة ليس بصاحب شرط ولا سبب ولا علة
وقال ابو حنيفة وابو يوسف فيمن فتح باب ففصق فطار الطير
او باب اصطبل فخرجه الدابة فضلت انه لا يضمن لانه هذا
شرط جري مجرى السبب لما قلنا وقد اعرض عليه فعل مختار في
الاول سببا خالصا لم يجعل التلف مضافا اليه بخلاف السقوط في البئر
لانه لا اختيار له في السقوط حتى اذا سقط نفسه قدمه هدر كن

كن مشى على فطرة واهبه وضعت بغير حق فتنسقب به او اعاد موضع رث
الماء عالم به فزلق فوطب هو رده لان الاتفا هو العلة وقد صرح
لاضافه احكم اليه وقال طبروان الطبر هو شرعا وكذا فعل كل ايه
فيجعل كالحا زنه بلا اختيار فصار كسبلان ما في الزق فان خزنه
عما فور الفتح وجب الضمان عما صاحب الشرط والجواب ان فعل البهيمه
لا يعتبر لاجاب حكم ما فاما العظم فنعلم كالكلب يعمل عن سنن الارسل
وطال الدانه يجوز بعد الارسل فكذلك هذا ولهذا قلنا فبعض صغيره افوت
فيها اننا فكلكم اخلق العول والحافر فقال العول سقط وقال
الحافر سقط نفسا ان القول قول الحافر سخطا لما قلنا ان الحفر
شرط جعل خلفا عن العلة لتعذر نسبة الحكم الى العلة فاذا ادعى
صاحب الشرط ان العلة صالحة لاضافه الحكم اليها فقد نكح بالاصل
وجحد حكما ضروريا فجعلنا القول قوله بخلاف الخارج اذا ادعى

الحوت بسبب لم يصد في لانه صاحب علة ولهذا قلنا في الجامع الصغير
فبعض اشلى طبا عما صيد مملوك فقتله او عما نفس فقتله او منق
شباب رجل لم يضمن شيئا لانه صاحب سبب وقد اعترض عليه فعل
مخا وغير مضاق اليه لان الطيب يعمل بطبعه وليس الزوا شلاه
بما هو بخلاف ما اذا اشلى عما صيد فقتله فان صاحبه جعل
كانه ذبي بنفسه لان الاصطبا ومن المطاسب في الجمله فبني
عما في الحريه وقدرة الامكان ووجب المصير في ضمان العدو وان
الى محض القياس ولهذا قلنا فبعض القنا را في الطريق فصبب به
البرك ثم اقامت لم يضمن واذا اشلى شيئا من الهوام في الطريق
فخبرك وانفعلت لم يضمن لانه لم يضمن وبعض هذه المسائل
يخترع عما ما سبق في باب تقسيم الاسباب في ملحقة بذلك الباب
واما الذي هو شرط **الاسمال** فان كل حكم يفتق بشرطه فان
اولها

شرط اسما لا صلا لان حكم الشرط ان يضاف الوجود اليه وذلك مضاف
الى لفظها فلم يكن الاول شرطا للاسماء وهذا قلنا فبين قال الامراء
ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم ياباها لم دخلت
اصداها لم نكحها لم دخلت الثانية انها تطلق خلافا لفران الملك
شرط عند وجود الشرط لصي وجود الجزاء لا لصي وجود الشرط
ولم يوجد ههنا جزاء فنفى الى الملك فلم يجز ان يجعل الملك شرطا
لعين الشرط لان عينه لا ينفى الى الملك ولم يجز شرط لبغاء البهيمن كما قبل
الشرط الاول فاما الشرط الذي هو علامة فالاحصان في باب الزنا وانما
قلنا بانه علامة لان حكم الشرط يمنع انعقاد العدة الى ان يوجد الشرط
وهذا لا يكون في الزنا بحال لان الزنا اذا وجد لم يتوقف حكمه على احصان
يحدث بعده لكن الاحصان اذا ثبت طارعا لم يحكم الزنا فاما
ان يوجد الزنا بصورته فيتوقف انعقاده على علة على وجود الاحصان فلا

ثبت ان علامة وليس شرطا فلم يصح علة للوجود ولا للوجوب
وكذلك لم يجعل حكم العلل بحال ولذلك لم يضمن شهوة الاحصان اذا وجد
على حال بخلاف ما تقدم في صفة الشرط الى الصر ولهذا قلنا ان ^{صحة} الا
يثبت بشهادة الرجال هو النفس ولم يشرط فيه الزكوة الى الصر
لما لم يثبت به وجوب عقوبة ولا وجودها فان قبل اذا شهد
طافران عما عبد مسلم ان مولاه اعنفه وقد زنا العبد او قد زنى
فانكر العبد والمول ذلك والمول طافران الشهادة لا يقبل وقد شهدوا
عما المول وهو طافر ولم يشهدوا عما العبد بشي عا ما قلنا ان ^{بشبه} لا
وجوب ولا وجوب لئلا قبلت هذه الشهادة فاجواب عنه ان
لشهادة النساء مع الرجال خصوصاً في المشهور به دون المشهور ^{عليه}
وصفوصه لانا لا يصح الايجاب عقوبة وقد بينا انه لا ينفق
بها وجوب ولا وجود ولكن في هذه الحجة تكفي محل الجناحة في ذلك فترزأ به

وشهادة هذا الحجج لا يجزى بالضرر اذا لم يكن صدا وعقوبة وشهادة الكفار
اختصاص في حق المشهود عليه ومن المشهور به وقد تضمنت شهادتهم
تكثير محل الجنابة وفي ذلك ضرر بالمشهود عليه ولا يجوز ايجاب الضرر
على المسلم بشهادة الكفار ابدأ وحاشا هذا الاصل قال ابو يوسف ومحمد
ان شهادة الغائبة على الولادة يغيب من غير فراش قائم ولا اصل
ظاهر ولا اقرار بالجبل لان شهادة الغائبة حجة في تغيب الولد
بلا خلاف ولم يوجد ههنا الا التغيبين فاما النسب فيثبت بالنزول
فيكون انفصاله معرقا لا يتعلق به وجوب النسب ولا وجوده في
حال قيام الغرائز او ظهور الحمل او الاقرار به واجواب عنه لا يثبت
ان الغرائز اذ لم يكن قائما ولا اصل ظاهر ولا اقرار بطلان بثبوت نسبه هو
باطن لا يستند الى سبب ظاهر صك ثابتا في حق صاحب الشراء
فاما في حقنا فلا في حق مضاف الى الولادة فشرط اثباتها كمال الحجج

فاما قيام الغرائز او ظهور الحمل فقد وجد له في قيام النسب ظاهر
فصلح ان يكون الولادة معرفة واذا علق بالولادة طلاقا وعنف
وقد شهدت امرأة بها حال قيام الغرائز وفي حلقها علق به عندها
لان ذلك غير مقصود للشهادة وقد ثبتت الولادة بشهادتها
فيثبت ما كان يتعارف وكذلك قالوا في استهلال الصبي انه يثبت
للولادة فاذا بو صنف به الله فيه فغير الغائبين ان الوجود من
اصطام الشروط فلا يثبت الا بكمال الحجج والولادة لم يثبت بشهادة
الغائبة مطلقا فلا يستعد الى التوابع كشهادة المرأة عما بين الامنة
انها يثبت وقد استرها رجل عما انها بكر لا يرد على الباطن بل يخلو
الباطن وان طار قبل القبض فكذا هذا **باب تقسيم العلامة**
واما العلامة فما يكون على الوجود عما فكلنا وقد يسمى العلامة
شرطا وذلك مثل الاحصان في الزنا عما فكلنا فصار ثبوت العلامة

نوعان احدا وقد قال الشافعي في مسألة العتق ان العجز عن اقامة
البينة عازنا المعذوق علامة لجنايته لا شرط بل هو موقوف فيكون
سقوط الشهادة سابقا عليه لانه امر حكمي بخلاف اجلد لانه فعل
وذلك ان العتق كبيرة وهنك تعرض المسلم والاصل في المسلم العتق
فصار كبيرة بنفسه بناء على هذا الاصل والعجز موقوف والجواب ان الثابت
بالكتاب في جزاء هذه الجملة فعل كليم وهذا ابطال الشهادة
الا يرى ان قوله لا تقبلوا عطاء عاقل فاجدوهم واذا طان كذلك
لم يصح ان يجعل موقفا كما لم يجعل كذلك في صف الجلد واصل في ذلك اننا نحن
في العمل بالتعريف الى ان ثبت ان العتق بنفسه كبيرة وليس كذلك
لان البينة عاقل فمقبولة بسببه في اقامته هذه الزنا فكيف يكون
كبيرة هو هذا الاحتمال فاما قوله بان العتق اصل فنعيم لكنه لا يصلح
علة الاحتياط ولو صلح لذلك لما ثبت البينة ابدا لكن الاطلاق

2-1
لما طان بشرط الحسنة وذلك لاجل الاستدلال بظهور وجوبنا خبره الى
ما يتمكن به من احضار الشهود وذلك الى ان المجلس او الى ما يراه
الامام لم يلم بوضوكم فظهر لما يجهل الوضوء فاذا اتهم عليه احدثت بها
ببينة يشهدون على الزنا قبلنا ها واقفنا على المشهور عليه صد
الزنا وابطلنا على العاقل رد الشهادة وان طان نقادم العهد
لم نتم احدثنا على المشهور عليه وابطلنا رد الشهادة عن العاقل
كذلك ذكره في المتن غير فصل النقادم وينصل بهذه الجملة **باب**
بيان العقل وما يتصل به من اهلية البشر
اخلف الناس في الفعل اهون من العلة الموجبة اسم لا فالت معتزلة
ان الفعل امر علة موجبة لما استحسنه محرم لما استغنى عما القوم
والبيان فوق العلة الشرعية فلم يجوزوا ان يثبت بدليل

الشراء ما لا يدرك العقل او يعجزه وجعلوا الخطاب منوهاً بنفس
 العقل وقالوا لا عذر لمن عقل صغير طان او كبير ان الوقف على
 الطلب وشرك الالهان وقالوا الصبي العاقل مطلق على الالهان
 وقالوا فهم لم يبلغوا الدعوة فلم يعتقدوا الالهان ولا كفوا عن عقل عنه
 انه من اهل النار وقالت الاشوية ان لا عبرة بالعقل اصلاً
 دون السمع واذا جاء السمع فلا عبرة للعقل وهو قول بعض
 اصحاب ان قضى ابطالوا الالهان الصبي وقالت الاشوية فهم لم
 يبلغوا الدعوة ففعل عن الاعتقاد حتى هلك انه معذور وقالوا ولو
 اعتقدوا الشرك ولم يبلغوا الدعوة انه معذور ايضا قال الشيخ
 رضي الله عنه فهذا الفصل اعني ان يجعل شركه معذوراً تجاوز عن الحق
 كما تجاوزت المعتزلة في الطوائف الآخرة والعقول الصبي في الباري هو

من ادعى في دعواه العقل لا يقبل البتة بل كان العقل

قولنا ان العقل معتبر لا يثبت الاهلية وهو من اعترافهم بخلق صفات
 في اصل الفسمة وقد مر تفسيره قبل هذا انه نور في بدن الاوهمي مثل
 الشمس في ملكوت الارض يعني به الطريق الذي طان مبدؤه من حيث
 ينقطع اليه اثر الحواس ثم هو عاجز بنفسه واذا وضع له الطريق
 طان الدرك للغلب بفهم كشمس الملكوت الظاهر اذا برز غيب وبدا
 شعاعه ووضع الطريق طان العين مدركه بشاها وما بالعقل
 كفاية بحال في كل لحظة ولذلك قلنا في الصبي العاقل انه لا يطق بالالهان
 حتى اذا عقلت المراهقة ولم يصف وهو كثر زوج مسلم بين ابوين
 مسلمين لم يجعل مرتدة ولم ينس من زوجها ولو بلغت كذلك لم يثبت
 من زوجها ولو عقلت وهي مراهقة فوصفت الكفر طانت مرتدة
 وبانت من زوجها وذكر ذلك في الحاشية الكبير فلم انه غير مطلق وكذلك
 نقول في الذن لم يبلغوا الدعوة انه غير مطلق بحجة العقل وانه اذا لم
 يصف الالهان

ما ان العقل نور في بدن

ولا كفرا ولم يعتد على شيء طان معذورا او اذا وصف الكفر وعقد ^{عقد}
 ولم يصرف لم يكن معذورا وطان من اهل النار مخلدا عما خوما وصفتنا
 في الصبي ومعنى قولنا انه لا يخلق بحجة العقل نريد به انه اذا اعانه
 الله بالبحر والهمم ليدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم يبلغه
 الدعوة عما خوما قال ابو حنيفة في السبب اذا بلغ خمس وعشرين سنة
 لم يبلغ منه ماله لانه قد استوفى من التجربة والامتحان فلا بد من
 ان يزداد به رشد وليس عما الحد في هذا الباب دليل قاطع فمن جعل
 العقل حجة موجبة لم يشترع الشرع بخلافه فليس معه دليل يعتد عليه
 سوى امور ظاهريه فليقل له لانه لم يرد في الشرع دليل عما ان العقل
 موجب ولا يجوز ان يكون موجبا عنه بدون الشرع لانه العقل موضوع
 الشرع وليس الى العباد ذلك لانه ينزاع الى الشك فمن جعله موجبا
 بلا دليل شرعا فذبحا وزهد العباد وصد الشرع ومن الغاه من ط

وجه فلا دليل له ايضا وهذا مذهبنا في فانه قال في قوم لم يبلغهم ^{الدعوة}
 اذا قتلوا ضمنوا فجعل كفرهم عفو واصحا بنا قالوا لا يضمنون لانا
 لا نجعل كفرهم عفو ان طان منهم من جهل من بقدر عما فسرنا لم
 يستوجب عصه بدون دار الاسلام وذلك لانه لا يجد في الشرع ان العقل
 غير معتبر للاهلية وانما يبلغه بطريق دلالة الاجزاء والمفعول فنحن نقض
 مذهبهم وان العقل لا ينقل عن الهوى فلا يصح حجة بنف كمال ولما
 وجبت شيئا الاطام الى العلل بنسب اعم العباد ومن غير ان يكون
 عللا بذواتها وان يجعل العقل علمه بنف وهو باطن فيه حجة عظيم
 فلم يجز ذلك والله اعلم واذا ثبت ان العقل من صفات الاهلية فلما
 ان الطام في هذا ينقسم الى قسمين الاهلية والامور المعروضة
 عما الاهلية وهذا باب **بيان الاهلية وما ينصل بها**
 الاهلية ضربان اهلية وجوب واهلية اداء اما اهلية الوجوب فنقسم

ما لم يبلغهم
 الدعوة
 اذا قتلوا ضمنوا

فروعها واصلا واحدا وهو الصلة للحكم فن طان اهلا حكم الوجوب
 بوجبه طان اهلا للوجوب ومن لا فلا فاهلية الاداء نوعان
 كامل يصح للزوم العهد وقاصلا يصح للزوم العهد **اما**
 اهلية الوجوب فبناء على قيام الذمة وان الاداء يولد له ذمة
 صالحة للوجوب بجماع الفعل، بناء على العهد الماضي قال الله تعالى
 واذا اخذ ربكم من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وقال وطلان
 الزمناه طابره في عنقه والذمة العهد والمأهراد به نفس رتبة
 لها ذمة وعهد حتى ان ولي العتي اذا اشترى للعتي شيئا
 كما ولد له الثمن وقبل الانفصال هو ضمان وجه فلم يكن له
 ذمة مطلقة حتى يصح له الحق ولم يجب عليه واذا انفصل
 فظهرت ذمته مطلقة طان اهلا بذمته للوجوب غير ان الوجوب
 غير مفسود بنفسه فيجوز ان يبطل لعدم حكمه وغرضه فلما تقدم

الوجوب لعدم محله فكذلك يجوز ان يقدم لعدم حكمه ايضا فيصير
 هذا القسم منقسمين بانقسام الاصطاحم وقد مر تفصيله في القسم
 هذان اول الفصل فاما في صفات العباد فاما طان منه غرضه وضما
 فالصبي من اهل وجوبه لان حكمه وهو اداء العين كتحمل النيابة
 لان المال مفسود ولا الاداء فوجبه القول بالوجوب عليه من جهة
 سببه وما طان صلته لها شبه بالمؤمن وهي نفقة الزوجات
 والقرابات لزمه ايضا اما نفقة الزوجات فلها شبه بالاعوان
 واما الاخر فنقطة البسار وطل صلته لها شبه بالاجزائه لم
 يكن الصبي من اهله مثل حمل الفعل لانه لا يخلو عن صفة الجزاء
 معا بلا بالكف عن الاخذ على يد الظالم ولذلك اختلفت به رجال
 العتابة وما طان عقوبة او جزاء لم يجب عليه عما مقرر لانه
 لا يصح حكمه فيبطل القول بليزومه وكذلك القول في صفات الله تعالى



عما لا يعمل ان الوجوب لازم من القول بحكمه وبطل القول بحكمه بطل القول
بوجوبه وان صح سببه ومحمد لان الوجوب كما يتقدم مرة لعدم سببه
ومرة لعدم محله فتقدم ايضا لعدم حكمه وقد مرت فيهم هذا الجدل
ايضا **فاما الايمان** فلا يجب على الصبي قبل ان يفعل لما قلنا من عدم
اهلية الاداء. وكذلك العبادات الخالصة المستقلة بالبدن او بالمال
لا يجب عليه وان صح سببها ومحلها لعدم الحكم وهو الاداء لان الاداء
هو المقصود في صفوف الله نوه ذلك فعل يحصل عن اختيار عا
سبيل الشفيع كخيف لا بداء والصغرة بنا فيه وما بنا دة
بالتا بلاء طاعة لاننا نبينه جبر لا اختيار فلو وجب مع
ذلك لصار المال مقصودا وذلك باطل في جنس الغرض فلذلك
لم يلزمه الصلوة والزكاة والصدقة وما يشوبه معنى المودة
مثل صدقة العظمى لم يلزمه عند محمد لما قلنا ولزم عند ابيه حنيفته واليه يفتي

اجتهاد بالهكمة الفاصلة والاختيار القاهر وذلك بواسطة القول ولزم
ما كان معونة في الاصل وهو العشر والخراج كما ذكره وما كان عقوبة
لم يجب اصلا لعدم حكمه وهذا لان الطاعة اهلا الاصطام لا يرد بها
وجه الله لانه اهل الاداء فطان اهلا للوجوب لم وعليه ولما
لم يكن اهلا لنواب الآفة لم يكن اهلا للوجوب شئ من الشرائع
التي هو طاعة الله به وطان الخطاب بها موصوعا عنه عندنا ولزم
الايمان بالله به ما كان اهلا لادائه ووجوب حكمه ولم يجعل على اطباء
بالشرائع بشرط تقديم الايمان لانه راس اسباب اهلية اصطام
نعم الآفة فلم يجعل ان يجعل شرط اعتقضا وقال بعض منا نحن
بوجوب طل الاصطام والعبادات على الصبي لعناب الذمة وصحة
الاستبائهم السقوط العذر اجمعه وقد كنا عليه من لكننا نكرناه
بهذا القول الذي اخترناه وهذا اسم الطريقين صورة ومعنى

وتقليد اوجبه، ولذلك قلنا في البقي اذا بلغ في بعض شهر رمضان انه لا يقضي
ما مضى وكذلك نقول في الحائض ان الصوم يلزمها لاحتمال الاطمان
النقل الى البدل وهو القضاء لان الحائض لما عديم في ذلك بقى الحكم فوجب
فوجب القول بالوجوب واما الصلاة فقد بطلت الاداء لما فيه من الحرج
في بطل الوجوب لعدم حكمه في محل الوجوب وفيها من سببه وكذلك
قولنا في الجنون اذا امتد فصار لزوم الاداء بوقد الى الحرج في بطل القول
بالاداء وبطل القول بالوجوب لعدم حكمه ايضا هذان الصلاة والصيام
معاً واذا لم يمتد في شهر رمضان لم يلزم اصله لاحتمال الصلابة اذا عطل البقي
واحتل الاداء قلنا بوجوب اصل الايمان دون ادائه حتى صح الاداء وذلك
لما عرفت ان الوجوب جبر من الله به باب وضع للاصطاح اذا لم
يخل الوجوب عن حكمه وليس في الوجوب تخطيط وضابط وانما ذلك في
الاداء والاضطاب ولا تخطيط على البقي بحجة الفعل حتى يبلغ فيثبت

انه غير مخاطب بالايمان لكن صح الاداء بيشي عما كون الشيء مشروعاً
قدرة الاداء الاعيا الخطاب والتطبيق طالمسا فر بوقد الحجة من غير
ضابط ولا تخطيط والاعفاء طالم ينافي حكم وجوب الصوم لم ينافي وجوبه
فطان منافيا حكم وجوب الصلاة اذا امتد وطان منافيا لوجوبه
والنوب طالم يكن منافيا حكم الوجوب اذا انشبه لم يكن منافيا لوجوبه
باب اهل البيت الاداء واما اهل البيت الاداء فتكون فاصرو طام
اما القاصر فيثبت بغدرة البدن اذا طانت فاصرة قبل البلوغ وكذلك
بعد البلوغ فيمن طان معنوها لانه بمنزلة الصبي لانه عاقل لم
يمتد عقله واصل العقل يعرف بدلالة العيان وذلك ان جنار
المرء ما يصلح له بدرر العواقب المستنونة فيما ياتيه وبذره وكذلك
العصور يعرف بالامتحان فاما الاعتدال فاصرفه وث فيه البشر
فاذا اشرى عن رتبة العصور اقيم البلوغ مناعت الاعتدال في اصطام
الشرع

والاصطاحم في هذا الباب منقضية عما ترافا صوف الله به فنه ماهو
حسن لا يحمل غيره ولا عمد فيه بوجه وهو الايمان بالله فوجب
القول بصحة من الصبي لما ثبتت اهله اذ انه ووجهه خفيه
لان الشئ اذا وجد خفيه لم يتقدم الا بجر من الشراء وذلك
في الايمان باطل لما قلنا انه حسن لا يحمل غيره ولا عمد فيه الا ان
لزوم اذنه وذلك كحمل الوضوء فوضوه عنه فاما الاداء فخالي عن
العمد لان حرمان الارث يضاف الى كفر الباقي وكذلك الفرق
ولان ما يلزم بعد الايمان من ثرائه وانما يتوقف صحة الشئ من صكه
الذي وضوه له وهف سعادة الآفة لا من ثرائه الا يرى انه يلزمه اذا
ثبت له حكم الايمان بنحو غيره ولم يعد عمد **ومن ماهو قبيح**
لا يحمل غيره وهو الجمل بالصانع والكفر به الا يرى انه لا يرى
علم بوالديه فكيف يترد علم بالله وكذلك الجمل بغير الله لا يترد علم

فكيف الجمل بالله واذا طان كذلك لم يصح ان يجعل ردة عنوا بل طان
صحي في اصطاح الآفة وما يلزمه من اصطاح الدنيا بالردة فانما
يلزمه حكمي لصحة لا قصد اليه فلم يصح العفو عن مثله كما اذا ثبت
بنحو من ذلك ماهو بين هذين الفين فقلنا فيه بصحة
الاداء من غير عمد حتى قلنا بسقوط الوجوب في الطل لان اللزوم
لا يخلو عن العمد وقد شرعت بدون ذلك الوصف فقلنا بصحة
نطقه بما يلزمه من مضي ولا وجوب فقلنا لا نقا قد شرعت كذلك
الا يرى ان البالغ اذا شرع فيها عاظن انها عليه وليس عليه
ان اللزوم يبطل عنه وكذلك شرع في الآفة ام عاظن هذا الوجه في
فلا نقا عليه فقلنا في الصبي اذا اصرم صح منه بلا عمد حتى
اذا ارتكب محظورا لم يلزمه وقلنا في الصبي اذا ارتد انه لا يقتل
وان صح ردة عن ذناب ضيق ومحمد لان القتل يجب بالمحاربة

لا تعتبر النذرة ولم يوجب فاشترط المراه فانما طأن من غير صفوف الله
فتلانة اقسام ايضا ما هو نفع محض وما هو ضرر محض وما هو
حاضر بينهما اما النفع المحض فيصح منه مباشرة لان الاهلية الفاصلة
والقدرة الفاصلة طائفته بجواز الاداء الا بهرمان مباشرة النواقل
صحت منه لما قلنا من ذلك جازات السنة المعروفة قال النبي عليه السلام
مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوا عليها اذا بلغوا
عشرًا وانما هذا ضرب ثانوي لا يعقوبه وكذلك ما هو
نفع محض من التصرفات مثل قبول الهبة وقبول الصدقة وذلك مثل
قبول بدل الكل من العبد المحجور بغير اذن المولى فانه يصح وكذلك اذا
اجر الصبي المحجور او العبد المحجور نفسه ومضى عما ذكره العمل وجب الاجر
للمحرر استحقاقا ووجب للعبد بشرط السلامة والابتداء السلام
في الصبي الحر وكذلك العبد اذا قائل بغير اذن المولى والصبي بغير اذن

سائر مودتها فكر

الولى استوجب الدخول استحقاقا ويجوز ان يكون هذا قول محمد بن
قانه لم يذكر الا في السبيل الكبير وجب القول بصحة عيان الصبي
في بطلان غيره وطلاق غيره واعتاق غيره اذا طأن وكهلا لان الآدمي
مكرم بصحة العيان وعلم البيان قال الله عليه السلام ان البيان فطان
القول بصحة من اعظم المنافع الخالصه من ذلك توصيل الى ذلك
المضار والمنفعة واحتمل ان النجاس بالجرية قال الله عليه السلام وانبلوا
النهي **واما** ما كان ضررا محضا فليس بشيء في صحة فبطلت
مباشرة وذلك مثل الطلاق والعناق والهبة والعرض والصدقة
ولم يملك ذلك عليه غيره ما خلا الفرض فانه يملكه الغاض عليه لان
صيانة الحق لما طأن بولاية القضاء انقلب الفرض بحال
القضاء نفعاً محضاً لا يشوبه مضرة لان العبد غير مأمون العطب
والدين مأمون العطب الامن قبل النوى بان يجد الحال وقد في
الامن عنه

بولاية القضاء فصار ملجأ لهذا الشرط بالملجأ في الخالص **واما بشرود**
بين الضر والنفع مثل البيع والنكاح والاصابة وما يشبه ذلك فانه
لا يملك بنفسه لما فيه من الاحتمال وملكه براء الولي لانه اهل حكم مباشرة
الولي ففقد صار اهلا يتصور منه المباشرة واذا صار اهلا للملك كان
اهلا للسبب لامحالة وفي القول بصحة مباشرة براء الولي اصابته
مثل ما يصاب بمباشرة الولي لامحالة مع فضل نفع البيان وتوكل
طريق الاصابة وذكر بطريق ان احتمال الضر في الضرر ينزل براء
الولي حتى يجعل الصبي كالباقي وذكر في قول ابن حنفية لو اذله الابي ان
صح بيعه بغيره فاش من الاجانب والولي لا يملكه وذلك باعتبار ان
نقصان راي جبر براء الولي فصار كالباقي وعند ابن بوس ومحمد
بطريق ان راي الولي شرط الجواز وعموم رايه كخصوصه فيجعل طاعة الولي
باشرة بنفسه ولذلك قال لا يملكه بالغيب الفاضل من الاجانب وهو الولي

وعن ابن حنفية في الضرر مع الولي رواه ابنان في الغيب الفاضل
رواه اجاز لما قلنا وفي رواية رده لشبهة النيابة وذلك انه في الملك
اصيل وفي الرأى اصيل من وجه دون وجه الابي ان له اصل الرأى دون وصفه
فثبت شبهة النيابة فاعترض في موضع التهمة وسقطت في غير موضع
التهمة وعلى هذا الاصل قلنا في المحذور ان لو لم يلزم العهد وتأخر
المول يلزم واما اذا الوصل للصبي بشي من وصايا البر بطلت وصيته
عندنا وان طان خبره نفع ظاهر لان الارث شرع ففعل للمورث الابي
انه شرع في حق الصبي وفي الانتفا الى الاصل انكر الا فضل لامحالة
الا انه مشروع في حق الباطل كشرع له الطلاق في النكاح ولم يشرع
في حق الصبي فكذلك هذا ولذلك قلنا لا يجوز ان يخبر الصبي بين الابوين
بعد الفرية لانه من جنس ما ينزله وبين الضر والنفع والغالب من
حاله الميل الى الهدوء والشعور والولي في موضع النزاع ليس بولي فينظر

اضئاره وقد خالفنا الشافعي في هذه الجملة خلافا مستافضا لا يستقيم
عما شئ من اصول الفقه وكفى به حجة عليه لم يستدل بخلافه لانه قد قال
بصح كثير من عباراته في اضئاره اصد الابوين وفي الاصطلاح في العبادات
وقد قال بلزوم الاصطلاح من غير تفخيخ وابطال الاجان وهو تفخيخ
محض وليس له فقه في شئ من ذلك الاشياء موضوعا وهذان
من طان مولى عليه لم يصح ولها لان اصد هما سمة العجز والثاني
انه القدرة وهما متضادان فاجرى هذا الاصل في الفروع وطردة
بلا فقه معقول فقال يصح اضئاره اصد الابوين ولا يصح اضئار
الولاء عليه وكذلك فنزل الحديث في قول صحيح منه دون الولاء وفي قول
على عكسه ولا فقه فيه لانه لم يبين الامر عا دلهي الصبي والعدم
من الصبي وعندنا لما طان قاصر الاهلية صلي مولى عليه ولما طان
صاحب اصل الاهلية صلي ولها ومن جعلنا ولها لم يجعله فيه مولى عليه

واذا جعلناه مولى عليه لم يجعل ولها فيه وانما هذا عبارة عن الاصل
وهو راجع الى تدرج طريق النسخ والاصابة وذكره المفسر لان
المقصود من الاسباب اصطلاحا فوجب افعال هذا الشرع في السبب
لسان الحكم على الكمال وانما الامور بعدا فيها **باب الامور**
المعرضة على الاهلية العوارض نوعان سماعي وتكسبي
اما السماعي فهو الصغر والجنون والعنة والنسب والنوم والاعفاء
والرق والمرض والخبض والنفاس والموت **واما** التكسبي فانه
نوعان منه ومن غيره اما الذي منه فالحصل والسكر والهرس والسقم
والخطا والسفوا اما الذي من غيره فالاكراه بما فيه ايجابا وليس فيه
ايجابا اما الجنون فانه في الغيبة من سقط للعبادات كلها لانه ينافي
القدرة فيعدم به الاداء فيعدم الوجوب لانعدامه لكنهم اخسروا
فيه اذا زال قبل الامتداد فجعلوه عفا واخفوه بالنوم والاعفاء

وذكر انه لما كان منا في اهل البيت اذا طان العباس فيه ما قلنا الا برى ان
 الانبياء عليهم السلام عصوا عنه لكنه اذا لم يعتد لم يكن موصيا حرجا عما قلنا
 وهذا يختلف فيه فقال ابو يوسف هذا اذا طان عارضنا عن اصل بلحق بالعارض
 فاما اذا بلغ الصبح مجنونا فاذا زال صار في معنى الصبح اذا بلغه وقال محمد
 بن اسود واغترطه فيما يزول عنه ويلحق باصله وهذا اصل الخلق
 مشفوت بين مدبره وفصير فليحق هذا الاصل في الحكم الذي لم يستوعبه
 بالعارض وذلك في الجنون الاصل اذا زال قبل ان يشر رمضان وهذا
 الامتداد يختلف بالاضلاع والطاعات فاما في الصلوات فبان يزيد
 عما يوم وليلة باعتبار الصلوات عند محمد لم يصبر شيئا في فضل فده
 النكر واقام ابو حنيفة وابو يوسف الوقت في مقام الصلاة تنبيها
 فاعبر بالساعات وفي الصوم بان يستغرق شهر رمضان ولم يعتبر
 النكر لان ذلك لا يثبت الا بوجوه وفي الزكوة بان يستغرق الحول عند محمد

بان صرح الجنون

واقام ابو يوسف اكثر الحول مقام طم فيما يند عملا بالنسب والتخفيف فاذا
 زال قبل هذا الحد وهذا اصل طان عارض هذا الاضلاع وقد بينا من قبل
 ان الجنون لا ينافي اهل البيت الوجوب لانه لا ينافي الذمة فلا ينافي حكم الوصية
 وهذا الثواب في الآخرة اذا حصل الاداء الا برى ان المجنون يبرئ ويملك
 وذكر ولا ينافي الا ان ينعدم الاداء فيصير الوجوب عدما بناء عليه
 ولهذا قلنا ان المجنون يوافق بضمنا ان الافعال في الاموال على الكمال
 لانه اهل حكمه عما قلنا واذا ثبت الاصل طان هذا العارض من
 اسباب الحجر والحج عن الافعال صحيحة ففقدت العبادات وقلنا
 لما لم يصح ابدان لعدم ركنه وهو العقل والاداء ايضا فلم يكن حجرا
 لان عدم الحكم لعدم الركن ليس من باب الحجر ولكن الالبان
 مشروعة في صفته صار مؤمنا بنوع لا يوجب كذا قال في الجامع ولم
 يصح التكليف بوجه الا في صفوة العباد فان امرأة المجنون اذا

استلمت

بان ان المجنون يوافق بضمنا ان الافعال في الاموال

عرض الاسلام عاوى المجنون دفعا للظلم بقدر الامكان وما طان ضررا بجمل
النفوس فغير مشروء في حقهم وما طان في حق الجمل العفو فثابت في حقهم
حتى ان يصير حرا بنينا لا يوبه **واما الصغرة** اول احواله فقتل الجنون
ايضا لانه عديم العقل والتمييز واما اذا عطل فقد اصاب ضررا من اهل بيته
الا اذا لکن الصبي اعذر به وذلك فسطا به ما يحمل السقوط عن البالغة
فقلنا لا يسط عنه فرضه الايمان حتى اذا اوداه طان فرضا لانفلا
الا يرى انه اذا آمن في صغره لزمه احكام شئت ببناء عاصمه الايمان
وهي صعدت بنينا للايمان الغرض وكذلك اذا ابلو ولم بعد طام السخاوة
لم يجعل مرتدا لو طان الاول انفلا لما اجزى عن الغرض ووضع عن التكليف
والزام الا اذا وجملة الامر ما قلنا ان يوضع عنه التوبة ويصحبه ولم
مالا عهد فيه لان الصبي من اسباب المرحلة فجعل سببا للعفو
عن كل عهده بجمل العفو ولذلك لا يجرم المبرأ بالقتل ولا يلزم عليه

320
هو مانع عنه بالكفر والرد لان الرد ينال اهل بيته الارث وكذلك الكفر لانه
ينال اهل بيته الولايه وانعدام الحق لعدم سببه وعدم اهل بيته لا بعد ضررا
والعهد نوعان خالص لا يلزم الصبي بحال ومثوبه يتوقف لزوما
على اراد العلى ولما طان الصبي عجز اصاب من اسباب ولابنه النظر وطم
ولا ينه عن الاغيار **واما العنة بعد البلوغ** فقتل الصبي مع الفعل
في ظل الاصطام حتى انه لا ينجى صبي القول والفعل لكنه ينجى العهد واما
ضمان ما يبتطله من المال فليس بعهد لكنه شرع جبر او كونه صبييا
معدورا او معنوها لا ينال عصمة المحل ويوضع الخطا به عنه كما وضع
عن الصبي ويولى عليه ولا يلى على غيره واما بغير الجنون والصغر
في ان هذا العارض غير محدود ففعل اذا سلمت امرانه عرضا عليه
الاسلام او اتمه ولا يوتقرو الصبي محدود فوجب ثابته واما الصبي
العاقل والمعنوه العاقل فلا يفتقران **واما النسب** فلا ينال الوصية

في ضلالتهم ولكنهم يجعلون عذرا في صفوف العباد ولا يجعلون عذرا
لان صفوف العباد محترمة لهم وجابضهم لا ابتلاء و صفوف الله
ابتلاء لكن النبي اذا طان غابا بلازم الطاعة اما بطريق الدعوى
مثل النسيان في الصوم واما باعتبار حال البشر مثل النسيان في
الزبيح، جعل من اسباب العفو في ضلالتهم لانه من جهة صاحب الحق
اعترض فجعل سببا للعفو في صفوف عباد صفوف العباد لان النبي
ليس بعذر من جهته والنسيان ضربان ضرب اصل وضرب يقع فيه
المرأ بالنسيان وهذا يصح للعقاب والنسيان في غير الصوم لم يجعل
عذرا وكذلك في غير الزبيح لانه لا ليس مثل المنصوص عليه في غلبته
الوجوه فبطلت التقديرات حتى ان سلام الناس في الصلاة لما طان
غابا عذرا **واما النوم** فخرج عن احوال فدره الاستعمال
فاوجب تأخير الخطاب للاداة ولم يمنع الوجوه لاصح الاداء لان النوم

لا يمتد فلا يكون في وجوب القضاء عليه كبره واذا طان كذلك لم يفسد
الوجوب فالابن علي السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها
اذا ذكرها فان ذكرها ونسيها ونسيها في الاخير ارضا حتى بطلت عبادا
في الطلاق والعنف والاسلام وغير ذلك والمصلحة اذا فارق الصلاة
وهو نائم في حال قيامه لم يصح فزانه ولو تكلم النائم في الصلاة لم يفسد
صلوته واذا نسي في الصلاة ففسد قبل فقد صلوته ولا يكون
صدقا وفيل لا تقدر صلوته ويكون صدقا والصحيح انه لا يكون صدقا
لان النوم جعل صدقا لغيبه في موضع المناجاة وبسطه لذكر النوم
فلا تقدر الصلاة ايضا لان النوم يبطل حكم الطلوع ايضا **واما**
الاغما فانه ضرب من مرض وفوت قوة حي طان النبي عليه السلام غير
معصوم عنه والاغما في فوت الاضيق وفوت استعمال الفدره
مثل النوم في منهي العبادات وهو اشتد منه لان النوم في
صلوته

وهذا عارض بيننا في القوة اصلا لا بغيره ان النائم اذا طام مستغفلا لم يكن
نومه صدقا لانه بعينه لا يوجب الاسترخاء لا سيما في الاغما، بطل حال يكون
صدقا والنوم لازم باصل الحلقه فطام النوم من المضطرب في الصلاة
اذا لم يمتنع صدقا لا يمتنع البناء والاغما من العوارض النادرة في الصلاة
وهو فوق الحد فلم يكتف به ووضع البناء عما طام حال ويختلف
فيما يجب من صفو القلب به جبر لان الاغما، مرض بيننا في القوة اصلا
وقد جعل الاستدراك على وجهه بوجوب اجرة فيسقط به الاداء واذا
بطل الاداء بطل الوجوب عما قلنا وهذا استثنى من اوطان الغيباس
ان لا يسقط به شيء من الواجبات مثل النوم واستدراكه في الصلوات
ان يتركها يوم وليلة عما فتر في الصوم لا بعينه استدراكه
لان استدراكه في الصوم نادر وكذلك في الزكوة وفي الصلاة غير نادر
وفي ذلك باب السنة فلم يوجب حرجا **واما الرق** فانه بمنزلة حكمي شيء

جزء في الاصل لكنه في البغاء صار من الامور الحكيمة به بصير المرء عرضة
للملك والابتذال وهو وصف لا يمتنع التجرد فقد قال في الجامع في مجمل
النسب اذا افترق نصفه عبد لفلان انه يجعل عبدا في شهادته وفي
جميع احكامه وكذلك العتق الذي هو صدقة حتى ان معتق البعض لا يكتفي
بصدقه اصلا عند ابى حنيفة بل له في شهادته وسائر احكامه وانما
هو مطالب وقال ابو يوسف ومحمد الاعناق في انفعال العتق فلا يشترط
دونه واذا لم يكن الانفعال متجربا لم يكن الفعل متجربا بالانطلاق
والطلاق وقال ابو حنيفة له ان الله الاعناق ان الله الملك متجرب في فعله
به حكم الا يتجرب وهو العتق لانه عبارة عن سقوط الرق وسقوط
الرق حكم لسقوط كل الملك فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط على
العتق وصار ذلك اعدادا وعضاء الوصو انما متجرب في فعله بها
ابا في الصلاة وهي غير متجربة وكذلك اعداد الطلاق للتجريم وهذا
الرق

ببطل ما كنه المال لغيره المملوكية ما لا حتى لا يملك العبد والمالك بشر
وصي لا يصح منها حجج طمس لعدم اصل القدرة وهي البدنية لها
للمول اما استثنى عليه في سائر العبدية البدنية بخلاف الفقهاء لانه
مالك لما يحدث من قدرة الفعل اذا حدثت وهي الاستطاعة الاصلية
فاما الزاد والرافعة فليدفع فلم يجب وضع الاداء والدفع لا ينافي ما كنه
غير المال وهو النطال والدم والحيوة و ينافي كمال الحال في اهلها الكرامات
الموضوعة للبشر في الدنيا مثل الذمة والحل والولاية حتى ان ذمة ضعفت
بترقه فلم يحمل الدين بنفسها وضعت اليها ماله الدفينة والكسب ولذلك
قلنا ان الدين متى ثبت بسبب لائمه فيه انه يباع برقبته مثل دين
الاستهلاك ودين التجار لان حاجتنا الى ظهور المتعلق في حق المول
ثم لا بد من استيفاء من موضعه واذا لم يثبت في حق المول تاخر ال
عنف ولم يتعلق برقبته ولا يكسبه مثل دين ثبت باقرار المجور ومثل

ان يزوج امرأة بغير إذن مولاه ويضربها لان نفوقم البصيرة انما
يثبت بشبهة عقد عدست في حق المول وكذلك الحل انتقص بالدفع
لانه من كرامات اليث فينتسج بالحرية ونقص بالدفع الى النصف
حتى لا يكون للعبد الا امر ابن وكذا كل النساء ينقص بالدفع الى
النصف حتى يصح نطال الامة اذا تقدم على الحرة ولا يصح اذا تاخر او
قارن لغدر التنصيف في المفارقة والعد بمتنصف والطلاق
لكن الواحدة لا يقبل التنصيف فيها كامل لكن عدد الطلاق
لما كان عبارة عن اشاع المملوكية اعتبر بالنساء وعدد الاثمة
لما كان عبارة عن اشاع المالكية اعتبر فيه دفع الرجال وحديثهم
فطان الطلاق بالنساء ولذلك يتنصف احد وروى في حق العبد ولذلك
يتنصف القسم ولذلك فهم في التنصيف لما قلنا من انتفاص
المالكية كما انتقصت بالانفثة فوجب انتفاص بدل ذمة عن
الدين

لكن نقصان الاثنية في احد ضري المالكية بالعدم ووجوب التضييق
وهذا نقصان في احدى الا بالعدم الا يرى ان العبد ليس باهل للملك
المال لكننا اهل للتصرف في المال واهل الاستحقاق البديع على المال
فوجب القول بنقصان في الدين وهذا عندنا في المادون انه
ينصرف لنفسه ويجب له البعد بالاذن غير لازمه وبالكفاية بدلا
وقال انما في عالم يكن اهلا للملك لم يكن اهلا لبيان السبب
شراء حكمه ولم يكن اهلا لاستحقاق البعد ايضا وقلنا ان اهله
الشك لم غير ساقط بالاجماع وكذلك الذمة مملوكة للعبد قابلية
للدن واذ صار اهلا للحاجة طان اهلا لغيره واذ في طرفه
البعد وهو حكم الاصيل لان الملك ضرب فدره شراء للضرورة
وكذلك ملك البعد بنفسه غير مال الا يرى ان الحيوان يثبت وينال
في الذمة في الكتاب فاذا طان كذلك كان العبد اهلا في حكم العقد

الذي عد حكمه والمعد خلفه فيما هو من الذوايد وهو الملك ولذلك جعلنا
العبد في حكم الملك وفرضنا بقاء الاذن طال ولو لم يكن في سائر مرض المول
وعامة سائر المادون والرق لا يورث في عصمة الدم والمنا يورث في فدية
وانما العصمة بالايمان ودار الايمان والعبد فيه مثل الحر ولذلك قيل
الحر بالعبد وقضاها ووجب الرق نقصان الجاه لما قلنا ان اجماع ان
الاستطاعة للجاه واجب غير مستثناة عما ملك المولى ولذلك قلنا ان المستثنى
استتم الطامل وانقطعت الولايات كلها بالرق لانه بحر ولذلك بطل
امانة عند ابن حنيفة وابن يوسف لانه ينصرف عما الناس ابتداء ولانه
غير مالك للجاه اصلا واذ طان مازونا بالجاه لم يصير اهلا للولاية
لكن الامان بالاذن يخرج عن اقسام الولاية من قبل انه صار شرطيا
في الغنيم فلزمه ثم نقدر فلم يكن من باب الولاية مثل شهادة بجهل
رمضان وعما هذا الاصل صح اقراره بالحدود والفصا صصح بالرق

المستهلكه وبالقائه صح من الماذون وفي المحرر اخلاق معروف عند ابن صنفه
يصح بهما وعند محمد لا يصح بهما وعند ابن يوسف يصح بالحدود والمال وذلك
اذا كذب المولى وعما هذا الاصل قلنا في جنابا العبد خطا ان
رقبته يصير جزءا لان العبد ليس من اهل ضمان ماله بل ولا لكنه
صلى الا ان يشاء المولى الفداء فيصير عابدا الى الاصل عند ابن صنفه
حي لا يبطل بالافلاس وعندهما يصير بغير الحواله وهذا اصل لا يخص
فروع **واما المرض** فانه لا ينافي اهلته الحكم ولا اهلته العبارة
ولكن لما كان سبب الموت والموت عجز فالمرضى من اسباب
العجز ولما كان الموت علة الخلاف فان المرض من اسباب تعلق
الوارث والغريم بماله ولما كان عجزه اشترعت العبادات عليه بقدر المكنة
ولما كان من اسباب تعلق الخلف طان من اسباب العجز بقدر ما يفتقر
صيانة الخلف حتى لا يضر المرض فيها لا يتعلق به حق غيره ولا وراث

وانما ثبت به المحرر اذا اتصل بالموت مستندا الى اوله فقبل كل فقره وافق
يحمل الفسخ فان القول بصحته واجب الحال لم يندرك بالنقض ان
اصبح اليه مثل الطهنة ويصح المحاباة وكل تصرف لا يجعل النفس جعل طاعنا
بالموت طاعنا واذا وصى عاقل الغريم او الوارث وطان الغنا من
ان لا يملك الميراث الا بصحالة قلنا لكن الشراء يجوز ذلك نظر الميراث
الثالث استخلاصا عما الورثة بالعليل لتعلم ان العجز والهم فيه
اصل ولما نقل الشراء الا بصحالة الورثة وابطل ابصاه لم يبطل ذلك
صورة ومعنى وصفته وشبهه حتى لا يصح منه البيع اصلا عند ابن
رحمة الله وبطلت اقراره له للهم لان شبهة الحرام حرام ولم
يصح اقراره باستيفاء دينه من الوارث وان لم يدر في صحة وثبوت
الجودة في صوته لثمة العدول عن خلاف الجنس الى الجنس كما نفوت
في صف الصغار وحج الميراث عن الصلة الآمن الثالث لما قلنا ولذلك

فلما اذا ادى في مرض موته فقال له ما يتكلم من الثلث وكذا اذا اوصى
بذلك عندنا ولما تعلق صف الغرما والورثه بالمال صورة ومعنى في حق
انفسهم ومعنى في حق غيرهم صار اعنائه واقفا على محل مشغول بعينه بخلاف
اعنائه الراهن لان صف المرتهن في ملك اليد دون ملك الرقبه فلذلك
نفذ هذا ولم ينفذ ذلك وهذا الاصل لا يحصل فروع فاما الحبض والنفاك
فانهما لا بعد مان لاهله بوجه لكن الطلاق للصله شرط وقد شرع
بصفة البسر وفي فوات الشرط فوات الاداء وفي وضع الحبض والنفاك
ما يوجب الجبر في القضاء فلذلك وضع عنهما وقد جعلت الطلاق عنهما
شرطا لصحة الصوم نصا بخلاف النفاك فلم ينفذ في القضاء ولم يكن
في قضاءه جبر فلم يفسد اصله واصطاح الحبض والنفاك من كثر
لا يحصل عدوها **واما الموت** فانه عجز كل من ان لاهله اصطاح الدنيا
مما فيه تطهير في وصفت العبادات عنه طلاق واصطاح نفعان

فاما الاصطاح الدنيا فانواع اربعه قسم منها ما هو من باب التكليف
والثاني ما شرع عليه حاجه غيره ومن ما شرع له حاجه ومن ما لا يصح
لنفسه حاجه هذا اصطاح الدنيا **فاما القسم الاول** فنقد وضو عنه
لغوات غرضه وهو الاداء عن اختيار وهذا قلنا ان الزكوة يبطل عنه
وكذلك سائر العزب انما يبق عليه المائمه **واما القسم الثاني** فانه ان كان
حفا متعلقا بالعين بل يبق له لان فعله فيه غير مقصود وان كان دينا
لم يبق بمجرد الذمه حتى يضمن اليه مال او ما يوكربه الذمم وهو ذم
الكفيل لان ضعف الذمه بالموت فوق الضعف بالرق لان الرق
يبرجى زواله غالبا وهذا لا يبرجى زواله غالبا فقلنا انها لا تجل الدين
بنفسها ولهذا قيل ان الكفاله عن الميت المفلس لا يصح وهو قول
ابن حنفية لانه طان الدين ساقط لان ثبوته بالمطالبه والكفاله
لا التزام المطالبه وقد عدت بخلاف العبد المحجور بغير الدين

فتكفل عنه رجل صح لان ذمته في صفة طاملة وانما ضمت الماله اليها
في حق المولى وقال ابو يوسف ومحمد يصح لان الدين مطالب به لكننا عجزنا
عنا والجواب عنه انه غير مطالب به لان ذلك انعدم لمعنى محل الدين
لا يجوزنا لمعنى فبينا ولهذا الزمنا الدين مضافا الى سبب صح في صوته
ولهذا صح الضمان عنه اذا تلف مالا او كفيلدا وان طان شريء عليه
بطريق الصلة بطل الا ان يوصى فيهم من الثلث واما الذي شريء
لم فبينا عا حاشية لان مرافق البراءة شرعت لهم كجائهم لان
العبودية لازمة والموت لا ينافي في الحاشية فبقى له ما يقتضى به الحاشية
ولذلك بغيت الشركة عما حكم ملكه عند قيام الدين عليه ولذلك
خدم جازمه لم يدينه ولذلك صح وصاياه كلها واقعة ومعوضه
ولذلك بغيت الكتابة بعد موت الموطوع لذلك بغيت الكتابة بعد
موت المطالب عنه وقال لان المطالب على حكم عقد الكتابة وهي

مشروعة لحاشية المطالب وهي اقوى الجواب الا يرى انه نذير له صلب بعض
البدل فاذا جاز بغيره مال كونه المولى بعد وفاته ليصير معنفا فلان
يقضي هذه المالكه ليصير معنفا له اولى واما المملوكه لى تابعه في البيا
ولهذا وجبت الموارث بطريق الخلافه عن الميت نظر الممنوع
حتى صرفت الى من ينصل به نسب او سبي او وينا او ونبلا نسبه
ولهذا صار التغليف بالموت بخلاف سائر وجوه التغليف لان الموت
من اسباب الخلافه في تفسير التغليف به وهو طاهر بغيره ايجاب
صالحا بطريق الخلافه عنه الا يرى ان الخلافه اذا ثبتت سببا وهو
مريض الموت للموارث ثبت به صفة يصير الميراث به محجورا فكذلك
اذا ثبت بالنقص وصار المال من ثمراته فينظر من بعد فان طان
الحق لازما باصله مثل حق العبد بالنذر بغيره الا عثره عليه من
المولى للزوم في نفسه وللزوم في سببه وهو معنى التغليف ولذلك بطل

ببيع المدبر وصار ذلك طام الولد فانما استخفت شئس صف العنف لما بيناه
 وسقوا النقوم عند اب صنفه لهما الله لان النقوم بالاصرار يكون وقد
 ذهب لان الامة في الاصل كجزء من المنة من ثابغة فاذا صار
 فلا شاصارت محضه محزنة للمنة والمال ثابغة فصلا الاصرار
 عما في صف المالبة فلذلك ذهب النقوم وهو عزة المالبة واشتخت
 بفرة المنع فتعد الحكم الاول الى المدبر لوجود معناه ورون الثاني
 ولهذا قلنا ان المرأة تقبل زواجا بعد الموت في عدتها لان الزوج
 حاله قبل ملكه الى انقضائه العدت فيها هو من صوابه خاصة بعد الموت
 بخلاف المرأة اذا عانت لانها مملوكة وقد بطلت اهلها المملوكة فلا
 يبق صالحا لان ذلك حق عليها الا يرى انه لا عدت عليه بعدها ولو لم
 ضرب من الملك لوجب مراعاة بالعدت لان ملك النكاح لم يشرع
 غير موكد الا يرى انه موكد بالحق والمال والمحرمة واما الذي لا يصح

المدبر وصار ذلك طام

سال المرأة عن زواجها بعد الموت

الحاجة فالنقص لان شئس عقوبة لدرك الثار وقد وجب عند
 انقضاء الجبوة وعند ذلك لا يجب له الا ما ينظر اليه خاصة وقد
 وقعت الجناية على اهلها من وجه لا تنفعهم بجبوة فاقول
 النقص للمورثة ابتداء والسبب في انقضاء الميث وطهارة
 عفو الوارث عنه قبل موت المجرور وصح عفو المجرور ايضا
 ولهذا قال ابو صنف ان النقص غير موروث لما قلنا ان النقص
 به درك الثار وان لم يصبه الاول لها والعشائر وذكركم
 اليهم لكن النقص واحد لانه جزاء قتل واحد وكل واحد منهم طام
 بملكه وصل فذا على احد هم او استوفاه بطل اصلا وبلكا الكبير
 استيفاه اذا طان سائرهم صفارا عند اب صنفه لهما الله ولا
 اذا طان فهم كبير غائب لاحتمال العفو ورجحان جهة وجوده لكونه
 مندوبا شرعا ولذلك قال ابو صنف في الوارث الحاضر اذا اقام بينة

على الفضا من غير قصد الغايب كلف إعادة البينة وإذا انفصل
حالا صار موروثا لأن موجب العقل في الأصل الفضا من عند الفروع
بحسب الدية خلف عن الفضا من فاذاجا اختلف جعل طارة هو الواجب
في الأصل وذلك بصحح كواجيب الميث فحمل موروثا الأبرى ان صف المحصول
لا يتعلق بالعود ويتعلق بالدية فاعبر سرام الورثة في الخلف دون
الأصل وفارق الخلف الأصل لاختلاف حالهما وهذا واجب الفضا من اللزوم
والزوجية لان النكاح يصح سببا للخلاف وورث النكاح وهذا واجب
بالزوجية نصيب في الدية الأبرى ان للزوج منتهى تصرف في الحكم
فصار كطائفة **واما احكام الآخرة** فاربعة ما يجب له وما
يجب عليه اما الكسب في صوته وما تلقاه من ثواب وكرامة أو عتاب
وملاحة لان العبرة للميث طارحهما والكرامة للطفل وفيه لا احكام
الآخرة روضة دارا وحرقة نار فطان له حكم الاصل، وذلك كله بعد ما يلقى عليه

في هذا المنزل الا ابتلا، في الابتداء تنوبها ثمانية وبها هاء ايماء
افترانه وافترانه ونرجوا الله ان يصير لنا روضة بكره **باب العواض**
المكتسبة وهي نوعان من المراء على نفسه ومن غيره عليه امالي
من جهة فاجهل والسكر والحزن والسفر والخطا والذى عليه
من غير الاكرام **اما الجهل** فاربعة انواع جهل باطل بلا شبهة لا يصح
عذرا اصلا في الآخرة وجهل هو وانه لكنه باطل لا يصح عذرا ايضا
في الآخرة وجهل بصحة شبهة وجهل بصحة عذرا **اما الاقل** فالكفر
من الطائفة لا يصح عذرا لانه مطابقة وجوه بعد وضوح الدليل وقد
اختلف في ديانته الطائفة عما ضل حكم الاسلام اما ابو صنفه يوم انه
فقد قال انها دافعة للتعرض ودافعة لدليل الشرع في الاحكام التي
يحمل النفي بصحة الخطاب فاصرا عنهما في احكام الدنيا اسند راجالهم
ومكرا عليهم ونزط لهم عما اجمل وتجهد العتاب الآخرة والخلود

ان
الربنا
سبحن المولى

في النار وكيفية القول النبي عليه السلام الدنيا سجن المواسم وجنة
واما في حكم لا يحمل السبيل فلا حرج ان لا يعطى الكفر حكم الصوم بحال وبشي
عما هذا ان جعل الخطاب بخرم الخطر طاعة غير تاذل في صومهم في احكام الدنيا
من التفتيح واجاب الضمان وجواز البيع وما يشبه ذلك وكذلك
الخنازير وجعل النكاح المحارم بينهم حكم الصوم حتى قال اذا وطئ
بذلك لم اسمى طائفا محضين لو قد فاضل فافهموا واذا طلبت
المرأة النفقة بذلك النكاح فحق بها عند ولا ينفق حتى يبرأ فافهموا
فان قيل لا خلاف ان الدبابة لا يصح حجج معتد به الا بغيره ان الجوى
اذا تزوج ابنته لم يهلك عنها وعن بنت اخرى انها ثمرتان التلخيص
بالنسب لا بغير المنكوح منها بالنكاح لان دبانها لا يصح حجج
عما الاخرى فكذلك في اجاب احد على الفاذن واستحقاق القضاء بالنفقة
واجاب الضمان عما مثل من اخبر وصياها لا يجعل حجج معتد به قلنا نعم

ما اساء

سكان عشر الدوس

هذا ثانيا فقل لا تجعل الدبابة معتبرة لانا نأخذ نصف العشر من مخور
اهل الذمة والعشر من مخور اهل الحرب خلا فالتا في وهذه غير
مستعدي بل هي حجج عليهم الا انه لا يوفى من الخنزير لان امام المسلمين
ليس له ولا به حجابة الخنزير لنفسه فلا ينفق ولا به حجابة الخنزير
لنفسه للتخليل فينفق الجواب ان لا تجعل الدبابة مستعدي
لان الحمد اذا بقيت مستعدي لم يثبت بالدبابة الادب في الالتزام
بالدليل فاما النفقة فبما في عا الاصل وذلك شرط الضمان لان الضمان
لا يجب بنفقة المثل لكن بالتلف المثل واذ لم ينفق الى نفق
المحل لم يصير مستعدي وكذلك احصان المعتز وشرط اعلم وانما
العتة هي العتق واما النفقة فاما شرعت بطريق الدفوع الاصل
الا بغيره ان الاب يجب بنفقة الابن الصغير كما كل دفعه اذا قصد
قتله ولا يجب بدنه جزا كما لا يقتل قصاصا واذ طان كذلك صارت

الدَّيَّانَةُ دَافِعَةٌ لِمَوْجِبِ خِلَافِ الْمِيرَاثِ لِأَنَّهُ صُلِّحَ مَبْدَأُهُ لَوْ وَجِبَتْ بِدَيَّانَتِهَا
كَأَنَّ الدَّيَّانَةَ بِذَلِكَ مَوْجِبَةٌ لِدَافِعَةٍ وَإِذَا لَمْ يَنْفَعِ بِمِرَافِعِهِمَا فَقَدْ
جَعَلْنَا الدَّيَّانَةَ دَافِعَةً لِبُضَائِهَا جَوَابُ فَدَفَعْنَاهُ قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ عِنْدَ عَنِ فَضْلِ النِّفْقَةِ إِنَّمَا لَنَا كَيْ فَتَدَّانَا بِصَوْنِهِ
فَإِذَا الرُّوحُ بِدَيَّانَتِهَا وَلَمْ يَصِحْ مَنَازَعَتُهُ مِنْ بَعْدِ خِلَافِ مَنَازَعَتِهِ
مِنْ بَسْرِ فِي نَظَائِرِهِمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ هَذِهِ الدَّيَّانَةَ وَأَمَّا الْعَاقِبَةُ فَالْمَنْزُومَةُ
الْقَضَاءُ بِالنِّفْقَةِ وَنَاحِصَةُ مَا أَبَوْهُ يَوْسُفُ وَمُحَمَّدُ هُمَا إِلَهُ فَكَذَلِكَ
قَالَا أَيْضًا إِنَّمَا قَالَا أَنَّ نَفْسَ خَيْرٍ وَأَبَاةً شَرًّا وَنَفْسٌ خَيْرٌ مِنْ خَيْرٍ
وَأَبَاةً طَائِفَةً كُلِّ ثَابِتَةٍ أَصْلُهَا فَإِذَا فَضَّرَ الدَّيْلُ بِالْقَبِيلَةِ بَنِي عَمِّ الْأَمْرِ
الْأَوَّلِ فَمَا نَظَرُوا الْحَارِمَ فَلَمْ يَكُنْ أَصْلُهَا إِلَّا بِرَأْسِهَا أَنَّهُ طَائِفَةٌ لَا يَصِلُ
لِلدَّرَجَةِ خَيْرٍ مِنْ بَطْنٍ وَاصِدْقٍ زَمَنٍ أَدَمَ وَإِذَا طَائِفَةٌ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ شَيْئًا
نَقَصَ الدَّيْلُ وَلَا نَحْضَ الْغَرْفِ مِنْ جَنْسٍ مَا يَدْرُ بِأَشْيَاءٍ فَلَا يَدْرُ

أَنْ يَهْبِرَ فِيهِمْ دَيْلُ النِّفْقَةِ شَرٌّ وَالْقَضَاءُ بِالنِّفْقَةِ عَمَّا الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ
بِاطِلٌ مَا قُلْنَا وَأَمَّا عَمَّا هَذَا الطَّرِيقُ فَلَا نَهَى مِنْ جَنْسِ الصِّلَاحِ الْمُسْتَحْتَفِ
أَبْدَلُ حَتَّى لَمْ يَشْرَطْ لَهَا حَاجَةُ الْمُسْتَحْتَفِ وَالْجَوَابُ لَا يَنْفَعُ أَنْ الْحَاجَةُ
الدَّائِمَةُ بِدَوَامِ الْجِسْمِ لَا يَدْرُهَا الْمَالُ الْمَقْدَرُ فَتُخَفَّفُ الْحَاجَةُ لِأَمْرٍ
وَأَمَّا الْإِنْفِاقُ فَانْصَبْ الدَّيَّانَةَ دَافِعَةً لِلْمَوْضِعِ لَا عَزْوَ حَتَّى لَا يَجْدُ الزَّمَنُ
بِشَرِّ الْخَيْرِ فَمَا سَابِرُ الْأَصْطِحَامِ فَلَا يَنْفَعُ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ
الْأَمْوَالُ وَأَصْصَانِ النِّفْقَةِ مِنْ بَابِ الْعَصْمِ وَتَقْبِيلِ الْعَصْمِ الْكَفْلُ
فَيَكُونُ فِي تَخْفِيفِ الْعَصْمِ بِدَيَّانَتِهِمْ حِفْظٌ عَنِ الْمَوْضِعِ أَيْضًا وَفَدْيَانًا
مَا يَبْطُلُ بِهِ مَذْهَبُهُمْ وَيَنْتَهِي أَنْ مَا قُلْنَا مِنْ بَابِ الدَّفْعِ أَيْضًا وَلَا
يَلْتَزِمُ عَلَيْهِ اسْتِحْلَالُهُمُ الدَّرَجَةَ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ بِدَيَّانَتِهِمْ لَوْ هُوَ فَسُقُ
فِي دَيَّانَتِهِمْ لَأَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ دَيَّانَتُهُمْ خَيْرٌ مِنَ الرِّبَا وَكَذَلِكَ خَيْرٌ مِنْهُمْ فِيمَا
أَبْتَحَنُوا فِي كَيْفِهِمْ لِأَنَّهُمْ نَوَاعِنُهُ فَكَذَلِكَ الدَّرَجَةُ وَكَذَلِكَ لَأَسْخَالُهُمُ الدَّرَجَةَ

واما القسم الثاني فجهل صاحب الحق في صفات الله عز وجل واحكام
الآخرة وجعل الباغي لانه مخالف للدين الواضح الصحيح الذي لا شبهة
فيه فطان باطلا لا اول الا انه متاؤل بالقرآن فطان دون الاول
ولكنه لما طان من المسلمين او ممن يتخلل الاسلام لزمتا مناظرته
والزام فلم يفعل ببناء وبه الف سد وقلنا في الباغي اذا التفت الى العادل
او نفسه ولا منفعة لبعضين وكذلك سائر الاحكام يلزم واذا صار
للباغي منفعة سقط عنه ولاية الزام فوجب العمل ببناء وبه الفاسد
فلم يوفق بالضمان ووجب المجاهدة لما رتبهم ووجب قتل
الاسراهم والتذيق على جرحتهم ولم يضمن نحن اموالهم وديارهم
ولم نحرهم عن الميراث بقتلهم لان الاسلام جامع والقتل صق وهم
لم يجرموا ايضا ان قتلوا عندنا ضيعة ومحمد لان القتل منهم في
حكم الدنيا شرط المنفعة في حكم الجهاد بناء على ادبائهم وان طان باطلا
في الحقيقة

ووجب جس اموالهم زجر لهم ولم يملك اموالهم لان اصل الدار واحد وهم
بحكم الديانة مختلفة فثبتت العصمة من وجه دون وجه فلم يجب الضمان
بالشك ولم يجب الملك بالشبهة بخلاف اهل الحرة لان الدار مختلفة والمنفعة
متباينة من كل وجه فبطلت العصمة نفاق صحتهم ولهم في صفتنا من كل
وجه وكذلك جعل من خالف في اجتهاده الكتاب او السنة من علماء
الشريعة واجمة الفتوى او عمل بالغريب من السنة على خلاف الكتاب
او السنة الشهيرة فرد ووباطل ليس بعذر اصلا مثل الفتوى في
امضاء الاولاد ومثل القتل بالعصاة في الفاسقة ومثل اسبائه
مؤوكا التسمية عمدا والعقناء باث هذا العامد ويدين المدعى لانا امرنا
بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والنقص لطل مسلم وعما هذا يبين
ما ينفذ فيه قضاء القاضي وما لا ينفذ **واما القسم الثالث فهو**
الجهل على موضوع الاجتهاد الصحيح او في غير موضوع الاجتهاد لكن

في موضع الشبهة اما الاول فان من صلى الظهر عما غير وضوء لم يصح العصر
 بوضوء وعند ان الظهر فذا جزاه فالعصر فاسد لان هذا حصل عما خلاف
 الاجماع وان فني الظهر لم صلى المغرب وعند ان العصر جزى عنه جاز
 ذلك انه حصل في موضع الاجتهاد في ترتيب الفوائد وقال اصحابنا
 فبين فتلوله وبيان فغنى احد عما عن الفضايل ثم فتلله الثاني وهو
 بطلان ان الفضايل باقية عما الكمال وانه وجب لكل واحد منهم فصل
 كامل فانه لا فضايل عليه لان جهله حصل في موضع الاجتهاد وفي
 حكمه بقطب الشبهة وكذلك صابم احجم ثم افطر عما ظن ان احجائه
 قد فطره وعما ذكر التعدي لم يلزم الكفارة لما قلنا ومثله كثير ومن
 زنا بجارية او جارية والد فظن انها حلال لم يلزم احد فنبه
 الجهل والناويل في موضع الاستنباه شبهة في الحدود والنسب والعتق
 بخلاف ما اذا وطئ جارية او اخته وكذلك حرني اسلم وذلك في دارنا

في موضع الشبهة

فشرى الخمر وقال لم اعلم بالحرم لم يجد بخلاف ما اذا زنا وبخلاف الذي
 اذا اسلم لم شرى الخمر وقال لم اعلم بحرم فاته يجد هذا بناء على الاكل
 الذي ذكره **واما القسم الرابع** فهو الجهل في خارج الخبر من مسلم
 لم يجاز انه يكون عذرا لم في الشريعة في انها لا يلزم لان الخطاب النازل
 في فنبه الجهل به عذرا لانه غير مقدر واما اجاب من قبل خفاء الدليل
 في نفسه وكذلك الخطاب في اول ما ينزل فان من لم يتلعه طان معذورا
 مثل ما روينا في قصة اهل قبا وقصة تحريم الخمر قال الله وما طان
 الله ببعضهم ايمانكم وقال ليس عما الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات
 فيما طعموا الآية فاما اذا انتشر الخطاب في دار الاسلام فغذي النبيل
 من صاحب الشرع فمن جهل من بعد فاما اول من قبل تقصيره لا قبل
 خفاء الدليل فلا يعذر من لم يطلب الما في العمران ولكنه يتم والماء موجود
 وصلي لم يجز وكذلك جهل الوكيل بالوطالة وجهل الماذون بالاذن يكون عذرا

لان فيه ضربا يجاب والزام فلا بد من علم الآلة لا بشرط فحين يبلغ العدة
وان كان فضولها لانه ليس بالزام محض بل هو مخير وجعل الوكيل بالعدل
وجعل المادون بالحق وجعل مول العبد الجاني فيما ينصرف فيه وجعل النفع
بالشفقة يكون عذرا لان الدليل ضيق وفيه الزام فشرط ابو حنيفة في الذي
بلغ من غير رسالة العدالة او العدة وكذلك جعل المرأة البكر بافطار
العول مثله وكذلك قوله في تبليغ الشراة الى الحريق الذي علم في دار الحرب
ولم يهاجر النبا اذ لم يكن الجليل رسول الامام وكذلك جعل الامانة
الحكومة اذا اعتقت باعناف او بالخيار بعد العلم بالاعتناف يجعل
عذرا لان الدليل ضيق في حقها ولا زاد افعه بخلاف الصغيرة البكر اذا
بلغت وقد انكرها افعوها فلم تعلم بالخيار لم تغدرو جعل سكوتها حشا
لان دليل العلم في حقها مشهور غير مشهور ولانها تريد بذلك الزام النفع
ابتداء لا الدافعة عن نفسها والمعتقة تدفع الزيادة عن نفسها وهذا

افترق الخبران في شرط القضاء وعما هذا الاصل قال ابو حنيفة ومحمد
في صاحب خبرا والشرط في البينة اذ افترق العقد بغير محضر من صاحبه
ان ذكر لا يصح الا بالمحضر منه لان الخبرا وشرط الاستئذان حكم العقد لعدم
الاختبار فيه خبر العقد به غير لازم ثم ينفى لغو اللزوم ان الخبرا للنفع
لا محالة فيصير هذا بالنفع منصرفا عما آتاه بما فيه الزام له فلا يصح الا
بعلم فان بلغه رسول صاحب الخيار في الثلث بلا شرط عدالة وبعد
الثلث لا يصح واذا بلغه فضول شرط وفيه العدة او العدالة عند اب حنيفة
خلافا لمحمد فان وجد احد هاتحي التبيين في الثلث ونفذ النفع وبعد الثلث
لا يصح وبطل النفع وابو يوسف جعل صاحب الخيار مسلطا على النفع من
قبل صاحبه فاضيق ما يلزم صاحب الزام **فصل في التكره**
الفصل الثاني في بيان سكر بطريق مباح وسكر بطريق محظور اما السكر
بالمباح فمثل من اكره على شرب الخمر باعتقوله فانه يحل له وكذلك المصطر اذا شرب

من ما يرد به العطش فسكره وكذلك اذا شرب دواء فسكره مثل النبيذ والافيون
 او شرب لبن فسكره وكذلك عما قول ابن حنبل اذا شرب شرابا يخذ من
 الخنط او الشعير او العسل فسكر منه حتى لم يجد عما قوله في ظاهر الجواب فان
 السكر في هذه المواضع بمنزلة الاغما يمنع صحم الطلاق والعناق وسائر
 النضرات لاف ذلك ليس من جنس اللغو فصار من اقسام المرض وبعض
 هذه الجملة المذكور في النوادر **واما السكر** المحظور ونحو السكر من
 كل شراب محرم وكذلك السكر من النبيذ المشك أو نبيذ الزبيب المطبوع
 المعيق لان هذا وان طارح الاغذا من حنبل وان يوسع فانما يحل بشرط
 ان لا يسكر منه وذلك من جنس ما ينهى به فنسب السكر منه مثل السكر
 من الشراب المحرم الا يرى انه بوجوب كذا وهذا السكر بالاجماع لا ينافي الخطأ
 قال الله يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان كان
 هذا خطا بان حال السكر فلا شبهة فيه وان طارح في حال الصحو فكذلك

الاسم

الا يرى انه لا يقال للعاقلة اذا جننت فلا تفعل كذا واذا ثبت انه مخاطر
 ثبت ان السكر لا يبطل شيئا من الاهلية فيه بل ما احاطت الشريعة كلها
 وبصم عبارة كذا بالطلاق والعناق والبيع والشرا والافاريروا
 ينعدم بالسكر العقد دون العيان حتى ان السكر ان اذا نكح بكلمة
 الكفر لم ينس امرائه اسخى نكاحا واذا سلم يجب ان يصح اسلامه طاسلام
 المكروه واذا اقر بالعضاض او باشر سبب العضاض لزم حكمه واذا قذف
 او اقرب لزم احداث السكر ليل الرجوع وذلك لا يبطل بصره فيبطل
 اول فاذا زنى في سكره صا او اذا اصابه سكره من الخمر طاعا لم يجد
 حتى يصح فبغيره او يقوم عليه البينة واذا اقر بشي من اكد ولم يوفقه
 الا بعد القذف وانما يوضح عنه الخطاب ولزم احاطت الشريعة لان السكر
 لا يزيل العقل لكنه سرور غلبه فان كان سببه معصية لم يعد عذرا
 وكذلك اذا طارح مباحا فمتبدا وهو ما ينهى به في الاصل واذا طارح مباحا

ما اذا اقر بالسكر

جعل عذرا واما ما يعتد الاعنفاء مثل الردة فان ذكر لا يثبت كحسنا
 لعدم ركنه الا ان الكفر جعل عذرا واما يثبت عاصي العبدان فقد
 وجد ركنه والكفر لا يوجب عذرا واما الحدود فانها بغير علم اذا
 صالما بينا ان الكفر بعينه ليس بعذر ولا شبهة الا ان من عادة
 الكفر ان اضلال الكلام هو اصله ولا يثبت له على الكلام الا البر
 ان اصحابنا اتفقوا ان الكفر لا يثبت بدون هذا الحد وقد زاد
 ابو حنيفة عليه في حق الحدود فيحمل ان يكون صدق في غير كذا هو
 ان يخلط كلامه ويهذب غايبا واذا طان كذلك اقيم الكفر معان الرجوع
 فلم يعمل فيما يعاين من اسباب كذا وعمل في الاثر الذي يخلط
 الرجوع ولم يعمل فيما لا يخلط وهو الاثر كذا العذق والنقصان
فصل في الرد وهو القسم الثالث واما الهزل فتعريفه
 اللعب وهو ان يبرأ بالشيء ما لم يوضعه له وهو ضد الجدة وهو ان يبرأ

بالشيء

بالشيء ما وضعه له فصار الهزل شيئا في اختيار الحكم والرضا به ولا ينافي
 الرضا بالمباشرة وافتيا والمباشرة فصار رضاه بمعنى ضار الشرط
 في البهوت انه بعدم الرضا والاختيار جميعا في حق الحكم ولا يعدم الرضا
 والاختيار في حق مباشرة السبب هذا تعبير الهزل وانزله وشرط
 ان يكون صريحا مشروطا بالثبات الا انه لا يشرط ذكره في نفس العقد
 بخلاف ضار الشرط والتلجيم هي الهزل واذا طان كذلك لم يكن منافيا
 للاهلية والوجوب شيء من الاطعام ولا عذرا في موضع الخطأ
 بحال لكنه لما طان انزله ما قلنا وجب النظر في الاطعام كغيره فيقسم
 في حكم الرضا والاختيار فيجب تخيرهما عما هذا كذا وذلك عما وجب
 اما ان يدخل التلجيم والهزل فيما لا يخلط النقصان وفيما يخلط فهذا وجه
 ووجه آخر ان يدخل عما الاقرار بما ينفعه او لا ووجه آخر ان يدخل فيما
 يثبت على الاعنفاء وذلك وجهان الايمان والردة فاما اذا دخل

فما يخل التفص مثل البيع والاباء وذكر عما ثلثة اوجه اما ان يهزل
باصله او بقدر العوض او بجنبه وكل وجه عا ربعة اوجه اما ان
يوضع عا الهزل ثم تنقعا عا الاعراض او عا البناء او عا ان لا يهزها
شي او يختلفا فاما اذا فوضعا عا الهزل باصله ثم انقعا عا البناء
فان البيع منعقد لما قلنا ان الهازل مختار راضى بمباشرة السبب
لكنه غير مختار ولا راضى بحكمه وطان بمنزله خيرا لا شرط موثقا بفقد
العقد فاسد غير موجب للملك كخيار المتبايعين معا عا اضرار الجواز
كربط باع عبدا عا انه باختيارا ابد او عا انها باختيارا ابد فان نقضه ايهما
انقضى وان اجازته جاز وعندها يصنف عا ان يكون مفذرا بالثلث
وهذا لم ينفى الملك بهذا البيع وان انقلبه الغيبض ودلالة هذا الجملة
ان الهزل لا يورث في النكاح بالسنه فعلم به انه لا ينافى الايجاب
واما دخل عا الحكم واما اذا انقعا عا الاعراض فان البيع صحيح وقد

بطل الهزل باعراضهما عن المواقعة وان انقعا عا انه لم يهزها
شي او اختلفا في البناء والاعراض فان العقد صحيح عندها يصنف
في الحالين فعمل ابو صنفه في المواقعة صحيح الايجاب اول اذا سكنا
وكذلك اذا اختلفا وقال ابو يوسف ومحمد اذا اسكنا واجمعنا لم
يخبرهما شي فان العقد باطل وان اختلفا فالفق قول من يركب
البناء فاعبر المواقعة واوجب العمل الا ان يوجد النقص عا ما
ينقص كذا كل محمد عن ابى يوسف عن ابى صنفه قوله ان كتاب الاقرار
لكنه قال وقال ابو صنفه فيما اعلم وقول ابى يوسف فيما اعلم ليس بشك
في الرواية لان من مذهب ابى يوسف ان من قال الغلان على الف درهم
فيما اعلم انه لازم ومنهم من اعبر هذا بقول ان احد عند الغاض
استهان فلهذا عا هذا الف درهم فيما اعلم انه باطل فلم يثبت الاختلاف
والصحيح هو الاول وقوله فيما اعلم ملحق بروايه ابى يوسف لا يقتول

ابن صنفه لوالده قال ابو صنفه العقد المشروط لا يجازي حكمه في الظاهر جدا لان
الهزل غير متصل به نقصا في اوله بالتحقيق من المواضع وهي اعتبر العادة
وهو تحقيق المواضع ما يمكن الا يرى انها سبق الامر بين وقال ابو صنفه
الآية تاسع واما اذا انقضا على الجدي العقد لکنهما مواضعا على البسج بالغير
على ان احدهما هزل وتلجيه فان انقضا على الاعراض طان الثمن الغبن
وان انقضا انه لم يحضرهما شيء او اضلعا فالهزل باطل والنسبة صحيحة
عند ابن صنفه وعندهما العمل بالمواضع واجبة فالعمل الذي هزل لاي باطل
لما ذكرنا من الاصل واما اذا انقضا على البناء على المواضع فان الثمن
الغان عند ابن صنفه لانها جدي في العقد والعمل بالمواضع بجعل شرط
فاسد ففسد البسج فطان العمل بالاصل عند المعارض اول من العمل
بالوصف اعني معارض المواضع في البدل والمواضع في اصل العقد
بخلاف تلك المواضع وقد ذكر ابو يوسف في هذا الفصل في روايته فيما

اعلم كان الفصل الاول واما اذا مواضعا على البسج بانه دينار وروان ذلك
تلجيه وان الثمن كذا كذا روي فان البسج جازي على حال ههنا فغرف
ابو يوسف ومحمد بين هذا وبين الهزل في العقد قالان العمل بالمواضع
ممكن فله ان البسج يصح باحد الطرفين والهزل بالاولى الا في شرط لا طالب
فلا يفسد البسج فاما ههنا فان العمل بالمواضع في العقد هو المواضع
بالهزل غير ممكن لان البسج لا يصح بغير ثمن فصار العمل بالمواضع
في العقد اول واما فيما لا يجمل التفضيل فقلنا في انواع ما لا مال فيه اصلا
وما كان المال فيه بنعا وما كان المال فيه مفسودا اما الذي لا مال
فيه هو الطلاق والعنف والعنف عن الفضايل والجهل والنذر وذلك
كله صحيح والهزل باطل لقوله عليه السلام ثلث جهنم جد وهن لهن
جد النكاح والطلاق والجهل ولان الهزل مختار للسبب رخص به دون
حكمه وحكم هذه الاسباب لا يجمل البرة والنزاع الا يرى انه لا يجمل جبار
الشرط

واما الذي يكون المال فيه بنعا مثل النخله فعلى اوجها ما ان يهتزا باصله او يغير
ابدا او يجنس اما الهزل باصله فيبطل والعقد لازم واما الهزل بالغرض
فان انفقا على الاعراض فان المهر النقص وان انفقا على البناء فالمرافق
بخلافه ماله البيع عند ابن صنفه لانه بالشرط الفاسد تفقد النخله مما
لا يفسد بماله وان انفقا انه لم يحضرها شي او اختلفا فان محمدا ذكر عن
ابي صنفه رحمه الله ان النخله جائز بالبيع بخلاف البيع لان المهر تابع في هذا
فلا يجعل مقصودا بالصحة وروى ابو يوسف عن ابن صنفه ان المهر النقص
فان التسمية في الصحة مثل ابتداء البيع وتلا ابتداء البيع جعل ابو صنفه العمل
بصحة الاجاب اول من العمل بصحة الموضع فكذلك هذا وهذا الصح واما
انما مواضع الدنانير واما ان المهر في الحقيقة دراهم فان انفقا على الاعراض
فالمراسمها وان انفقا على البناء وجب مهر المثل بالاجماع بخلاف البيع
لانه لا يصح التأسيس الثمن والنخله يصح بالتأسيس وان انفقا انه لم يحضرها

شي او اختلفا فعلى رواية محمد وجب مهر المثل بلا ضمان وعاروا ابن يوسف
عن ابن صنفه يجب المستحق وبطلت المواضع وعندهما يجب مهر المثل
واما الذي يكون المال فيه مقصودا مثل الخيل والعتق عما مال والصحة
عن دم العمد فان ذلك عما هذه الاوجها ايضا فان هزلا باصله وانفقا
عما البناء فقد ذكر في كتاب الاكراه في الخيل ان الطلاق واقع والمال
لازم وهذا عندنا قول ابو يوسف ومحمد فاما عند ابن صنفه فان الطلاق
لا يقع لانه بمنزلة خيار الشرط وقد نقل عن ابن صنفه في خيار الشرط
في الخيل جانب المرأة ان الطلاق لا يقع ولا يجب المال حتى نشاء المرأة
فيبيع الطلاق ويجب المال لما عرفت عنه وعندهما الطلاق واقع والمال
واجب والخيار باطل فكذلك هذا لكنه غير معذور بالتكليف في هذا بخلاف البيع
وان هزلا باطل لكنهما اعرضا عن المواضع وفيه الطلاق ووجب المال
بالاجماع وان اختلفا فان القول قول من يدعي الاعراض عند ابن صنفه
لله

لانه جعل ذلك حوترا في اصل الطلاق وعندهما هو جابز ولا يفيد الاختلاق
 وان اسكتا ولم يحضرها شي فوجبا بتر لازم بالاجماع واما اذا تولا ضعا
 على الهزل في بعض البدل فان اتفق على البناء فعندهما الطلاق واقعه
 والمال لازم لانها جعلت المال لازما بطريق التبعية وعند ابن حنيفة يوافق
 يجب ان يتعلق الطلاق باختيارها لان الطلاق يتعلق بطل البدل
 وقد يتعلق ببعضه بالشرط وان اتفقا على الاعراض لزم الطلاق والمال
 طم وان اتفقا على ان لم يحضرها شي وفي الطلاق وجب المال طم عند ابن حنيفة
 لانه حصل ذلك على الجدة وجعل ذلك اول من المواضع وعندهما كذلك لما قلنا
 وكذلك ان اختلفا واما اذا هتلا باصل المال فذكر ان ذنبا بتر تلجبه وعرضها
 الدراهم فان التمس هو الواجب عندهما في هذا بطل حال وصار طم الذي لا يحل
 الفسخ سواء ما عند ابن حنيفة يوافق الله فان اتفقا على الاعراض وجب التمس
 وان اتفقا على البناء توفيق الطلاق وان اتفقا ان لم يحضرها شي وجب

340
 المسمى وفيه الطلاق وان اختلفا فالقول قول من يدعي الاعراض وكذلك هذا
 في تطايره فاما تسليم الشفعة فان كان قبل الطلب المواشيه فان ذكر
 طام كونه مختارا فيبطل الشفعة وبعد الطلب والاستهاد التمس باطل
 لان من ضمن ما يبطل الشرط وكذلك ابراء الفهرم **واما القسم الثاني**
وهو الاقرار فان الهزل يبطله سواء كان اقرارا بما يحل الفسخ او بما لا يحل
 لانه يعمد صحة المخبر به والهزل يدل على عدم المخبر به فصار ذلك طم من جنسها
 بحمل النقص الا برى ان الاقرار بالطلاق والعنف يبطل بالكره اصلا فذكر
 يبطل بالهزل بطلا لا يحل الاجابة **واما القسم الثالث** فان الهزل
 بالردة كقولها بانه لم يكن بعين الهزل لان الهزل جاد في نفس الهزل مختار
 راض والهزل بطم الكفر استحقاقا للدين الحق وفيه مرئيا بعينه لا يحضر به
 الا ان اترجى سواء اختلفا في المكره لانه غير معتقد لعين ما كره عليه بخلاف
 مستأهنا فاما الطافر اذا هزل بطم الاسلام وبنيها عن دينه فحازا

من الهزل بالدين

يجب ان يحكم بما يانه طامكه لانه لم يزل انشا الاجتماع حكم الرقة والنراخي **الرابع**
وهو السقف هو العمل بخلاف موجب الشراء من وجه وانباء الهوى وخلق
دلالة الفعل وان طان اصله مشروعا وهو الصرق والسبذير لان اصل البيع
والبر والاصان مشروعا الا ان اسراف حرام طالا اسراف من الطعام
والشراب وذلك لا يوجب ضللا لان الاهلية ولا يمنع شيئا من اصطلاح الشراء ولا
وضعه الخطاب بحال واصفوا انه يمنع منه ماله في اول ما يلغ بالنيق فقال
الله ولا تؤنوا السفا اموالكم ثم علق الابناء بايناس الرشدا فقال
فان انتم منهم رشدا فادفعوا اليهم فقال ابو صنفه لواله اول احوال
البلوغ فذلاني ذوقا الشرف فاذا امسد الزمان وظهرت الخيرة والخير بهدث
ضرب بين الرشدا لاسماله والشرط رشدا لكونه ففظ المنية لانه اما عقوبة
واما حكم لا يعقل معناه فيشغل بعين النص فاذا دخله شبه اوصار
الشرط في حكم الوجود ويوجب جزاؤه واقتلعدان وجوب النظر للتفقد

فقال ابو صنفه لواله طامكان السقف مطابرة ونزطالما هو الواجب عما علم
ومعرفة لم يجز ان يكون سببا للنظر الا يرى ان من قصر في ضعف الله بحانه
وسفر لم يوضع عنه الخطاب نظر بل طان موكر الا زما وفدجيس عقوبة
ولا يوضع عنه الخطاب ولا يبطل في ذلك عباراته ولا يعطل عليه اسباب
الحدود والعقوبات وقال ابو يوسف ومحمد انظر واجب صفا للمسلمين وصفا
له لانه لا يسفه الا يرى ان العقوبة عن صاحب الكبيرة حسن في الدنيا
والآخرة وان اصر على وفاساه بمنع المال وقال ابو صنفه لواله النظر
من هذا الوجه جائز لا واجب كما في صاحب الكبيرة وانما يحسن اذا لم ينقض
ضررا فوفقه وههنا ينقض ضررا فوفقه وههنا وفق اهلية والحا فقه
بالصبيان والمجانين والبهائم بخلاف منو المال لما قلنا انه غير معقول
ولانه عقوبة لا يحتمل المعاقبة ولان البهائم لا تدرك منقذ زائد والذئ
والاهلية فقه اصله فيبطل العباس لا بطل اعدا النعمتين بنات

ادناها وقال هذه الامور صار للجبر وقابله فاذا ادى الى الضرر وطبقة
 دفع الضرر عن المسلمين وان لم يكن للمسلمين حق في غير المال وهذا ايضا
 ما روي عن ابي يوسف فمن تصرف في مالهم ملكه بما يقرب منه عنه
 ونصارا احر عند ما مشروعا بطريق النظر والناظر ان ينظر الى ما فيه نظر
 ابي فلا يلحق بالبيع خاصة ولا بالهبة ولا بالكره ولكن يجب ان ينظر
 بان اصله ممكن اعتبارا عما هو مذكور في المبسوط وهو انواع عندنا
 حجر البنت مطلقا وذكر بنيت عند محمد بن يوسف السعة اذا حدث بعد البلوغ
 او بنية كذا وقال ابو يوسف لا بد من حكم القاضي لان باب النظر الى القاضي
 والنوع اذا استثنى المدين عن بيعه ماله لقضاء الدين ببيع القاضي عليه امواله
 والعروض والعقارات ذلك سواء وذكر في حرج والثالث ان يخاف على المدين
 ان يلحق امواله ببيع او اقرار فيجبر عليه عما ان لا يصح تصرفه الا مع هؤلاء القوم
 والاصل غير مستفاد في ذلك واجبه ليعلم ان طريق احر عند ما النظر للمسلمين

فاما ان يكون السعة من لبايب النظر فلا كنه غزلة العوض من الاولياء
القسم الخامس وهو السفر السفر هو الخروج المدبر وادناه ثلاثة
 ايام وليا بها عما عرف وانه لا ينافي سببا من الاهلية ولا يمنع شيئا من
 الاعطام لكنه من اسباب التخفيف بنفقة مطلقا لانه من اسباب المشقة
 لا محالة بخلاف المرض لانه مشقوع عما قلنا واختلفوا في انزه في الصلوات
 فهو عندنا سبب للموضوعة اصلاح ان ظهر المسافر وفجره سواء الاجمل
 الزيادة عليه وقال الشافعي هو سبب رخص فلا يبطل الغزاة كما قبل
 في حق الصائم ولنا عما قلنا دليلان ظاهران ودليلان خفيان اما
 الاول ان فاصدهما ان الغرض اصل والاكمال زيادة فالتعاضد رخصتها
 فنقض الصلاة ركعتين فافترق في السفر وزيدي في الحضر والاصل الاجمل ^{المزيد}
 الآباء لقن والثاني انا وجدنا الفضل عما ركعتين ان اداه اثبت وان تركه
 لا يثبت عليه وهذا هو النوافل واما الوجهان الخفيان اصدما ان هذه

السفر
 عن ابي

رضي استغاث لان ذلك حق وضو عن مثل الاثر والاعمال قال عمر رضي الله عنه
ما لنا يا رسول الله نقصر وقد آمننا فقال عليه السلام ان الله يقدر في عليكم في قلوبنا
صدقته وصلى الصلاة علينا حق لا يحل التحليل ولا ما به فيه فطان صدقته
استغاثا محضاً لا يحل الرد ارباب عطف الله عنا الآثام وحبته العتق
من النار لا يحل الرد هذا السبع في بيده العتق لا يحل الصوم لان
النقص واجب تاخيره بالسفر لا سقوطه فيقضي فضا فضا احاوه ونبث
انه رضي تاخيره في الصلوة رضي استغاثا ونبث فانعدم احاوه والثاني
ان العبادة في بنات المسبب المطلق والاضمار والطاهر فانما ذكر من صفات
الباري تعالى وانا للعبد اضماراً ما يرتفع به ولله في الاضمار والمطلق بعقل
ما يشاء بلا رفق بعبود اليه ولا حق يلزم الا به ان الحال اذ احدث
في البهيم خبر بين انوار الكفان لرفق بخائن ومن سلكنا لو نبث له
الاضمار بين الفصرو والكمال لطان اضماراً في وضو الشرع لانه لا رفق له

بل الرفق والبشر متعين في الفصرو من طول وجهه فاذا لم يفتن الاضمار رفقا
طان ربوبيته لا عبوديته وهذا اعتلا ظاهر وضو بين الابرار ان المذبح
اذا جنى جنايته لم يجز مولا بين فحمة وهي الف درهم وبين الدية وهي عشرة
الآود درهم وكذلك اذا جنى عبداً لم اعنفه وهو لا يعلم بجنايته غرم فحمة اذا
كانت دون الارش من غير ضار وكذلك المطان في جنايته واذا طان كذلك علم
ان الاضمار للرفق ولا رفق في اضمار الكثرة على القلب والجنس والحد وبخبر
في جنايته العبد بين اسكال رقبته وفحمة الف درهم وبين الفداء بعشرة الآق
لان ذلك قد يغدر رفقا ومن سلكنا لا رفق في اضمار الكثرة فيقضي اضماره
مطلقاً ومثله وهو ربوبيته وذلك باطل فان قيل فيه فضل ثواب فلنا عنه
ليس كذلك في الثواب الا في حسن الطاعة لان الطول والفصرو الابرار ان طاهر المعنى
لا يزيد عما فخره ثواباً وان طاهر العبد لا يزيد عما جمعه الحر ثواباً فكذا هذا
عما ان الاضمار وهو حكم الدنيا لا يصح بناؤه على حكم الآخرة وهذا خلاف الصوم
في السفر

لانه تجزئ بين وجهين كل واحد منهما ينقض بغيره من وجه وعسر من وجهان الصوم
 في السفر ينقض بغيره الجوافة المسلمين وذلك بغير بلا شبهة وينقض عسر الحكم
 السفر والتأخر الى حال الاقامة ينقض عسر من وجه وهو عسر الانفراد وهو
 الاستثناء بحال الاقامة فحق التخيير لطلب الرفق بين وجهين مختلفين فطان
 ذلك عبودية لا ربوبية والاعلم وانما يشبه هذا الحكم بالسفر اذا انفصل بسبب
 الوجوب حتى ظهر اثره في اصله وهو الاداء فظهر في قضائه واذا لم ينصل فلا
 ولما طان السفر من الامور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة لازمة قبله
 ان المسافر اذا نوى الصيام في رمضان وشتره فيه لم يجل باللفظ بخلاف
 المريض اذا نطق لم يبدل ان يفطر له لانه سبب ضروري للمشفة
 وهذا موضوع لها ولكنه اذا فطر طان قيام السفر المبيح عذرا وشبهه
 في الكفارة واذا اصبح مغيبا وعزم على الصوم لم يمسافر لم يجل له الفطر
 بخلاف ما اذا مرض فاذا فطر لا يجب الكفارة عندنا واذا فطر لم يمسافر

ما ان اذ اصبحت غائبا عن الصوم لم يمسافر

لم يقطع عنه الكفارة بخلاف المريض لما قلنا ان السفر مكسب وهذا سماعي
 واحكام السفر مثبت بنقل اخرج به بالسنة المشهورة عن رسول الله
 وان لم يتم السفر علمه بعد خفيفا للمرضى الا يرى انه اذا نوى رفضه صار
 معيما وان طان في غير موضع الاقامة لان السفر لم يتم علمه طانت بين الاقامة
 نقضا للمعارض لا ابتداء علمه واذا سار ثلثا نوى المكافاة في غير موضع الاقامة
 لم يصح لان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح في غير محله واذا انفصل بهذا السفر عنها
 مثل سفر الآبق وفطر الطريق طان من اسباب الرضخ عندنا وقال
 الشافعي ليس من اسباب الرضخ لقوله في غير باء ولا عاده ولانه عال
 في هذا السبب فلم يصح سبب رفضه وجعل محله ما جازوا وشكلا
 كما سبق في التكرار قلنا نحن ان سبب وجوب الرضخ موصوفه وهو السفر
 واما العصيان فليس فيه بل في امر ينقض عنه وهو التردد عما من يلزمه
 طاعته وابقى على المسلمين والمعدى عليهم بقطع الطريق الا يرى ان ذلك ينقض

مطلقا

فان التمر وعالم الول في المصير غير سوس معصية وكذلك البني وظهر الطريق صار
جناية لو قد عا محمل المعصية من النفس والمال والسرف فعل يقع عا
محالة الا يرى ان الرجل قد خرج غازيا ثم قد يستعيد غير فبيد ولا ينقطع
عليهم فصار انتهى عن هذه الجملة انها المعرف في غير المعنى عنه من كل وجه وبذلك
لا يمنع كتحقق الفعل مشروعا فلا يمتنع خوف الفعل سببا للرضعة لان صفة
الحل في السردون صفة الغربة في المشروء كجلاء السكر لانه عصيان بعينه
فلم يصح ان يتعلق الرضعة بانه فبيد ان قوله ٢ غير مانع ولا عا
في نفس الفعل وذلك ان يستعد المضطر عن الذي به شك في جهة وصيغة
السلام اول عا هذا ما قاي واصطام السفر اكثر من ان يحصل **الفصل**
السادس وهو الخطا هذا النوع نوره جعل عذرا اصلا الى سقوط
صفاته اذا حصل عن اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى قيل ان الخاطي لا يأنم
ولا يواخذ مجدة ولا فضا لان جزاء كامل من اجزائه الاطفال فلا يجيب عا

٢٤٢
المعذور ولا يجعل عذرا في صفات العباد حتى وجب ضمان العدو وان عا الخاطي
لانه ضمان مان الاجزاء فعل ووجوب الدية لكن الخطا لما طار عذرا اصل
سببا للتخفيف بالفعل فيما هو صلة لا تقابل مالا ووجبت عليه الكفارة
لان الخاطي لا يتفكر عن ضرب تعصية بغير سببا لما يشبه العباداة والعقوبة
لانه ضرا فاصروصم طلاقه عندنا وقال ان في الاصل لعدم الاختيار منه فصار
كالسليم ولو قام البلوغ مقام اعتدال الفعل يصح طلاق النائم ونظام
البلوغ مقام الرضا ايضا فيما يعتمد الرضا والاجواب عنه ان الشيء انما
يقوم مقام غيره اذا صلح لهلا وطان في الوقوف عا الاصل جرحه فنقل
تفسيره ليس في اصل العمل بالفعل جرحه في ركة والنوم هنا في اصل العمل
به ولا اصر في معرفته فلم يقع البلوغ مقامه والرضا عيان عن امثلا
الاختيار حتى يفيض الى الظاهر وهذا طان الرضا والغضب من المشابهة في صفات
الله فلم يكرافاة غيره مقامه فاقادوام العمل بالفعل بلا سبب ولا غفلة

فانه يوفق عليه الاجزاء فافهم البلوغ مقامه عند قيامه كمال العقل ولما طان الخطأ
لا يخلو من ضرب تقصير به يصح سببا للكرامة ولا نراه صالحا للجزاء وهذا قلنا
ان الناس استوجبوا الصوم من غير اداء وجعل النافض عكسا في
فلم يحن به الحاطي واذا جرى البيع على ان المراء خطا بلا قصد وصرف عليه
ضمه بحال فيعقد ويكون كسبه المكروه لو جرد الاختيار وضعا لعدم الرضا
واما الفصل الآخر فهو فصل في الكراه وهي ثلثة انواع نوع بعدم الرضا
ونوع الاختيار وهو المباح ونوع بعدم الرضا ولا بعدم الاختيار وهو الذي
لا يلحق ونوع لا بعدم الرضا وهو ان ينعى بجسده او ولده وما جرى مجرى
ذكر الكراهة بحالها لا ينافي اهلية ولا يوجب وضع الخطاب بحال لان المكروه مبطل
والا مبتلا تخلف الخطاب الا بمرأته من دونه ففرض وخطر وابطاح ورضه وذكر
آية الخطاب فيما تم مرة ويوجب اضره ولا ينافي الاختيار ايضا لانه لو سقط بطل
الاكراه الا بمرأته حمل على الاختيار وفقدوا في الحاصل فكيف لا يكون مختارا

ولذلك طان مخاطبا في غير الكراه عليه فثبت بهذه الجملة ان الاكراه لا يصح الا بطلان
حكم شيء من الافعال والافعال صالحة لا بدليل غير عامثال فعل العاقل هو انما
ان الكراه اذا طامق في تبدل النسبة فانزله اذا قصر في تقويت الرضا فاما ان
الاكراه فلا يفسد اصل هذه الجملة فلا ينافي في الحاشية الى التفصيل ونسب
هذه الجملة فاجعله عند ان في ان الاكراه الباطل متى جعل عند ان في الشرع
كان مبطلا للحكم عن المكروه اصلا فعلا طان او قولا قلنا ان الاكراه يبطل
الاختيار وصح القول بالقصد والاختيار ليكون ترجحه على الضمير فيبطل
عند عدمه والاكراه بالجنس لا الاكراه بالعقل عنده الا بمرأته بعدم الرضا
وتخفيف العصبية في دفع الضرر عنه عند عدم الرضا ويبطل البيع والافارير طان
واذا وقع الاكراه على الفعل فاذا لم الاكراه بطل حكم الفعل عن الفاعل ونما
بان يجعل عذرا ببيع الفعل فان احل ان ينسب الى المكروه نسب اليه والافيطر
حكمه اصلا وهذا قال في الاكراه على اثنان المال ان الضمان على المكروه وقال في الاكراه
اجمع انها يبطل وقال في اثنان صبرا حرم والاوام والافطار ان لا شيء على
الفاعل

ولكن الجزاء على المكروه وقال في الاكراه على الزنا انه يوجب احدى الفاعل لانه لم يخل
 الفعل وكذلك قال في المكروه على الفعل انه يقتل لما قلنا فاما المكروه فاما يقتل
 بالشسب وقال الاكراه على الاسلام ان المكروه اذا كان ذميا لم يوجب اسلامه وان كان
 حريا صح لان اكراه الذمى باطل واكره الاخرى جازية فعد الاختيار ذميا وكذلك قال
 اذا اكراه المديون على بيع ماله فباعه لان الاكراه حق وكذلك المولى اذا اكراه
 فطلق صح لما قلنا وذلك بعد المدة عنده وقد ذكرنا نحن ان الاكراه لا يعدم
 الاختيار لكنه يعدم الرضا في السبب لعدم الرضا في الحكم دون الاختيار فكلما
 دون الهزل لان الهزل لا يعدم الرضا في السبب والاختيار جميعا والاكره لا يعدم
 الرضا في السبب فكلما دون الهزل وشرط الخيار ودون الخطا لكنه يفسد الاختيار
 فاذا عارضه اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ان امكن فيجعل
 الاختيار الفاسد معدوما في مقابلته واذا جعل معدوما صار بمنزلة عدم
 الاختيار فنهى الله للمكروه فيما يخلو ذكره فيما لا يخلو لا يستقيم شبهة الى
 المكروه فلا ينفى المعارضة في استحقاق الحكم فبقي منسوب الى الاختيار والفاسد

لانه صالح لذكره وانما طان بسفط بالترجيح الا يرى ان هذا القدر من الاختيار صالحا
 للخطاب وصارت النقصات كلها منسوبة الى هذه بين القسمين الاقوال واحده
 قسم واحد لان المتكلم فيها لا يصبها آية بغيره فاقصرت عليه والافعال قسمان
 احدهما مثل الافعال والثاني ما يصب ان يكون الفاعل فيها آية بغيره والافعال
 قسمان القسم ويتوقف على القصد والاختيار دون الرضا والاكره نوعان
 لامل يفسد الاختيار ويوجب الاجاء وقاصر بعدم الرضا ويوجب الاجاء والحكماء
 انواع صرفة لا تنكشف ولا يبدل رضى بل هي محكمة وحرمة تجمل السفوط اصلا
 وحرمة لا تجمل السفوط لكونها تجمل الرضا وحرمة تجمل السفوط لكنها لم بسفوط
 بعذر الكره واحتملت الرضا ايضا وجملة الفقه فيه ما قلنا ان الاكره لا يوجب
 تبدل الحكم بحال ولا يوجب تبدل محل الجنابة ولا يوجب تبدل النسب الا بطريق
 واحد وهو ان يجعل المكروه آية للمكروه ولا وجه لنقل الحكم بدون نقل الفعل ولا
 وجه لنقل الفعل ذاته الا بهذا الطريق فان امكن والاوجب القصر في الاقوال
 كلها

لا يجاب

لا يصح ان يتكلم الرجل بلسا غيره فانصر على المتكلم ثم ينظر فان كان من مالا
ينفع ولا يتوقف على وجود الرضا والاختيار لم يبطل بالكره مثل الطلاق والعتق
والنكاح لان ذلك لا يبطل بالهزل وهو بين الاختيار والرضا بالحكم ولا يبطل
بغير الشرط وهو بين الاختيار أصلا فلا ان لا يبطل بما يفيد الاختيار
واذا انفصل الاكره بقبول المالك في الخلع فان الطلاق يقع والمالك لم يبيح
الاكره لا بعدم الاختيار في السبب والحكم جميعا وبعدم الرضا بالسبب والحكم
جميعا والزام المالك بعدم عدم الرضا فظان المالك لم يوجد فلم يتوقف
الطلاق عليه بل وفي كطلاق الصغيرة على مال بخلاف الهزل عند ابن صنف لانه
لانه بعدم الرضا والاختيار جميعا بالحكم ولا يقع الرضا ولا الاختيار في السبب
كذلك صح اجاب المالك فيوقوف الطلاق عليه بشرط الخيار فانه لما دخل على الحكم
دون السبب وجب توقفا الطلاق على المالك كذلك هي هنا واما عندهما فان
الاكره بعدم الرضا بالسبب والحكم ولا يقع الاختيار فيها ايضا فلم يصح ابي المالك

لعدم الرضا بلزوم المالك فظان لم يوجد فوقف بغير مال بخلاف الهزل لانه بعدم
الرضا والاختيار في الحكم دون السبب وعندهما ما يدخل على الحكم دون السبب
لا يترق في بدل الخلع أصلا كشرط الخيار وما دخل على السبب يوترق المالك دون
الطلاق لانه لا يجب الا بشرط فظان في الاجاب مثل البهيم وبعد صح الاجاب
يقع الطلاق الذي هو المقصود واما الذي يحمل النسخ ويتوقف على الرضا مثل
البهيم والاجازة فالا يقتصر على المباشرة ايضا الا انه يفيد عدم الرضا فلا يصح
الا في ربه ولا ان صح ما يعتمد فيهم المخبر وقد استدلالة عدمه وهذا
بخلاف اقرار السكران فانهم على ما قلنا لان السكران لم يصح عندنا لم
يصح دلالة على عدم المخبر بل جعل دلالة على الرجوع وبخلاف السكران اذا
ارتدقانه امراته لا يبين جعل السكران على عدم المخبر لان الردة بعد
محض الاعتقاد وقد وفيه في الشك والبدل فلم يثبت وما يعتمد العبارة
لا يبطل بالبشره ايضا والطاهر من الاكره والناس في هذا سواء والنفسم الذي

بصح ان يكون فيه آله لغيره فتلا في المال النفس لانه يحتمل ان باخذ فيه صريح
نفسا او صالا فيبتلغ فان كان عليه ما وجب جرحه وجب به العقود في النفس
بالاجماع وليس في ذلك تبدل محل الجناية ايضا فلذلك جعل آله له فاذا جعل
آله له بالطريق الذي قلنا صار ابتداء وجوب الفعل مضافا اليه فله حكم
الفعل ابتداء وضرب المكره من الوسط ولذلك وجب العقاص على المكره ولذلك
قلنا فيمن اكره على صيد فرماه فاصار زنا ان الدية على عاقلة المكره
والكفارة عليه لان الذم ضمان المثلق والكفارة جزاء الفعل المحرم بحرمته
هذا المحل ايضا وكذلك اتلاف المال ينسب الى المكره ابتداء وهذه نسبة ثبت
شرعا لما قلنا وهذا كما امر فانه من صح استغنام نفل الجناية به ايضا كما امر عليه
بان يحفر سيرا في قتاله وذلك موضعا اشتغال فديخ على الناس ان ملكه اوصى
المسلمين فحفر فوفى جزاءه وان كان المولى هو الفاعل لما قلنا من صح
الامر وكذلك اذا استاجر حرا او استعان به وذلك موضعا اشتغال ولم يثبت

294
فان ضمان ما يعطى به على الامر استحقا لما قلنا من صح الامر واذا طان
في جاده الطريق لا يبتل حاله بطل الامر وانصر الجناية على المباشرة وكذلك من
قتل عبده غيره بامر المولى انتقل الى المولى نفس الفعل في وقت حكم طانه بانه لانه
موضع شبهة بخلاف ما اذا قتل حرا بامر حرة فان الضمان على المباشرة والاكراه
صح بطل حاله فوجب ان ينسب الفعل الى الفاعل كرهه واما الاكراه الذي لا يوجب ^{الاكراه}
فلا يوجب النفل لانه يعدم الرضا ولا يفسد الاضمار والمشيئة فلذلك لم يجعل
آله له واما القسم الذي لا يحتمل ان يجعل الفاعل فيه آله لغيره فذلك مثل
الاكل والوطى والزنا لان الاكل بغير غيره لا ينصتور وكذلك الزنا وكذلك اذا كان
نفس الفعل مما ينصتور ان يكون الفاعل فيه آله لغيره صورة الا ان المحل
غير الذي يلاقى الا في صورة وكان ذلك يتبدل بان يجعل آله بطل
ذلك وانصر الفعل على المكره لان المحل اذا تبدل كان في تبدله بطلان
المكره ولان الاكراه لا اثر له في تبدل المحل وفي تبدل المحل خلاف المكره

ونظارة بطلان الاكراه واذا بطلت فنقص الفعل عما الناف على وعادة الامر المحل
الاول وبطل البديل وذلك مثل اكره المحرم على قتل الصيد او اكره الحلال على
قتل صيد احرم ان ذلك الفعل ينقص عما الناف لان المكروه انما حمله على
ان يجنى على احرام نفسه او عادين نفسه وهو في ذلك لا يصح الا بغيره ولو
جعل له لتبديل محل الجناية فيصير محل الجناية احرام المكروه ودينه ولهذا
قلنا ان المكروه على الفعل بان لم لان الفعل من حيث يوجب المانم نجاسة
عادين الفاعل وهو في ذلك لا يصح الا بغيره فصار محل الجناية دين المكروه
لو جعل له فصار في صف احكام المكروه فاعلا وصار المكروه في صف المانم فاعلا
فجعل له لا تفعل وصار المكروه اني لانه اختار حوته وصفة بان وسمة فلو
المانم والمانم يعتمد على ايم العلوي اذا انفصلت بالفعل ولهذا قلنا
في المكروه على البيع والشهيم ان شهيم ينقص عليه وان كان فعلا ان الشهيم
نقص في البيع وانما اكره لتبصر في بيع نفسه بالمانم وهو في لا يصح الا

350
ولو جعل له لتبديل المحل وتبديل ذات الفعل لانه لا يصير غصبيا محضا وقد
نسبناه الى المكروه من حيث هو غصب واذا ثبت انه امر حكمي صرنا اليه
استغناء ذلك فيما يعقل ولا يحتسب قلنا ان المكروه على الاعناق بما فيه
الجلالة هو المكروه ومع الاطلاق منه منفذ الى الذكركرهما لانه منفصل في الجملة
محتمل للنقل باصالة واما بيان ما ذكرنا من تنبيه الحكماء فان القسم الاول
هو الزنا بالمكرهة والعقل والجملة لا يحل ذلك بعذر المكروه ولا يرضى فيه لان دليل
الرضاء ضعف الشك والمكروه والمكروه عليه في ذلك سواء سقط المكروه
في حق تناول دم المكروه عليه للعارض وفي الزنا في الفرائض وضمان
النسل وذلك في غير ذلك الفعل ايضا صار ان من قبل له ليعتدلك ونعطف
يدرك حل له ذلك لان حرمة نفسه فوق حرمة غيره عند العارض ويد غيره ونفسه
سواء والحرمة التي يحتمل السقوط اصلاح حرمة الحرم والمبنة وطم الخنزير
فان الاكراه الملبس يوجب اياها لان حرمة هذه الاشياء لم تنبث بالنقص

الآخذ الاضيق قال الله ٢٠ قد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
وقال من اضطر غريبا ولا عاد واطمان الحرم في الاصل ثبت معتد بالاشياء
طمان الاشياء خارجة عما الحرم فيبقى على الاباحة المطلقة طالما لم يضطر الى
ذلك لجوع او عطش الا برهان رفق الحرم يعود الى المشاغل من ضيق الماكول
والشراب قال الله ٢١ ويهدىكم عن ذكر الله ٢٢ وعن الصلاة وعن الجنايات
وقال الله ٢٣ ويحرم عليهم الجنايات قلنا آلا ذلك ال فوث الطل طان فوث البعض
اول من فوث الطل على مثال قولنا لنقطعك انت يدرك او لنفعلنك فخرج فاذا
سقطت احرمه اصلا طان الممنوع من تناوله وهو المكروه مضيقا لدم
مضارا آثما وهذا اذا لم الاكره فاما اذا اضطر لم يحل له التناول لعدم
الضرورة الا انه اذا تناول لم يجد لانه لو تناول او جب احل فاذا اضطر
شبهه بخلاف المكروه على الفتل بالحبس اذا قتل فانه يغتفر لانه لو لم يحل
لكنه انقل عنه فاذا اضطر لم يغتفر لانه لم يصير شبهة واما الذلة لا يفسد العمل

٢٤٩
الرضعة فقتل اجدا كلمة الكفر على اللسان او الغلب مطمئن بالايان فان هذا
ظلم في الاصل لكنه رخص فيه بالنقص في فقهه عمار بن ياسر وبن الكوف عن
جد بن ضبيب وذلك ان حرمة لا يجتد السقوط من هنك الظاهر هو فتر
الغلب ضرب ضبابه لكنه دون الفتل لان ذلك هنك صورة وهذا هنك صورة
ومعنى فوصيت الرضعة وبن الكوف عنه عن عمار بن ياسر انما اصابه
فقد بذل نفسه لا عزاز دين الله فطان شهيد واذا اجبر فقتل رخص
بالادنى صيانة للاعلى وكذلك هذا في سائر جفوف الله ٢٤ مثل اف في الصلاة
والصوم وقتل صبيد احرم وفي الا ٢٥ ام لا قلنا وكذلك في استهلاك اموال
الناس من رخص فيه بالاكره التام لان حرمة النفس فوق المال فاستقام
ان يجعل وقاية له ولكن اخذ المال وانما في ظلم وعصية صاحبه فيه فاجبه
فقتل حراما في نفسه ليعاقب به الرضعة ما يستباح به ذرعه فقام المحرم
فاذا صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم والافاء صفة محرم فصار شهيدا

وكذلك المرأة إذا أكرهت على الزنا بالعتل أو الغطم نقص لها في ذلك لأن ذلك فرض
 كحق محترم بمنزلة ما يرفع الله وليس في ذلك معنى العتل لأن نسبة الولد عنها
 لا ينقطع ولهذا قلنا إن أكرهت على الزنا بالحب لا يجد لأن الحامل
 بموجب الرضعة مضار الناصر شبه بخلاف الرجل فصار هذا القسم مبين
 قسم ضالاه في البان العالم لا يحمل السقوط بحال الأبرار لأنه لما لم يكن في
 العقيدة ضرر لم يحمل الرضعة بالتبديل ووضعت الرضعة في الآلة المفردة
 ولما سبق أن أصل الشريعة التوحيد والإيمان والأصل في الاعتقاد و
 الآداب فيه ركن ضم إليه مضارث عقده الشريعة وأساس الدين الذي
 لا يحمل السقوط والتفرد من البشر بحمد الله تعالى وصار غيره غير ضمة
 للعوارض وما كان من صفوق العباد ومن جنس ما يحمل السقوط
 من صفوق الله فمآله أن لا يحمل السقوط بأصله لكن دليل السقوط
 لما لم يوجد وعارضته امر فوفقه وجب العمل به بإشبات الرضعة والعمل به

وجوب باصله بان جعل أصله عن غيره وهذا كمن أصابته
 محضية طاله تناول طعام غير رضعة لا بأصله مطلقا
 حتى إذا ترك فمات كان شهيدا بخلاف طعام
 نفسه إذا استوفاه ضمنه لكونه معصوما
 في نفسه وذلك مثل تناول محظور

الأحكام عن ضرره بالحرم
 أنه نرضه وبضمن
 الجنا فكذا لا يهين



من دفع الغرض من طريقه يكون الدين
 من الدين الذي لا يبرأ منه العبدان الدين
 من الدين الذي لا يبرأ منه العبدان الدين
 من الدين الذي لا يبرأ منه العبدان الدين

سورة التوبة

Kristi
vanti

